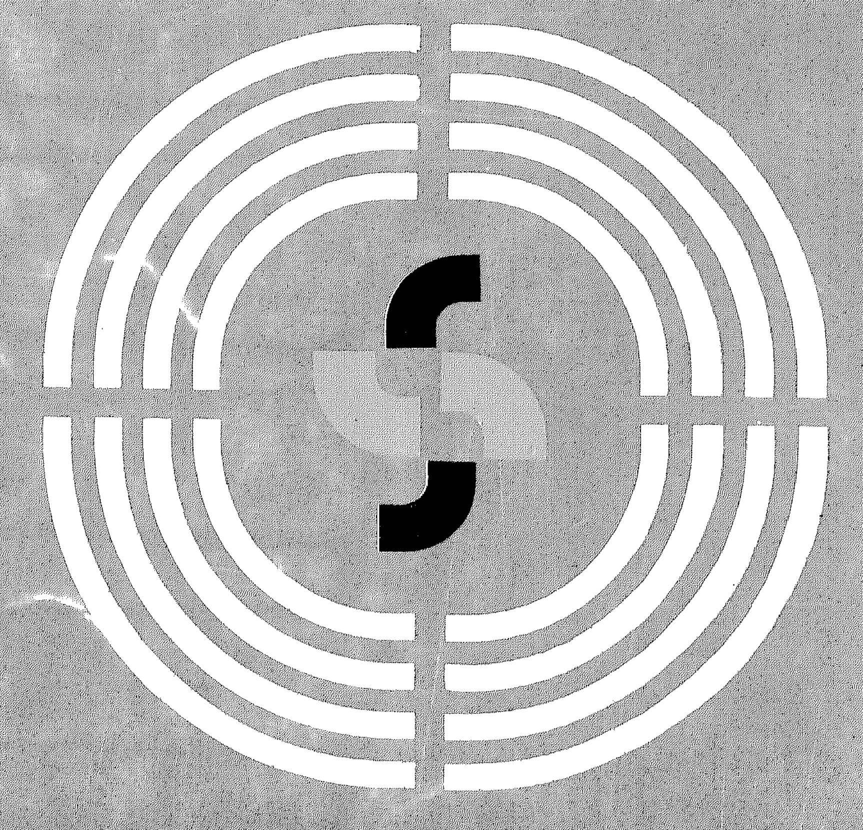
السفير طه الفرنواني

الصراع العربي الإسرائيلي

في ضمير دبلوماسي مصري





الصـــراع العـربى الإسرائيلى

في ضمير دبلوماسى مصرى

الصراع العربى الإسرائيلى
فى
ضمير دبلوماسى مصرى

السفير / طه الفرنوانى



دار المستقبل العربي

الصراع العربى الإسرائيلى
فى ضمير دبلوماسى مصرى / السفير طه الفرنوانى

الغلاف للفنان : عز الدين نجيب

الناشر : دار المستقبل العربي
٤١ شارع بيروت • مصر الجديدة • القاهرة
ج. م. ع، ت : ٢٩٠٤٧٢٧

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٩٤/١٧٥٢
الترقيم الدولى : ISBN ٩٧٧ - ٢٣٩ - ٠٦١ - ٢

المقدمة

مصر والصراع العربى الاسرائيلي

يسعدني أن أقدم هذا الكتاب إلي شعب مصر وإلى الأمة العربية ، وإلي كل محب للسلام رافض للاستسلام، ويمثل الكتاب ذكريات عزيزة، وبعضها أليمة عن فترة عايشتها، وجدت ضرورة تقديم هذه الذكريات إلي القارئ الكريم، وهي خلاصة لمذكراتي اليومية، التي داومت علي كتابتها منذ الصغر، وهي صورة أمينة ودقيقة، لمواقف عدد كبير من أبناء هذه الأمة خلال مراحل صعبة ودقيقة. وقد عشنا جميعا مسلمين ومسيحيين ويهوداً، علي اختلاف مللنا ومذاهبنا وانتماءاتنا، في أمن وسلام واستقرار، طوال فترة طويلة من الزمن علي أرضنا العربية الطاهرة، تسود الألفة والمحبة والتقدير، بين جميع أبناء هذه الأديان. وقد كان لعلاقات والدي الكبيرة، بمختلف قيادات الأمة العربية والإسلامية، وكذلك بقادة الجالية اليهودية فى مصر، أثر كبير في معرفتي لحقائق الأوضاع بين شعوب أمتنا. وقد كانت مصر دائما ملاذا للاجئين العرب من الشرق والغرب، كما احتضنت جميع اليهود، الذين اضطروا إلى الفرار من أوطانهم في دول شرق وغرب أوربا، نتيجة للتصعب الكبير لبعض قيادات هذه الدول، الأمر الذي وصل إلي حدوث مذابح جماعية ضد اليهود، في العديد من هذه الدول . وقد كنت وزملائي من المصريين رافضين لهذه الإجراءات القمعية، وأعلنا دائما إدانتنا لها، وترحيبنا بأخوتنا من يهود الشرق والغرب، ليقيموا بيننا معززين مكرمين. وقد تجاورنا مع العديد من العائلات اليهودية، وتزاملت مع عدد كبير من الطلبة اليهود في مدارسنا المصرية ومنهم أيف جولدنبرج وألفريد مراد، ورشفنا العلم واللغات الأجنبية من عدد من أساتذتنا اليهود، ومنهم استاذي ومعلمي هارون حداد، كما كانت لقاءاتنا الرياضية مثالا للأخوة، وقد كنا نتباري مع الأندية اليهودية وأهمها نادي المكابي، وكانت علاقاتي حميمة بأفراد فرق النادي الرياضية، ومنهم زكي(زوزي)سليم هراري، والذي شارك مع فريق مصر في الألعاب الأولمبية وزاملنا في تمثيل بلدنا.

وخلال دراستي الثانوية تفجر صراع، لم نكن لنحلم في يوم من الأيام بإمكان حدوثه، خلافات علي أرض فلسطين الطاهرة، بين بعض اليهود المتطرفين وبين المسلمين والمسيحيين العرب، — استمعت إلي ماقام به بعض المتطرفين من المذاهب الصهيونية المتطرفة ضد أفراد شعبنا العربى. — بدأت أناقش زملائي وإخوتي من اليهود المصريين، عن مغزي هذه الخلافات في فلسطين، وعن مبادئ المذاهب الصهيونية المتطرفة، وقد كان اجماع آرائهم برفضهم لهذه المبادئ، وأنهم عاشوا وسيعيشون علي أرض مصر، وباقي الأرض العربية ، كاخوة مسالمين متحدين متآلفين. ولم تؤثر هذه الأحداث التي قادها التطرف الصهيوني علي وحدتنا الوطنية، ودعاني هذا الخلاف، إلي مزيد من الاطلاع والقراءة، عن هذه المذاهب الصهيونية المتطرفة، ولمست فيها انحرافا شديدا ضد مبادئ

الأخوة بين المسلمين والمسيحيين واليهود العرب من جهة، وبين اليهود الصهاينة المتطرفين الدخلاء علي منطقتنا وأمتنا من جهة أخري، وتأكدت لي حقيقة هامة، وهي أن هذه العناصر ترفض السلام، وتسعي للتوسع والسيطرة علي أرضنا العربية، وأنها تسعي إلى اعداد هجرات يهودية من دول شرق أوربا، لتستوطن أرضنا، ولتكون أداة طيعة تحت سيطرة هذه العناصر المتطرفة.

وقد تابعت إعداد التجمع العربى، في صورة جامعة الدول العربية، للوقوف في مواجهة هذه العناصر الصهيونية المتطرفة، ولتساند شعب فلسطين العربي مسلمين ومسيحيين ويهود، فى المحافظة علي أرض وطننا ولمسنا دائما بأن القادة العرب، والشعب العربي، كانوا دائما يطالبون باقرار السلام وبالعيش جنبا إلى جنب مع الأخوة اليهود العرب في أمن وسلام. وهزني يوم استمعت إلي المذابح التي تعرض لها العرب علي أرض فلسطين، في منتصف الأربعينات، وما أدت إليه من بدء صراع خفي بين عناصر الصهيونية المتطرفة وبين الشعب العربى أدي إلي اقتطاع جزء من أرض فلسطين والقدس بقرارالتقسيم عام ٤٧. وكان لمعارك ١٩٤٨ آثارها علي نفسي ووطني، وأدت هذه المعارك، إلى معرفتنا بأبعاد هذا التطرف، لبعض الاتجاهات الصهيونية، بمساندة من بعض الدول الغربية، وأن هذه الدول في تأييدها لهذه العناصر الصهيونية، لم تكن لتآزرها عن إخلاص، إنما كان هدفها غرس قوة بشرية دخيلة علي هذه المنطقة، مرتبطة بمبادئ توسعية، بغرض فصل المشرق العربي عن المغرب العربي، كما كانت تهدف إلي التخلص من عدد كبير من يهود أوربا، بتهجيرهم لأرض فلسطين العربية، وتهدف في نفس الوقت للتغطية علي تراخي هذه القيادات الأوربية، عن المذاهب المتطرفة في أوربا، وعن المذابح التي قامت بها ضد اليهود، ومحاولة استرضاء هؤلاء القادة الصهاينة لتناسي تاريخ هذه المذابح. ورغم معارك ١٩٤٨، إلا أنها لم تستطع أن تؤثر علي وحدتنا القومية، وعلاقتنا مع الأخوة اليهود، استمرت علاقاتنا في ظل الأخوة والمحبة.. وبعد ثورة ١٩٥٢ استمرت هذه العلاقة، ولم تكن ضمن أهداف هذه الثورة – رغم ماحدث من مقاساة لها علي أرض فلسطين عام ٤٨ – أي أهداف مباشرة متعلقة بامكانية تواجد صراع عربي اسرائيلي لفترة طويلة، إلا أنني قد لاحظت في نفس الوقت ماحاوله هؤلاء القادة الصهاينة المتطرفون، لادخال مصر وشعبها في صراع عربي اسرائيلي، وإجبار قادة مصر علي إنهاء مرحلة الأخوة والتسامح، تمهيدا لتحقيق أهداف هؤلاء المتطرفين التوسعية، فاختلقوا مؤامرة لافون، وقاموا باعتداءات علي الأرض المنزوعة السلاح مع مصر وذلك عام ٥٤، ثم قيامها بمذابح ضد أبناء قطاع غزة، والقوات المصرية المتواجدة فيها بحجة مساعدتهم للعمل الفدائي الفلسطيني، ثم القيام بمذابح أخري في نفس الوقت، ضد جنود حرس الحدود المصريين، المسلحين وقتئذ بتسليح خفيف، واغتالوا عشرات من أبناء مصر في الصبحة والكونتلة، وقد فزعت عندما توجهت لهذه المنطقة، لأجد مذابح مشابهة وتفوق فظاعة مذابح النازي لليهود.

وبدأ الشك لديّ، يتحول إلى يقين، بأن هذه القيادات الصهيونية المتطرفة، تسعي لافتعال معركة، بل ومعارك، ضد مصر وشعبها من أجل تحقيق نظرياتها في التوسع وازداد يقيني بأهداف هؤلاء

القادة الصهاينة، عندما عينت عام ١٩٥٥ للعمل في قطاع غزة، إثر الاعتداء اللاإنساني المتجدد ضد المصريين والفلسطينيين في غزة، وأكدت القيادات الصهيونية المتطرفة باعتداءاتها نظرياتها في استمرار هذه المذابح.

ولم تمض إلا فترة قصيرة، حتي قامت اسرائيل باجتياحها لأرض سيناء المصرية في اكتوبر ٥٦، لم تكن هناك أية خطورة علي اسرائيل، وشعبها من أي تهديد لمصر ضدها، إنما كان الهدف التآمر مع القوى الغربية، لاحتلال أرض مصر، وضرب قواها وشعبها، ورفض أي تنمية، أوتقدم اقتصادي أو اجتماعي لوطننا. وقد علمت – وقد كنت وقتئذ أعمل في المغرب – بالاعتداءات التي تعرض لها شعب مصر، علي أرضه بواسطة المتآمرين الثلاثة، والتي استطاع القادة الصهيونيون المتطرفون أن يوجهوا ويتآمروا مع قادة من فرنسا وبريطانيا ضد شعبنا المصري حملاتهم الارهابية، ووجد شعب مصر نفسه، في وسط حملة عدائية عاتية، يخطط لها قادة التطرف الصهاينة، تسعي لاستمرار الاحتلال الأجنبي لأرضنا. وانتهزت هذه القيادة، هذا الاعتداء الثلاثي، وبروز اتجاه جديد، ولأول مرة، تجاه أخوتنا اليهود المصريين لتقوم بحملة موسعة ومنظمة لإرغام يهود مصر بالهجرة إلي اسرائيل مباشرة أو غير مباشرة، تنفيذا لمخططاتها الصهيونية. وشعر كل مصري أنه في حالة دفاع شرعي ضد استعمارصهيوني، يقوده قادة صهاينة متطرفون لاينتمون إلى وطننا العربي، ولا يرتبطون بأي مذهب ديني يهودي عرفناه علي أرضنا العربية، وأن غرض هؤلاء القادة، تفجير المزيد من الخلافات والمآسي، بين شعب مصر والشعب العربي وبين اخوتنا من اليهود المصريين والعرب، خدمة لأغراض الصهيونية المتطرفة العالمية. وقد كان علينا أن ندرس ونعلم المزيد عن أهداف هؤلاء القادة الصهاينة، وأن نواجهها بكل قوانا، وأن نعمل علي كشفها، وأن ندعم قوانا العسكرية، دفاعا عن وطننا وشعبنا، وأن نزيد من كفاءتنا الاقتصادية لمواجهة الضغوط الأجنبية، وأن نحصل علي المزيد من الثقافة والتعليم، لنصل إلي أهدافنا، من أهمية مواجهة التطرف الدخيل بمزيد من قوانا لنحقق التوازن في الصراع العربى الاسرائيلي، الذي يؤدى لتحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة، وأن يؤدي ذلك إلى عودة المحبة والوئام بين أفراد شعبنا العربي من مسلمين ومسيحيين ويهود.

واذكر خلال صفحات هذا الكتاب ماقمت به وعدد كبير من زملائي المؤمنين بهذا الخط الوطني والقومي علي مر السنين، وأشير فى مذكراتي لأبعاد هذا الصراع أثناء عملي ومقابلاتي فى العديد من دول العالم (المغرب – الجزائر– تونس – ليبيا– السودان – لبنان– سوريا – الأردن – السعودية– اليمن – ودول الخليج– العراق، والأجنبية ومنها اليونان وقبرص وفرنسا وسويسرا)، وكذلك في الدول الأفريقية العديدة.

وبزيارة الرئيس السادات للقدس٧٧، تحددت مرحلة جديدة للصراع العربي الاسرائيلي تسعي إلي إنهاء الصراع العسكري، والبدء في إيجاد سلام شامل ودائم فى المنطقة، وقد كنت أعلم بأن التطرف الصهيوني، يرفض هذه المرحلة، ويتمني استمرار الصراع العسكري لصالح بقائه ووجوده

وكنت أتمني من القادة العرب، أثناء وبعد هذه الزيارة، أن يجلسوا سويا ويتدارسوا بهدوء وإمعان الموقف العربي، من خلال مرحلة من الصراع العسكري، استمر حوالي الثلاثين عاما، إن ينسقوا مواقفهم السياسية والدبلوماسية، للوصول لمرحلة جديدة، لا تعطي التطرف الصهيوني الأداة للوصول لتفرقتنا والانتصار علي إرادتنا العربية الموحدة، إلا أن الخلافات العربية قد تفاقمت، والاتهامات الخطيرة، بين القيادات العربية قد تبودلت بعنف، وشعرت بأن الزمام قد انفلت، وأن القادة الصهاينة المتطرفين سيحققون أغراضهم، وكنت أعلم تماما أن هؤلاء القادة، ضد السلام الشامل والعادل، وأن أي تنازلات يقدمونها، يعلمون أنها تؤدي إلى مزيد من الفرقة العربية، وأنهم لن يلتزموا بأي اتفاق أو تعهد، إذا تعارض مع أهدافهم التوسعية. وقد ساءني أنه خلال هذه المرحلة من الصراع، بدأت علاقات فاترة ليس بين القادة العرب فحسب، بل بين شعوب هذه الأمة العربية، وبدأ التمزق الذي لايؤدي إطلاقا لحل سياسي شامل وعادل، إنما يؤدي إلي فرض شروط علينا وحاولت وزملائي جاهدين ايقاف هذا التردي أثناء اتصالاتنا خاصة في المؤتمرات الدولية، وأن نشير إلي خطورة أفكار القادة الصهاينة المتطرفين ضد أمتنا العربية، وقد كانت مناسبة لمحاولة فتح صفحة جديدة بتولي الرئيس مبارك رئاسة الجمهورية ومحاولته ايجاد علاقات قوية مع قادة وشعوب الأمة العربية، وقد بادرت وزملائي إلى المساهمة فى تحقيق هذه العلاقة، ليس من منطلق ضعف ، إنما من منطلق قوة وأخوة وتقدير متبادل.

وتساءلت بعد قيامي بعملي كمدير لشئون فلسطين، ورئيس اللجنه المصرية العليا الفلسطينية، مع زملائي الدبلوماسيين بوزارة الخارجية، هل يمكن الوصول لحل سياسي شامل، في ظل هذه الظروف الصعبة، والتي تحاول القيادات الصهيونية المتطرفة فرض أفكارها التوسعية؟ وقد كانت الإجابة بالنفي خلال هذه المرحلة، إذ أنه لإمكانية ايجاد حل وسلام شامل وعادل في المنطقة، كما علمتنا أحداث التاريخ، فإنه يجب أن يسود توازن استراتيجي عربي اسرائيلي، يشمل القوي السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وأنه لإمكانية الوصول لذلك السلام، يجب أن يتهيأ أبناء الأمة العربية والأخوة اليهود إلي تقبل هذا السلام عن قناعة أكيدة، وأن يعلم أخوتنا اليهود أن الشعب العربي، لايسعي لإلقائهم في البحر، كما ردد ذلك بعض الدعايات المغرضة، بل يسعي إلي سلام شامل وعادل في المنطقة يستفيد منه الجميع، ويعود السلام والمحبة بين شعبنا، مسلمين ومسيحيين ويهود، إلي سابق أيامه، بعيدا عن أي تأثيرات لأي قوي متطرفة، لا ترمي إلا إلى تحقيق مصالحها الشخصية علي حساب مصلحة الشعب جميعه.

ولذلك أقدم كتابي بعد قراءاتي آلاف الكتب عن الصراعات عامة، وعن الصراع العربي الاسرائيلي خاصة. ومن واقع مذكراتي وأبحاثي والمستندات الدولية والعالمية التي أطلعت عليها والتي بلغت أكثر من مائة ألف مستند ألخصها جميعا في صورة مبسطة، أقدمها للقارئ العادي وللقارئ المتخصص، وأشير إلي مرفقات عن هذا الصراع فقد تكون مفيدة للقارئ، وقد كنت أود أن أصدر كتابي في عام ١٩٨٦ ، إلا أن وجود خلافات عربية وقتئذ، قد جعلني أؤجله، حتي لايظن بعض

الأخوة، بأني أقدم دور مصر في الصراع العربي الاسرائيلي، لأطالب بحقها ودورها فى علاقات عربية طبيعية وقوية، ثم أجلته لعام ١٩٨٧ وإذا بأحداث المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر وتفجر الانتفاضة، تضطرني إلي تأجيله لعام آخر إلا أن أحداث عام ٨٨ قد تلاحقت، واضطراري لترك عملي الرسمي كمدير لشئون فلسطين وكرئيس للجنة العليا المصرية لفلسطين، مما جعلني أؤجل، ثم أحداث العراق والكويت وعودة الخلافات العربية وجدت ألا أصدر هذا الكتاب إلا بعد مرحلة من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، تشارك فيها الدول العربية واسرائيل، وأتمني أن نصل إلي السلام الشامل والعادل والدائم.

مصر والصراع العربي الاسرائيلي، هذا هو قدر مصر ومستقبل أمتها، وعلي شعب مصر خاصة، والشعب العربي عامة، وعلي الشعب اليهودي الوطني كذلك، أن يعلم حقيقة هذا الصراع، ومصلحة جميع أطراف المنطقة في هذا السلام، في ظل علاقات أخوية تربط بين شعوبنا، ودون أن ننقاد إلي توجهات أجنبية، قد تري أن من مصلحتها استمرار هذا الصراع لصالحها.

واختتم كلمتي بأنني قد أري أن الوقت قد حقق نوعا من التوازن الاستراتيجي، في الصراع العربي الاسرائيلي، خاصة بعد تفجر الانتفاضة الباسلة واستمرار تأججها.

وأنه يمكن من خلال محادثات ثنائية، تتركز أساسا علي القضية الفلسطينية الاسرائيلية، وبتأييد من جميع القوي المحبة للسلام، أن نصل لهذا السلام الشامل والدائم، علي أن يكون قرارنا ضرورة إبتعاد قادة التطرف عن فرض آرائهم علي السلام، وأن يكون هدف الشعوب وقادتها الراغبون في السلام، هو تحقيق آمال أجيالنا الصاعدة، فى الاستقرار والتنمية، والعمل والإخاء، من أجل مستقبل أفضل بإذن الله.

الباب الأول

من تأسيس جامعة الدول العربية حتى حرب ١٩٤٨

خلال هذه المرحلة، دفعتني نشأتي في الجو العربي الإسلامي، للإنضمام لمسيرة القوى الوطنية، مع عدد كبير من زملائي وأصدقائي الذين نشأوا في ظروف مماثلة، متمسكين بوطننا العربي، مقتدين بتعاليم الدين الإسلامي، مع ترابطنا التام بأخوتنا الأقباط والمسيحيين المصريين، وكذلك باليهود المصريين الذين زاملونا في دراساتنا وشاركونا نشاطنا الرياضي والاجتماعي، في جو من الألفة والمودة والاخوة والصداقة، بعيدا عن التعصب والعنصرية.

وقد تابعنا، كمجموعات مصرية تؤمن بالخط العربي تطور الأحداث في منطقتنا العربية، وسأشير لهذه المجموعات، في سطور هذا الكتاب، بصيغة الجمع للتعبير عن آرائهم واتجاهاتهم. كما سأشير إلى مواقفي الشخصية في سطور أخرى باعتباري فردا في هذه الأمة العربية يحاول التعبير عن إرادتها.

وبدأنا في قراءة تاريخ ثورات التحرر في العالم وخاصة في وطننا العربي، وساهم عدد كبير من أساتذتنا الأفاضل، توجيهنا في دراساتنا العربية، مما أدى إلي معرفة عميقة بتاريخ أمتنا. محاولين الاقتداء بقادتها وأبطالها في تصرفاتنا وأعمالنا. وشكلنا في السنوات النهائية من دراستنا الثانوية لجان الطلبة بالمدارس الثانوية المرتبطة بلجان الطلبة في الجامعة المصرية. وقد سعدنا كقيادات لطلبة الثانوي باتفاقنا على خط سياسي وطني وقومي موحد، بعيدا عن أي تأثير لأي حزب سياسي معين، وبدأت اهتماماتنا الوطنية تتجه إلى ضرورة تحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر ووحدة وادي النيل وبدأنا نربط ذلك بقضايا أمتنا العربية وموقفها من الصراع العربي الاسرائيلي .

وقد بدأت منذ الاربعينيات طريقا طويلا لتحقيق التضامن العربي في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي، نتيجة لارتباطي بعدد من القادة العرب أصدقاء أبي ولتزاملي مع عدد من الأخوة العرب في دراساتنا لنتعرف على حقيقة هذا الصراع وارتباطه بالصراع الوطني مع الاستعمار والقوى الأجنبية واستطعنا أن نتجمع في مجموعات مصرية عربية تؤمن بمصر وبالخط الوطني والقومي، وبدأنا نعي أهمية وحدة الأمة العربية في مواجهة المخاطر التي نتعرض لها، وكان لتوقيع مصر وريادتها لتأسيس جامعة الدول العربية وإعلان ميثاقها وبروتوكول فلسطين، أثره علينا لتعبئة جهودنا لصالح الأمة العربية، ولصالح شعب فلسطين، في مواجهة الصراع الذي بدأ منذ سنوات ثم تطور ليمثل خطورة على هذه الأمة. ورغم إيماننا بالسلام الشامل والعادل الذي يضم المسلمين والمسيحيين واليهود، على أرضنا العربية، ورغم أمالنا العريضة في أن يترتب على المؤتمرات العديدة واللجان المختلفة، كمؤتمر فلسطين عام ٤٦ نتائج لاقرار السلام الشامل، إلا أنني شعرت وزملائي بأنه رغم علاقاتنا بيهود مصر الذين ساندوا مواقفنا، فإن التطرف الاسرائيلي، قد استطاع أن يفجر المنطقة، خاصة بعد استطاعته بتأييد من بعض دول الغرب والشرق، الحصول على قرار التقسيم ١٨١ لسنة ٤٧ باقامة الدولتين العربية واليهودية لتتصاعد

بعدئذ حدة الصراع العربى الاسرائيلى، خاصة بعد مذابح العصابات الصهيونية ضد عرب فلسطين فى دير ياسين وغيرها، وعندئذ بدأنا نتأكد من حتمية الصراع ضد هذا الارهاب، حماية لأمتنا ومستقبلها، إلى أن تفجرت أحداث عام ١٩٤٨ وتضمنت تدخل القوات العربية لحماية الشعب الفلسطينى على أرضه العربية فى مواجهة تطرف القادة الاسرائيليين.

تأسيس جامعة الدول العربية ومواجهة الاستعمار الصهيونى ٢٢ مارس ١٩٤٥

تابعت وزملائى، كقيادات لطلبة الثانوى إنشاء جامعة الدول العربية، وقد كان التحرك الرسمى المصرى لذلك تعبيرا عن اتجاه شعبى مصرى. وبدأ العمل الرسمى المصرى ببيان لرئيس الوزراء مصطفى النحاس في البرلمان المصرى ألقاه محمد صبرى أبو علم وزير العدل فى ٣٠ مارس ١٩٤٣، وقد أخطرنى والدى وكان عضوا بمجلس النواب بالمناقشات التى حدثت نتيجة لطرح هذا الموضوع وبإجماع النواب والشيوخ على ضرورة قيام الجامعة العربية لتواجه جبهة الاستعمار والصهيونية... وقد قابلت الوزير أبو علم مع والدى بعد يومين وقد عبر عن آرائه باخلاص ووطنية فى ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية لمواجهة التطرف الصهيونى فى فلسطين، والاستعمار الأجنبى فى منطقتنا العربية . وتابعنا اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى لجامعة الدول العربية، ثم حضرنا -قيادات الجامعة والثانوى- إعلان هذه اللجنة فى سبتمبر١٩٤٤ بروتوكول الاسكندرية لإنشاء جامعة الدول العربية وقرارها الخاص بفلسطين، والذى يؤكد حقوق عرب فلسطين وتحقيق حقوقهم العادلة..

وقد كان لنا لقاءات هامة مع أعضاء هذه اللجنة، وقد قام عدد منهم بشرح خطورة الهجرة اليهودية على فلسطين والأمة العربية وأهمية تحقيق الوحدة العربية للوقوف فى مواجهة التطرف الصهيونى، إلى غير ذلك من الموضوعات القومية... وبدأت منذ هذه اللقاءات وكذلك أعضاء لجان الطلبة، في الاطلاع على مزيد من المعلومات الخاصة بالقضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة، حيث اتضح لنا خطورة الاستعمار الصهيونى الجديد ضد كل جزء من الوطن العربى، واتفقنا على خطنا السياسى العربى الموحد وعلى تأييد القضايا العربية.

وقد تابعنا بعدئذ توقيع ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ مارس ١٩٤٥، حيث اجتمع المؤتمر العربى العام بالقاهرة برئاسة رئيس وزراء مصر محمود فهمى النقراشى، ووقع ممثلو الدول العربية على الميثاق والذى أرفق به بروتوكول عن فلسطين مرفق

ثم تابعنا قيام مصر بدور رئيسى فى الدفاع عن القضية الفلسطينية، وذلك بتصميم ممثلها الدكتور عبد الحميد بدوى أثناء صياغة ميثاق الأمم المتحدة على حق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد وقع على الميثاق فى ٢٦ يونيو١٩٤٥ وتضمن الحقوق الأساسية للإنسان، والتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وتعزيز احترام حقوق

الإنسان ...

مؤتمر القمة العربى بانشاص مايو ١٩٤٦

وأبدينا اهتماما كبيرا بانعقاد أول مؤتمر قمة عربى فى انشاص فى مصر في مايو١٩٤٦ حيث ناقش موضوع الصراع العربى الاسرائيلي، وأكد المؤتمر فى بيانه الختامى أن القضية الفلسطينية هى قضية العرب جميعا ، وبضرورة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى..

وقد استمر موقفى، بعد حصولى على الثانوية العامة فى يونيه ٤٦، على ضرورة المشاركة الفعالة مع زملائى فى تحقيق التضامن العربى ومواجهة التطرف الصهيونى، ولذلك قررت الالتحاق بكلية الحقوق، رغم محاولة بعض الزملاء اقناعى بالالتحاق بالكلية الحربية والتلويح باغراءات عديدة لهذا الالتحاق، علما بأن منزلى كان في مواجهة الكلية الحربية في كوبرى القبة، إذ كنت لا أثق اطلاقا وقتئذ فى امكانية قيام الجيش المصرى بأى دور للتحرير خاصة بعد حادث ٤ فبراير٤٢.

وبالتحاقى بجامعة القاهرة عام ٤٦ بدأنا ننظم صفوفنا، وانتخبت بعدئذ وكيلا لاتحاد الطلبة مما أدي لتعرفى على عدد كبير من الزملاء..

مؤتمر فلسطين بلندن .. سبتمبر ١٩٤٦

وتابعت وزملائى من طلبة الجامعة المصريين والعرب، مؤتمر فلسطين بلندن والذى عقد فى سبتمبر١٩٤٦ بمشاركة ممثلى الدول العربية والوكالة اليهودية، وقد فشل المؤتمر فى الوصول إلى تسوية نظرا لمحاولة فرض التطرف الصهيونى لآرائه على المؤتمر. وقد ألقى ممثل مصر فى المؤتمر الدكتور عبد الرزاق السنهورى كلمة مصر، وأشار فيها إلى التطرف الصهيونى ومحاولة التوسع على حساب الأمة العربية. و،قد ناقشته وزملائى باعتباره استاذا بكلية الحقوق وأحد أعمدة القانون الدستورى والدولى فى المنطقة عن انطباعاته عن المؤتمر. وقد أخطرنا السنهورى بأنه رفض مقترحات الخبراء البريطانيين والأمريكيين والتى تطالب بتقسيم فلسطين إلي أربع مناطق، عربية ويهودية والنقب والقدس وبالسماح بقبول المزيد من المهاجرين اليهود ، إذ أن هذه المقترحات ستساعد على هجرة اليهود لفلسطين بلا حدود ، مما يؤدى للتوسع والوثوب على المنطقة العربية الفلسطينية ثم على البلاد العربية المجاورة، وبذلك يتحقق البرنامج الصهيونى وتصبح الدولة اليهودية مركز تهديد خطير للبلاد العربية المجاورة... وأضاف بأن على الأمة العربية أن تتحرك لمواجهة هذا الخطر الصهيونى وأن على كل فرد من الشعب العربى أن يعلم بأن مخاوفنا حقيقية وليست وهمية.. وأكد لنا السنهورى أن فلسطين دولة عربية ينبغى إنهاء الانتداب عليها واعلان استقلالها مثلما حدث للعراق والأردن وسوريا ولبنان، ودعانا إلي اجراء دراسات قانونية

وسياسية وأكد حق الأمة العربية والشعب الفلسطيني في حريته واستقلاله ودعانا للعمل لمواجهة الصراع العربي الاسرائيلي، كما التقينا بالأستاذ عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية والسفير السابق بالخارجية المصرية، وكنت على علاقة صداقة وأخوة مع عدد كبير من شباب عائلته، وناقشنا رأيه عن المؤتمر، فأكد أن المقترحات البريطانية والأمريكية ترمى للسماح لمئات الآلاف من اليهود بالهجرة لفلسطين وفقا لإلحاح الرئيس الأمريكي ترومان، وأن هؤلاء المهاجرين معظمهم مجندون خصيصا للقتال، وأن أمن البلاد وسلامها يقتضى إيقاف هذه الهجرة... وأن هذه المشاريع الغربية لأغراض سياسية ترمى لإنشاء وطن قومى يهودى يضم فلسطين كلها وقد يضم بعد ذلك شرق الأردن... وبسؤالى له عن إمكانية أن تحقق هذه المقترحات إقامة دولة فلسطينية مستقلة، أجاب بأنه يتمنى ذلك، إلا أن معرفته لأبعاد التوسع الصهيوني، تؤكد أن المطلوب إقامة دولة يهودية صهيونية ومنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وأن يجبر العرب على الهجرة من فلسطين ليحل محلهم المهاجرون اليهود وذلك يمثل أكبر خطورة على الأمة العربية والإسلامية...

وعندما أتذكر أحاديث هؤلاء القادة العرب، أجد أن تنبؤاتهم كانت على صواب وأن آراءهم الحكيمة هى الآراء التى يجب أن نتمسك بها ونعمل على التفانى فى سبيلها...

الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٨ إبريل ١٩٤٧

وتابعنا انعقاد هذه الدورة واعمالها، وقد شكلت " لجنة الأمم المتحدة الفلسطينية من ١١ دولة للتحقيق فى مسائل مشكلة فلسطين والتوصية للحلول للدورة الجمعية العامة فى سبتمبر ١٩٤٧ وقامت هذه اللجنة بزيارات لفلسطين وبعض الدول العربية، كما قامت بزيارة لمعسكرات المهاجرين اليهود فى أوربا، الأمر الذى دعا القيادات العربية إلي إخطار الأمم المتحدة بعدم عدالة الربط بين قضية المهاجرين اليهود فى أوربا وبين قضية فلسطين، إذ أن ذلك لايتفق مع الواقع ومع حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وفقا للميثاق ... وقد قابلت عدة عائلات يهودية قادمة من بولندا وتشيكوسلوفاكيا أثناء عودتنا بالسفينة اليونانية من بطولة العالم للجامعات في فرنسا فى يوليو ٤٧، وقد أشار المهاجرون اليهود بأنهم يغادرون بلادهم الأصلية بناء على اغراءات كبيرة تقدمها لهم الوكالة اليهودية، ووعود لهم بمساكن فى فلسطين وتدبير أعمال تحقق لهم العيش فى رفاهية وأمن ورخاء على أرض الأجداد، وأنهم لن يواجهوا أى مشاكل فى دخولهم فلسطين أو فى توطينهم على أرضها، وقد ناقشتهم بعدم صحة هذه الوعود، وأنهم سيقومون باحتلال أرض غيرهم... إلى غير ذلك من الحجج، إلا أنهم اشاروا بأنهم يسمعون هذه الآراء لأول مرة، وأنهم لن يستطيعوا تغيير اتجاههم..

وقدمت لجنة فلسطين تقريرها للجمعية العامة يتضمن الموافقة على انهاء الانتداب ومبدأ

الاستقلال وأوصى غالبية أعضاء اللجنة بتقسيم فلسطين لدولة عربية وأخرى يهودية وأن يكون لمدينة القدس وضع دولى واقترحت خطة أقلية اللجنة(ايران- الهند- يوغوسلافيا)إقامة هيكل فيدرالي يضم الدولة العربية والدولة اليهودية وتكون القدس عاصمته.

قرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧ .. ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧

وأبديت وزملائى اهتماما بمناقشات الجمعية العامة لتقرير لجنة فلسطين ... وقد علمنا بممارسة بعض الدول الغربية ضغوطا على بعض الوفود فى الأمم المتحدة للموافقة على التقسيم. وقد صدر بالفعل قرار الجمعية العامة بذلك وبإنهاء الانتداب وبتحديد الحدود بين الدولتين والقدس الدولية، وبالدعوة لتشكيل الدولة العربية والدولة اليهودية فى موعد لايتجاوز أول اكتوبر٤٨. واتخذ القرار بأغلبية ٣٣ صوتا مقابل ١٣ وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت، وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من أبرز المؤيدين للتقسيم... وقد رفضت مصر والدول العربية خطة التقسيم على أساس انتهاكها لميثاق الأمم المتحدة الذى ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وأكدت رفض تقطيع أو تجزئة فلسطين، ومنح جزء منها لمن لايستحق.

وقد ناقشت وزملائى، اساتذتنا من رجال القانون والسياسة، الوضع القانونى لقرار التقسيم فأشاروا إلي تناقضه مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان إذ ينص الميثاق فى المادة الأولى على " احترام المبدأ بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها" .... "وعلي تعزيز احترام حقوق الإنسان " وأشاروا بأن أهم حق للإنسان هو حقه في تقرير مصيره.. وأوضحوا أن الجمعية العامة قد تجاوزت سلطاتها كلية بعدم مراعاة مبدأ تقرير المصير، وأن قرار التقسيم فرض رغم رفضه من الغالبية العظمى لسكان فلسطين، كما أن قرار التقسيم يقضى بكيان منفصل للقدس تحت نظام دولي خاص، وهذا مايخالف الواقع والتاريخ، إذ أن القدس مدينة عربية إسلامية خاضعة للدولة الفلسطينية

وقد نظمنا – كقيادات للطلبة فى الجامعة – ندوات ومظاهرات طالبنا فيها باستقلال فلسطين ورفض الهجرة والاستيطان الصهيونى، ورفض اقتطاع جزء عزيز من أرض فلسطين العربية، لتهبه مجموعة من الدول الاستعمارية في الأمم المتحدة للصهيونية العالمية لتقام عليها دولة اسرائيل كركيزة للتوسع الاستعمارى فى المنطقة العربية .

وبدأنا في اتصالات مع عدد من القيادات الفلسطينية والعربية المؤيدة للقضية الفلسطينية وسافر عدد منا إلي فلسطين حيث اطلعوا على حقيقة خطورة الموقف... والتقينا فى القاهرة مع فوز الدين القاوقجى القائد العام للثورة العربية في فلسطين ومع الحاج أمين الحسينى وعدد من قيادات فصائل الجهاد المقدس وضباط الجيش الأحرار كالشهيد احمد عبد العزيز وقادة التنظيمات السياسية في مصر المؤيدة للقضية الفلسطينية والقادة المطالبين بالجهاد فى سبيل

نصرة القضية الفلسطينية، والذين التحقوا بعدئذ مع فصائل المقاومة داخل فلسطين، وقد أعربنا عن مشاركتنا لهم في هذا الصراع وتأييد شعب مصر لهم... كما أجرى بعض اليهود المصريين لقاءات معنا وأعلنوا جميعهم تنديدهم بمواقف القيادات الصهيونية على أرض فلسطين، واتهموها بأنها تعمل لتدمير الصداقة بين اليهود والذين احتضنهم العرب بعد المذابح ضدهم فى أوربا وبين العرب الأصدقاء، وبأنها تعمل لتدمير المنطقة .

الارهاب الصهيونى فى فلسطين ومذبحة دير ياسين ٩ ابريل ١٩٤٨

ورفضت وزملائى موقف بريطانيا بتخليها عن جميع التزاماتها فى فلسطين إثر قرار التقسيم مما أدى إلى اجتياح موجة من الارهاب الصهيونى المسلح فى فلسطين على مسمع من الجيش البريطاني المرابط فيها... وهدف هذا الارهاب" إجبار العرب العزل من السلاح على الفرار من وطنهم تاركين أموالهم وممتلكاتهم نهبا للصهيونية..

وقامت العصابات الصهيونية المسلحة - ومعظمها كانت ضمن تشكيل الفيلق اليهودى بالجيش البريطاني- بتنفيذ المخطط الصهيونى الذي دعت إليه الحركة الصهيونية، والذى يقضى بجعل فلسطين وطنا للشعب اليهودى وإجبار عرب فلسطين على الهجرة للأقطار العربية المجاورة وفقا لبرنامج هرتزل للمؤتمر الصهيونى الأول ببازل ١٨٩٧.

وأدان شعب مصر هذه المذابح الصهيونية خاصة مذبحة دير ياسين فى ٩ ابريل٤٨ وهى قرية عربية آمنة فى ضواحى القدس، فوجئ سكانها بمكبرات الصوت الصهيونية تدعو الأهالى لإخلاء القرية، ثم قامت العصابات الصهيونية بذبح الشيوخ والنساء والأطفال فقتلت أكثر من مائتين وخمسين قتيلا خلاف الجرحى.

ومازلت أذكر كلمات مناحم بيجين رئيس عصابة الأرجون ورئيس وزراء اسرائيل والحائز على جائزة نوبل للسلام" أى سلام !!" فى كتابه "الثورة" عن هذه المذبحه فيقول:"سيطر الرعب على عرب أرض اسرائيل نتيجة لمذبحة دير ياسين، وبدأوا يفرون هلعا وخوفا، فقد كان لها من الأثر مايساوى ست كتائب من الجنود، فسقط العديد من القرى بعد ذلك بعد أن كانت تصد كل هجوم إسرائيلى خاصة القرى المشرفة على الطريق الرئيسى للقدس، وبسقوطها استولت الهاجاناه على "القسطل" وأمكن فتح الطريق للقدس.. كما صرح بأن الوكالة اليهودية كانت تعلم بأدق التفاصيل لخطة دير ياسين، كذلك اعترف غيره من زعماء التطرف فى اسرائيل بهذه المذابح، ومنهم دافيد بن جوريون ومناحم بيجين واسحاق شامير.. وبرروها بأن هذه المذابح كانت بغرض العمل على احتلال أكبر قدر من الأراضى، عربية ويهودية، خلال فترة الانسحاب البريطانى وفقا لخطة عسكرية شاملة نفذت ابتداء من مارس ١٩٤٨... وقد حاولنا إرسال مساعدات مادية للشعب العربى فى فلسطين خلال هذه الفترة، وأكدنا رفضنا للإرهاب الصهيونى على أرض فلسطين، وطالبنا الشعب

الفلسطيني بالتمسك بأرضه وعدم ترك دياره، إلا أن المذابح الصهيونية كانت تفوق كل تصور أو إرادة للتمسك بالأرض، وأجبرت ٧٢٦ألف مواطن فلسطيني على الفرار، وهذا العدد يمثل وقتئذ نصف سكان فلسطين.

الباب الثانى

من حرب ١٩٤٨ حتى قبل حرب ١٩٥٦

امتازت هذه المرحلة من الصراع العربى الاسرائيلى، ببداية تضامن عربى فعال لمواجهة اعتداءات التطرف الاسرائيلى ضد الأمة العربية، وقامت الدول العربية المستقلة وقتئذ، بدخول أرض فلسطين العربية لمساندة شعب فلسطين ضد المذابح التى يتعرض لها من العصابات الصهيونية، بعد صدور قرار التقسيم مباشرة، هذا القرار الذى لم تحترمه هذه العصابات، واستمرت فى ارهابها للشعب العربى الفلسطينى، كما قامت باحتلال المزيد من الأرض المخصصة للدولة العربية الفلسطينية وفقا لقرار التقسيم .

وتابعنا مواقف عدد من الدول الأجنبية، فى تحيزها ضد الدول العربية، وممارستها الضغط على مجلس الأمن لاصدار قراراته بايقاف اطلاق النار، التزم العرب بها، ولم يلتزم التطرف الاسرائيلى بقرارات ايقاف اطلاق النار، فقام خلال هذه الفترة بالحصول على الأسلحة الجديدة، وبالتوسع من جديد على حساب الأرض العربية. وحاولت الأمم المتحدة بقرارها بعودة اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ والبالغ عددهم نصف الشعب الفلسطينى، اقرار العدالة الدولية، إلا أن اسرائيل رفضت القرار وقد وافق التطرف الاسرائيلى بعدئذ، على عقد اتفاقيات هدنة رودس عام٤٩، بعد أن استنفد أغراضه، إلا أنه سارع بعدئذ بنقض هذه الاتفاقيات، وضم المناطق المنزوعة السلاح المحددة فى اتفاقيات الهدنة، إلى أراضى اسرائيل.

حاولت مصر بعدئذ، مع الدول العربية، الوصول إلى سلام شامل ودائم وعادل، على أمل إنهاء الصراع العربى الاسرائيلى، فوافقت على بروتوكول لوزان ٤٩ ومقترحات مؤتمر باريس للسلام سنة١٩٥١، إلا أن التطرف الاسرائيلى رفض هذا السلام وحاول تصعيد الموقف فى المنطقة لمصلحته.

لا يمكن أن ينسى الشعب العربى، ماقامت به عدة مجموعات مصرية وطنية ذات اتجاه قومى، فى الدفاع عن فلسطين، أرضها وشعبها، وكان لى شرف المشاركة بقدر محدود فى ذلك.

التدخل العسكرى فى فلسطين ١٥ مايو ١٩٤٨

ولم نكن نتصور استمرار المذابح من التطرف الصهيونى ضد الشعب العربى الفلسطينى دون قيام الدول العربية بالتدخل لحماية هذا الشعب خاصة وأن بريطانيا أعلنت عن إنتهاء انتدابها فى ١٥ مايو ٤٨ بعد أن سحبت قواتها العسكرية وتسلم الصهاينة المواقع العسكرية البريطانية، ودون أن يترك الانتداب البريطانى وراءه سلطة قانونية تتولى مقاليد الأمن فى فلسطين لتوفير الحماية لسكانها العرب وممتلكاتهم وتحميهم من المذابح التى يتعرضون لها من العصابات الصهيونية، والتى أعلنت استقلال اسرائيل فى ١٤مايو ١٩٤٨... وقد اجتمعت الدول العربية، وقرر مجلس جامعة الدول العربية إرسال الأمين العام للجامعة برقية للأمين العام للأمم المتحدة يخطره فيها باضطرار القوات النظامية من الدول العربية المجاورة لفلسطين العبور للأرض العربية

فى فلسطين فى ١٥ مايو١٩٤٨، حيث اضطرب السلم والنظام نتيجة للعدوان الصهيونى الذى أرغم السكان العرب على مغادرة ديارهم... وأن الاضطرابات الأخيرة تمثل كذلك تهديدا خطيرا ومباشرا للسلم والأمن داخل الدول العربية ذاتها، ولذلك فإن هذه الحكومات العربية ترى نفسها مضطرة للتدخل فى فلسطين لمساعدة سكانها على إستعادة السلم والأمن والقانون.. وأنه سينتهى تدخلها عند قيام حكومة فى فلسطين للقيام بصلاحيات الحكومة دون أى تدخل خارجي.. وقامت الحكومة المصرية والأردن وسوريا ولبنان والعراق بالتدخل فى نفس اليوم ١٥ مايو٤٨.. مؤكدة مبدأ الجامعة العربية بأن هدف التدخل دفاعى لحماية شعب فلسطين من الارهاب الصهيونى، ولم يكن له أية أهداف عدوانية ضد اليهود فى فلسطين والدليل اقتصار تدخلها على الأرض المخصصة للدولة العربية في قرار التقسيم.. وبدأت وقتئذ الحلقة الأولى من حلقات الصراع العربى الاسرائيلى. وتابعنا قيام اسرائيل بقواتها المسلحة وبالفيلق اليهودى وبالجماعات المسلحة وعصاباتها كالهاجاناه. والبالماخ والأرجون والتى جهزت بالأسلحة من القوات البريطانية أو باستيرادها من الخارج أثناء الانتداب، بشن هجماتها على القوات العربية التى لم تدخل إلا الأراضى المخصصة للدولة الفلسطينية العربية بمقتضى قرار التقسيم لحماية أهلها من المذابح، ولم يتعد تدخلها أى تدخل فى الدولة اليهودية المقررة بهذا القرار... وتلقينا قرار مجلس الأمن بفرض هدنة فى ٢٩ مايو ٤٨، قامت إسرائيل خلالها بتعزيز قواتها، كما احتلت أراضى جديدة فى فلسطين مخصصة للدولة الفلسطينية، واستأنفت القتال فى ٩ يوليو وحتى ١٥ يوليو ٤٨، حيث أصدر مجلس الأمن قرارا بوقف اطلاق النار..

إنتهت الحرب بالنتائج التى نعلمها، بتوسع الاستعمار الاسرائيلى لمساحة أكبر كثيرا مما كان مخصصا للدولة اليهودية بقرار التقسيم، وفرضت القوى العظمى ايقاف اطلاق النار، احترمته القوات العربية ولم تلتزم به القوات الاسرائيلية، الأمر الذى مكنها من التوسع أثناء فترة ايقاف إطلاق النار، ووصول عدة أفراد عسكريين إلى قرية أم الرشراش على خليج العقبة ليحتلوها ويقيموا مكانها مدينة إيلات، حتى يكون لاسرائيل منفذ على البحر الأحمر، وقد قامت طائرات اسرائيلية بغارات على مدينة القاهرة، الأمر الذى أكد لنا ارتباط الأمن الوطنى المصرى بأمن فلسطين والأمة العربية.

وقد نظمنا بعدئذ لقاءات مع عدد من الضباط والمدنيين المصريين، الذين شاركوا فى معارك ١٩٤٨ على أرض الشهادة فى فلسطين، واستمعنا منهم عن البطولات العربية التى تمت أثناء هذه المعارك وعن بطولات الجهاد التى استشهد خلالها العديد من العسكريين والمتطوعين المصريين مع رجال أحمد عبد العزيز، وكيف أن هؤلاء الشهداء قد اقتحموا ببطولة وفداء المستعمرات الصهيونية التى أحسن تحصينها وتسليحها بمساعدة العديد من الدول والتنظيمات الأجنبية، وأن هذه التحصينات لم تقف أمام عزم وتصميم وإصرار هؤلاء الأبطال على النصر أو

الشهادة، وهو الشعار الذى ترفعه حاليا قيادة الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية على أرض لبنان..

إستمعنا كذلك بأسى إلى مواقف بعض القيادات ومسئوليتها عن الهزيمة من أسلحة فاسدة إلى الخلافات فيما بينها والموافقة على وقف إطلاق النار- لانقاذ اسرائيل - دون تنسيق عربى مشترك، مما اضطر القوات المصرية للانسحاب من جزء من الأراضى الفلسطينية التى حررتها إثر انسحاب القوات الاردنية غير المنتصرة، بناء على تعليمات من قائدها العام البريطانى " جلوب" مما كشف الجناح الأيمن للقوات المصرية ومكن القوات الاسرائيلية من محاصرتها فى الفالوجة. وكان الرئيس جمال عبد الناصر أحد القواد المصريين المحاصرين تحت رئاسة اللواء فؤاد صادق..

وفى أرض الفالوجة الفلسطينية، بدأت تختمر فكرة التحرك لثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢..

الأراضى العربية الفلسطينية المحتلة ١٩٤٨

وصممت مجموعاتنا منذ هذه المعارك على العمل بكافة الوسائل على استرداد الأراضى العربية الفلسطينية المحتلة، وأيدنا قرار الحكومة المصرية بالاحتفاظ بقطاع غزة كجزء من أرض فلسطين حيث تولت مع القادة الفلسطينيين بالقطاع مسئولية إدارة قطاع غزة، وأعلنت أن التواجد العسكرى المؤقت، بعيد تماما عن أى صفة من صفات الاحتلال، وأنه بإنتهاء الانتداب البريطانى عام ١٩٤٨، استرد الشعب الفلسطينى سيادته الكاملة على أرض فلسطين بما فى ذلك قطاع غزة.. كما أيدنا موقف الحكومة المصرية فى ضرورة إعتبار الضفة الغربية كجزء من الأراضى الفلسطينية تحت الاشراف الأردنى، وأوضحنا رفضنا للاحتلال الاسرائيلى للأراضى الفلسطينية خاصة القدس الغربية التى احتلتها إسرائيل أثناء معارك ١٩٤٨، وأكدنا موقفنا المؤيد لعروبة القدس وضرورة حماية مقدساتها، التى تضم أولى القبلتين وثالث الحرمين، والصخرة المقدسة والمسجد الأقصى، هذه المدينة التى باركها الله حيث قال تعالى : " سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلي المسجد الأقصى الذى باركنا حوله.."

وقد نادينا بحماية جميع الأماكن المقدسة الاسلامية والقبطية والمسيحية فى القدس الغربية المحتلة وفقا لأحكام القانون الدولى ومعاهدة برلين ١٨٧٨ واتفاقية لاهاى الرابعة لعام ١٩٠٧ وقرار الجمعية العامة ١٨١ لعام ١٩٤٧ والإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، وطالبنا المجتمع الدولى بتأييدنا فى ذلك.

قرار عودة اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤ في ١١ ديسمبر ١٩٤٨

وأكدنا وقوفنا مع حق الشعب الفلسطينى فى العودة إلى وطنه وأرضه، وقد أيدنا مجهودات الحكومة المصرية مع الحكومات العربية للحصول على موافقة الجمعية العامة على اتخاذ قرار

بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين برقم ١٩٤ فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨، والذى يستند إلى مقترحات تضمنها تقرير أعده الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة فى فلسطين قبل اغتياله بمعرفة العصابات الصهيونية.

وأكد القرار على السماح للاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم فى أقرب موعد ممكن، وتعويض من يختارون عدم العودة، عن ممتلكاتهم.. ودعا القرار بجعل مدينة القدس منطقة دولية منزوعة السلاح وإلي حماية الأماكن المقدسة، وإنشاء " لجنة التوفيق للأمم المتحدة لفلسطين" لتتولى مهام وسيط الأمم المتحدة للعمل على تسوية نهائية وعودة اللاجئين إلى وطنهم، وعينت الجمعية العامة فرنسا والولايات المتحدة وتركيا أعضاء للجنة التوفيق.

اتفاقيات هدنة رودس فبراير - يوليو ١٩٤٩

وتابعنا محاولات الوسيط الدولي للأمم المتحدة بالوكالة رالف بانش والأمريكى الجنسية، لحث الدول العربية على توقيع اتفاقيات هدنة مع اسرائيل، على أمل تعهد الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة بايجاد حل للمشاكل الخاصة بالصراع العربى الاسرائيلى.. وتم التوقيع على الاتفاقيات من فبراير إلي يوليو ١٩٤٩، بين اسرائيل من جهة، وبين كل من مصر والأردن ولبنان وسوريا من جهة أخرى، وتنص على أنها لاتنهى حالة الحرب ولا تنشئ أى حقوق لأى طرف من الأطراف وحددت مناطق منزوعة السلاح... ولاحظنا عدم احترام إسرائيل لهذه الاتفاقيات وضمت المناطق منزوعة السلاح ثم أعلنت بعدئذ عام٥٦ عن رفضها لهذه الاتفاقيات

مؤتمر لوزان لمشكلة اللاجئين والقدس ١٩٤٩

وأبدينا اهتماما كبيرا بهذا المؤتمر والذى دعت إليه لجنة التوفيق الدولية، وقد أجرت مصر والأردن ولبنان وسوريا محادثات منفصلة مع اللجنة، وكذلك أجرت اسرائيل محادثات منفصلة مع لجنة التوفيق.

وقد توصل المؤتمر إلي بروتوكول وقع عليه كل جانب على حدة لاحترام حدود قرار التقسيم كأساس للمناقشة فى المؤتمر، وقد أكد هذا الإجراء من جديد الالتزام الدولى بإنشاء الدولة العربية الفلسطينية على أساس قرار التقسيم. إلا أننا لاحظنا أن مناقشات المؤتمر لم تؤد لنتائج حاسمة، لادخال اسرائيل لتحفظات على البروتوكول الذى وقعت عليه، وكان ذلك بعد موافقة الجمعية العامة على قبول عضوية اسرائيل فى الأمم المتحدة فى ١١ مايو ١٩٤٩ بشرط تعهدها بقبول قرار التقسيم وقرارعودة اللاجئين الفلسطينيين... وبعد إنضمامها للأمم المتحدة، تراجعت عن تعهداتها السابقة، وقررت بأنها ستبحث قضية اللاجئين الفلسطينيين مع التسوية النهائية، والتى

يجب أن تتم مع كل دولة عربية على انفراد ، كما تخلت عن موافقتها السابقة على قرار التقسيم...
وكان تعليقنا على ذلك، أن الدول الغربية لابد وأن أعطت الضوء الأخضر لاسرائيل لتتراجع عن موافقتها السابقة، وبالفعل أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بيانها الثلاثى بحماية حدود اسرائيل القائمة، بدون أى التزام ببروتوكول لوزان أو بقرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧...
وأعلنت مصر رفضها لهذا البيان الذى يؤكد فرض اسرائيل لحدود الأمر الواقع، في الوقت الذى لم تحترم خطوط هدنة ١٩٤٩ وتوسعت عليها واستولت على المناطق المنزوعة السلاح المحددة في اتفاقيات الهدنة.

وانتهى مؤتمر لوزان إلى الفشل نتيجة لرفض التطرف الاسرائيلى تنفيذ التزاماته والاتفاقيات الدولية.

وقد أكدت خلال محاضراتى بأن رفض اسرائيل لحق العودة يتنافى مع الميثاق وقرارات الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان... وأعربت عن تأكيدى بأن قرار الأمم المتحدة ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ الخاص بحق العودة، مازال ساريا وملزما للمجتمع الدولي، ويمثل نقطة رئيسية فى أية تسوية أو مفاوضات مقبلة أومؤتمر دولى للشرق الأوسط أو لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى، وأنه يجب أن يكون موضوع عودة الشعب الفلسطينى إلي وطنه وأرضه ودياره أحد البنود الرئيسية والهامة لأى سلام شامل لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلي.

وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا)٩ ديسمبر ١٩٤٩

وقد لمسنا الحالة المترديه لعدد كبير من اخوتنا اللاجئين الفلسطينيين، وأكدنا على ضرورة حمايتهم وتحسين أحوالهم لصالح التفوق العربى فى الصراع العربى الاسرائيلي.. وقد طلبت مصر من الجمعية العامة ضرورة تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم ،وصدور قرار الجمعية العامة ٣٠٢ فى ٩ ديسمبر ١٩٤٩ بإنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وأطلق عليها عبارة" الأونروا" وهى اختصار لإسم الوكالة باللغة الانجليزية UNRWA، وصممت مصر على أن يتضمن صراحة قرار إنشاء الوكالة نص خاص بأن إنشاءها لايخل بحق العودة المقرر بالقرار ١٩٤ لسنة ٤٨.. وقامت الوكالة وتقوم بدور فعال فى مجال الإغاثة والتعليم والصحة للاجئين الفلسطينيين، ومصر عضو باللجنة الاستشارية للوكالة.

هجرة اليهود العرب لإسرائيل

وبدأنا نشعر بأن الصراع العربى الاسرائيلى قد دخل مرحلة جديدة تقتضى إستعداداً من الشعوب العربية والاسلامية لمواجهة خطورته، خاصة فى ظل رغبة التطرف الاسرائيلى فى مزيد من

التوسع والاستيطان.. وشعرنا بمحاولات هذا التطرف الاسرائيلي النفاذ إلى أعماق أمتنا العربية ومعرفة الكثير عن الدول العربية، وذلك عندما بدأ يستقطب يهود الدول العربية للهجرة لاسرائيل، هؤلاء اليهود الذين عاشوا مئات السنين بيننا مكرمين معززين في جميع أقطار وطننا العربي... وعندما وجد التطرف الاسرائيلي رفض معظم هؤلاء اليهود الهجرة لإسرائيل، باشرت العصابات الصهيونية تهديدات ضدهم لاجبارهم على الهجرة، بل وصعدت هذه التهديدات لتصل إلي قتل عدد من اليهود فى الدول العربية متخذة اسماء غير صحيحة لبعض التنظيمات العربية بأنها المسئولة عن هذه التهديدات والجرائم، الأمر الذى أدى إلي خروج عدد من اليهود العرب مهاجرين لإسرائيل، مضللين بوعود زائفة أو خوفا من محاولات مزعومة باغتيالهم بأيد عربية، الأمر الذى يتعارض مع الحقيقة، إذ أن العرب لم يرتكبوا أية جرائم، حتى فى ظروف الإرهاب الصهيونى فى فلسطين عام ٤٨ ضد السكان العرب. وضد أخوتهم اليهود المقيمين معهم فى الدول العربية، بل اننا رحبنا باخوتنا اليهود الغربيين عندما تعرضوا للمذابح على أيدى بعض المسئولين الأوربيين فى مختلف العصور، لينضموا إلى اخوتنا اليهود الشرقيين فى الإقامة معنا على أرض وطن واحد... وقد رفضنا فى الوقت نفسه إجراءات بعض المسئولين العرب عن النواحي الأمنية، باتخاذ إجراءات بوليسية بعيدة عن الفكر السياسى، وذلك بترحيل عدد من اليهود المقيمين بالدول العربية على أساس عدم حملهم لجنسية هذه الدول... ومع كل ذلك لاحظنا أن عددا من اليهود المصريين والعرب رفضوا الهجرة وتمسكوا ببلادهم العربية واستمروا فى اقامتهم فيها، بكل ترحاب وتقدير من أخوتهم العرب مسلمين ومسيحيين... الأمر الذى رحبنا به ..

قانون العودة لإسرائيل سنة ١٩٥٠

وأعلنا رأينا فى إدانة هذا القانون الذى يسمح بالعودة لفلسطين (اسرائيل) لكل يهودى من أية دولة وإستبعد تماما الفلسطينيين، حيث أشار إلى أن الجنسية عن طريق العودة تقتصر على اليهود وتستبعد المهاجرين العرب وقد أكدنا عدم شرعية هذا القانون وتناقضه مع مبادئ القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة.. كما أدنا القانون الإسرائيلى بمصادرة أملاك الغائبين خاصة أملاك اللاجئين الفلسطينيين وأشرنا إلى أن هذه القوانين تضيف عقبات قانونية بالاضافة إلى العقبات السياسية التى تفرضها اسرائيل ضد حق الشعب الفلسطينى فى العودة وفقا للميثاق ولمبادئ حقوق الإنسان.

الاستعمار البريطانى مع التطرف الاسرائيلى يناير ١٩٥٠

وزاد يقينى وزملائى، إثر تفجر الصراع العربى الاسرائيلى ودخوله مرحلة الحرب الشاملة عام ٤٨، بتوازي خطورة تواجد التطرف الاسرائيلى فى فلسطين مع التواجد العسكرى البريطانى فى مصر خاصة بعد علمنا بالتواطؤ البريطانى مع هذا التطرف – رغم مقتل العديد من الضباط

والجنود البريطانيين على أيدى عصابات التطرف الصهيونى، خاصة فى فندق الملك داود بالقدس -تواطؤ للتمهيدلمذابح الشعب الفلسطينى وإجباره على الفرارمن وطنه وتسليم المعسكرات البريطانية الحيوية للعصابات الصهيونية،لذلك صممنا على مواجهة الاستعمار الاسرائيلى لفلسطين، مثلما ركزنا على إنهاء التواجد العسكرى البريطانى فى مصر.وقد شعرنا بتجاوب المسئولين المصريين معنا في هذا الاتجاه، حيث صرح رئيس الوزراء المصرى مصطفى النحاس أمام البرلمان المصرى فى يناير ١٩٥٠عن أهداف السياسة الخارجية المصرية وحددها بالجلاء والسودان واستعادة فلسطين العربية.وأعلن بأن كارثة فلسطين رغم هولها، لن توهن عزائم العرب وإيمانهم بفلسطين العربية وضرورة استعادة حقوق الشعب الفلسطينى..وقد قمنا فى اليوم التالى لهذا التصريح، بالاتصال بوزير الخارجية المصرى محمد صلاح الدين وقابلناه مرارا في منزله بالمعادى وقد أوضح لنا تفاصيل مباحثاته مع الجانب البريطانى لتحقيق الجلاء، وأنه قد اخطر البريطانيين بضرورة الجلاء وتحقيق وحدة مصر والسودان وتحرير أرض فلسطين العربية.. وأخطرنا بأن بريطانيا قامت بزرع إسرائيل على حدود مصر لتكون شوكة فى جانبنا وخطرا يتهددنا، لكى لاتخلومصرلاستغلال مواردها وتنمية قوتها لاحتلال مركزها اللائق بها ونصحنا بضرورة الاستعداد لدرء خطر التطرف الاسرائيلى فى فلسطين والذى يهدد كل الدول العربية وعلى رأسها مصر، وأضاف أنه أكد هذا الرأي صراحة للسفير البريطانى فى القاهرة، حيث رفض طرح السفير لقضية الصلح بين مصر وإسرائيل، معربا بأن الرأى العام المصرى لايقبل أى صلح مع اسرائيل المعتدية على الحقوق العربية والفلسطينية... وقد تأكدت بعدئذ أثناء عملى بوزارة الخارجية من حقيقة الآراء التى طرحها صلاح الدين والتى تمثل اخلاصه وإيمانه بالقضايا الوطنية والعربية.

مؤتمر باريس للسلام ١٣ سبتمبر ١٩٥١

وتابعت وزملائى بعد تخرجى فى كلية الحقوق أوضاع الصراع العربى الاسرائيلى أثناء دراستى العليا بكلية الحقوق وانتخابى عضوا فى اتحاد الجامعة عن الخريجين، مما ساعدنى على متابعة الاتصالات مع زملائى الطلبة والخريجين... وقد تقدمت وقتئذ للالتحاق بالنيابة العامة، وقد أخطرت بتعيينى فى إحدى المدن القاصية، الأمر الذى يحرمنى من . ممارسة عملى السياسى والاتصال بزملائى، وكذلك من المشاركة في الفريق المصرى الدولى والعالمى لكرة السلة... وقد ألح على الزملاء بمقابلة وزير العدل - وكنت أعرفه شخصيا- وشرحت له موقفى صراحة، فاخطرنى بموافقته على تعيينى فى القاهرة إلا أنه ألمح بأن ذلك سيتم فورا بعد موافقة والدى على إنهاء خلافه مع أحد كبار المسئولين، وقد رفضت هذه المهمة وأيدنى والدى فى ذلك، واتصلت بوزير العدل لأخطره أننى قد سحبت طلب التحاقى بالنيابة العامة.. وعلمت بانعقاد مؤتمر باريس للسلام بين العرب واسرائيل فى ١٣ سبتمبر ١٩٥١، وقد سافرت لباريس بعد إنتهاء بطولة العالم للجامعات فى لوكسمبرج باعتبارى رئيسا لفريق كرة السلة، وتابعت مؤتمر باريس

والذى انعقد بناء على دعوة من لجنة التوفيق الدولية بهدف إنهاء المشاكل العربية الاسرائيلية، خاصة تسوية حقوق أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وإقرار اسرائيل بعودتهم وتعويضهم مع ايجاد حل لمشاكل الحدود وفقا لقرارات الأمم المتحدة.. وقد أصرت اسرائيل على ضرورة فتح باب المفاوضات بينها وبين الدول العربية وعقد معاهدات عدم اعتداء بين الدول العربية المجاورة واسرائيل كخطوة أولى نحو عقد معاهدة سلام... وقد اكتشفنا وقتئذ بأن سياسة التطرف الاسرائيلى، ترمى إلي اعلان ضرورة المفاوضات المباشرة مع العرب لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وحق عودة الشعب الفلسطينى وهى تعلم تماما برفض المسئولين العرب لذلك، لمعرفتهم بسوء نوايا اسرائيل الأمر الذى يحقق لهذا التطرف الإسرائيلى مكاسب كبيرة لدى الرأي العام الغربى والأمريكى، باعتبار أن اسرائيل مستعدة للسلام والدول العربية ترفضه... وبالفعل رفض المفاوضون العرب المطالب الاسرائيلية وأصروا على ضرورة موافقة اسرائيل على عودة اللاجئين الفلسطينيين كشرط أساسى ومسبق للتسوية وفقا لقرارات الأمم المتحدة... ولهذه الخلافات بين وجهتى النظر انفض المؤتمر دون تحقيق أية نتائج إيجابية بالنسبة لحق العودة أو اقامة الدولة الفلسطينية، أو التسوية السياسية.

إلغاء المعاهدة المصرية البريطانية ٨ أكتوبر ١٩٥١

وقد اعتبرنا هذه المعاهدة المصرية البريطانية لعام ١٩٣٦، قيدا على تحرك مصر لمواجهة الاستعمار البريطانى لمصر والمتعاون مع التطرف الاسرائيلى فى فلسطين ضد الأمة العربية وضد الشعب الفلسطينى.. وقد إتفقت مع عدد من زملائى على السفر إلى لندن لاستكمال الدراسات العليا بجامعة لندن، حيث التقيت بعدد من الزملاء أصحاب الرأى من الشباب المصرى والعربى والأفريقى، وتابعت فى لندن دراسة الوضع القانونى والسياسى لحركات التحرير فى مواجهة الاستعمار الأجنبى والعنصرى. ونظمنا لقاءات فى النادى المصرى وفى بعض قاعات العلم فى لندن وفى حديقة هايدبارك كل يوم أحد، لعرض وجهة نظرنا بشأن الاستعمار القديم والحديث وضرورة تعاون جميع الشعوب المتحررة لإنهائه.. وقد أصبحنا قوة سياسية واستطعنا نشر آرائنا في العديد من الصحف البريطانية وقد أشارت إلى ذلك مجلة روز اليوسف التى رحبت بتحركنا وقد أعلن رئيس الوزراء مصطفى النحاس في ٨ اكتوبر ١٩٥١ إلغاء معاهدة ٣٦، والتى كانت تضع أعباء وقيودا على مصر بالنسبة لتحركها الوطنى أو فى تضامنها مع الأمة العربية فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى... وبدأت فور ذلك حركات العمل الفدائى الوطنى فى منطقة القناة، وقررت العودة من بريطانيا إلي القاهرة للمشاركة فى هذا العمل الوطنى، إذ أن بداية تحرير واستقلال الأمة العربية وتحقيق التوازن في الصراع العربى الاسرائيلى، لابد وأن يبدأ بتحرير مصر وجلاء جميع القوات الأجنبية عن أراضيها وتحقيق استقلالها السياسى والاقتصادى والعسكرى والفكرى.

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

وكانت أمنياتى وأمنيات شباب مصر، أن ينضم الجيش المصرى إلي الشعب لمواجهة الاستعمار والوقوف فى مواجهة التطرف الاسرائيلى فى منطقة الشرق الأوسط، وقد كان لنا لقاءات عديدة مع عدد من زملائنا فى القوات المسلحة لتبادل وجهات النظر بالنسبة لأهدافنا الوطنية والقومية. وقد كانت مناسبة طيبة للإلتقاء بعدد من الزملاء العسكريين أثناء سفرنا إلى هلسنكى فى يونيو ١٩٥٢ لتمثيل مصر فى دورة الألعاب الأولمبية، وكان لنا حوارات ومناقشات سياسية عديدة مع عدد من الرياضيين، خاصة العسكريين ، بشأن الأوضاع السيئة فى مصر وضرورة إصلاحها، وتابعنا إلغاء الملك فاروق لانتخابات مجلس إدارة نادى ضباط الجيش، ثم قيام الثورة بتحرك الجيش المصرى من قاعدة هاكستب (حيث عملت فيها بعدئذ) لتستولى على قيادة الجيش وخروج الملك من مصر في ٢٦ يوليو٥٢ واعلان الثورة لمبادئها الستة وهى: "والقضاء على الاستعمار وأعوانه والقضاء على الاقطاع والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال وإقامة عدالة اجتماعية واقامة جيش وطنى قوى وإقامة حياة ديمقراطية سليمة" وقد أشار بعض قادة الثورة أثناء مقابلتنا لهم أن هذه المبادئ الستة مرتبطة بقضية الصراع العربى الاسرائيلى وأن فكر الثورة وتنظيمها قد بدأ بعد أزمة حصار القوات المصرية فى الفالوجا على أرض فلسطين العربية، وكذلك فهى حريصة على تأكيد ارتباطها بالأمة العربية والشعب الفلسطينى وبمواجهة الصراع العربى الاسرائيلى.

وقد تابعت عن قرب، تطور الاتجاه الوطنى والقومى فى الجيش المصرى وذلك أثناء تكليفى للعمل برتبة يوزباشى(نقيب) فى القوات المسلحة فى أول يناير١٩٥٤، وقد أتاح لى هذا التكليف المناسبة لإجراء المزيد من الاتصالات مع قيادات الجيش وضباط القوات المسلحة فى وحداتهم العسكرية وخارجها ولمست ظهور الاتجاه الوطنى والقومى بفاعلية فى القوات المسلحة - وتبلور الاتجاه العام بها فى اتجاه القومية العربية ومواجهة اسرائيل وقد أدى ذلك إلى ارتياحنا من هذا الاتجاه، لتستمر القيادات المدنية والعسكرية معا فى طريق الوحدة العربية وفى مواجهة الصراع مع اسرائيل.

الاتحاد السوفيتي والدول العربية مايو ١٩٥٣

وقد واجهنا صعوبة بالغة في تحركنا السياسى، وتتلخص فى أننا نواجه الدولتين الكبريين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى فى سياستهما الخارجية، والخاصة بدعم اسرائيل ماديا وبشريا ومعنويا وقد اتفقنا على ضرورة ألا نترك للتطرف الاسرائيلى، الانفراد بمجال هاتين الدولتين، ليحصل منهما على كل مايتمناه وبالتالى زيادة موقفنا العربى حرجا..

وقد انتهزت فرصة سفرى مع منتخب مصر إلى موسكو فى مايو١٩٥٣ للمشاركة في بطولة

أوروبا لكرة السلة، باعتبار مصر الدولة الحائزة للقب بطل أوروبا فى دورتين سابقتين لإجراء استطلاع لاتجاه القادة السوفييت. وقد ناقشت خلال وجودى فى موسكو بعض المسئولين السوفييت بشأن إمكانية تأييد السوفييت للحق العربى وللشعب الفلسطينى وإمداد مصر بالأسلحة السوفيتية التى شاهدناها أثناء زياراتنا لبعض المصانع الحربية السوفيتية، وكان رَدّ المسئولين السوفييت بإمكانية النظر في الأمر مستقبلا، إلا أن الأولوية للتسليح حاليا للدول الشيوعية .. إلا أنهم أوضحوا رغبتهم فى فتح صفحة جديدة من علاقات الصداقة مع مصر والدول العربية وإنهاء التوتر فى العلاقات نتيجة للاعتراف السوفيتى باسرائيل فورا، ولخشية بعض الدول العربية من تسرب النفوذ الشيوعى بها.. وقد حاول بعض المسئولين السوفييت اقناعنا باللعب مع اسرائيل فى بطولة أوروبا بموسكو، إلا أننا أكدنا رفضنا لذلك وضرورة الاستمرار في مقاطعة اسرائيل لاعتداءاتها على الأمة العربية وعلى شعب فلسطين، مما أدى إلى شطب جميع نتائج مبارياتنا في البطولة، وفقدنا بطولة أوروبا وفرضت غرامة على الاتحاد المصرى، ووجه إليه انذار بالشطب من البطولات الدولية ، ولم يحزننا ذلك - رغم صعوبة فقدنا لبطولة عالمية كرياضيين - إذ أننا شعرنا أن واجبنا التصدى للتطرف الاسرائيلى فى جميع الميادين وأن الرياضة هى جزء من الصراع العربى الاسرائيلى.

تطور مهارات الضابط والجندى المصرى ١٩٥٣

وقد كنا نعلم بأهمية دراسة التاريخ العسكرى خاصة لحملات فلسطين والاستراتيجية فى منطقة الشرق الأوسط وأعمال الحرب الدفاعية والهجومية واستخدام جميع الأسلحة بمهارة تامة، لذلك رحبت برغبة عدد من زملائى العسكريين والمدنيين فى الالتحاق بالجيش المصرى كضابط عامل به، بالإضافة لعملى كنائب للأحكام العسكرية، والتحقت مع زملائى من الحقوقيين والمهندسين بالكلية الحربية فى سبتمبر ١٩٥٣ للدراسة لمدة سنة كاملة ومتواصلة، وتوليت قيادة هذه الدفعة والتى تغيرت المفاهيم بالنسبة لها عن الدفعات السابقة، وذلك بضرورة الاستفادة من خبرة الضباط الجامعيين فى الجيش، وقد سعدت بتلقى العلوم العسكرية واللغة العبرية والتاريخ العسكرى لمواجهة الموقف فى الصراع العربى الاسرائيلى. وقد طلب منى اللواء محمد فوزى رئيس أركان حرب الكلية الحربية ووزير الحربية فيمابعد، اقناع الزملاء الجامعيين بأهمية الحصول على نفس جميع مواد الكلية الحربية فى خلال السنة التى يقضونها بالكلية، وقد استطعت إقناعهم جميعا بذلك وكانت تجربة ناجحة وتخرجت أول هذه الدفعة بامتياز. وقد أخطرنى الفريق محمد فوزى بعد ذلك فى دمشق عام ٦٨ بأن نجاح هذه التجربة قد دفعه لتدعيم القوات المسلحة المصرية بعد هزيمة ١٩٦٧ بالضباط والجنود الجامعيين بأعداد كبيرة عاملين واحتياطيين، الأمر الذى أدى إلى استيعاب الجيش المصرى للتكنولوجيا الجديدة إستعدادا لمعارك التحرير فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى.

قرار مرور اسرائيل فى قناة السويس ٢٩ مارس ١٩٥٤

وكنا على تصميمنا للسيطرة على المياه الإقليمية المصرية ومياه خليج العقبة العربى وقناة السويس المصرية، وذلك وفقا لمبادئ القانون الدولى والمعاهدات الدولية وذلك فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلي، وقد شعرنا بمدى تحيز الغرب والولايات المتحدة لإسرائيل وسلبية الموقف السوفيتى بالنسبة للصراع العربي الاسرائيلى، عندما أصدر مجلس الأمن الدولى قراره فى ٢٩ مارس ١٩٥٤ بالسماح بمرور السفن الاسرائيلية فى قناة السويس، هذه القناة المصرية، والتى حفرها وأقامها الفلاحون المصريون، وأكدنا بأنه وإن كانت معاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ تسمح بمرور السفن فى قناة السويس، إلا أن المعاهدة وضعت التزامات على مصر بالمحافظة على المرور الدولى البرئ فيها، الأمر الذى يتعارض مع مرور السفن الاسرائيلية فى القناة، ومايمكن أن تتعرض له القناة من مخاطر إزاء احتمالات قيام اسرائيل بإجراءات تعوق توقف المرور البرئ ،أعلنا رأينا بالنسبة لقرار الأمم المتحدة متضمنا رفضنا لقرارات غير قانونية أو شرعية تحاول بعض الدول الكبرى الزامنا بها، فى حين أن هذه الدول لم تحاول الزام اسرائيل بالقرارات الدولية السابقة أو بمبادئ القانون الدولى الأمر الذى يعنى تآمرا معها. وبدأنا نشعر منذ ذلك الوقت بأهمية أن تكون قناة السويس قناة مصرية من كافة الوجوه.

كشف مؤامرات التطرف الاسرائيلى فى مصر يوليو ١٩٥٤

ورغم موقف الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة من ممالاة اسرائيل فى الصراع العربى الاسرائيلى، إلا أننا أكدنا بضرورة استمرار محاولاتنا لإيجاد علاقات طيبة معهما باعتبارهما أقوى دولتين فى العالم، يجب ألا نعمل على تحديهما، بل على تحييدهما في مجال الصراع. وقد كانت اسرائيل تعلم فى نفس الوقت هذه المحاولات المصرية، ولذلك سعت لاستمرار التباعد المصرى والعربى مع الولايات المتحدة، حتى يستمر انحياز الإدارة الأمريكية للتطرف الاسرائيلى واستمرار عدم الثقة والعداء بين مصر والعرب من جهة وأمريكا وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، ولتحقيق فشل وصول مصر مع بريطانيا لاتفاقية خاصة بجلاء القوات البريطانية، كان يجرى التفاوض بشأنها، إذ أن اسرائيل كانت ترى أهمية الاعتماد على استمرار القوى الأجنبية الغربية على الأرض العربية. وقد تحقق ماكنا نخشاه، إذ دبر التطرف الاسرائيلى اعتداءات على سينما مترو بالقاهرة وعلى القنصلية الأمريكية بالاسكندرية في يوليو١٩٥٤، وحاولت دعاية التطرف الاسرائيلى الصاق هذه الاعتداءات بالمصريين، إلا أنه قد تم القبض مصادفة على بعض الجناة اتضح بأنهم يعملون لصالح التطرف الاسرائيلى وأن وزير الدفاع الاسرائيلى "لافون" قد دبر هذه العملية مع بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل وسميت هذه القضية " فضيحة لافون".. واستعدنا بالذاكرة حادثا مماثلا باغتيال اللورد موين البريطانى فى القاهرة بتدبير من إسحاق شامير فى ٦ نوفمبر ١٩٤٤ وقد قبض على الجانى المتطرف الاسرائيلى مصادفة بواسطة كونستابل مصرى

اسمه الأمين عبد الله وأن والده أحد أصدقاء والدى، وقد استمعت منه بعدئذ لتفاصيل هذه المؤامرة.

طلب مصر السلاح دفاعا عن أرضها وأمتها

وأكدنا على أهمية موضوع التسليح المصرى للدفاع عن أمتنا إزاء مخاطر الصراع العربى الاسرائيلى، وتابعنا تحركات البعثات العسكرية المصرية للولايات المتحدة لهذا الغرض عامى ٥٣و٥٤ واستعدادنا لدفع ثمن هذا السلاح الأجنبى بالعملات الحرة، إلا أن الإدارة الأمريكية، بناء على ضغوط من التطرف الاسرائيلى، رفضت ذلك، وأشارت بامكان تسليح معين محدود لمصر فى حالة انضمامها لمنظمات الدفاع عن الشرق الأوسط، الأمر الذى كان مرفوضا كلية، وقد شعرنا بمدى التحيز الغربى لإسرائيل وقتئذ، إذ رفض طلب مصر من التسليح الأمريكى، فى حين قامت فرنسا- بموافقة من أمريكا- بتوريد صفقة كبيرة من الطائرات والأسلحة إلى اسرائيل في الوقت الذى رفضت أى تعامل مع مصر، وكذلك بريطانيا، بالإضافة إلي أن الدول الثلاث، أمريكا وبريطانيا وفرنسا أعادت تأكيد بيان عام ١٩٥٠ الذى يحمى حدود اسرائيل وفقا لاعتداءاتها على أرض فلسطين، في الوقت الذى ترفض هذه الدول إعلان الموافقة على إقامة دولة فلسطين وفقا لقرار ١٨١ لسنة ٤٧ الخاص بالتقسيم والذى قامت أمريكا بدفع أعضاء الأمم المتحدة للموافقة عليه وقتئذ.. وقد أثرنا أهمية إعادة الاتصال بالولايات المتحدة والدول الغربية بهذا الشأن، كما أكدنا على أهمية الاتصال كذلك بالاتحاد السوفيتى للحصول على الأسلحة، خاصة بعد اللقاءات الودية التى تمت مع بعض المسئولين فيه والذين أعربوا وقتئذ بأن تصدير الأسلحة فى ذلك الوقت مقصور على الدول الشيوعية.. وتساءلنا ولماذا لانطرق هذا الباب ثانية..

المعاهدة المصرية البريطانية للجلاء اكتوبر ١٩٥٤

ووضعنا أهمية كبيرة لتحقيق جلاء القوات البريطانية من مصر، ونتائج هذا الجلاء على زيادة تفوق مصر والدول العربية فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى.. وتلقينا فى سبتمبر ١٩٥٤ دعوة لحضور مؤتمر فى نادى ضباط القوات المسلحة بالزمالك، قابلنا خلاله جميع قيادات الثورة المصرية. وقام الصاغ صلاح سالم مع عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة بتقديم مشروع المعاهدة المصرية البريطانية وقاموا بشرح بنودها، وقد طلبت الكلمة وأشدت بمشروع المعاهدة بوجه عام، إلا أننى انتقدت ماورد من النص على إمكانية عودة القوات البريطانية لقواعد القناة في حالة التهديد بالحرب ضد إحدى دول الشرق الأوسط وتأثير ذلك على مصر فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى، مبديا ملاحظة بأن اسرائيل ضمن دول الشرق الأوسط واشرت بأن هذا النص سيعطى لبريطانيا الفرصة للعودة إلى مصر ثانية متذرعة بتهديد بالحرب للعودة لاحتلال أرضنا ثانية، وقد رد صلاح سالم بأن البريطانيين مصممون على هذا النص وسيرفضون أى تغيير له ، وإلا فإنهم لن

يوقعوا على المعاهدة، وأضاف قائلا: أن أمر عودة البريطانيين أو عدمه يرجع اليكم أبناء مصر وضباطها وجنودها، وعليكم أن تقفوا في وجه هذه العودة بأرواحكم ودمائكم، والا نعطي أية فرصة أو حجة لبريطانيا لتنفيذ أغراضها، وقد أيد جمال عبد الناصر في المؤتمر ما أدلى به صلاح سالم.. وصدق ما تنبأنا به، إذ حاولت بريطانيا العودة بعد الهجوم الاسرائيلي على مصر عام ٥٦ بحجة تعرض منطقة القناة للخطر!! وقد وقعت الاتفاقية في اكتوبر ٥٤ وتم الجلاء في ١٨ يونيه١٩٥٦ وما أن تم توقيع المعاهدة حتى بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا بمحاولة ضم مصر لاتفاقيات عسكرية ثنائية أو أحلاف، مما رفضناه تماما وجابهناهما في معركة حلف بغداد الذى ضم معهما العراق وايران وتركيا واستطاعت مصر افشال ضم الأردن ولبنان للحلف.

الاعتداء الاسرائيلى على غزة ٢٨ فبراير ١٩٥٥

وأثناء عملي في الكتيبة الأولى مشاة في منطقة هاكستب بجوار مطار القاهرة الدولي، قابلت عددا من ضباط وضباط صف الكتيبة الذين كان لهم شرف المشاركة في حرب فلسطين ١٩٤٨ واستمعت إلي إيضاحاتهم عن طريقة الحرب مع العصابات الصهيونية عام ٤٨، وإلي تجاربهم خلال هذه الحرب، وقد بدأت معهم بتدريبات شاقة ومنها الليلية استعدادا للتصدى لقوى التطرف الاسرائيلي العسكرية والتى تمثل خطرا بالنسبة لفلسطين ولجميع الأمة العربية. والتحقت خلال هذه الفترة بعدة فرق تدريبية على الأسلحة والتكتيك العسكرى، أفادتنى في عملي العسكرى وقد اجتزت جميع هذه الفرق العسكرية التدريبية بترتيب الأول امتياز، وحصلت خلالها على معلومات عسكرية هامة، كما تعرفت على عدد كبير من الزملاء بالقوات المسلحة وأثناء عملي مساء أحد الأيام بقاعدة هاكستب العسكرية، تلقيت بكل حزن وأسى أنباء الغارة الوحشية الاسرائيلية على مدينة غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ استشهد فيها عدد كبير من المصريين والفلسطينيين، وقد كانت هذه الغارة بداية تحول هام في الصراع العربى الاسرائيلي والتسليح المصرى.

وفي صباح اليوم التالى تلقيت إشارة عاجلة من رئاسة سلاح المشاة بانتدابى فورا لتدريب العمل الفدائي المصرى والفلسطيني في غزة، حيث كان قائد المجموعة العقيد مصطفى حافظ الذى استشهد في انفجار طرد متفجرات اسرائيلى ارسل اليه في يوم ١٣ يوليه ١٩٥٦..

وبدأت أعرف منذ ذلك الوقت عمليا أهمية العمق الاستراتيجي الفلسطيني بالنسبة لمصر، وبدأنا الاتفاق على امدادنا بالأسلحة السوفيتية عن طريق تشيكوسلوفاكيا ثم بولندا ثم من السوفييت بعد توسط من الصين الشعبية كما بدأ التحول في اتجاهات القوات المسلحة المصرية نحو الاتجاهات العربية وقد أعلن ذلك جمال عبد الناصر في اجتماعه بالضباط بصالة الكلية الحربية في مارس ٥٥ حيث أعلن ارتباطه بالأمن القومي العربي في مواجهة الاستعمار واسرائيل.

رفض الاعتراف الضمنى باسرائيل أغسطس ١٩٥٥

وقد استمر موقفنا فى ضرورة العمل على رفض الاعتراف باسرائيل نتيجة لأهدافها التوسعية ولاستيلائها على أرض فلسطين العربية وعلى الجزء الغربى لمدينة القدس الشريفة. وقد كان موقفنا بالنسبة لضرورة العمل على دعم المقاطعة العربية لاسرائيل ورفض أى اعتراف صريح أو ضمنى بها. وبعد إنتهاء مباريات دورة البحر الأبيض المتوسط بمدينة برشلونة في يونيه ١٩٥٥ واستعدادى وتصميمى على العودة للقاهرة للتوجه إلى غزة، فوجئت ببرقية من القاهرة تطالبنى باعتبارى رئيسا للفريق المصرى الدولي للجامعات، بالتوجه مع هذا الفريق إلي مدينة سان سبستيان بشمال اسبانيا للاشتراك مع فريق الجامعات، خاصة وأن اسرائيل ستشارك في بطولة الجامعات العالمية ...وفى اليوم التالى حضر فريق الجامعات المصرى لبرشلونة من القاهرة باشراف الأخ الكريم عبد المنعم وهبى محافظ اسكندرية الأسبق، وفي اجتماع معه، أشار بأن كمال الدين حسين عضو مجلس الثورة ورئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة اجتمع بفريق الجامعات بالقاهرة وأخطرهم بأنه قد تقرر مشاركتنا في جميع مباريات البطولة، حتى ولو كان مع اسرائيل إذ أنه لايمكن أن نقبل الانسحاب من جميع البطولات العالمية لمشاركة اسرائيل فيها.. وكان أملى فى قيادة الفريق المصرى إمكانية الحصول على البطولة العالمية للجامعات والسابق حصولنا عليها دورتين، وعلى أمل أن تخرجنا قرعة البطولة بعيدا عن فريق اسرائيل.. وقد تغلبنا على جميع فرق العالم، ولم يكن أمامنا إلا دولتين فوجئنا بأن اسرائيل إحداهما.. وحضر فى اليوم السابق للمباراة السفير/حسين عزيز سفير مصر فى اسبانيا للإطمئنان على فرق مصر فى البطولة، وقد اخطرته بحيرتى بين واجبى الوطنى فى مواجهة اسرائيل ومقاطعتها، وبين الأوامر الصادرة عن القاهرة والتيء تدعو باتباع استراتيجية جديدة لا أوافق عليها شخصيا، إلا أننى مضطر لتنفيذ التعليمات الصادرة.. ولم يعلق السفير على حديثى، وإذ به يستدعينى فى اليوم التالى وقبل المباراة بساعة واحدة مع اسرائيل، وأعصابى ثائرة، كيف يمكن أن أصافح رئيس الفريق الاسرائيلى أو أن اهتف باسم اسرائيل كماهو العرف الرياضى، وإذ به يطمئننى بإخطارى بأنه أرسل برقية عاجلة للقاهرة يعارض قرار المسئول عن جهاز الشباب والرياضة وعضو مجلس الثورة، ويؤكد أن موافقتنا على خوض المباراة مع اسرائيل، تعنى موافقة ضمنية واعترافا باسرائيل، وهذا يتناقض مع السياسة الخارجية المصرية، وأشار بأنه تلقى الرد بايقاف الفريق المصرى من مباراته مع اسرائيل.. وللمرة الثانية بعد بطولة أوربا بموسكو، فقدنا بطولة دولية سبق حصولنا عليها مرتين.. إلا أننى شعرت بسعادة غامرة حيث ألقيت العبء من على كاهلى، ولم أحزن وزملائى على فقد بطولة العالم للجامعات، ومازال تقديرى لموقف السفير حسين عزيز الوطنى المخلص على موقفه، يزداد كلما شعرت بنفس إحساسه الوطنى وبموقفه المبدئى حيث لم يخش المجاهرة برأيه السياسى لمصلحة وطنه وأمته حتى ولو تعارض هذا الرأي مع آراء بعض القيادات السياسية.

الاتفاق المصرى السعودى السورى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٥

وكان رأينا ضرورة العمل لتحقيق تقارب حقيقى مع الدول العربية فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى. وقد تابعنا هذا التقارب العربى حيث تم إبرام الاتفاق الثلاثى بين مصر وسوريا والسعودية فى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٥، وإقامة قيادة مشتركة بالقاهرة، واعتبرنا هذا الاتفاق بداية لإجماع عربى فى اتجاه استراتيجية المواجهة للصراع. وقد رحبنا باخواننا من سوريا والسعودية للتدريب المشترك معنا، وقد حضر عدد كبير منهم لمصر ومنهم الطيار حافظ الأسد. وقد منحنا هذا الاتفاق فرصا فريدة للالتقاء باخواننا فى كل من السعودية وسوريا، وكنت قد تعرفت على عدد منهم فى القاهرة، وفى أثناء الدراسة بالكلية الحربية عام ١٩٥٣، وقد ناقشنا موضوعات التضامن العربى والاعتداءات الصهيونية وموضوعات التسليح والتنظيم وكيفية مواجهة التطرف الاسرائيلى الذى يهدد الأمة العربية والاسلامية. وأكدنا أننا كمسلمين ومسيحيين، لانقبل احتلال التطرف الاسرائيلى لنصف مدينة القدس وأنه يجب العمل سويا لزيادة خبرتنا العسكرية والسياسية وتدعيم وحدتنا العربية لمواجهة الصراع العربى الاسرائيلى. وقد تنبهت اسرائيل لخطورة هذا التلاقى، فقررت ضرب هذا الاتفاق بعنف حتى توقف أى مزيد من وحدة الأمة العربية، فقامت فى ١١ ديسمبر ١٩٥٥ بالهجوم على المواقع السورية قرب طبريا حيث استشهد عشرات من الزملاء السوريين. وقد أكدت للأخوة السعوديين والسوريين بأن غرض اسرائيل من هذا الهجوم اثبات عدم جدوى الاتفاق الثلاثى، ولذلك يجب أن نقلب المخططات الاسرائيلية رأسا على عقب بمزيد من الاتجاه القومى العربى وبتوسيع قاعدة الاتفاق الثلاثى ليشمل كل الدول العربية لمواجهة هذا الصراع.

تأميم قناة السويس ٢٦ يوليو ١٩٥٦

وكانت قناعتى - بعد محاولة دول الغرب، إجبارنا على مرور السفن الاسرائيلية، فى قناة السويس حتى في ظل حالة الحرب مع اسرائيل - بأهمية العمل بأن تكون قناة السويس مصرية فى إدارتها وملكيتها وعملها. وكانت هذه الفكرة تراودنى دائما بعد اجتيازى امتحان وزارة الخارجية المعلن فى مارس ١٩٥٦، والذى تقدمت إليه لظروف وأسباب عديدة سأشرحها فى الكتاب الخاص بالسياسة الخارجية، وعلى أساس أن العمل بالخارجية المصرية يحقق لنا مجالاً هاما في مناهضة الاستعمار والتطرف الاسرائيلى فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى. وقد بدأت العمل بوزارة الخارجية وكلى آمال عريضة فى أن أقدم لوطننا مصر وأمتنا العربية ما أستطيعه من جهد، وأن أشارك فى التحرك السياسى الخارجى والذى شعرت بأهميته بعد تحركنا العربى والدولى فى الفترة الأخيرة، وبداية مصر لدورها القيادى فى التحرر والاستقلال.

وقد عينت فى إدارة الأمريكيتين في مايو ١٩٥٦ (وكان عدد دبلوماسييها ثلاثة)، وبدأت

إعداد التقارير والمذكرات عن علاقاتنا بدول القارة الأمريكية الشمالية والجنوبية وخاصة عن علاقاتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتى كانت تقف موقفا منحازا لاسرائيل قبل وبعد حرب ١٩٤٨. واتبعت منذ ذلك التاريخ تقليدا دائما يقضى بكتابة تقرير اسبوعى عن النشاط الاسرائيلى فى مختلف المجالات في منطقة عملى. وخلال عملى بهذه الإدارة السياسية سحبت الولايات تمويلها فى مشروع السد العالى، وأعددت مذكرة تؤكد ضرورة اتخاذ موقف حاسم ردا على الموقف الأمريكى والبنك الدولى، وأن الرد الوحيد والحاسم والمناسب هو تأميم قناة السويس، واستندت إلى الحجج السياسية والقانونية المؤيدة لذلك، وقد راجع بعض كبار سفراء وزارة الخارجية هذه المذكرة وتعجبوا من جرأة هذا التقرير وإن لم يعارضوه، وصدر بعدئذ قرار مصر بتأميم القناة في ٢٦ يوليو ٥٦، الأمر الذى تسا ل عدد من الدبلوماسيين عن سابق معرفتى لما كان يدور بهذا الشأن، وكان ردى الصريح أن موقفى نابع عن خلفية سابقة.

الباب الثالث

من حرب ١٩٥٦ حتى قبل حرب ١٩٦٧

أكد العدوان الاسرائيلى على مصر عام ١٩٥٦، حتمية الصراع العربى الاسرائيلى طالما استمر قادة التطرف الاسرائيلي فى تولى مقاليد الأمور فى اسرائيل. وأثبت هذا العدوان تحالف هذا التطرف مع بعض القيادات الأجنبية خاصة، بريطانيا وفرنسا لضرب استقلال دول المنطقة، ولاستمرار الاستعمار الغربى الامبريالى لأرضنا العربية. وتبلور الموقف المصرى خلال هذه المرحلة، ليؤيد ويؤكد ضرورة تضامن ووحدة الأمة العربية، فى مواجهة تحديات الصراع، لذلك أعربنا عن ترحيبنا بوحدة مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨، لإقامة الجمهورية العربية المتحدة، إلا أننا سرعان ما صدمنا بانفصال هذه الوحدة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، مما أدى إلي نكسة عربية فى مواجهة الصراع. وأكدت أثناء عملى في مصر وفي خارجها، بضرورة تضامن الشعب العربى، ومواجهة نفوذ التطرف الاسرائيلى، في جميع المواقع وفي مختلف المجالات، كما أيدنا وساندنا ثورة الجزائر، وحركات الاستقلال فى دول الخليج العربى. واعتبرنا قرارات القمة العربية منذ ١٩٦٤، مؤشرا هاما لعودة التضامن العربى، وإعادة تحرك العمل العربى المشترك لتأييد فلسطين واستقلالها، ودعم حقوق الشعب الفلسطينى، فى العودة وتقرير المصير، فساندنا جيش التحرير الفلسطينى ومنظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية وإعلان غزة كجزء من أرض فلسطين وفقا لدستور ١٩٦٢ وواجهنا احتمالات توسع التطرف الاسرائيلى على حساب الأرض العربية، خاصة فى سوريا، إلا أننا حذرنا من خطورة الاندفاع دون تخطيط وتنسيق عربى شامل، إلا أن الأمور قد تطورت مما أدى إلى بدء المرحلة القادمة، بالاعتداء الاسرائيلى عام ٦٧ على الأراضى العربية.

الاعتداء الاسرائيلي الفرنسى البريطانى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦

وأعددت تقريرا اشير فيه إلي أن المعلومات تؤكد أن هناك تعاونا وثيقا جديدا قد تبلور أخيرا بين التطرف الاسرائيلى ودول الغرب، خاصة فرنسا وبريطانيا خلال أزمة تأميم القناة، بغرض محاولة توجيه ضربة لمصر وللأمة العربية. وأكدت أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع، ولذلك أرى ضرورة مواجهة هذا التحالف الجديد بدعم دولتى المغرب العربى حديثتى الاستقلال، المغرب وتونس، وزيادة مساعداتنا للثورة الجزائرية ضد فرنسا في الجزائر، ومناطق نفوذها ونفوذ بريطانيا التقليدية فى بعض الدول العربية والأفريقية التى لم تحقق استقلالها بعد. وفى اليوم التالي صدر قرار بتعيينى فى السفارة المصرية بالرباط للقيام بإجراءات إنشائها، ووصلت للمغرب فى منتصف سبتمبر ٥٦ حيث بدأت العمل مع قيادات وشعب المغرب ومع القيادات الجزائرية فى المغرب وعلى رأسها هوارى بومدين ولم يمض شهر واحد حتى أعلنت مصر عن قيام اسرائيل بالاعتداء على مصر والاستيلاء على سيناء واستشهاد عدد كبير من مقاتلينا وأبطالنا في ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦، ثم اتبعت فرنسا وبريطانيا الهجوم الاسرائيلي بهجوم مشترك على مدن القناة وغارات جوية على القاهرة والمدن المصرية رغم الاتفاق السابق على مقابلة وزير خارجية مصر

محمود فوزى لوزير خارجية فرنسا وبريطانيا فى نفس اليوم، لإيجاد حل سلمى لمشكلة تأميم القناة والاتفاق على التعويضات وانكشف التآمر الذى كنا دائما نحذر منه.

موقف المغرب من الاعتداء الثلاثى

وقد شارك الشعب المغربى مصر في رفض وإدانة الاعتداء فحضر علال الفاسي والمهدى بن بركة وكذلك قيادات جيش التحرر المغربى الدكتور الخطيب للسفارة، حيث شاركونا إدانة هذا الاعتداء. وقد دعوت قادة وشعب المغرب لضرورة إجراء المزيد من اللقاءات الرسمية والشعبية مع مصر والأمة العربية لمواجهة مخاطر الاستعمار والتطرف الاسرائيلى فى الصراع مع اسرائيل.

وقمت بعرض أشرطة سينمائية فى دور السينما العامة في مدن المغرب عن الهجوم الوحشى الثلاثى ضد مصر، والقيت كلمات عقبها ، تدعو للتضامن العربى فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى كما طالبت قادة المغرب بضرورة الانضمام لجامعة الدول العربية، ورفضى لحجج بعض المسئولين بأن هذا الانضمام يثير حساسيات مع سكان البلاد من البربر، مشيرا إلي ارتباط العرب والبربر معا في معارك الأمة العربية المصيرية، وقد حضر الرئيس السادات للمغرب أثناء توليه وكالة مجلس الأمة المصرى عام ١٩٥٧ بناء على دعوة من رئيس وزراء المغرب أثناء مقابلتهما في مؤتمر برلمانى فى تونس، وقد طلب مقابلة الملك محمد الخامس إلا أن الرد قد تأخر لعدة أيام وباستفسارى من أحد المسئولين المغاربة عن سبب ذلك أشار إلي أن بعض الدوائر المغربية ترى أن قادة الثورة في مصر اتجهوا كثيرا نحو الاتجاه اليسارى وذلك يمثل خطورة على الحكم في المغرب، ونصحنى باصطحاب الرئيس السادات وسكرتيره الخاص فوزى عبد الحافظ لزيارة مدن المغرب ومناطقها السياحية، وأنه قد تم إبلاغ المسئولين بتسهيل هذه الزيارة، وبمصاحبتى للرئيس انور السادات لمدة تزيد على العشرة أيام ليل نهار وسبق مقابلاتى له في عام ٥٣ في معسكر قصر النيل بالقاهرة استطعت أن أتبين اتجاهاته الوطنية والسياسية.

الثـورة الجزائرية

وقد تابعت اتصالاتى أثناء عملى بالمغرب بقادة ثورة الجزائر، وأكدت أن تحرير الجزائر جزء من أهداف مصر القومية، ويهدف إلى دعم تجمع القوى العربية فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى وسأشير فى هذا الكتاب إلى الموضوع المتعلق بثورة الجزائر وعلاقته بالصراع تاركا موضوع الثورة الجزائرية وموقفنا منها لكتاب السياسة الخارجية لمصر. وقد حذرت قادة جبهة التحرر الجزائرية وجيش التحرير المغربى السابق والذى كان يتعاون معها من خطورة اقتراب أية سفينة محملة بالأسلحة لثوار الجزائر من شواطئ المغرب فى أوائل اكتوبر ١٩٥٦، حيث أن معلوماتى تؤكد توفير قوات الاحتلال الفرنسى للجزائر، لدويات مستمرة لمراقبة الشواطئ المغربية، وأرسلت للقاهرة نفس هذه التحذيرات كما أكدت المعلومات أن بعض دوائر مخابرات

التطرف الاسرائيلى تحاول الحصول على اثباتات اشتراك مصر فى امداد الثورة الجزائرية بالأسلحة لتتخذ ذلك وسيلة لاجتذاب فرنسا لصفها .والمشاركة فى الاعتداء على مصر وعلمت بعدئذ بأن السفينة المحملة بالأسلحة المصرية قد غادرت مصر ولايوجد اتصال لاسلكى معها، وبمحاولة اقترابها من الشاطئ الشمالي للمغرب ولمنطقتى سبتة ومليلة فى شمال المغرب، تصدت دوريات السواحل الفرنسية للسفينة وأحاطت بها وأسرتها في ميناء سبتة بعد أن حلقت الطائرات الفرنسية العسكرية فوقها وأرغمتها على دخول الميناء حيث صودرت الشحنة وكانت بأكثر من مليون دولار أمريكى، وقد تأكدت بعد ذلك أن المخابرات الاسرائيلية هى التى ساهمت فى كشف هذه السفينة، واخطار الحكومة الفرنسية عنها. كما كان لدور المخابرات الاسرائيلية وتعاونها مع المخابرات الفرنسية نتائجه في حادث اختلاس أحد البنوك مبلغ مليون دولار كانت مخصصة للثورة الجزائرية، وقد فوجئت بوصول لواء مصرى مع أحد أعضاء سفارتنا ببروكسل للرباط، حيث اخطرنا بأنه تم تحويل هذا المبلغ من مصر للثورة الجزائرية عن طريق بنك بلجيكى له فرع فى طنجه، إلا أننى علمت بأن هذا البنك بطنجه وهمى افتتحه أحد العناصر الصهيونية البلجيكية واستطاع الحصول على المبلغ ليسلمه لاسرائيل وبالتالي زاد عداء الحكومة الفرنسية لمصر وزاد تأييدها بالتالى للتطرف الاسرائيلى.

مشروع ايزنهاور ٢١ نوفمبر ١٩٥٦

وأكدت في لقاءاتى بقادة المغرب رفضى لمبدأ ايزنهاور، وأن مصر ترى فيه خطورة على الاستقلال الحقيقى للدول العربية وأن الولايات المتحدة - المنحازة لاسرائيل - تحاول تطبيق هذاالمبدأ على منطقتنا العربية- ايقاف تنمية الاقتصاد العربى وربط أمتنا بعجلة الاستعمار الأمريكى. وقد اقترن الانذار الأمريكى - المواكب للإنذار السوفيتى - لاسرائيل وفرنسا وبريطانيا بالانسحاب من مصر مع تقديم ايزنهاور لمشروعه في ٢١ نوفمبر ٥٦، ويقضى بتسليح دول المنطقة تسليحا محدودا بدلا من التسليح السوفيتى واستخدام القوات الأمريكية لضمان وحماية استقلال الدول التى تطلب المساعدة ضد أية دولة تحت السيطرة الشيوعية واعتبرنا أن هذا العرض يماثل عروض الأحلاف العسكرية التى رفضناها ويتنافى مع استقلالنا السياسى والعسكرى. وقد علمت بأن بعض المسئولين فى المغرب ينظرون لهذا المشروع نظرة جدية للحصول على المساعدات الاقتصادية الأمريكية خاصة وأن لأمريكا قوات عسكرية وجوية هامة فى المغرب تابعة للقيادة الأمريكية وحلف الأطلنطى.

وفى مقابلتى لريتشارد نيكسون نائب رئيس الجمهورية الأمريكية وقتئذ في الدار البيضاء فى يناير ١٩٥٧ - الذى حضر للمغرب لغرض عرض المشروع، وأثناء تقديمى له من مدير المراسم بالمغرب أشار نيكسون بابتسامة قائلا " وهل وصل المصريون إلى هذه المنطقة" فأجبته مبتسما كذلك" بأنه من الطبيعى أن نكون كعرب ومسلمين متواجدين في المغرب، إلا أن مايدعو للدهشة

وجود غيرنا من الأجانب على الأراضى العربية". وضحك نيكسون كثيرا ورفقاؤه، وقد علمت بعدئذ من أحد أعضاء السفارة الأمريكية بأن نيكسون قد ناقشهم في موضوع التواجد المصرى فى المغرب والنفوذ المصرى فى المنطقة من خلال دعم الثورة الجزائرية، كما حاول تمرير موضوع مشروع ايزنهاور، إلا أنه فشل فى اقناع المغرب به .

يهود المغرب العربى

وقد أبديت من اليوم الأول لوصولى للمغرب اهتماما بتتبع نشاط الدوائر الصهيونية مع أعضاء الجالية اليهودية بالمغرب، ومحاولة ربط أعضاء هذه الجالية بالتطرف الاسرائيلى. وقد علمت بأن مسئولى المنظمة الصهيونية العالمية، يبذلون كل مجهوداتهم لكى يتعاون يهود المغرب معهم فى إرسال الدعم المادى الاسرائيلى، وكذلك فى محاولات إغرائهم بالهجرة إلي اسرائيل، وقد أخطرت بعض القادة المغاربة بأن ذلك يخل بالتوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلي، ويؤدى إلى تغليب كفة التطرف الاسرائيلى. وقد كان بعض المسئولين المغاربة على علاقة قوية مع بعض قادة يهود المغرب، حيث كانت توجد جالية يهودية كبيرة ومؤثرة لها علاقات اقتصادية واجتماعية مع عدد من المسئولين المغاربة، وكان أحد وزراء المغرب من اليهود وهو الدكتور" بن زكين"، وكان ولي عهد المغرب الأمير الحسن يشارك يهود المغرب في احتفالاتهم الدينية والاجتماعية.

وبعد حصولى على معلومات مؤكدة عن هجرة اليهود المغاربة لاسرائيل ونشاط اسرائيل لتشجيع هذه الهجرة من المغرب وتونس والجزائر، قابلت القادة المغاربة المسئولين وناشدتهم بضرورة إيقاف هذه الهجرة لاسرائيل، كما اتصلت بقادة اليهود فى المغرب وأخطرتهم بأننا ساميون مثلهم ولسنا ضد اليهود، وأن ارتباطنا وطيد على مدى العصور، إلا أننا ضد التطرف الاسرائيلى، وطلبت منهم ايقاف هذه الهجرة والعيش فى أمن وسلام مع شعب دول شمال أفريقيا الذى يرتبطون معه بعلاقات ود وصداقة واخوة، وأكدت أن زيادة هذه الهجرة لن تؤدى إلى مصلحة الأطراف العربية أو اليهودية، بل على العكس فإنها ستزيد من اشتعال نيران الصراع العربى الاسرائيلي. وقد استطعنا اقناع البعض بالبقاء، وهاجر البعض الآخر لاسرائيل ليزيد من هذا الصراع .

العمل العربى الأفريقى ١٩٥٧

وكنا نرى أهمية دعم العلاقات مع الدول الأفريقية وشعوبها قبل وبعد اعلان استقلالها لأن ذلك يدعم موقف مصر والأمة العربية في مواجهتهما للصراع العربى الاسرائيلى.

وقمت مع السفير عبد المجيد رمضان بزيارة دول غرب أفريقيا فى مارس / أبريل ١٩٥٧ حاملين رسائل من الرئيس عبد الناصر لرؤساء هذه الدول حيث لم يكن لدينا أية سفارة في هذه

المنطقة، وكانت بريطانيا وفرنسا تسيطران على معظم هذه الدول وتقدمان الدعم للتطرف الاسرائيلى فى التواجد فى هذه الدول وتوسيع نشاطه السياسى والاقتصادى فيها. وكانت زيارتنا في أوائل ١٩٥٧ تحديا للتطرف الاسرائيلي بعد عدة أشهر من الاعتداء الثلاثى على مصر وبعد أيام من الانسحاب الاسرائيلى من سيناء في مارس ١٩٥٧، بعد أن كانت جولدا مائير وزيرة خارجية اسرائيل وبن جوريون رئيس الوزراء قد أعلنا فى الكنيست الاسرائيلي (البرلمان) بضم سيناء لاسرائيل، وبأن هناك مطالب تاريخية للصهيونية على أرض سيناء مما أكد مبادئنا من ارتباط الأمن الوطنى المصري بالأمن القومى العربى والفلسطينى. وقد لاحظنا فى هذه الدول الأفريقية مدى التغلغل الاسرائيلى المؤيد من بريطانيا وفرنسا في مختلف المجالات. وأشير مثلا، للوضع فى غانا، حيث اقامت اسرائيل عدة شركات مشتركة مع غانا مثل النجوم الخمسة وغيرها من شركات النقل البحرى، كما أقامت مراكز ثقافية وشركات تجارية متعددة. وقد طلبنا فور وصولنا مقابلة الرئيس كوامى نكروما وتأخر الرد، وقد أشار بعض الأخوة اللبنانيين المقيمين بغانا، بأنه قد يرجع السبب في عدم الرد على طلب مقابلة نكروما للنفوذ الصهيونى، وقد نفيت ذلك تماما لعلمى باتجاهات نكروما منذ قيامه مع قادة الدول المستعمرة بانتقاد الاستعمار والعنصرية فى حديقة هايدبارك بلندن منذ الخمسينيات واشتراكنا معه في هذه المظاهرات.

وحاولت تقصى حقيقة التأخر في الرد على المقابلة من مدير مكتب نكروما، حيث أشرت بمعرفتى له، وبأن له شعبية كبيرة فى مصر وأننا قد فوجئنا باستقلال غانا دون أن تصلنا دعوة لحضور حفلات الاستقلال كغيرنا من الدول، وبدأ المسئول الغانى يوضح الموقف فذكر أن نكروما يعتز بمصر وأن له علاقات صداقة مع عدد من المصريين أثناء وجوده بلندن أثناء الاحتلال البريطانى لبلاده، إلا أنه استاء جدا لعدم تلقيه ردا على رسالته المرسلة عن طريق الدولة التى كانت تتولي رعاية مصالح بريطانيا بالقاهرة، بالدعوة لحضور حفلات استقلال غانا والتى حضرها عدد من المسئولين العرب ومنهم ارسلان وزير دفاع لبنان. وقد بادرت بالقول بأن مصر لم تتلق أية دعوة لحضور حفلات الاستقلال، فاستأذننا المسئول الغانى لدقائق عاد بعدها ليخطرنا بأن نكروما ينتظر مقابلتنا فورا، وكان لقاء وديا للغاية ذكرنى خلاله بأحداث لندن وبالتجمعات الأفريقية لمواجهة الاستعمار والصحف التى كنا نرسل إليها مقالاتنا، وصمم على استضافتنا لأسبوعين حيث كنا نتناول يوميا الأحاديث عن مصر والأمة العربية وغانا وأفريقيا وعن خطورة التوسع الاسرائيلى، وأن عدوان ٥٦ أثبت مدي تضامن التطرف الاسرائيلى مع الإمبريالية الغربية، وأن علينا كعرب وأفارقة العمل سويا لمواجهة هذه الخطورة وخلال حفل عشاء أقامه بمنزله دعا إليه بعض زعماء غانا، فوجئت بشخص أسمراللون يصطحب زوجته ويبادرنى بالحديث بالعربية الفصحى، كما خاطبتنى زوجته باللهجة العامية المصرية وأشار بأنه الشيخ السنارى خريج جامعة الأزهر وزوجته كريمة شيخة الأزهر وعند استئذاننا للانصراف أشار نكروما بأن السنارى سيحمل إلينا اليوم التالي رسالة هامة وشخصية ويرجو تحقيقها، وحضر السنارى وزوجته واخطرنا برسالة

نكروما وتتلخص في رغبته الزواج من فتاة مصرية قبطية لأنه يعلم بأهمية ارتباط أفريقيا السوداء بمصر، وسافر السناري للقاهرة واختار تحية كزوجة لنكروما

الوحدة المصرية السورية ٢٢ فبراير ١٩٥٨

وكنا نرى أهمية التضامن العربي ووحدة الأمة العربية لدعم التفوق العربي في التوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي، إلا أننا كنا نؤكد بضرورة أن يسبق هذه الوحدة لقاءات واجتماعات وإجراءات تمهيدية حتى يتحقق التضامن العربي بصورة فعالة. وقد كانت مفاجأة عندما علمت باعلان الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ بعد عودتي من المغرب لميناء الاسكندرية، وكان في استقبالي زميلي اللواء مدحت يوسف. وتوجهت لعملي بوزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة(مصر وسوريا) لأشارك اخوتي السوريين والمصريين الدبلوماسيين العمل لتحقيق أهداف الأمة العربية في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي، ثم تصدينا لردود الفعل السلبية في بعض الدول العربية ولتدخل القوات الأمريكية والبريطانية في لبنان والأردن لحماية بعض قادة دول المنطقة من خطر مزعوم ضدهم من هذه الوحدة، في حين أن الخطر كان موجها ضد التطرف الاسرائيلي والدول المؤيدة له، خوفا من أن تؤدى هذه الوحدة لقلب موازين القوى في المنطقة. وقد تحركت اسرائيل وأعوانها لمحاربة هذه الوحدة بتأييد من بعض الدول الغربية، باعتبار أنها أحاطت باسرائيل وأدخلت مصر لقلب القارة الآسيوية وتفجرت مرحلة جديدة للصراع العربي الاسرائيلي لصالح الأمة العربية... وقد زاد الأمل في التفوق في التوازن بعد إعلان قيام الثورة العراقية في ١٤ يوليو(تموز) ١٩٥٨ على أساس التحرك لتحقيق الوحدة العربية الشاملة للوصول لتحقيق أمال الأمة العربية في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي، إلا أننا فوجئنا باستيلاء عبد الكريم قاسم على الثورة واتضح بعدئذ أنه إقليمي عراقي وليس قوميا عربيا كما إدعى في أول الثورة.

الهجرة اليهودية لاسرائيل عبر النمسا واليونان

وقد كانت قناعتنا كاملة بخطورة هذه الهجرة على مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي، وأنها تساعد قادة التطرف الاسرائيلي في رفضهم للسلام الحقيقي والدائم في المنطقة، حيث أن هذه الهجرة تحقق لهم مزيدا من القوى البشرية المدربة في الوقت الذى تحقق لهم المساعدات المالية الهائلة المتدفقة من أمريكا والغرب انتعاشا في الأوضاع الاقتصادية ، وقد كان علينا أن نتصدى لمعرفة تفاصيل هذه الهجرة، وأن نعمل على مزيد من الاتصالات لإيقافها من مصدرها من دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي ،وتحجيم المساعدات التي تقدمها بعض الدول لتسهيل مرور المهاجرين لإسرائيل ومنها النمسا واليونان. وقد رحبت بترشيحي في العمل في فيينا كسكرتير ثان للسفارة لأواصل متابعة هذه الهجرة وغيرها من موضوعات الصراع العربي

الاسرائيلى في النمسا ووسط أوربا ، وذلك مع السفير حسن بلبل والذى كان وكيلا لجهاز المخابرات العامة وأحد المسئولين عن قضية " رأفت الهجان" وغيرها من قضايا المخابرات، وطلبت مصر ترشيحه فى منصب سفيرها في فيينا. إلا أننى علمت بأن السلطات النمساوية رفضت ترشيح حسن بلبل وفقا للبيانات المرسلة لها عن تاريخه بأمانة وذلك لخشية النمساويين من النفوذ الصهيونى الذى كان يسيطر على عدد من قادتهم والذين وضعوا معسكرات كاملة بالنمسا لصالح استقبال اليهود السوفييت ويهود شرق أوربا وإعدادهم ثانية للسفر لاسرائيل. وقد اخطرنى المسئولون بالخارجية بصعوبة العمل ضد النفوذ الاسرائيلى وتفشيه فى النمسا للظروف السابقة وعرضوا علي العمل فى اليونان لمتابعة الموقف الاسرائيلى هناك وفى قبرص قبل الاستقلال وقد وافقت على ذلك.

وبدأت فور وصولي لليونان بمتابعة تفاصيل هجرة يهود شرق أوربا لإسرائيل عبر الأراضى اليونانية ودول شرق أوربا ، وقد استفدت من عملى السابق كنائب لمدير إدارة شرق أوربا والتى يشمل اختصاصها اليونان وقبرص ودول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى في معرفة كل مايتعلق بهذا الموضوع وبعلاقات بعض اليونانيين باسرائيل. وقد أجريت إتصالات مع المسئولين اليونانيين لإقناعهم بأن السماح بمزيد من المهاجرين اليهود لإسرائيل، هو تأييد للتوسع الاسرائيلى على حساب الدول العربية المؤيدة لليونان فى مواقفها العادلة خاصة في قضية قبرص، الأمر الذى تكون له نتائج خطيرة على السلم والأمن بالشرق الأوسط وبمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وبعدئذ، بدأت الحكومة اليونانية تضييق الخناق على مرور هذه الهجرة عبر أراضيها أو مياهها الإقليمية، وقد تأكدت من ذلك من مصادرى فى الدوائر اليونانية.

محاولة مقاطعة السفن المصرية فى الموانىء الأجنبية

وكنا نعلم بمحاولات إسرائيل التأثير على بعض قادة اتحادات عمال النقل البحرى للموافقة على قرار قدمه بعض أصدقاء اسرائيل للاتحادات العمالية الدولية، بشأن مقاطعة السفن المصرية فى الموانىء الأجنبية، كرد على قرار مصر بمنع مرور السفن الاسرائيلية فى قناة السويس، وبدأ تنفيذ ذلك فى مقاطعة تفريغ السفينة كليوباترا في الموانئ الأمريكية.

وقد قمت باتصالات مع رؤساء هذه الاتحادات والنقابات العمالية ومنهم رئيس اتحاد عمال اليونان " رافتوبولس" وسكرتير عام اتحاد عمال النقل البحرى "بتروليس" وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولى لعمال النقل، وشرحت لجميع القيادات العمالية اليونانية موقفنا من قضايانا العادلة وموقف التطرف الاسرائيلى العدائى من الشعوب المناضلة فى سبيل الحصول على استقلالها وأوضحت لهم شرعية وقانونية وجهة النظر المصرية بشأن منع مرور السفن الاسرائيلية فى قناة السويس وخليج العقبة كنتيجة حتمية لاعتداءات اسرائيل واستمرار حالة

الحرب، وقد حصلنا على تأييدهم لقضايانا العربية ورفضهم للآراء الاسرائيلية والتى حاولت اسرائيل عرضها على الاتحاد الدولى لعمال النقل، الأمر الذى أدى إلى رفض الاتحاد الدولى لوجهة النظر الاسرائيلية.

قواعد حلف شمال الأطلنطى بشرق البحر الأبيض المتوسط

وقد حذرنا أصدقاءنا اليونانيين ، من خطورة استخدام فرنسا وبريطانيا لقواعدهما العسكرية في منطقة البحر الأبيض، واستغلالهما كذلك لبعض قواعد حلف الأطلنطى، لتوجيه الهجوم ضد مصر بمشاركة العدوان الاسرائيلى عام ١٩٥٦. وأشرت إلى أسباب رفض مصر الإنضمام للأحلاف شرقها وغربها، وأننا نؤكد على موقفنا برفض استخدام الأحلاف العسكرية الأجنبية للهجوم على مصر أو على الدول العربية أو تحريك قواتها لصالح اسرائيل فى الصراع العربى الاسرائيلى، وقد أفاد المسئولون اليونانيون عن أسباب اضطرارهم للإنضمام لحلف الأطلنطى منذ ١٩٥٢ لمواجهة الخطر الشيوعى، ولايقاف أى توسع له على حساب دول المنطقة باعتبار أن اليونان تكملة لخط الدفاع الغربى وأن جنوب اليونان وجزرها خط الدفاع الثانى الغربى لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط فى حالة تمكن الاتحاد السوفيتى من الخروج من المضايق التركية وتوجيه هجوم ضد دول الغرب، وأكد المسئولون اليونانيون عدم السماح لحلف شمال الأطلنطى أو لإحدى دوله باستخدام قواعد الحلف باليونان بالاعتداء على مصر أو أى دولة عربية، واستندوا لذلك من رفضهم للعدوان الثلاثى الاسرائيلى البريطانى الفرنسى عام ٥٦ على مصر ورفضهم استخدام أية قاعدة للحلف لهذا الغرض.

وقد طمأنتنا هذه التأكيدات، إلا أننى أشرت بأن الظروف الدولية والمسئولين فى اليونان قد يتغيرون وقد يستجد من الأمور أن نفاجأ باستخدام هذه القواعد لصالح إسرائيل في مجال الصراع العربى الاسرائيلى، لذلك فانه يجب معرفة قواعد هذا الحلف فى اليونان والبحر الأبيض والتي تعتبر مراكز هامة جدا بالنسبة لاستراتيجيتنا العربية، وقد استطعت تحديد مواقع جميع قواعد حلف شمال الأطلنطى في شرق البحر الأبيض المتوسط وخاصة في اليونان باتصالاتى بجهات مختلفة وكذلك وحدات الأسطول السادس بالمنطقة وأرسلت بياناتها الدقيقة للقاهرة لصالح خططنا الدفاعية مستقبلا.

مواجهة النشاط الاسرائيلى باليونان

وكانت وجهة نظرى دائما، ضرورة معرفة المزيد عن النشاط الاسرائيلى السياسي والاقتصادى والعسكرى والثقافى فى كل بلد ومنطقة من العالم حتى تكون لدينا صورة حقيقية للصراع العربى الاسرائيلي .

وقد تعرفت إثر وصولى لليونان على العديد من الأصدقاء الذين ساعدونا على تحقيق أهدافنا وقد ساعدنا على تحركنا، عدم ترحيب قادة اليونان بموقف اسرائيل واعتداءاتها بل وأدانوها، وكذلك عدم وجود تمثيل دبلوماسى قانونى كامل بين اليونان واسرائيل. وقد كانت لى اتصالات مستمرة ومثمرة مع مختلف القيادات اليونانية ورجال الأحزاب السياسية. وقد قمت بشرح قضايانا العادلة لهم وأهداف اسرائيل التوسعية واستمعت منهم إلي قضاياهم العادلة التى أيدناها خاصة المطالبة باستقلال قبرص وجلاء القواعد البريطانية عنها. وقد أشار المسئولون اليونانيون إلي أن بلادهم تؤيد مصر في مواقفها العادلة، فأيدتها في تأميم قناة السويس واستمرار المرشدين اليونانيين في العمل مع المرشدين المصريين بعد مؤامرة سحب بريطانيا وفرنسا لمرشديهم لتعطيل القناة وأيدتها ضد العدوان الثلاثى عام ٥٦، وقد أشار وزير الخارجية «أفيروف» أثناء إحدي حفلات العشاء بالسفارة المصرية باليونان بأنه يقدر تماما دور مصر وعلاقاتها التاريخية باليونان وأنه على استعداد لتقديم كل دعم لعلاقة بلاده بمصر في مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى.

وقد أوضحنا للمسئولين المصريين أهمية تدعيم الروابط العربية اليونانية وإنشاء عدد منها، وتدعيمها ماديا ومعنويا نظرا لإمكانياتها المحدودة حتى يمكنها مواجهة نشاط الروابط والجمعيات اليونانية الاسرائيلية، وقد تم دعم عدد من هذه الروابط مما كان له أثر في زيادة فعاليتها ووقوفها مع القضايا العربية في مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى.

زيارة الرئيس عبد الناصر لليونان يونيه ١٩٦٠

وقد أعددت عدة تقارير بضرورة دعم التعاون بين مصر وسوريا (الجمهورية العربية المتحدة) وبين دول منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.. وضرورة قيام كبار المسئولين بزيارات مستمرة لتحقيق هذا التعاون. وقد كانت زيارة الرئيس عبد الناصر لليونان في يونيه ١٩٦٠، هامة جدا، إذ تعتبر أول زيارة لرئيس مصرى لليونان ، وقد أدت الزيارة لتوثيق العلاقات مع الحكومة والشعب اليونانى لصالح القضايا العربية وفى مواجهة اسرائيل والصراع العربى الاسرائيلى.

وقد كنت المكلف بالتنسيق السياسى بين الوفدين المصرى واليونانى ، وقد كانت فرصة للتعرف عن قرب بالرئيس عبد الناصر ونوابه والوزراء المصريين والسوريين المرافقين له فى الزيارة، كما حققت لى مقابلات مع الرئيس عبد الناصر- بعيدا عن مسئولياته الرسمية في القاهرة ودمشق- ناقشت الرئيس خلالها عن آرائه في أبعاد الصراع العربى الاسرائيلى، وعن تأثير العلاقات الخارجية على هذا الصراع وكذلك إعلان الوحدة مع سوريا على مستقبل المنطقة.. وقد أشار عبد الناصر إلي هذه الموضوعات باستفاضة وألخص هنا رأيه بالنسبة للوحدة مع سوريا والصراع، إذ كان يرى أنه لو تحققت الوحدة تلاحما حقيقيا وفعالا بين مصر وسوريا في مختلف

الميادين، فإنها ستقف بقوة ضد التوسع الصهيوني الذي يمثل خطورة حقيقية على الأمة العربية والذي يقتضي منا مواجهتها بتحقيق التوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي.

وسأعرض في كتاب السياسة الخارجية لمصر بعض الآراء التي نوقشت أثناء هذه الزيارة، والتي حققت أهدافها في إيجاد تقارب عربي يوناني لصالح الأمة العربية والدول الصديقة.

استقلال قبرص

وكانت وجهة نظري ضرورة تدعيم العلاقات مع قبرص في أسرع وقت، وذلك تمهيدا لاعلان استقلالها، وقد أشار الرئيس عبد الناصر أثناء زيارته لليونان بأهمية سرعة العمل لتحقيق التواجد العربي في قبرص ومواجهة النفوذ الصهيوني فيها ضمن حلقة الصراع العربي الاسرائيلي، وقد وافق على سفري إلى قبرص وإجراء الاتصالات مع المسئولين في الجزيرة خاصة وأن بريطانيا كانت تحتل الجزيرة ولها قواعد هامة بها قامت بدور فعال في اعتداءاتها مع اسرائيل وفرنسا على مصر عام ١٩٥٦. وقد علمت من القبارصة اليونانيين بأن مجال اسرائيل متسع للعمل في قبرص نظرا لوجود قنصلية اسرائيلية بها في الوقت الذي لم يكن يوجد إلا قنصلية لبنانية محدودة في الجزيرة.وقد تم اتفاقي مع رئيس اتحاد عمال قبرص على ترتيبه زيارتي لها والحصول على تصريح بذلك لإجراء اتصالاتي مع المسئولين فيها. وقد اخطرني بالموعد المحدد للزيارة، كما قابلني بالمطار وحدد لي موعدا مع الأسقف مكاريوس والذي قابلته في منزله البسيط في حجرة متواضعة حيث ناقشت معه العلاقات العربية القبرصية، وتطرقت في حديثي لخطورة اسرائيل والصهيونية في المنطقة وأن عدوان ٥٦ قد أثبت أن اسرائيل أداة للاستعمار والامبريالية ضد دول العالم الثالث علينا التعاون لمواجهة خطرها وقد أشاد مكاريوس بالعلاقات العربية مع الجالية اليونانية بقبرص وتأييدها لها في المحافل الدولية، وأخطرته أننا نجد ألا يكون هناك أية حساسية مع الجالية التركية بالجزيرة، وأنني سأحاول مقابلة بعض قادتها فلم يمانع مكاريوس وأشار بأن هذا الاتصال العربي بالجاليتين قد يحقق ذوبان الجليد بين الجاليتين، وبالفعل طلبت موعدا مع رئيس الجالية التركية " كوتشوك" إلا أنني أخطرت بعدم تمكني من ذلك لأسباب خاصة وهي تبني الجانب العربي تأييد القبارصة اليونانيين دوليا، فأوضحت للوسيط التركي بأن هذا الموقف نابع من أهمية تحقيق استقلال ووحدة قبرص واستعدادنا للتدخل لحل الخلافات بين الجانبين الصديقين بروح أخوية.

وقد حصلت خلال الزيارة على معلومات غاية في الأهمية تتعلق بالنشاط الاسرائيلي في الجزيرة من يونانيين وقبارصة، بعض منهم كان يقيم سابقا في مصر، ونقلت هذه المعلومات للقاهرة وكانت لها فائدة كبيرة في توضيح الموقف في المنطقة تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، وقد وجهت الدعوة لي لحضور حفلات الاستقلال ممثلا لمصر، وبعدها قابلت الرئيس مكاريوس

واتفقت معه على قيامنا بافتتاح سفارة فى قبرص فورا، واشرت إلى أنه قد يكون لقرار قبرص المستقلة عدم افتتاح سفارة لاسرائيل تأثيره الايجابى على حكومات وشعوب الدول العربية، وقد أشار مكاريوس إلى صعوبة ذلك نظرا للضغط الصهيونى المؤيد من بريطانيا والغرب، وكذلك للموقف التركى المؤيد لاسرائيل والذى كان يتعامل معها فى جميع المجالات، إلا أنه قدم وعدا قاطعا بتأجيل افتتاح سفارة لاسرائيل لمدة ستة أشهر على الأقل بعد إعلان الاستقلال، وقد أبرزت الأهرام خبر هذه الزيارة ومقابلاتى مع مكاريوس فى صدر صفحاتها.

الانفصال السورى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١

وقد أوليت اهتماما كبيرا بدعم الوحدة السورية، وقد تعاونت مع عدد من الأخوة السوريين فى عملنا بوزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة(مصروسوريا)وفى سفاراتها فى الخارج خاصة المغرب واليونان وسويسرا، وتلاقت مبادئنا فى أن هذه الوحدة وأى دعم جديد لها بانضمام دول عربية أخرى لها، سيكون لها آثارها فى مزيد من التفوق العربى فى الصراع العربى الاسرائيلى. وأذكر من الزملاء الدبلوماسيين السوريين الدكتور سعدى بسيسو والعقيد وفيق اسماعيل وغالب الأتاسى وخالد محسن البرازى ابن رئيس وزراء سوريا الأسبق والذى أعدم فى أحد الانقلابات السورية. وأثناء مناقشاتنا، اتفقت وجهات نظرنا بشأن الموضوعات الخاصة بضرورة وحتمية الوحدة العربية التى تعتبر الوحدة المصرية السورية نواة لها، وأهمية الاهتمام بدعم الموقف العربى الوحدوى فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى، وقد أشاروا فى أحاديثهم إلي تذمر بعض ضباط الجيش السورى الذين اعتادوا العمل السياسى من عملية حل الأحزاب السياسية وأكدوا ضرورة معرفة القيادة المصرية بوجود خلاف كبير فى التركيب الاجتماعى للمجتمع السورى عن المصرى واختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية في كلا القطرين المصرى والسورى، وأن صدور القوانين الاشتراكية فى يوليو٥٨ ومنها قانون الاصلاح الزراعى وفرض القيود على المصارف التجارية، يهدد تهديدا خطيرا الوحدة المصرية السورية، خاصة فى ظل سلبية قيادات البعث والذين استقال عدد منهم وعادوا من القاهرة لدمشق، وقد أخطرنا القاهرة بضرورة العمل على تلافى هذه الخلافات. وقد حزنا يوم إعلان بعض الضباط السوريين الانفصال بين مصر وسوريا فى ٢٨سبتمبر ٦١ وبدء التمزق فى كيان الأمة العربية مما أدي إلى نكسة حقيقية للأمة العربية في مواجهة الاستعمار واسرائيل.

استقلال الجزائــر ايڤيان ١٩٦٢

ورغم عملى فى أثينا، إلا أننى كنت أتولي متابعة النشاط الاسرائيلى في اليونان ودول أوربا، وكان ذلك يدعونى بصفة مستمرة إلي إعداد تقارير خاصة بأهمية دعم التضامن العربى وتأييد حركات الاستقلال بالدول العربية وذلك دعما لإحراز التفوق العربى فى الصراع العربى

الاسرائيلى، وكانت أولوية اهتماماتى بالعمل على تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسى والذى تعاون مع اسرائيل فى مراحل عديدة بلغت تآمره معها للهجوم على مصر عام ١٩٥٦.

وقد عرض المسئولون فى القاهرة انتقالى الى سويسرا حيث أكون قريبا من المباحثات السرية التى سيجريها " ديجول" مع قادة الجزائر والتى سيتركز معظمها في سويسرا أو فى شرق فرنسا فى المنطقة المجاورة لسويسرا، علما بأن سفارتنا فى سويسرا. كانت تتولي الاشراف السياسى على موضوع الجزائر نظرا لعدم وجود تمثيل دبلوماسى مصرى في فرنسا منذ ١٩٥٦.

وصدر قرار بنقلى إلى برن عاصمة سويسرا فى يونيه ١٩٦١، كما صدر قرار فى نفس الوقت بنقل الزميل عمرو موسى للعمل فى برن، وقد كان تعاوننا مستمرا في العمل العربى وفى مواجهة النشاط الاسرائيلى وقد التقيت فور وصولي لبرن بالقادة الجزائريين الذين يمثلون جبهة التحرير الوطنى الجزائرى وعلى رأسهم الدكتور/محمد البيجاوى والذى عمل بعدئذ سفيرا للجزائر بفرنسا ويعمل حاليا قاضيا لمحكمة العدل الدولية وقد كان البيجاوى يحمل جواز سفر مصريا حررته له بنفسى ووقعت عليه بناء على تعليمات القاهرة حتى يتسنى له التحرك بحرية فى سويسرا، وقد تعاونا معا حتى تم توقيع اتفاقية ايفيان عام ١٩٦٢ وتحقق للجزائر استقلالها، وغادر قادتها المسجونون بفرنسا سجنهم للتوجه لبرن ثم للقاهرة للعودة منتصرين للجزائر.

وقد ترك السويسريون للبيجاوى حرية التحرك خاصة بعد حادثة القبض على الملحق العسكرى الفرنسى ببرن يتعامل مع رئيس الشرطة السويسرى فى الحصول على معلومات خاصة بالجزائريين وانتحار المسئول السويسرى إثر اكتشاف التعاون، مما كان لهذا الحادث أثره فى تحركاتنا لتأييد ثوار الجزائر فى فرنسا، بعيدا عن أى قيود، حتى تحقق الاستقلال.

متابعة النشاط الاسرائيلى فى سويسرا

وبدأت فور التحاقى بالعمل فى السفارة المصرية فى سويسرا، دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية بها وعلاقاتها بالدول الأجنبية، خاصة اسرائيل ودورها فى موضوع الصراع العربى الاسرائيلى، وذلك من خلال الاتصالات بالوزراء والمسئولين ورجال البرلمان وأساتذة الجامعات والعسكريين السويسريين. وقد بدت لى بعدئذ حقائق هامة تتلخص فى استغلال إسرائيل للحياد السويسرى وبتأييد من الجالية اليهودية فى سويسرا، وذلك للحصول على مكاسب عديدة لصالح اسرائيل. وكان الاسرائيليون يهددون عن طريق التلميح، بدور بعض القادة السويسريين أثناء الحرب العالمية الثانية باصدارهم الأوامر المشددة لقوات الحدود السويسرية بمنع أى تسلل لسويسرا من ألمانيا أو ايطاليا أو فرنسا المحتلة لأى يهودى يحاول الفرار من النازى، مما أدى الى مقتل أعداد كبيرة من اليهود بأيدى النازى. كما هددوا أيضا بأنهم قد يفضحون عمليات تعامل بعض رجال الأعمال والشركات السويسرية مع الألمان خلال الحرب

العالمية الثانية، وحصول ألمانيا على معدات ومعلومات هامة استفادت منها ألمانيا في حربها مع الحلفاء الأمر الذي يتعارض مع الحياد السويسري. وقد أوضحت للمسئولين السويسريين أننا علمنا بأن التطرف الاسرائيلي يحاول إبراز موقف بعض القادة السويسريين ليستغل سويسرا حكومة وشعبا من إثارة هذه الشائعات، الأمر الذي نرى ضرورة التصدي له.

وقد علمت من القادة السويسريين ورجال الاعلام بأن سويسرا كانت مجالا مفتوحا وحياديا لجميع الدول المتحاربة دون تمييز أثناء الحرب العالمية الثانية، وأن المسئولين السويسريين قد تغاضوا عن فرار آلاف اليهود والذين لجأوا إلي سويسرا أثناء الحرب من المناطق الألمانية بل وساعدوهم على ذلك، وسمحموا لهم بعدئذ بالإقامة فى سويسرا بحرية تامة. إلا أنهم أشاروا أن الشعب السويسرى بطبيعته حريص وحذر، وأن طبيعته هذه معروفة لشعوب العالم، وأنهم لايمكنهم أن يتغاضوا عن أى انتهاك للقوانين الحيادية السويسرية فى سبيل ايقاف هذه التهديدات الاسرائيلية البعيدة عن الحقيقة. وقد عملنا على هذا الأساس، لاكتساب ثقة عدد من كبار المسئولين السويسريين، وأوضحت لهم مواقف بعض الاسرائيليين فى سويسرا واستغلالهم لموقفها الحيادى للقيام بأعمال غير مشروعة ضد مصر والدول العربية، وأضفت بعلمى - من بعض المصادر الموثوقة- بأن بعض الاسرائيليين يتابعون نشاط المصانع السويسرية ومنتجاتها، وعن بعض الخبراء المقيمين فى سويسرا لصالح اسرائيل.

وقد اهتم المسئولون السويسريون بهذه المعلومات، وتابعت أجهزة الأمن السويسرية النشاط الاسرائيلى فى سويسرا، حيث اتضح لها حصول عملاء اسرائيل على الرسومات الخاصة بطائرات الميراج الفرنسية والتى منحت سويسرا حق إنتاج بعض أجزائها خاصة الرادار وأسرار عسكرية أخرى، كما قاموا بإرهاب عائلات الخبراء الألمان المقيمين فى سويسرا والذين يعملون فى مصر في صناعة الصواريخ وأن المخابرات الاسرائيلية بالاشتراك مع هؤلاء العملاء أرسوا طرودا فجرت في وجه بعض الخبراء الألمان في مصر. وقد قدمت سويسرا هؤلاء العملاء للمحاكمة، وصرحت لي بحضورها مع مترجم مصرى للألمانية، في مدينة بازل حيث عرفت جميع المعلومات التى حصل عليها الاسرائيليون، أرسلت للقاهرة، وصدر حكم المحكمة بإدانة أعضاء الشبكة الاسرائيلية بالسجن لسنوات طويلة مختلفة.

قانون الجنسية المزدوجة السويسرية الاسرائيلية

وقد كان تركيزى باستمرار على ضرورة العمل على ايقاف أى دعم مادى أو بشرى لاسرائيل، يساعد التطرف الاسرائيلى على مزيد من التوسع على حساب الأرض العربية، ويؤدى إلي تصاعد الصراع العربى الاسرائيلى. ولذلك أبديت- باستمرار- اهتمامى بموضوع هجرة اليهود إلى اسرائيل، أو قيام يهود أمريكا وأوربا بدعم التطرف الاسرائيلى. وقد علمت بأن اسرائيل تقوم

باتصالات مع سويسرا وفرنسا لإصدار قانون جديد خاص بالجنسية المزدوجة ويسمح بإمكانية حصول اليهودى السويسرى، والفرنسى على جنسية اسرائيل فى نفس الوقت مع السماح له بالمشاركة فى جيش اسرائيل وتقديم خبراته للقوات المسلحة الاسرائيلية.

وقد أخطرت المسئولين السويسريين وكذلك الفرنسيين عن طريق صديق سويسرى من المقربين للجنرال ديجول، بأن إصدار هذا القانون يتعارض مع الحياد السويسرى، وكذلك مع العلاقات المصرية العربية الفرنسية، والتى بدأت تستعيد طبيعتها بعد اتفاقية ايفيان.

وقد أشار المسئولون الأوربيون إلى الضغوط الهائلة التى تمارسها الدوائر الصهيونية عليهم لإصدار هذا القانون، الذى لايتعارض مع القوانين فى عدد من الدول الأوربية إلا أنهم لحرصهم على علاقاتهم مع مصر والدول العربية، فإنهم سيصدرون تعليماتهم للضباط اليهود السويسريين والفرنسيين بعدم الالتحاق بأى عمل عسكرى أو شبه عسكرى فى إسرائيل نتيجة لهذا القانون، وأنهم سيعتبرون ذلك إفشاء للأسرار العسكرية والاقتصادية، الأمر الذى يعرض المسئول عنه لعقوبات رادعة.

قانون أموال من لاوارث لهم لصالح اسرائيل

وقد علمت من أحد كبار رجال المصارف السويسرية بوجود حملة اسرائيلية يساندها ضغط أمريكى على دوائر المال والاقتصاد فى سويسرا لاصدار قانون سويسرى يسمح – وللمرة الثانية في التاريخ المصرفي السويسرى – بإعطاء تفاصيل الحسابات السرية لبعض العملاء الذين لم تتحرك حساباتهم منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية، خاصة المتعلقة بأموال اليهود فى ألمانيا والدول التى كانت تحتلها، وأن تقدم هذه التفاصيل للجنة سرية سويسرية خاصة.

وأشار بأن المرة الأولى لكشف أسرار حسابات المصارف السويسرية، كان إثر الحرب العالمية الثانية بطلب من الولايات المتحدة لمعرفة حسابات قادة النازى فى سويسرا والاستيلاء عليها. كما علمت بأن هذه الأموال بالمصارف والتى أطلق عليها " أموال من لا وارث لهم" ستسلم إلى اسرائيل باعتبارها خلفا لهؤلاء اليهود الذين لايوجد وريث لهم خاصة بعد مذابح النازى قتل لعائلات يهودية بأكملها. وقد تأكدت بعدئذ من عدة مصادر عن هذه المعلومات وأجريت اتصالات مباشرة بالمسئولين السويسريين، وأخطرتهم بأننا مع رفضنا لمذابح النازى والتى تشابه بعض المذابح التى تعرض لها العرب الفلسطينيون فى دير ياسين وغيرها ، وسيناء المصرية عام ٥٦ ، إلا أننا نرفض استيلاء التطرف الاسرائيلى على هذه الأموال لاستغلالها في التوسع علي الأرض العربية، و لتشريد مزيد من اللاجئين العرب ، خارج أرضهم ووطنهم، وأشرت بأنه رغم أن هذا القانون سيعرض النظام المصرفى السويسرى للخطر نتيجة كشف الحسابات السرية، إلا أننا نرى أن هذه الأموال يجب أن تعود – وفقا للقانون– إلي الدول التى كانوا ينتمون لجنسيتها أو لهيئات

خيرية ونرفض اعادتها لاسرائيل باعتبارها الخلف العام لهؤلاء اليهود، إلا أن المسئولين السويسريين أخطروني بأن امريكا ودول الغرب واسرائيل وعدوا بتحطيم النظام السويسري بالكامل إذا لم يصدر هذا القانون. وقد خلف اصدار القانون ضغينة ضد اسرائيل من عدد من المسئولين السويسريين الأمر الذي استفدنا منه للحصول على معلومات ضد النشاط الاسرائيلي وتحفز السويسريين لمحاصرة أي نشاط اسرائيلي غير مشروع.

الاعلام الاسرائيلي في أوربا

وقد أبدينا اهتماما كبيرا بتأييد الرأي العام الأوربي لقضايانا العادلة ومحاولتنا المستمرة اجتذابه إلي صفنا العربي في الصراع العربي الاسرائيلي. وقد اجتمعت بعدد كبير من رجال الصحافة والاعلام السويسريين وارتبطت بصداقات عديدة معهم لدرجة أن أحد كبار الصحفيين السويسيين اقتنع بحقنا العربي وباعتداء اسرائيل ضد مصر والأمة العربية، وفاجأني في أحد الأيام بطلب اشهار اسلامه، وقد سافر للقاهرة وأشهر إسلامه في حضور شيخ الأزهر وتزوج من فتاة مصرية.

ومن خلال هذه الاتصالات، اتضحت لنا صورة حقيقية للدعاية الاسرائيلية في العالم وفي أوربا، وبدأنا نعلم بأن هذه الدعاية ليس لها القدرة الهائلة التي كنا نتصورها سابقا، وأنها محدودة وتعتمد على بعض اليهود في أمريكا وأوربا، وأنها تمول ذاتيا منهم أو من خلال تبرعات تجمع لصالح اسرائيل في هذه الدول.

وبدأنا في تحركنا الاعلامي، بدءاً بلقاءات عديدة مع المصريين من المهندسيين والطلبة في سويسرا لشرح موقف مصر العادل من الصراع العربي الاسرائيلي. وقد شاركت الأخوة عمرو موسى وفتحي سرور وحسين فوزي وسعيد طلعت حرب وسامي ثابت ومحمد عبد الرازق ومحمد شكري وطاهر شاهين وسعد الخادم ومحمود حمزه وفتحي الديب ومحمد صفوت هذا العمل.

وقد نظمنا لهم لقاءات ثقافية ورياضية واجتماعية للتعريف بمزيد من من أهدافنا الوطنية والقومية.

والتقيت بمجموعات من أساتذة وطلبة الجامعات الأمريكية والغربية والذين كانوا يزورون سفارة اسرائيل لمعرفة الأوضاع في الشرق الأوسط وأوضحت لهم حقائق الصراع العربي الاسرائيلي، وقد أكدت هذه المجموعة الأجنبية في كل لقاءاتنا اقتناعها بعدالة قضايانا وبضرورة القيام بمجهودات عديدة لتوضيح هذه القضايا في دول أمريكا وأوربا.

مؤتمر القمة العربي بالقاهرة يناير ١٩٦٤

وقد سعدت بدعوة الرئيس عبد الناصر لاجتماع القمة العربي في القاهرة في يناير ١٩٦٤ وتابعت جلسات المؤتمرمن خلال البرقيات التي وردت الينا بالسفارة في سويسرا، وأشدت بقرارات

هذا المؤتمر والخاصة بالتمثيل الفلسطيني وبالصراع العربى الاسرائيلى مؤكدا بأن الأمر يقتضى ضرورة تنفيذ هذه القرارات والتى تلخصت فى مواجهة اسرائيل فى عدوانها على المياه العربية وتأييد حق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره والتحرير وتمكينه من القيام بتحرير أرضه بكل صدق وأمانه من القادة العرب حتى يمكن مواجهة التطرف الاسرائيلى في الصراع العربي الاسرائيلى. وقد ترتب على هذه القمة العربية بروز الكيان الفلسطينى المتمثل فى منظمة التحرير الفلسطينية واصدار الميثاق القومى الفلسطينى فى ٢٨ مايو ٦٤. وقد طلبت نقلى للقاهرة للمشاركة فى تنفيذ هذه القرارات وللاستعداد لمؤتمر القمة العربى القادم وكذلك لظروف خاصة بمرض والدى مرضا خطير إثر إجراء اتخذ بمصادرة مصانعه التى أنشأها منذ عام ١٩٣٢.

وقد طلب منى السيد محمود رياض والسيد حافظ إسماعيل وكيل وزارة الخارجية، استمرارى في العمل فى سويسرا لمدة عام على الأقل نظرا لدورى فى سويسرا ولنقل السفير المصرى وعدد من الزملاء للقاهرة وضرورة تواجد دبلوماسى له دراية بموضوعات النشاط الاسرائيلى. وقد أخطرتهما بأنه يوجد عدد من الزملاء سوف يتولون هذا العمل باقتدار يفوق عملى، واننى قد أعددت نفسى وعائلتى للمغادرة للقاهرة، وأنه يسعدنى أن أشارك زملائى فى وزارة الخارجية المصرية مجهوداتهم بشأن تحدى الصراع العربى الاسرائيلى. وقد عينت مديرا لمكتب أقدم وكيل للخارجية ومسئولا عن التنسيق بين مكاتب الوزير والوكلاء ومديرى الإدارات وتعاونت مع زملائى لفترة لتحقيق أهدافنا فى الوحدة ومواجهة الصراع العربى الاسرائيلى.

مؤتمر القمة العربي بالاسكندرية ١١ سبتمبر ١٩٦٤

وقد أخطرنى بعدئذ وزير الخارجية محمود رياض بأن هناك رغبة في أن أتولى مكتب الشئون العربية برئاسة الجمهورية بمصر الجديدة عن طريق الانتداب من وزارة الخارجية، وقد أخطرت الوزير برغبتى فى الاستمرار في عملى مع زملائى لتحقيق أهدافنا في وزارة الخارجية، إلا أنه أشار بأهمية عملي برئاسة الجمهورية خاصة للإعداد ولتنفيذ قرارات القمة العربية بالاسكندرية فى سبتمبر ١٩٦٤، حيث سأكون حلقة الاتصال بين الرئاسة والخارجية وأهمية الدور الذى سأقوم به للتنسيق بينهما لصالح العمل السياسى الخارجى وفى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى ولايقاف التضارب الذى يحدث مع وزارة الخارجية في حالة تولي هذا المنصب بالرئاسة شخصية بعيدة عن عمل واتجاه وروح الخارجية، وقد كرر وأيد الزميل عمرو موسى والذى كان منتدبا فى الرئاسة لمدة شهرين هذا الاتجاه، وقد وافقت على ذلك. وبدأت نشاطى فى التنسيق بين وزارة الخارجية المصرية ورئاسة الجمهورية ومكاتبها وأجهزتها المختلفة، وكذلك مع حكومات وشعوب الدول العربية بدءا بمؤتمر القمة العربي الثانى فى ١١ سبتمبر ١٩٦٤ والذى قرر تحديد الهدف القومى العربى فى تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيونى والالتزام بخطة العمل العربى المشترك واستخدام جميع الإمكانيات والطاقات العربية لمواجهة تحدى الاستعمار والصهيونية

وتنفيذ المخططات العربية خاصة فى الميدان العسكرى، كما رحب المؤتمر بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعما للكيان الفلسطينى وطليعة للنضال العربى الجماعى لتحرير فلسطين واعتمد قرار المنظمة بإنشاء جيش التحرير الفلسطينى، كما قرر تقديم المساعدات لحركات التحرير فى الجنوب المحتل وعمان والالتزام باتفاقية الدفاع العربى المشترك وضرورة تصفية القواعد الاستعمارية في قبرص وعدن. وبدأت العمل في رئاسة الجمهورية لتحقيق العمل المشترك في مواجهة الصراع العربى الاسرائيلي.

التنظيم العربى الموحد

وقد تابعت إقامة الهيئات والاتحادات والتنظيمات العربية والتى تدعم العمل العربى المشترك خلال انتدابى للعمل برئاسة الجمهورية وذلك متابعة لدور مصر الوطنى والقومى فى الصراع العربى الاسرائيلى.

وقد كنت علي اتصال بالقادة العرب والمصريين الذين تولوا هذه المسئولية القومية خلال هذه المرحلة، وأخص بالذكر الأخ حسن رأفت مدير مكتب شئون اللاجئين السياسيين والذى كان مسئولا عن جميع اللاجئين السياسيين العرب فى مصر، ويقدم لهم كل المساعدات والتسهيلات، والأخ طلعت صدقى محمد كبول بمكتب سوريا وحافظ عزيز ومخيمر وعبد التواب بمكتب شئون الطلبة العرب، ويحيى الجمل وعبد الرحمن فريد ومصطفى السعيد ومحمد الخولى وسمير حجازى وحسين الكامل وفخرى عثمان بمكتب الشئون العربية بالاتحاد الاشتراكى العربى. وقد شاركت خلال هذه الفترة فى إنشاء وتدعيم الاتحادات المهنية العربية كاتحاد العمال العرب والمحامين والأطباء والمهندسين والمرأة وغيرها.

وقد كان موقف مصر عدم ضم الأخوة العرب الى تنظيماتها السياسية، توفيرا لهم لحرية العمل الوطنى والقومى، إلا أننا وجدنا أهمية ضم مجهودات القادة والشباب العرب لمواجهة الصراع العربى الاسرائيلى، فاتفقنا على إقامة التنظيم العربى الموحد وحتى لا نترك لبعض التنظيمات والأحزاب الأخرى السيطرة على الساحة العربية واستقطاب قادة وشباب الأمة العربية، ودفعهم إلي مزيد من الخلافات العربية، الأمر الذى يباعد بيننا وبين هدفنا الأصلي وهو مواجهة الصراع. واذكر أسماء العديد من القادة والمواطنين العرب الذين انضموا لهذا التنظيم بكل جوارحهم، وشاركونا في ندواتنا ومعسكراتنا حيث كنا نجتمع لمناقشة سبل توحيد جهودنا وأفكارنا وخططنا فى سبيل دعم التضامن العربى فى مواجهة أية احتمالات لعدوان صهيونى أو استعمارى ضد الأمة العربية .

الجزائريون والكفاح المسلح ضد التطرف الاسرائيلى

وحرصت على استمرار علاقة الصداقة مع القادة المدنيين والعسكريين لجبهة التحرير

الوطنى الجزائرى بعد استقلال الجزائر عام ٦٢. وقد أخطرنى صديق جزائرى كان يعمل قائدا في جيش التحرير الجزائرى بأنه سيواصل جهاده بعد تحقيق استقلال الجزائر، مع قوات الثورة العربية في أي جزء من الأرض العربية لتحريرها، وقد حضر للقاهرة عام ٦٥ بعد تنحية بن بيللا وتولى بومدين رئاسة الجزائر، واتصل بى من فندقه حيث بادرت لمقابلته.

وقد أشار بأنه يجاهد حاليا مع إحدى الفصائل الفلسطينية من أجل تحرير فلسطين وقد ناقشنا الأوضاع العربية والفلسطينية، وحقيقة تطور الكفاح المسلح فى فلسطين خاصة بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطينى وموافقة القمة العربية على ذلك.

وأثناء اصطحابى له لتوديعه في المطار، قابلنا الأخ الأخضر الابراهيمى سفير الجزائر فى القاهرة ووزير خارجية الجزائر بعدئذ، وكان لقاؤه مع الأخ الجزائرى وديا للغاية. وعند التحاقى بعدئذ بمكتبى، أخطرت بأن الابراهيمى اتصل بالرئيس عبد الناصر وأخطره بأنه قابلنا فى المطار وأن الصديق الجزائرى أحد قيادات المعارضة الجزائرية ضد بومدين، وقد أخطرت الرئيس بتفاصيل الموضوع، ثم اتصلت بالابراهيمى وأخطرته برفضى لأى ضغط أو تهديد لقطع علاقاتى الأخوية بالأخوة العرب، وقد اشار الابراهيمى بأنه تفهم الموقف وأن اخطاره لعبد الناصر بهذه الحادثة يرجع لخشيته من معرفة الجزائر بوجود الصديق الجزائرى المعارض بالقاهرة، مما قد يؤثر ثانية على العلاقات المصرية الجزائرية والتى بدأت تستعيد طبيعتها بعد موقف القاهرة منذ تنحية بن بيللا. ولذلك طلب الرئيس عبد الناصر أن أقوم مع الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم حاليا بالسفر إلى الجزائر ومقابلة بومدين وقادة الجزائر وإنهاء أية سُحُب فى العلاقات بين البلدين لصالح العلاقات الوطيدة بين مصر والجزائر، ولصالح التفوق العربى فى الصراع العربى الاسرائيلى، وقد رحب بومدين والقادة الجزائريون بنا أحسن ترحيب، وانتهت جميع الخلافات بين البلدين، وأبدوا ضرورة تلاحم مصر والجزائر لمواجهة خطورة التهديدات من الاعتداءات الاسرائيلية ضد الأمة العربية وقد ذكرت الأخضر الابراهيمى بواقعة مقابلتى للصديق الجزائرى المؤيد لقضايا الكفاح المسلح وذلك أثناء مقابلتى له في يوليو٦٧ مع الأخ علي الكافى رئيس جمهورية الجزائر حاليا وسفير الجزائر في دمشق وقتئذ عنما انتقدا موافقة مصر على ايقاف اطلاق النار فى يونيه ١٩٦٧، وأشارا بضرورة استمرار الكفاح المسلح العربى خاصة وأن العمق الاستراتيجى العربى عميق، وأنه ماكان للقيادة المصرية أن توقف إطلاق النار حتى ولو احتلت اسرائيل القاهرة، وقد أخطرت الابراهيمى بأنه يردد الآن الكفاح المسلح العربى وأهميته، فى حين أنه سارع من قبل ليشكونى لعبد الناصر لمقابلتى أحد قادة هذا الكفاح من الجزائريين، فأشار الابراهيمى بأنه لم يكن يعلم وقتئذ بقيام هذا الشخص الجزائرى بهذا الدور فى الكفاح المسلح الفلسطينى ضد اسرائيل، وأكد على كافى والابراهيمى تأييد الجزائر الكامل لمصر وسوريا وفلسطين والأردن ولبنان وللأمة العربية في المعركة المصيرية العربية ضد التطرف الاسرائيلي

وضرورة عودة العمل العربى المشترك لمواجهة هذا التطرف فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى.

الرئيس التونسى بورقيبة ورأيه فى السلام

وقد كان لنا موقف سلبى من الرئيس الحبيب بورقيبة بعد تصريحاته عام ١٩٦٥ بضرورة اعتراف الدول العربية باسرائيل وتقديم تنازلات عربية إسرائيلية لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى، وقد كنت على اتصال مستمر بقادة المعارضة التونسية فى القاهرة كصالح بن يوسف وابراهيم طوبال والحاج طاهر ورؤساء الطلبة التونسيين بالقاهرة من أجل تدعيم العمل العربى المشترك ومواجهة التطرف الاسرائيلى في الصراع العربى الاسرائيلى.وقد كان قادة المعارضة التونسية يرون أن بورقيبة يهادن إسرائيل ويحاول أن يطبق بالنسبة لها ماحاول تطبيقه فى تونس مع الاستعمار الفرنسى بنظرية "خذ وطالب" مع أن الاختلاف كبير بين الاستعمارين.

وقد كان الرئيس بورقيبة صريحا للغاية بالنسبة لآرائه فى الصلح مع اسرائيل، وأعلن عن هذه الآراء فى خطابين أحدهما فى القدس والآخر فى بيروت مما أدى إلى مهاجمة معظم الدول العربية له، ولم ألتق ببورقيبة منذ معرفتى له أثناء طفولتى حيث كان صديقا حميما لوالدى أثناء إقامته مع الزعيم الثعالبى فى مصر كلاجئين سياسيين، حتى التقيت به فى ١٩٧٠ أثناء زيارته لفرنسا، حيث اشتركت في مقابلته مع السفراء العرب بباريس بحضور الرئيس الفرنسى بومبيدو، وعند تقديم السفير التونسى الهادى مبروك لى للرئيس بورقيبة أشار بصوت عال بأنه يعرفنى ويعرف والدى وهو صديق حميم له وطالما مده بالمال والمساعدة أثناء اقامته في القاهرة، وقد صمم أمام جميع السفراء العرب على دعوتى معه بمفردي فى عشاء مع السفير التونسى، حيث بادرنى بتذكيرى بعلاقته الحميمة بوالدى، ثم بدأ يعاتبنى بدبلوماسية بأنه علم بأننى كنت احتضن المعارضة التونسية فى القاهرة، وأساعد الطلبة التونسيين على عصيانه وأنه لم يشأ أن يبدى أى احتجاج على ذلك لمصر أو للرئيس عبد الناصر لعلاقته بوالدى، وقد شرحت له وجهة نظرى بأمانة وبصراحة خاصة موضوع العمل العربى المشترك لمواجهة التطرف الاسرائيلى، وقد أشار بأنه يتفهمنى جيدا، حيث كان ومازال من قادة حركات التحرر، إلا أنه يرى أن بعض الحكام العرب يزايدون على شعوبهم ويتخذون من القضية الفلسطينية ذريعة لهذه المزايدة دون أن يكون لهم أى اهتمام حقيقى بتحرير فلسطين أو إقامة دولة فلسطينية بل العكس صحيح. وأنهم يتمنون ألا تقام هذه الدولة على الاطلاق، وأضاف بأن آراءه التى أعلنها عن الصراع العربى الاسرائيلى لم تكن في السر بخلاف مايعلمه من اتصالات مباشرة وغير مباشرة بين حكام عرب ومسئولين اسرائيليين تدور في طى الكتمان، وأشار بأنه يعرف موقفى من خطورة الاستعمار الاسرائيلى علي الأمة العربية، ويقدر الموقف المصرى ويعلم بأن مصر وشعبها من الدول القليلة التى تسعى حقيقة لحل القضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية ومواجهة التطرف الاسرائيلى فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى، إلا أنه يرى أن هناك قوى دولية تساند هذا التطرف الاسرائيلى وتسعى إلى

اتخاذ الحجج لضرب الأمة العربية وعلينا أن نفوت عليها أغراضها، وإعلان استعدادنا للسلام، حتى للصلح مع اسرائيل، بشرط استرداد حقوقنا العربية. وأخطرت الرئيس بورقيبة بأننى أعلم آراءه المتسمة ببعد النظر، إلا أننى أرى ضرورة التنسيق مع القادة العرب للوصول لتحقيق أهدافنا، وقد أشار بأنه يعلم بصعوبة ذلك إلا أنه سيبذل المزيد من الجهد فى سبيل ذلك.

القادة الليبيون فى مواجهة الصراع

وقد استمرت لقاءاتى مع القادة الوطنيين فى ليبيا، وقد امتدت علاقاتى معهم منذ عملنا سويا لدعم الثورة الجزائرية،، وقيامهم بتسهيل وصول الاسلحة والعتاد إلى داخل الجزائر منذ عام ٥٦، رغم قيام الاستعمار الفرنسى باقامة أسوار فاصلة للحيلولة دون ذلك.

وقد التقت وجهات نظرنا على أهمية دعم القوى العربية فى مواجهة خطر التطرف الاسرائيلى والاستعمار الأجنبى، والذى كان ولايزال يتواجد بقواعده فى بعض الدول العربية. ولم أنس أبدا مشاركة والدى وعمى للثورة الليبية للمجاهد عمر مختار، وقد استمعت منهما عن ذكرياتهما بشأن مقاومته للاستعمار الايطالى لبلاده.

وقد اتفقت مع الأخ " بشير المغيربى" وزملائه من القادة الليبيين على تنظيم أنفسهم لمواجهة هذا الخطر الاسرائيلى الجاثم على حدود الأمة العربية، كما تعرفت فى عام ١٩٦٦ عن طريق إبن عمى حسن الفرنوانى الذى كان مسئولا عن الكشافة العربية بالأخ عبد القادر غوقه والذى عين بعدئذ سفيرا لليبيا بالقاهرة، وقد قمت بتقديمه للقيادة السياسية المصرية من أجل تنسيق العمل العربى فى مواجهة التطرف الاسرائيلى. وقد أكد قادة ليبيا أن بلادهم هى العمق الاستراتيجى الطبيعى لمصر، وأنهم على استعداد لتنسيق كل جهودهم فى سبيل دعم التضامن والوحدة معها فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى، وقد استمرت علاقاتى بهؤلاء القادة حتى قامت ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩، وكانت خير دعم للأمة العربية بعد معارك ١٩٦٧، وأعادت إلي الأمة العربية إمكانية تفوقها على التطرف الاسرائيلى فى هذا الصراع.

العراق ودول الخليج والجنوب العربى

وقد اعتبرت قوى شعب العراق، ضمن العوامل الحاسمة للوقوف فى مواجهة توسع التطرف الاسرائيلى وأكدت أهميتها فى عملية التوازن فى الصراع العربى الاسرائيلى. وقد أيدنا حكومة العراق إثر تولى عبد السلام عارف مقاليد الحكم فى نوفمبر٦٣، ومبادرته بمد يد التعاون لمصر لمواجهة تحديات المنطقة، حيث تم الاتفاق على إقامة مجلس الرئاسة المشترك بين مصر والعراق. وقد تعاونت مع هذا المجلس لتحقيق أهدافه وكان يضم عددا من الوزراء المصريين والعراقيين منهم الدكتور أديب الجادر وهو شخصية عربية مؤمنة بقوميتها ومخلصة فى موقفها

فى مواجهة الاستعمار الاسرائيلى وهو حاليا رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان. وقد كنا نعتبر أن موقف الحكم فى إيران يتعارض مع أهدافنا القومية والاسلامية لتأييده وقتئذ إسرائيل وإمدادها بالمساعدات وبالنفط، ولذلك تمت اتصالات مع قادة المعارضة الايرانية وقدمنا لهم مساعدات عينية ومالية، كما ساندنا قادة منطقة عربستان التى ضمتها إيران إليها فى الوقوف فى مواجهة الحكم الإيرانى.

وقد أيدنا من خلال تعاوننا مع العراق، حركات التحرير بدول الخليج العربى لتقف فى مواجهة الاستعمار البريطانى لهذه الدول بالتنسيق مع حركات التحرير فى جنوب اليمن، حتى تحقق لها استقلالها، وأصبحت درعا قويا لأمتنا العربية تضاف إلي القوى العربية في التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى.

السعودية وحرب اليمن

وقد أوضحت فى مذكرات أعددتها، أهمية عودة التضامن العربى وإنهاء الخلافات التى نشأت عقب الانفصال السورى وقيام ثورة اليمن، خاصة بين مصر والسعودية، بعد أن حققت ثورة اليمن أهدافها واستطاعت أن تحافظ على حيويتها.

وقد ناقشت الملك فيصل قبل توليه الحكم فى السعودية - وكان صديقا لوالدى - فى أهمية إنهاء هذه الخلافات العربية لصالح الأمة العربية فى الصراع العربى الاسرائيلى. وقد أكد فيصل خطورة الاستعمار الاسرائيلى وتولى التطرف الاسرائيلى لمقاليد الأمور فى اسرائيل على مستقبل الأمة العربية والاسلامية. وأشار بأن الحركات الصهيونية وثيقة الارتباط بالأحزاب الشيوعية، وأنه لذلك يرى أهمية مواجهة هذه الحركات والأحزاب بتضامن عربى وعمل مشترك. وأكد على ضرورة إنهاء الصراع فى اليمن وتناسى خلافات الماضى. وقد قدمت تقريرا للرئيس عبد الناصر بهذا الشأن مؤكدا ضرورة إنهاء حرب اليمن لصالح الأمة العربية، ونفيت أن تكون لهذه الحرب نتائج على تدريب القوات المصرية كما ادعى بعض القادة، بل على العكس فإنها تؤثر على كفاءة وانتظام الضابط والجندى المصرى مثلما حدث فى الجيش الفرنسى أثناء ثورة الجزائر وأشرت بضرورة إيقاف هذا الاستنزاف لطاقة الأمة العربية وبدء التعاون المثمر لإنهاء الاستعمار الصهيونى والبريطانى لأرض الأمة العربية، وقد أشار الرئيس عبد الناصر، الى أنه رغم معارضته لبعض ماورد بالتقرير، إلا أنه يمثل حقيقة، وأنه على استعداد لإنهاء هذه الحرب بشرط استقرار ثورة اليمن والتعهد بحمايتها. وقد كان هذا الموقف قبل حرب ٦٧ وقبل مؤتمر القمة العربى فى أغسطس ٦٧ بالخرطوم والذى أنهى حرب اليمن وأدى الى مساندة السعودية لمصر ودول المواجهة ماديا فى سبيل مقاومة آثار حرب ٦٧.

منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة

وقد أعربت عن أهمية دعم منظمة التحرير الفلسطينية والتى تعتبر الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى وأهمية مساندتها للقيام بدورها الرئيسى فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى.

وقد رحبنا بعقد المجلس التأسيسى لإقامة المنظمة فى القدس وموافقته على الميثاق القومى فى ٢٨ مايو ١٩٦٤ والذى ينص خاصة على أن تحرير فلسطين واجب قومى عربى تقع مسئولياته على الأمة العربية التى عليها أن تعبئ جميع طاقاتها فى سبيل تحرير فلسطين.. .الخ"

وقد أيدت جميع مطالب قيادة المنظمة من مصر، واتفقنا على حملة دعائية عالمية للقضية الفلسطينية فنظمنا " ندوة فلسطين العالمية" بحضور عدد من الشخصيات العالمية ومنها انتونى ناتنج الوزير البريطانى الذي استقال احتجاجا على العدوان الاسرائيلى البريطانى الفرنسى على مصر عام ٥٦.

وقد اتصلت بأجهزة الأمن وقتئذ السادة حسن طلعت وأحمد رشدى (وزير الداخلية بعدئذ) للسماح بدخول بعض الشخصيات العربية للقاهرة والتى كانت مدرجة في القوائم لحضور الندوة ووافقا على ذلك.

وقد كانت الندوة ناجحة وأظهرت الشخصية الفلسطينية وعدالة المواقف العربية فى الصراع العربى الاسرائيلي.

كما تمت اتصالات معى من عدد من فصائل المقاومة الفلسطينية للحصول على دعم مصرى، وقد قابلت مع الوزير فتحى الديب خالد الحسن " أبو السعيد" ممثل حركة فتح بنا ء على طلب منه وتعليمات بالموافقة على المقابلة من الرئيس عبد الناصر، وقد طلب فتحى الديب بعد سماعه لشرح مفصل من خالد الحسن – معلومات عن أهداف الحركة وتنظيماتها وتمويلها وارتباطاتها. مطالب محددة واستفسارات عن معلومات بشأن ارتباط الحركة ببعض الدول العربية أو التنظيمات المعارضة لنظام الحكم فى مصر. وقد كانت مطالب الديب عنيفة وصريحة الأمر الذى واجهته بعد المقابلة به، واخطاره بأن حركة فتح لها اتجاهاتها الوطنية والقومية بتنظيماتها العلنية والسرية، واننى أرى أنه لايمكنها الاجابة على استفساراته، إلا أن فتحى الديب أصر علي مطالبه لرفعها للرئيس عبد الناصر حتى يبدأ التعاون على أسس واضحة بعيدة عن الشبهات. ولم يأخذ عبد الناصر بوجهة نظر فتحى الديب، وقابل بعدها قادة حركة فتح وعرفات دون حاجة لاجابتها على استفسارات فتحى الديب.

أهمية مصر وسوريا للعمل العربى المشترك

وقد شعرت بسعادة كبيرة بعملى فى القاهرة، وتمكنى من تحقيق بعض أهدافنا الوطنية والقومية وتنفيذ معظم قرارات مؤتمرات القمة العربية، إلا أنه عند عودتى من زيارات عمل لبعض

الدول العربية فى سبتمبر ١٩٦٦ قابلت خلالها عددا من المسئولين فيها ، فوجئت أثناء مقابلتى لمحمود رياض وزير الخارجية بتقديمه التهنئة لى بتعيينى فى السفارة المصرية بباريس لأتولى منصب مستشار السفارة مع تركيزى على الشئون العربية وشئون اسرائيل مع د /عصمت عبد المجيد وعز الدين شرف ومع السفير عبد المنعم النجار. وقد أخطرت رياض ، بأنه مع شكرى وتقديرى لاختيارى لهذا المنصب الهام ومع استعدادى لتنفيذ القرار الخاص بنقلى لسفارة باريس، إلا أننى أبدي رغبتى في استمرارى فى العمل بالقاهرة لظروف العمل العربى المشترك في مواجهة التطرف الاسرائيلي وأهدافه في مزيد من التوسع في الأرض العربية فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى، وقد أشار الوزير إلي تقديره لعملى وأنه قد اختارنى من بين عشرات المرشحين الذين ألحوا فى الحصول على هذا المنصب بباريس، إلا أنه يوافقنى على أهمية العمل في القاهرة وفي قلب المنطقة العربية لمواجهة التطرف الاسرائيلي، وأصدر تعليماته فورا بإلغاء قرار تعيينى بباريس، وطلب منى مزيدا من التركيز على الموقف فى المنطقة، خاصة الموقف السورى والذى كان يبدى دائما اهتماما به حيث كان يعمل سفيرا لمصر فى سوريا قبل اعلان الوحدة عام ١٩٥٨.

وقد ناقشت معه تطورات تصعيد التطرف الاسرائيلي للموقف العسكرى فى المناطق السورية الاسرائيلية المجردة من السلاح وقيام اسرائيل فى يوليو ١٩٦٦ بتدمير مبانى ومهمات الاشغال العسكرية السورية في مناطق الحدود ثم اسقاطها طائرتى ميج سوريتين في ٨ أغسطس١٩٦٦.

اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا ٧ نوفمبر ١٩٦٦

وقد أعددت مذكرة بخطورة هذه الأحداث وضرورة دعم الموقف السورى فى حدود تعاون القيادة السورية مع مصر، مع التحذير من خطورة الانجراف وراء إجراءات عسكرية أو سياسية قبل أن تتهيأ مصر وجيشها العربى لظروف الموقف في المنطقة. وقد علمت باتصالات تجريها القيادة السورية وقتئذ بدفع من صلاح جديد والذى قام بتعيين هذه القيادة، الأتاسى رئيسا للجمهورية ويوسف زعين رئيسا للوزراء، وابراهيم ماخوسى وزيرا للخارجية والثلاثة أطباء بشريون– مع الرئيس عبد الناصر لإعادة الوحدة العسكرية المصرية السورية تمهيدا لعودة الوحدة السياسية.

وقد أوضحت رأيى فى مذكرة رفعتها للقيادة المصرية، أوضح موقف هذه القيادة السورية وموقفها المعارض للعناصر الحقيقية للوحدة بين مصر وسوريا وأن لجوءها للتعاون مع مصر، إنما لأهداف عديدة مثل علاقاتها المتدهورة مع جيرانها في الأردن والسعودية. وقد أكدت رأيى بعدم التوقيع على اتفاقيات دفاعية أو سياسية ثنائية فى ظل رغبتنا في عودة التضامن العربى الشامل لمواجهة الصراع العربى الاسرائيلى فى ظل ماتحقق من إزالة للعديد من الخلافات العربية فى مؤتمرى القمة العربية عام ١٩٦٤، وأنه إذا كان القادة السوريون يرغبون حقا فى تحقيق الدفاع

المشترك ضد التطرف الاسرائيلى، فعلى الأمة العربية أن تعمل إلي إعادة صياغة وتنفيذ الاتفاقية العربية للدفاع العربى المشترك لعام ١٩٥٠ بناء على قرارات مؤتمرى القمة.

وقد ناقشنى بعض كبار المسئولين بشأن هذه المذكرة، وأكدوا بأن توقيع اتفاقية ثنائية مع سوريا فى ظل ظروف المنطقة، قد يكون توطئة لتنفيذ الاتفاقية العربية للدفاع المشترك، في مواجهة المخاطر الاسرائيلية المنتظرة. وقد أكدت على رأيي السابق، ورغم ذلك فقد أبرمت اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا فى ٧ نوفمبر١٩٦٦ وذلك بغرض مساعدة مصر لسوريا فى حالة الاعتداء عليها وكذلك دعم الجيش السورى لمصر فى حالة الاعتداء.

ولم تمض أيام على توقيع هذه الاتفاقية، حتى قامت اسرائيلي بشن هجوم عسكرى شامل عبر الحدود الأردنية في قرية السموع فى ١٣ نوفمبر١٩٦٦ مما أدى لرد فعل عنيف داخل الأردن، وأعلن الأتاسى الجهاد ضد الحكم الأردنى وهاجمت مصر النظام الأردنى، فى حين رد الأردن على ذلك بأن مصر وسوريا يختبئان وراء قوات الأمم المتحدة فى سيناء، فى الوقت الذي تهاجمان الأردن..

وقد أوضحت فى مذكرة بأن اسرائيل قد استطاعت اغتنام توقيع الاتفاق المصرى السورى لتبدأ مرحلة جديدة فى توجيه ضرباتها للدول العربية فى ظل تفجر الخلافات العربية مرة ثانية، وأكدت بضرورة العمل للوقوف صفا واحدا في مواجهة التوسع الاسرائيلى بدلا من الخلافات والاتهامات المتبادلة، وحذرت من أن تدفع مصر إلى معارك لم تحسب نتائجها، ورفضت تحرك صلاح جديد وزملائه فى سوريا بتصعيد الموقف على الحدود السورية الاسرائيلية دون أن ينظروا إلي تاريخ واستراتيجية اسرائيل التى ترتكز على الرد على هذه العمليات والتصعيد دون حدود.

وتأيدت هذه المذكرة بالموقف المستجد فى سوريا بعد توقيع الاتفاقية المصرية السورية، فقام صلاح جديد بطرد أربعمائة ضابط من القوات المسلحة فى أضخم حركة تطهير فى الجيش وتساءلت كيف يتمشى ذلك بإبعاد العناصر الوحدوية وذات الخبرة في الجيش السورى مع محاولة تصعيد صلاح جديد للمعارك الحدودية وتحالفه العسكرى مع مصر، وحذرت من هذا الاتجاه وأكدت ضرورة تحرى موقف القادة السوريين .

افتتاح السفارة المصرية بدمشق إبريل ١٩٦٧

وقد استدعانى وزير الخارجية في ٣٠ مارس ١٩٦٧ واخطرنى بأن الرئيس عبد الناصر قد اختارنى لإعادة افتتاح السفارة المصرية فى دمشق فورا بناء على اتفاقه فى اليوم السابق مع القادة السوريين، وأخطرت الوزير بأن معنى افتتاح السفارة، إنهاء للوحدة المصرية السورية وتكريس للانفصال، بالإضافة إلي أن ظروف القيادة السورية وقتئذ تستدعى التريث والتأنى في

اتخاذ هذه القرارات المصيرية، وقد أمهلته يوما للتفكير والرد ، وبعده أخطرت الوزير بالاقتناع برأيي السابق، إلا أنني على استعداد لتنفيذ أي قرار للقيادة المصرية في ظل هذه الظروف الخطيرة للأمة العربية، علما بأن ظروف مرض والدي تحتاج إلى وجودي ومراعاتي له يوميا ، وباتصال الوزير بالرئاسة عاد فأخطرني بأن الرئيس يستعجل سفري وأنه سيقابلني، وقد أخطرته بوجهة نظري السابقة، إلا أنه أشار بأنه قد تم اخطار القيادة السورية بوصولي في اليوم التالي وسيتم استقبالي في مطار دمشق وسيقوم السوريون بتسليمي مباني السفارة ومنزل السفير بعد تقديم أوراق اعتمادي للوزير وأبدأ فورا أعمال السفارة بالاستعانة بعدد من الزملاء الدبلوماسيين والإداريين على أن أعود بعد عشرة أيام للقاهرة حيث يغادرها وقتئذ السفير ممدوح جبة لدمشق. وأشار بأنه خلال تواجدي في دمشق فإنه يمكنني التحقق من اتجاهات القادة السوريين والتي أشرت اليها في تقاريري السابقة. ووصلت مع زملائي دمشق، ولم نجد من يستقبلنا في المطار كما وعدوا الرئيس عبد الناصر، كما لم أتسلم مباني السفارة ومنزل السفير، إلا أنني بدأت اتصالي بمختلف القادة السوريين لمعرفة رأيهم في الموقف حتى يمكن لمصر تقدير موقفها بناء على ذلك.

الاعتداء الاسرائيلي على سوريا ٧ إبريل ١٩٦٧

وقبل مغادرتي دمشق عائدا للقاهرة بيومين، لاحظت معركة جوية تدور فوق سماء دمشق بين طائرات سورية واسرائيلية في يوم ٧ ابريل ١٩٦٧، ولاحظت سقوط عدد من الطائرات السورية وكانت السماء مسيطرا عليها من الطائرات الاسرائيلية. وقد توجهت بعدئذ لمقابلة وزير الخارجية ابراهيم ماخوس والذي أشار إلى أن السوريين أطلقوا النيران على جرار اسرائيلي مدرع اخترق حياد المنطقة المجردة على شاطىء بحيرة طبريا ، وعلى إثره قامت الطائرات الاسرائيلية بضرب المدفعية السورية والتي ردت بالمثل، مما أدى إلى المعركة الجوية، وأضاف بأنهم يعلمون بأن اسرائيل ستصعد عملياتها وانهم ينتظرون هجوما اسرائيليا خلال يومين، وطلب مني باسم القيادة السورية إخطار الرئيس عبد الناصر بأن القوات السورية ستتصدى للقوات الاسرائيلية وستدخل معها في صراع مصيري حتى ولو أدي الأمر إلي معارك على أطراف المدن والقرى، وأنه يذكر مصر باتفاقية الدفاع المشترك في نوفمبر١٩٦٦ وما ورد فيها من مواجهة التوسعات الاسرائيلية بتعاون مصري سوري مشترك، وأنه إذا كان الرئيس عبد الناصر لن يدخل هذه المعركة إلي جانبهم فإنهم سيحاربون بمفردهم حتى ولو أدى الأمر إلي الدفاع عن دمشق نفسها!!

وأخطرت ماخوس بأن أمر الصراع العربي الاسرائيلي يقتضي استراتيجية عربية واحدة، وأنه رغم مضي خمسة أشهر على هذه الاتفاقية فانها لم تدخل بعد حيز التنفيذ، وانني أعلم أن التطبيق لم يتم حتى الآن، وحاولت تهدئة وزير الخارجية السوري قائلا إن الأوضاع الخارجية والداخلية في مصر وسوريا تقتضي التريث وعدم اتخاذ أية اجراءات إلا بعد التنسيق. ليس بين مصر وسوريا

فقط، بل بين كل أقطار الأمة العربية لمواجهة خطر التطرف الاسرائيلي.

وتوجهت إلي بيروت لأرسل برقية للقاهرة عن طريق سفارتنا بلبنان، حيث لم يكن لدى سفارة دمشق بعد أجهزة شفرة لعدم وجود مبنى للسفارة، وقد قابلت السفير عبد الحميد غالب وسلمته برقيتي المرسلة لوزارة الخارجية ومنها للرئيس عبد الناصر، أوضح فيها حديث وزير الخارجية السوري وتهوره وردي عليه بضرورة ضبط النفس، وأن الأمر يقتضي التنسيق المسبق بين البلدين قبل الدخول في مغامرة، وأشرت إلي خطورة عدم مبالاة الرأي العام السوري بهذا الهجوم حيث أوضح بعض قادته الوطنيين خطورة قيادة صلاح جديد وهدفه لدفع مصر لمعركة لا تحدد هي مكانها وتوقيتها، وقد أشرت في برقيتي إلي أهمية حضور وفد عسكري مصري على أعلى المستويات لتقدير الموقف العسكري في سوريا.

الوفد العسكري المصري لسوريا ٨ ابريل ١٩٦٧

واستقبلت في يوم ٨ ابريل ٦٧، طائرة عسكرية مصرية في مطار دمشق العسكري، وكانت الطائرة تقل الوفد العسكري المصري برئاسة الفريق صدقي محمود قائد القوات الجوية، وكان معه عدد من الزملاء العسكريين من الجيش والطيران والبحرية والدفاع الجوي والمخابرات الحربية، وكان بينهم عدد من الأصدقاء منهم علي بغدادي قائد سلاح الطيران بعدئذ. وعند تحيتي للفريق صدقي على أرض المطار، انتحى بي جانبا وأشار بأنه فور وصول برقيتي للقاهرة، تلقى تعليمات من المشير عبد الحكيم عامر بالسفر مع وفد على أعلى مستوى لدمشق وكرر عامر اتصاله به لاستعجال سفر الوفدفورا، وقد كان سبب تأخره في السفر معرفته لأبعاد هذا التحرك وخطورته على مستقبل مصر نفسها، وأنه لم يغادر والوفد القاهرة، إلا باتصال من عبد الناصر يخطره بضرورة السفر فورا للاطلاع على الموقف وتقديم تقرير بعد عودته، وألح عليّ صدقي محمود حضوري جميع المباحثات التي سيجريها مع الوفد العسكري والمدني السوري، وقد أحضر الوفد معه جهازا لاسلكيا حديثا جدا وبصحبته موظفان عاملان يجيدان اللغة العبرية.

واستمرت مباحثات الوفد المصري يومين، تطرق الوفدان خلالهما لأوجه التنسيق، خاصة بالنسبة للسلاح الجوي والدفاع الجوي، وقد لاحظت خلال المباحثات مدي الاخلاص والأمانة التي كان رئيس الوفد وأعضاؤه يتسمون به في شرحهم لخطورة دور الطيران الاسرائيلي في أية معركة قادمة بغرض تحييد القوات الجوية المصرية والسورية، واستخدامه الطائرات والمشاه والمدرعات في المعارك، وتأثير ذلك على الروح المعنوية العسكرية، وقد لاحظت في شرح الجانب السوري لموقفه، مدى ماتتعرض له حقيقة القوات السورية العسكرية من مشاكل التدريب والسلاح والذخيرة.وقد قمت مع الوفد العسكري المصري بزيارة الجبهة السورية الاسرائيلية في منطقة الجولان، وشاهدت التحصينات الطبيعية السورية والتي تختفي داخلهاالمدفعية السورية، وقام

عدد من القادة العسكريين السوريين بشرح الأوضاع على جبهة الجولان بثقة زائدة، مؤكدا بأنه لايمكن لاسرائيل أن تحرك مصفحة أو دبابة في المنطقة العازلة بين سوريا واسرائيل، إلا واستطاعت المدافع السورية من مخابئها الحصينة ضربها، وأكدوا بأن هذه التحصينات قادرة كذلك أن تقاوم حتى القصف الذرى الاسرائيلي. وقد سألت عددا من اخواننا العسكريين المصريين بعدئذ عن حقيقة أوضاع هذه التحصينات، فأشاروا بأن مقاومة هذه التحصينات تناقصت كثيرا وفقا لقواعد الحرب الحديثة، خاصة إذا لم يتم تأمينها بقوات مدرعة على جانبها وخلفها، وباستطلاعات مستمرة لقوات العدو فى الجانب الآخر، وأشاروا إلى سبق انهيار تحصينات مماثلة خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة لتدريبات القوات المعادية على تخطى هذه التحصينات ومحاصرتها والاستيلاء عليها بأساليب المفاجأة وخفة الحركة والسرية.

وقد أخطرنى العسكريون المصريون بأنهم لم يقابلوا خلال لقاءاتهم مع القادة السوريين، إلا ضابطا كبيرا واحدا عمل معهم أثناء الوحدة وأنهم استفسروا عن أصدقاء لهم اتضح تسريحهم جميعا. ورفض صدقى محمود الفكرة السورية الخاصة بالجيش العقائدى، إذ لايمكن أن يقتصر الجيش على حزب أو طائفة أو فئة واحدة، وأنه يجب أن يكون ولاء الجندى لوطنه وأمته وليس لحزبه وعقيدته. كما أكد رئيس وأعضاء الوفد المصرى أن مقومات الإعداد للمعركة العسكرية فى سوريا غير متوافرة فى ظل الظروف السياسية التى مرت بها القوات السورية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، الأمر الذى يحتم على مصر عدم المغامرة بالاشتراك فى أية معركة عسكرية على أساس الدفاع المشترك المصرى السورى وعدم الانقياد لأى محاولة سورية ترمى لسحب مصر لمعركة غير محسوبة نتائجها.

وباستفسارى عن الوضع الحالى فى القوات المسلحة المصرية بالنسبة للإعداد للمعركة العسكرية خاصة فى ظل الظروف السياسية الداخلية فى مصر وقيام لجنة تصفية الاقطاع بإجراءات عنيفة فى اوائل ٦٧، أشار رئيس وأعضاء الوفد أن قيادة وضباط الجيش المصرى لم يتأثروا بهذه الأوضاع السياسية الداخلية، وأنه لم يصدر أى قرار واحد خلال هذه الفترة ضد أى ضابط مصرى بالإبعاد أو بالفصل نتيجة لتطبيق القوانين الاشتراكية عليه، وعلى عائلته، وذلك وفقا لتعليمات الرئيس عبد الناصر، وأكدوا أن الجيش المصرى جيش محارب لا يتدخل فى العمل السياسى وهدفه الرئيسى الدفاع عن الوطن وحماية الأمة العربية فى مواجهة التطرف الاسرائيلى.

وأكد رئيس الوفد المصرى أن القوات المسلحة تقدمت كثيرا في التدريب والتسليح خلال الفترة الأخيرة، وأنها قادرة على التصدى للعدوان الاسرائيلي بشرط أن تكون هناك خطة محددة بالهجوم والدفاع، وألا تتدخل أية عوامل سياسية داخلية أو خارجية كالاندفاع السورى فى اتخاذ القيادة المصرية لقرارها بالنسبة لتوقيت وميدان المعركة.

وقد عرض الوفد المصرى خلال المباحثات عروضا عديدة وقيمة بشأن التنسيق الفعلى العسكرى المصرى السورى، إلا أننى شعرت بعدم تجاوب الوفد السورى معها، نظرا لعدم موافقة صلاح جديد عليها. وقد رفض الجانب السورى العرض المصرى بتوزيع الطائرات المصرية بين مصر وسوريا، وإرسال طيارين مصريين بطائراتهم للتواجد فى بعض القواعد السورية لمشاركة الطيارين السوريين معركتهم القومية، وأخيرا وافقوا على ارسال طائرات مصرية للقواعد الجوية السورية دون أن يستخدمها الطيارون المصريون ويستخدمها السوريون.

وفى لقائى مع الفريق صدقى محمود بعد المباحثات، أشار إلى خطورة الأوضاع فى المنطقة، وبأن بعض القادة السوريين مازالوا ينظرون بعين الشك إلى مصر، وتساءل عن كيفية تنفيذ اتفاقية الدفاع المصرى السورى المشترك فى ظل ذلك، وأشار بأنه سيقدم تقريرا لعبد الناصر، إلا أنه يصر ويطلب منى أن أقدم تقريرا لوزارة الخارجية وللرئيس عبد الناصر عن المباحثات، بعد أن أخطرته بأنه لا يجوز لى أن أقدم هذا التقرير مادام هو سيقدم تقريره، وقد ثبت لى فيما بعد أن إهتمام الفريق صدقى بكتابة تقريرى كان هاما جدا فى توضيح الموقف السورى للرئيس عبد الناصر من الناحية السياسية والعسكرية، وأوضح خطورة الانسياق خلف قادة سوريين بتوجيه من صلاح جديد، للتدخل في معركة لم تحسب أبعادها. وصدرت التعليمات باستمرارى فى دمشق وتأجيل طلبى بالعودة للبقاء بجوار والدى فى أيامه الأخيرة وقد استجبت لها وقلبى يدمى للمصلحة الوطنية وقد لاحظت بُعد القواعد الشعبية السورية عما يحدث، وأخطرت بعض القادة السوريين المعارضين، بأنه رغم خلافاتهم، إلا أن المعركة مصيرية تقتضى تضافر قوى جميع أفراد الشعب السورى لمصلحة الأمة العربية فى مواجهتها للصراع العربى الاسرائيلى، وقد بدأ عدد من هؤلاء القادة فى التجاوب مع آرائى، إلا أننى فوجئت بنشر مجلة جيش الشعب في ٢٥ ابريل ١٩٦٧ مقالا حرره أحد أنصار صلاح جديد، يسخر من الدين الاسلامى ويتنافى مع روح الشريعة الاسلامية ومبادئ الدين الاسلامى، مما أدى لقيام بعض الزعماء الدينيين بمظاهرة احتجاجا على هذا الاتجاه، وقامت قوات الأمن بالقبض على المتظاهرين وفتحت أبواب المحلات المغلقة بالقوة احتجاجا، وقبضت على أصحابها، الأمر الذى زاد من الفجوة بين قيادة صلاح جديد والشعب السورى.

وقد أرسلت برقية أشير إلى أن أنصار صلاح جديد ينشرون الشائعات بأن الوفد المصرى العسكرى رفض تقديم أية مساعدات لسوريا فى معركتها ضد اسرائيل والاستعمار وطلبت فى البرقية أن يشير الرئيس عبد الناصر في خطاب أول مايو٦٧ إلي حقيقة مهمة الوفد المصرى العسكرى، وقد أوضح عبد الناصر ذلك تفصيلا فى خطابه بهذه المناسبة.

اجتماعات القيادة العربية الموحدة مايو ١٩٦٧

وقد تابعت بعد ذلك اجتماعات القيادة العربية الموحدة التابعة لجامعة الدول العربية فى دمشق فى أوائل مايو١٩٦٧ ، وقد حضر اللواء الحناوى هذه الاجتماعات (وعين فيمابعد قائدا للقوات الجوية) وقد استفسرت منه عن رأيه بالنسبة للوضع العسكرى على الجبهة السورية الاسرائيلية وعن تقديره الشخصى عن إمكانية استخدام الحرب كوسيلة حاسمة لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى وقد أشار اللواء الحناوى إلي أن لدى اسرائيل قدرة جوية تبلغ أربعة أضعاف القوى العربية الجوية مجتمعة، وسلاحا وتدريبا وذخيرة. وأنه يلزم مرور فترة طويلة من الزمن للحصول على طائرات مماثلة أو متفوقة على الطائرات الاسرائيلية والتدريب عليها لإمكانية تحقيق التوازن الاستراتيجى، خاصة فى مجال الطيران، مع أهمية إقامة مخابىء حديثة وفعالة لحماية هذه الطائرات حتى لاتتكرر مأساة ١٩٥٦.

وأكد بأنه لهذه الأسباب وغيرها ، فإن الأمر يقتضى مزيدا من الحذر والاستعداد قبل القيام بأية مغامرات عربية متهورة تكون نتيجتها ضد الأمة العربية فى صراعها مع اسرائيل، وعندما تساءلت عما إذا كانت هذه المعلومات معروفة من القيادات العسكرية ومنها السورية، أكد ذلك تماما وأن جميع القادة العرب بمافيهم السوريون يعلمون مدى أية مخاطرة عسكرية ضد اسرائيل في الوقت الحاضر، فأشرت بأن ذلك يتعارض مع معلوماتى بأن صلاح جديد أكد للضباط السوريين بأن المعركة قادمة قريبا جدا وأنهم سيخوضونها لصالح الأمة العربية وأشار الحناوى بأن ذلك للاستهلاك المحلى وليس له أى سند من الحقيقة والواقع وقد أخطرت القاهرة بذلك برقيا .

الموقف العربى المعارض

وقد كانت لقاءاتى مستمرة مع جميع السفراء والدبلوماسيين العرب بدمشق، بصرف النظر عن العلاقات بين القيادات السياسية، وقد كنت حريصا على إخطارهم بخطورة الموقف فى المنطقة، وبضرورة إنهاء الخلافات العربية لصالح الأمة العربية فى صراعها مع اسرائيل.

وأخطرت سفير الأردن فى دمشق صبحى أبو غنيمه وسفير السعودية عبد الرحمن الحميدى، وزملائهم من الدبلوماسيين الأردنيين والسعوديين، برفض الشعب المصرى لما تنشره بعض الصحف والاذاعات فى الأردن والسعودية عن الأوضاع العسكرية فى المنطقة خلال هذه المرحلة، إذ أشارت اذاعة السعودية بأن " أى أحد يتخيل أن مصرستشن معركة من أى نوع ضد إسرائيل دفاعا عن سوريا أو غيرها سوف ينتظر كثيرا "، كما رددت إذاعة عمان بالاردن " نقد عبد الناصر لتركه الملاحة الاسرائيلية تمر فى المياه الاقليمية المصرية فى مضايق تيران متجهة لاسرائيل" وحذرت السفيرين من مغبة تمادي إعلام بلديهما في هذا الخط إذ أن الخطر الاسرائيلى ليس مقصورا على مصر وسوريا بل يتعداهما للأمة العربية جميعها. كما اخطرتهما بخطورة هذا

الاتجاه، وذكرتهم بلقاءاتى مع عدد من المسئولين العرب ومناقشتهم لموضوع مرور السفن الاسرائيلية فى خليج العقبة، وإخطارهم بسهولة طلب مصر سحب قوات الأمم المتحدة من وجهة نظر القانون الدولي، وذلك لأن هذه القوات تواجدت بموافقة مصرية فردية، ومن حقها القانونى طلب سحبها، كما أن لمصر الحق فى إغلاق خليج العقبة لمرور السفن الاسرائيلية، باعتباره خليجا عربيا تاريخيا، هذه السفن التى تمر فى المياه الاقليمية المصرية بعد تنازل السعودية مؤقتا لمصر عن جزيرتى صنافير وتيران في مدخل الخليج، إلا أن ذلك يقتضى من الدول العربية جميعها أن تستعد عسكريا واقتصاديا وسياسيا لحرب ثالثة من حلقات الصراع العربى الاسرائيلى.

وسألت السفيرين العربيين، عما إذا كانت السعودية وهى صاحبة السيادة الدائمة على الجزيرتين مستعدة للقيام بمنع السفن الاسرائيلية فى حالة رد مصر الجزيرتين للسعودية باعتبار أن هذه السفن تمر وقتئذ فى مياه اقليمية سعودية. وأضفت هل يعقل أن تترك الدول العربية سوريا فى مواجهة اعتداءات التطرف الاسرائيلى والهجوم الجوى ضدها رغم وجود الاتفاقية العربية للدفاع المشترك عام ٥٠ ؟

وقد أجمع السفيران العربيان وأعضاء سفارتهما برفضهم أى اعتداء ضد أى دولة عربية، وبضرورة عودة التضامن العربى، وأكدوا البعد عن التنسيق السياسى والعسكرى العربى لخوض أية معركة قادمة مع اسرائيل، خاصة فى ظل التأييد الأمريكى والغربى لها بلا حدود، واتفقنا على ايقاف هذه الحملات الاعلامية لصالح الأمة العربية.

وقد التقيت خلال هذه الفترة بعدد من القادة السياسيين السوريين ومن زعماء الشباب السوريين الوحدويين،وناقشنا الأوضاع السياسية والعسكرية فى المنطقة. وقد أخطرتهم بالأوضاع الخطيرة والتى تقتضى تضامنا شعبيا مع الأمة العربية فى مواجهة أى اعتداء اسرائيلى.

وقد أشار بعضهم إلي موضوع تواجد القوات الدولية فى سيناء وتعارض ذلك مع السيادة المصرية ومع احتمالات المواجهة المصرية الاسرائيلية، وقد أشرت : أنه سبق إثارة هذه الموضوعات فى القاهرة أثناء لقاءاتى مع الشباب العربى الوحدوى من ٦٤ إلى أوائل ٦٧، مكررا ماسبق أن ذكرته لسفيرى الأردن والسعودية بهذا الشأن ومضيفا إلى أننى أثناء دراساتى للدكتوراه عن موضوع دور السكرتير العام للأمم المتحدة والتى راجع رسالتها الدكتور بطرس غالى إطلعت على جميع مستندات ووثائق الأمم المتحدة الخاصة بفترة عدوان ١٩٥٦، والمناقشات والتصريحات الاسرائيلية خلال هذه الفترة، وقد كانت تؤكد على ضرورة إستمرار مرور السفن الاسرائيلية في خليج العقبة من خلال مضايق تيران بعد انسحاب اسرائيل منها وقيام قوات الأمم المتحدة بالتواجد مكانها، وأن بن جوريون وجولدا مائير قد صرحا وقتئذ بأن اغلاق خليج العقبة فى وجه السفن الاسرائيلية يعتبر إعلانا للحرب ضد اسرائيل ويقتضى منها التدخل عسكريا

وبالقوة لإعادة افتتاحه وقد أعددت تقريرا للقاهرة بهذا الشأن .

احتمالات هجوم اسرائيلى على سوريا مايو ١٩٦٧

وقد تلقيت من القاهرة استفسارا عما وصلها من معلومات تشير إلي تأهب اسرائيل للهجوم على سوريا وعن قيامها بحشود عسكرية على الحدود السورية الاسرائيلية. وبمقابلتى لبعض القادة السوريين ورجال المقاومة الفلسطينية فى أوائل مايو١٩٦٧ ، أخطرونى بوجود هذه الحشود التى تمثل تهديدا ضد سوريا واحتمالات هجوم اسرائيلى شامل قريبا ضد سوريا .

وقد أجريت المزيد من تحرياتى عن هذا الهجوم المحتمل حيث علمت بأن بعض فدائيى حركة فتح قد قاموا فى أول مايو٦٧ بوضع ألغام قرب بحيرة طبريا بالاتفاق مع منظمة الصاعقة، أدت إلي خسائر مادية محدودة جدا لإسرائيل مما أعطى اسرائيل الفرصة بالاعلان عن احتمالات رد فعل اسرائيلى عنيف. فقد أشار مصدر عسكرى اسرائيلى فى ١٢ مايو ٦٧ بأن اسرائيل ليس لديها إلا خياران للرد على هذه التحرشات، إما توجيه ضربة بقواتها الخاصة داخل العمق السورى أو الهجوم على سوريا واحتلال دمشق، كما أشار ليفى اشكول رئيس وزراء اسرائيل في نفس اليوم أن اسرائيل ستضطر لتلقين سوريا درسا أكثر عنفا من درس ٧ إبريل ١٩٦٧ .

وقد اتصلت بعدد من مراقبى الأمم المتحدة والذين كانوا يقيمون بجوارنا بدمشق وعقدت معهم صداقات شخصية، وطلبت منهم التأكد من أنباء احتمالات هجوم اسرائيلى ضد سوريا ، وقد كان لهؤلاء المراقبين الحق فى التنقل والاطلاع على أية مخالفات لأى من الطرفين وفقا لاتفاقية الهدنة السورية الاسرائيلية لعام ٤٩ ، وقد أكدوا جميعا وبدون استثناء عدم وجود حشود اسرائيلية غير عادية على الحدود السورية، وأنه لاتوجد إلا قوات اسرائيلية خاصة عادية، تراقب أية اختراقات للمقاومة الفلسطينية لهذه الحدود لداخل اسرائيل. وقد اخطرت القاهرة بهذه المعلومات فورا .

واستفسرت من السفير السوفيتى بدمشق ومن سفراء الكتلة الشرقية عن أية معلومات عن هذه الحشود ، خاصة وأننا نعلم بأن الاتحاد السوفيتى يرقب ويحدد أية حشود بالمنطقة، وقد أكدوا جميعا بعدم وجود حشود غير اعتيادية على الجبهة السورية الاسرائيلية وقد أخطرت القاهرة بذلك كما سألت بعض المجندين السوريين من الوحدويين والذين يعملون على خطوط الجبهة عن طبيعة وجود الحشود الاسرائيلية، فأكدوا جميعا عدم وجود أية حشود غير عادية وحذروا من امكانية قيام صلاح جديد بافتعال معركة لاتحددها مصر بنفسها ، وقد أخطرت القاهرة كذلك بهذه المعلومات.

وكانت جميع برقياتى الرمزية الشفرية ترسل عن طريق جهاز اللاسلكى الذى أحضرته الطائرة العسكرية المصرية والتى اقلت الوفد العسكرى المصرى، لوزارة الخارجية المصرية

وصورة للقيادة السياسية والعسكرية، وكان يقوم بالشفرة ضابطا صف مصريان يقيمان فى نفس المقر الذى استأجرته مؤقتا لمكاتب السفارة ولايغادرانها أبدا حفاظا على أمن وسرية البرقيات المتبادلة مع القاهرة..

وقد أخطرت وزير الخارجية السورى والمسئولين بوزارة الدفاع وأجهزة المخابرات السورية – بناء على تعليمات القاهرة– بأن المعلومات المتوافرة تؤكد عدم وجود حشود غير إعتيادية على الجبهة، إلا أنهم أشاروا بأن لديهم معلومات مختلفة عن معلوماتنا من مصادر لم يحددوها، وأضافوا بأنه حتى لو تأكدت معلوماتنا بعدم وجود حشود اسرائيلية، إلا أن ذلك لايمنع من إمكانية قيام اسرائيل بالهجوم على سوريا خاصة فى ظل نظام الاستدعاء الاسرائيلى الفورى، وصارحتهم بمعلوماتى عن أسباب معركة ٧ ابريل ٦٧ بأنها نتيجة لاعتداءات متبادلة على مناطق الحدود ولايمكن تصعيدها فى ظل عدم قيامنا بالتنسيق والتخطيط الموحد، فأوضحوا بأنهم كقيادة حزبية لن يقفوا مكتوفى الأيدى ضد أى اعتداء مهما كان بسيطا على الأراضى السورية أو المجردة من السلاح فى مواجهة قواعدهم الحزبية حتى ولو أدى الأمر إلى نشوب حرب شاملة، وأكدوا تصميمهم على الاستمرار في خطهم السياسى والعسكرى ضد اسرائيل وعلى تأييدهم العمل الفدائى للفصائل المؤيدة لهم داخل اسرائيل، وقد كررت التأكيد باعتقادى بأنه لايمكنهم أن يطلبوا من مصر أو من غيرها من الدول العربية الاشتراك معهم فى أية معارك عسكرية قبل بدء التنسيق الكامل ووضع وتنفيذ المخطط المشترك، فأجابوا بأن هذا التنسيق قد استغرق وقتا طويلا ولم يؤد لأية نتائج، وأنه سبق لهم محاولة التنسيق مع الدول العربية بعد مؤتمرى القمة عام ١٩٦٤ فيما يتعلق بتنفيذ قراراتهما السياسية والعسكرية، إلا أن هذه القرارات لم تنفذ حتى الآن وقد أخطرتهم بأنه رغم التأخير، فإن المعركة والصراع العربى الاسرائيلى طويل المدى يقتضى التنسيق والتخطيط ولو لسنوات، وأنه يجب البدء باكتساب الشعب العربى الى جانب هذا الصراع، فاخطرونى بأنهم لا يستطيعون الانتظار حتى يقرر بعض القادة العرب مصير الأمة العربية، كما أن بعض فئات الشعب العربى مازالت متأثرة بنفوذ بعض القادة العرب الذين ينظرون لمصالحهم الشخصية بعيدا عن المصالح القومية وأكدوا استمرارهم لخطهم السياسى والعسكرى وفقا لعقيدتهم واثقين من تأييد الجماهير العربية لهم في حرب التحرير الشعبية التى سيخوضونها ضد اسرائيل والامبريالية وقد أرسلت كل هذه الآراء للقاهرة برقيا محذرا من الاندفاع وراء هذا الخط الذى لايقدر المسئولية الوطنية أو القومية.

واستمرت مطالبتى للقاهرة بالعودة لها ولو لأيام قليلة لمناقشة الموقف مع المسئولين وكذلك لزيارة والدى المريض، إلا أن الظروف المحيطة بالأوضاع فى سوريا والمنطقة، جعلت الردود دائما " برجاء التأجيل نظرا للظروف الحاضرة". وفى مساء ١٣ مايو٦٧ وصلتنى برقية مرسلة من أخى من القاهرة مؤرخة ١٠ مايو٦٧، تخطرنى " والدك يحتضر احضر فورا" وسارعت لمطار

دمشق فأخطرت بأن الطائرة للقاهرة غادرت منذ ساعة والطائرة القادمة صباح اليوم التالى ثم تلقيت بعدئذ عدة اتصالات تليفونية من الرئاسة من عدد من الأصدقاء ليقدموا التعزية لى فى وفاة والدى الذى توفى صباح ١٢ مايو وأخطرونى بتأجيل الجنازة لبعد ظهر ١٣ مايو لأتمكن من الحضور للقاهرة على أساس أننى تلقيت البرقية المرسلة يوم ١٠ وسأحضر فورا وقد حضر جميع أصدقائى جنازة المرحوم الوالد، إلا أنهم قد فوجئوا بعدم عودتى من دمشق، وغادرت دمشق للقاهرة على الطائرة المصرية صباح ١٤ مايو، حيث قدم لى قائد الطائرة وأعضاء طاقمها العزاء لوفاة والدى وكان معهم صحف اليوم السابق وفيها نعى الوالد الأمر الذى هز مشاعرى لأننى لم ألازمه فى لحظاته الأخيرة وأقوم بدفنه بيدى وفقا لوصيته لى دائما.

ووصلت للقاهرة، وكان فى استقبالى ابن عمى الشهيد المقدم حسين الفرنوانى أحد قادة الكتائب المصرية، وقدم لى العزاء لفقد رب العائلة، واصطحبنى في السيارة متوجهين لمقابر العائلة، وأثناء مرورنا فى منطقة العباسية، لاحظت تحركات غير عادية لدبابات ومصفحات مصرية، فلما تساءلت عن أسباب ذلك، أبدى ابن عمى استغرابه من تساؤلى مشيرا بأننى لابد وأن أعلم أن سبب ذلك هو تحرك القوات المصرية لمواجهة اسرائيل لمساندة سوريا ضد التهديدات الاسرائيلية، حيث ان إسرائيل قد قامت بحشد عشرة ألوية على الجبهة السورية، ولما أخطرته بنفى هذه الحشود، أبدى تعجبه إذ أنه علم بأن سبب هذا التحرك السريع المفاجىء، وصول معلومات مؤكدة عن وجود هذه الحشود واحتمالات هجوم شامل ضد سوريا، ولما سألته عن مدى كفاءة الاستعدادات المصرية العسكرية، أشار بأنهم تلقوا أوامر بالتحرك وسيلتحق فورا بوحدته التى انتقلت إلى سيناء، وأنه يرى أن هذا التحرك السريع كان مفاجأة للقادة العسكريين المصريين خاصة وأن الأوامر تقضى باحتلال مواقع جديدة فى فترة زمنية قصيرة جدا دون إستعداد مسبق أو تخطيط دقيق لمعركة شاملة قد تتفجر فى أية لحظة، وقد شكرته على لقائى وتمنيت له ولزملائه التوفيق فى ظل هذه الظروف الصعبة، وتواعدنا على استكمال أحاديثنا بعد عودته من الجبهة، ولم نلتق بعد ذلك حيث استشهد حسين الفرنوانى.

سحب القوات الدولية واغلاق خليج العقبة

وقد قابلت معظم القيادات المدنية والعسكرية المصرية وأصدقائى وزملائى المدنيين والعسكريين أثناء حضورهم لمنزل العائلة لتقديمهم واجب العزاء، وقد تعرضنا لموضوع الموقف السياسى والعسكرى فى المنطقة، وكررت لهم ما أوضحته فى برقياتى السابق الاشارة إليها، وقد أبدى الجميع استغرابهم من موقف قيادة صلاح جديد لتفجير الموقف فى المنطقة. وقد أشار بعض الزملاء الدبلوماسيين بأنه قد طلب سحب قوات الطوارئ الدولية من المواقع الحدودية بسيناء فى ١٦ مايو ٦٧، وأن وزير الخارجية المصرى لم يكن يعلم بهذا الطلب. والذى تم عن طريق وزير الدفاع إلا بعد رفض السكرتير العام للأمم المتحدة الانسحاب الجزئى، وطلب من مصر

الانسحاب الكلى للقوات الدولية فى ١٨ مايو ٦٧، وقد تم هذا الانسحاب فى اسرع وقت، واحتلت القوات المصرية مواقع القوات الدولية فى شرم الشيخ فى ٢١ مايو ٦٧، ثم قررت القيادة المصرية فى اليوم التالى ٢٢ مايو٦٧ إغلاق المضايق. وقد أخطرت عددا من القادة المصريين أن تصريحات قادة اسرائيل عن الانسحاب اثر عدوانها عام ٥٦، أكدت أن إغلاق المضايق يعنى الحرب، وقد أجابنى بعض القادة الذين حضروا اجتماعات مع الرئيس عبد الناصر بأنه قد أكد لهم هذا الاتجاه فى اجتماعه معهم، وأنه قد طلب إخطار السكرتير العام للأمم المتحدة وموسكو وواشنطن فى ٢٣ مايو بأن مصر لن تكون البادئة بالهجوم. وقد أخطرت زملائى بدقة وخطورة الموقف فى المنطقة، وأننى قد تمت بإخطار الخارجية والرئاسة في برقياتى السابقة بخطورة تردى مصر ألى هذا الموقف. وقد طمأننى بعضهم بأن القيادتين السياسية والعسكرية تقدران الموقف بدقة .. !!

خطة مصرية هجومية دفاعية

وكان بعض القادة المصريين يؤكدون سيطرة القيادة السياسية على الموقف، وطالبونى بالابتعاد عن تشاؤمى من الأحداث المتتالية منذ ابريل حتى اليوم. وأكدوا أن القيادة المصرية تجتمع يوميا فى القيادة العامة للقوات المسلحة لوضع خطة هجومية دفاعية يكون للقوات الجوية المصرية دور رئيسى فيها، وأنه قد طلب من الفريق صدقى محمود قائد القوات الجوية بمساعدة اللواء جمال عفيفى الذى عين خلال هذه الأزمة رئيسا للأركان، وضع هذه الخطة وعرضها على القيادة المصرية، كما علمت بأن شمس بدران وزير الدفاع قد حصل على وعد من قادة الاتحاد السوفيتى بمساندة مصر في المعركة، لكن سرعان ما اتضحت حقيقة هذا الوعد، عندما ايقظ السفير السوفيتى بالقاهرة الرئيس عبد الناصر من النوم فجر ٢٦ مايو ٦٧ ليخطره بأن القادة السوفييت وصلتهم معلومات بأن مصر قد قررت خطة هجومية ضد اسرائيل ودفاعية بالنسبة لأرضها، وأنهم يحذرون مصر من إطلاق الطلقة الأولى، كما حذر الجنرال ديجول رئيس فرنسا مصر واسرائيل من قيام أى من الطرفين بالبدء بالحرب، الأمر الذى وضح فى الخطوط العريضة لخطاب عبد الناصر أمام ممثلى الاتحادات العمالية العربية في ٢٦ مايو " بأنه إذا بدأت اسرائيل حربا ضد مصر أو سوريا فإن المعركة ضد اسرائيل ستكون شاملة". ثم دعيت لحضور المؤتمر الصحفى العالمى الذى عقده عبد الناصر في ٢٨مايو بمقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة حيث كنت أعمل، إلا أننى اعتذرت عن الحضور فى قاعة المؤتمر لمعرفتى بأبعاده وانتظرت زملائى فى حجرة مكتبى السابق، حيث أشاروا إلى أن عبد الناصر أشار بأننا استعدنا حقوقنا عام ٥٦ وتركنا الخطورة التالية لاسرائيل، فإذا اختارت الحرب فإننا مستعدون لمواجهتها وأشار بأنه يمكن مواجهة اسرائيل بمفردها إلا أن الأمر يختلف إذا تدخلت أمريكا لجانبها.

الباب الرابع

من صراع ١٩٦٧ حتى قبل صراع ١٩٧٣

وقد إتضح للأمة العربية ، حقيقة الأهداف الصهيونية المتطرفة، إثر اعتدائها على أرض مصر وسوريا وفلسطين والأردن عام ١٩٦٧ ، وأوجدت لها الحجج والاعذار كعادتها لتفجير هذا الصراع المسلح والذى كانت تسعى إليه منذ فترة بمساعدة بعض القيادات الأجنبية وقد سعدنا بمواقف معظم الدول العربية في مؤتمر الخرطوم أغسطس ٦٧ واعلان تضامنها فى الصراع. كما قمت بدور فى إقامة الجبهة الشرقية وفي العمل على عودة التضامن العربى ونبذ الخلافات التى تتفجر من آن لآخر بين القادة العرب وكان هذا العمل مثمرا فى سوريا ثم فى فرنسا وأبدت مصر كل المجهودات لدعم فلسطين وللعمل على استرداد الأرض العربية، كما كان لها موقف واضح فى دعم المقاومة الفلسطينية وإنهاء خلافاتها مع الأردن فى سبتمبر (ايلول) ١٩٧٠ وساندنا المقاومة الفلسطينية فى صراعها ، وكان ذلك واضحا أثناء عملى فى سوريا وفى فرنسا . وأعلنت مصر أنها مع السلام الشامل والعادل والدائم، إلا أنها ترفض تماما الاستسلام، ولذلك وافقت على قرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ وبعثات يارنج ومبادرة وزير خارجية أمريكا روجرز ٦٩/ ٧٠ كما بادرت باعلان مبادرة أخرى فى فبراير ١٩٧١، إلا أن قيادات التطرف الاسرائيلى رفضت كل هذه المبادرات السياسية لإيجاد حل عادل للقضايا ، لأن استمرارها فى هذا التطرف وفى التوسع، الركيزة لاستمرار سيطرتها على الحكم فى اسرائيل.

واتضح لمصر ضرورة الإعداد الجيد والتعبئة في قواتها المسلحة لدرء العدوان واسترداد الأرض، فأعادت تنظيم القوات المسلحة وقد ساندت فى كل هذه المواقف المصرية أثناء عملى فى سوريا وفرنسا وغرب أوربا .

العدوان الاسرائيلى على مصر ٥ يونيه ١٩٦٧

وقد تلقينا معلومات مؤكدة بأن اسرائيل ستبادر بالهجوم على مصر مابين ٢ و٥ يونيه ١٩٦٧ وكان ذلك من مصادر مختلفة، وقد تأكدت هذه المعلومات بعد التغييرات العسكرية والسياسية فى اسرائيل وبعد تلقيها الضوء الأخضر من الولايات المتحدة، رغم اتفاق مبعوث الرئيس الأمريكى جونسون فى ٣١ مايو ٦٧ مع القيادة السياسية المصرية على قيام السيد زكريا محيى الدين نائب الرئيس إلى واشنطن في ٧ يونيه ٦٧ للتفاوض لإبعاد استخدام الحرب في تسوية الصراع العربى الاسرائيلى. وقد تأكدت من بعض القادة المصريين الذين اجتمعوا مع عبد الناصر يوم ٢ يونيه ٦٧ بموعد الهجوم الاسرائيلى المنتظر وتحذيره للقيادات العسكرية والمدنية من هذا الهجوم وضرورة الاستعداد لمواجهته، كما اخطرهم فى ٤ يونيه ٦٧ بتغيير الخطة الهجومية الدفاعية نظرا للمتغيرات السياسية في مواقف الدول العظمى وتبنى خطة جديدة لم تعلم عنها حيث كانت سرية للغاية لا يعرفها إلا القائد العام للقوات المسلحة عبد الحكيم عامر وعدد محدود من القادة المصريين، وقد طمأننى هؤلاء القادة المصريون لنجاح هذه الخطة الجديدة، إلا أننا فوجئنا صباح اليوم التالى ٥ يونيه بطائرات اسرائيلية تضرب المطارات العسكرية جميعها

بما عليها من الطائرات الحربية، وتابعت من خلال تواجدى فى رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة انهيار القوات المسلحة المصرية. وقد علمت بعدئذ من بعض القادة المصريين أن سبب هذا الانهيار، أن عبد الحكيم عامر استقل طائرة عسكرية وراح يفتش مع جميع القادة العسكريين على القوات المصرية فى سيناء، وأنه قد صدرت الأوامر للسلاح الجوى والدفاع الجوى بالتوقف عن العمل أثناء تحليق طائرة عامر.

وفى هذه الأثناء، ونتيجة لاستطاع جوى اسرائيلي دقيق بمساعدات تكنولوجية أجنبية، قامت الطائرات الاسرائيلية بضرب مطاراتنا وطائراتنا وهى على الأرض... ومازال السؤال حائرا لدى، رغم مناقشاتى مع العديد من قادة السلاح الجوى المصرى الحاليين والسابقين، لماذا كانت الطائرات المصرية فى قواعدها على شكل انساق مما جعلها هدفا، للهجوم الاسرائيلى، رغم تحذير عبد الناصر للقادة العسكريين بموعد الاعتداء الاسرائيلي؟ ولماذا رغم وجود طائرة عامر في الجو، لماذا لم تكن هناك طائرات مصرية تقوم بدوريات استطلاع في نفس الوقت؟ وقد أجاب اللواء جمال عفيفى بعدئذ عام ٦٩ عن بعض تساؤلاتى ، فأشار بأنه توجه لقاعة اجتماعات القيادة العامة مع الفريق صدقى محمود يوم ٤ يونيه ٦٧، وعند دخولهما القاعة أخطر الفريق صدقى الرئيس عبد الناصر والمشير عامر بأن الخطة المطلوبة جاهزة، إلا أنه فوجىء بعبد الناصر يخطره بأن الخطة قد تعدلت وأنهم سيناقشون خطة جديدة بعد التطورات الدولية تعتمد على الدفاع، وقال عفيفى أن صدقى قد صدم من هذا التغيير المفاجىء وارتمى في أقرب كرسى فوتيل بقاعة الاجتماعات، ولاحظ عفيفى أنه فى حالة ذهول تام أثناء شرح عبد الناصر وعامر للخطة الجديدة ومسئوليات كل سلاح، وأن الفريق صدقى لم يستمع لكلمة واحدة مما دار في الاجتماع لأن أحلامه قد إنهارت تماما فى قيام مصر بعمل عسكرى فى مواجهة اسرائيل ، وقدكانت قادرة على ذلك، لتسترد مصر كرامتها بعد ٤٨و٥٦، وأشار اللواء عفيفى أن الخطة التى أعدها الفريق صدقى كانت مثالية ومتكاملة وكانت ستؤدى لانتصارات عربية في الصراع العربى الاسرائيلى.

الاستيلاء على القدس والضفة الغربية وغزة يونيه ١٩٦٧

وقام التطرف الاسرائيلى بتنفيذ خطته في محاولة ضرب الأمة العربية، فقام الطيران الاسرائيلي بعدئذ بضرب القوات الجوية الأردنية والسورية ومعهما سربان عراقيان، ثم قامت القوات الاسرائيلية بالهجوم على مدن وأراضى الضفة الغربية واستولت على القدس الشرقية في يوم ٧ يونيه ١٩٦٧ وهو يوم حزين لأمتنا العربية والاسلامية والمسيحية.

وعلمت من أخوة عرب من القدس، أنباء القبض على القنصل العام المصرى ومساعده فى مدينة القدس، بعد أن لجآ إلي قنصلية بلجيكا، ظنا منهما بأن هذا الالتجاء سيحقق لهما الحصانة الدبلوماسية. وقد أودعتهما اسرائيل السجون العادية، وكنت على اتصال بهما من خلال

أحد الأخوة العرب الفلسطينيين والذى كان ينقل إلىّ فى دمشق بعدئذ أخبارهما، وأفرج عنهما بعد تبادل الأسرى بين مصر واسرائيل. ووفقا لمبدأ عدم ثقة التطرف الاسرائيلى حتى فى أصدقائه الأمريكيين فقد قامت الطائرات الاسرائيلية بضرب سفينة التجسس الأمريكية " ليبرتى" في ٨ يونيه قرب سواحل غزة - والتى كانت تتجسس على القوات المصرية قبل الهجوم الاسرائيلى -، حتى تمنع اسرائيل القيادة الأمريكية حليفتها من الحصول على معلومات عن الهجوم الاسرائيلي وعن مخالفات اسرائيل للقانون الدولى وللمعاهدات الدولية. وقد تلقيت أنباء أعادت أيضا بعض الثقة فى نفوسنا في قواتنا المسلحة- رغم اخطاء بعض قياداتها العليا السابقة - إذ قامت بعض الوحدات العسكرية المصرية فى سيناء بأعمال بطولية، وأن بعضا منها قد دخل أراضى فلسطين المحتلة وحقق انتصارات على القوات الاسرائيلية حتى استمع للأوامر المصرية بالانسحاب الكامل إلى غرب القناة واضطر للانسحاب.

الهجوم علي سوريا ٩ يونيه ١٩٦٧

وقد طلبت معلومات من المسئولين العسكريين المصريين عن موقف القوات العسكرية السورية من المعركة المصيرية وفقا لاتفاقية الدفاع المصرى السورى المشترك، والتى كانت سوريا تطالب مصر بتنفيذها عندما تعرضت سوريا للتهديدات الاسرائيلية وليس للهجوم الشامل كما حدث ضد القوات المصرية. فعلمت بأنه خلال الأيام الأربعة الأولى من الحرب، اكتفت القوات السورية بقصف مدفعى لبعض المستوطنات الاسرائيلية، كما كانت تفعل فى الماضى، وقد أثار هذا الموقف دهشتنا وتساؤلنا، إذ أن الموقف السورى كان سبب تفجر الحرب والعدوان والاحتلال الإسرائيلى لأرض مصر وأرض فلسطين، وقد علمت فيما بعد بقرار المجلس الوزارى الاسرائيلى للدفاع بعدم مهاجمة سوريا على الاطلاق !! لأسباب لا نعلمها، إلا أنه رغم هذا القرار، فإن التطرف الاسرائيلى بقيادة " دايان" أصدر أوامره العسكرية فى ٩ يونيه ٦٧ بشن هجوم علي الجبهة السورية بدون قرار من مجلس الوزراء أو المجلس الوزارى للدفاع وذلك لأغراض عسكرية دون نظره للظروف أو الاتفاقيات السياسية !! وقد قاوم الضباط والجنود السوريون الهجوم الاسرائيلى باستماتة ودمروا حوالى ١٦٠ دبابة اسرائيلية واستشهد ٦٠٠ جندى سورى في مواقعهم، إلا أن القوات السورية فوجئت بأوامر رئيس الأركان وقائد الجبهة وهما من مجموعة صلاح جديد، بالتراجع إلى شمال القنيطرة تفاديا لخطر الالتفاف ، كما زعما، ثم فوجئت بعدئذ بإذاعة دمشق تذيع بيانا من وزارة الدفاع فى صباح ١٠ يونيه تعلن سقوط مدينة القنيطرة - قبل أن تسقط - مما أدي إلي فرار الجنود طلبا للنجاة بأرواحهم بدلا من الانسحاب المنظم لقواعد جديدة، الأمر الذى أدى لاحتلال اسرائيل للجولان والقنيطرة دون أية مقاومة، وأصبح الطريق لدمشق مفتوحا. وصدر قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار ظهر ١٠ يونيه ١٩٦٧، إلا أن القوات الاسرائيلية- كعادتها- خرقت وقف إطلاق النار وتقدمت فى ١٢ يونيه لاحتلال موقع استراتيجى

سورى هام على جبل الشيخ، وأصبح بعدئذ من مراكز التصنت الاسرائيلى داخل سوريا. وقد علمت بعدئذ من عدد من القادة السوريين، بأن إعلان سقوط القنيطرة كان مؤامرة من بعض المسئولين السوريين وقتئذ، ووجهت أصابع الاتهام لصلاح جديد وأعوانه، وأكد هؤلاء القادة بأن حافظ الأسد رغم عمله كوزير للدفاع وقتئذ، إلا أن معظم القرارات قد اتخذت دون علمه وأنه لم يكن صاحب القرار الرئيسي فى الحرب، كما أن تصريح اذاعة دمشق فى ١٠ يونيه بسقوط القنيطرة لم يصدر عن وزير الدفاع، الأمر الذى أدى لتصميم الأسد بعدئذ على الانتقام ووضع السلطة فى يده.

وقد شاركت الشعب العربى وقادته الاستياء من طريقة إدارة وقيادة معارك يونيه ٦٧ خاصة وأنه سبق التحذير من احتمالات قيام الطيران الاسرائيلى بضرب القواعد العربية الجوية خلال ساعات، الأمر الذى كان يقتضى من هذه القيادات العمل على حماية هذه القوات الجوية والاستعداد لمواجهة العدوان الجوى الاسرائيلى غير المفاجىء، حيث أن تحديد العدوان وأسلوبه قد حدد قبل المعركة مابين ٢و٥ يونيه ٦٧، وأن الهجوم الاسرائيلى عام ٦٧ قد شابه كثيرا الهجوم الاسرائيلى على سيناء عام ٥٦ والذى درسنا أسلوبه وطريقته، وكيفية الاستعداد لأى هجوم مستقبلى مشابه.

استقالة عبد الناصر ٩ يونيه ١٩٦٧

واجتمعنا إثر هذه الهزيمة العسكرية، لترتيب استعداداتنا للمقاومة الشعبية ضد الاعتداء الاسرائيلى، مع القادة المصريين بمقر الاتحاد الاشتراكى العربى بقصر النيل، وقد أعلنت الإذاعة والتليفزيون يوم ٩ يونيه ٦٧ بأن الرئيس عبد الناصر سيلقى خطابا هاما في الساعة السابعة مساء، وقد ناقش المجتمعون ماهية الخطاب وأبعاده وكان لكل منهم رأى معين عن مضمون الخطاب - بعيدا عن حقيقته التى أعلنها عبد الناصر بعدئذ- وقد أخطرت المجتمعين بأننى أرى أن عبد الناصر سيعلن فى هذا الخطاب استقالته من رئاسة الجمهورية، وكأن الأرض قد زلزلت - رغم كل الظروف - بعد سماع المجتمعين لهذا الرأى، كيف أجرؤ على التفوه بذلك، فأجبت بهدوء ووضوح وتصميم بأن هذه هى طبيعة القيادة، إذ أن القائد الذى يتعرض لهزيمة، عليه أن يتخلى عن مسئولياته أمام شعبه، وأضفت بأن عبد الحكيم عامر كذلك مسئول عن الهزيمة وأرى أنه لابد وأن يعلن استقالته مع عبد الناصر فى نفس الوقت، وأشرت بأنه من خلال معايشتى لظروف هذه الفترة التى أدت للهزيمة، فإننى أؤكد تماما على رأيى، ولم تمض ساعات قليلة، حتى فوجئت القيادات المصرية التى حضرت الاجتماع، باعلان عبد الناصر عن استقالته على أن يخلفه فى رئاسة الدولة زكريا محيى الدين. وقد غادر القادة المصريون الاجتماع للتوجه إلى منزل عبد الناصر في منشية البكرى لإثنائه عن الاستقالة، كما خرجت الجماهير للشوارع تتحدى الهزيمة وتعلن رفضها للاستقالة. وقد دعى مجلس الأمة للاجتماع في اليوم التالى ١٠ يونيه برئاسة انور السادات، وأعلن أن عبد الناصر قرر العودة بناء على رغبة الشعب.

الصاعقة المصرية ومعركة رأس العش أول يوليو ١٩٦٧

وقد طلبنى محمود رياض وزير الخارجية لمقابلته يوم ٢٤ يونيه ٦٧، ليخطرنى بأنه يعلم مدي حزنى على الأحداث التى مرت على الأمة العربية، إلا أنه يعرف كذلك مدى اخلاصى للأمة العربية فى مواجهة الصراع الاسرائيلى، ولذلك فانه يطلب منى العودة ثانية إلى دمشق ، خاصة وقد مرّ أربعون يوما على وفاة المرحوم والدى. وقد أخطرت الوزير بأن الجرح عميق جدا ورجوته إعفائى من العودة ثانية إلي دمشق حتى ولو أدى الأمر إلى تقديم استقالتى، فأشار رياض بأن المعارك مستمرة وأننا لم نخسر الحرب بل خسرنا معركة وان القيادة المصرية والقادة العسكريين مصممون على البدء فى إجراءات التحرير، وأن هذه الإجراء تستلزم وحدة وتضامنا عربيا، وأن وجودى فى سوريا سيساعد كثيرا على تحقيق ذلك، وقد رجوته بامهالى عدة أيام لأخطره بقرارى النهائى مؤكدا بأنه ليحز فى نفسى الهرب من المعركة، بل علينا مواجهتها وأرى أن يكون دورى فى المواجهة بين أهلى ومواطنى فى مصر. وبعد أيام من المقابلة تلقيت بسعادة غامرة أنباء انتصارات الصاعقة المصرية على القوات الاسرائيلية فى معركة رأس العش فى أول يوليه ٦٧، هذه القوات التى حاولت التقدم نحو مدينة بور فؤاد شرق مدينة بورسعيد، وقد كبدت الصاعقة المصرية القوات الاسرائيلية خسائر فادحة في الأرواح والمعدات. وقابلت بعدئذ بعض الزملاء من رجال الصاعقة والذين اشتركوا فى هذه العملية واستمعت الى قصة سحقهم للهجوم الاسرائيلى، وأن القيادة العسكرية المصرية الجديدة كانت علي مستوى المسئولية الأمر الذى حقق ما آمنت به من امكانية تفوق الجندى المصرى على الاسرائيلى لو تحققت له القيادة المخلصة.

استراتيجية المواجهة مع اسرائيل ومؤتمر قمة الخرطوم أغسطس ١٩٦٧

وتوجهت بعدئذ لمقابلة وزير الخارجية، وأخطرته بأنه نتيجة لمعركة رأس العش، فإن الأمل قد عاد للأمة العربية لتحقيقها انتصارا قريبا بإذن الله وبتحرير أرض الوطن العربى بأجمعه، وأننى على استعداد للمشاركة في أي عمل أكلف به فى هذه المعركة المصيرية من معارك الصراع العربى الاسرائيلى. وتوجهت مع عائلتى لدمشق لمتابعة عملى ولتنفيذ المهام التى اتفقت مع وزير الخارجية على قيامى بها ، ومنها العمل بروح ايجابية جديدة فى سبيل التعاون والمجابهة مع اسرائيل على الجبهتين الجنوبية والشرقية والتى سنسعى إلي دعمهما وتقويتهما. وقد تمثل التخطيط الاستراتيجى العام للمواجهة مع اسرائيل تكوين الجبهة الجنوبية من القوات المسلحة المصرية والجبهة الشرقية وتضم القوات السورية والأردنية والعراقية والمقاومة الفلسطينية وتوحدت الجبهتان تحت قيادة مصرية واحدة تولاها الفريق أول محمد فوزى.

وقد قررت الدول العربية دعم الجبهتين ماديا وبقوات اضافية، وعاد التضامن العربى إلي طبيعته، وانعقد مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم فى أغسطس ٦٧ وأكدت قراراته استمرار

المعركة ودعم مادى محدد للقوات المحاربة، كما قرر المؤتمر شعار " اللاءات الثلاثة" لا صلح ولا اعتراف ولا مفاوضات مع اسرائيل وأكد المؤتمر أهمية الصمود العربى لصالح الأمة العربية جميعها في مواجهة الصراع الاسرائيلى. وكان هذا التضامن العربى هو ركيزة استراتيجية للمواجهة والصمود .

قرار مجلس الأمن (٢٤٢) ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧

وتابعت بعد عودتى لدمشق، رفض الشعب السورى ، كما رفض الشعب المصرى قبول الأمر الواقع من الاعتداء الاسرائيلى، وبدأنا مجهوداتنا فى اتجاهين متوازيين: الأول إعادة بناء وتنظيم وتدريب وتسليح القوات المسلحة السورية والمصرية، وقد أظهرت القوات المصرية تطورها عندما دمرت المدمرة الاسرائيلية " إيلات" وصد الهجوم الاسرائيلى المسلح على بعض المواقع المصرية، والثانى استمرار صراعنا السياسى ضد اسرائيل والتى ساندتها الولايات المتحدة، لاستصدار قرار من مجلس الأمن يلزم اسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضى العربية.

وقد ناقشت القادة السوريين، مجموعة صلاح جديد ويمثلها رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، ومجموعة حافظ الأسد ويمثلها وزير الدفاع وقادة القوات المسلحة وعدد كبير من القادة المدنيين، وقد ناقشت المجموعتين كلا على حدة فى المشروعات المقدمة لمجلس الأمن والتى اخطرتنا بها القاهرة، لتنسيق موقفى وفد مصر والوفد السورى فى الأمم المتحدة.

وقد كانت مجموعة جديد، ترفض جميع المشروعات المقدمة، وقد كان منها مايطالب اسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة بوضوح، وقد كنت أناقشهم فى أهمية التحرك السياسى ومحاولة اكتساب الرأي العام العالمى عن طريق قرار لمجلس الأمن واضحا ، حتى تكتمل استعداداتنا العسكرية، فإن لم ترتدع اسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن بالانسحاب، فإنه يحق لنا وقتئذ استخدام السلاح للتحرير، وقد رفضت المجموعة بعنف هذا الاتجاه. إلا اننى وجدت تفهما من جماعة الأسد فى أهمية صدور قرار سياسى للمجلس يتوازن مع الاستعدادات العسكرية على أن يحقق القرار الانسحاب الكامل .

وبعد مناقشات طويلة للمشروعات العديدة لمجلس الأمن، قرر المجلس بالاجماع قراره رقم ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر ٦٧، استطاعت جماعة جديد الزام الحكومة السورية برفض القرار، فى حين وافقت مصر والاردن عليه (مرفق) وأنه يشير إلي مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب ، وقام مبعوث الأمم المتحدة يارنج بواجباته لتنفيذه. مرفق

الجبهة الشرقية

وقد عملت خلال عملى بدمشق على تنفيذ الاستراتيجية العربية والتى تقضى بإعادة

التضامن بين حكومات الأمة العربية فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلي، وتقديم كل الدعم للجبهة الشرقية لتقوم بدورها في التعاون مع الجبهة الجنوبية لتحرير الأرض العربية. وقد انتدبت القيادة العسكرية المصرية العقيد محسن زهرة والمقدم يحيى زكريا والنقيب محمد بسيونى (سفير مصر حاليا فى تل ابيب) ليكونوا ضباط اتصال لها فى القيادة الشرقية، وكنا نتبادل يوميا المعلومات والآراء السياسية والعسكرية، كما كنت أشاركهم اجتماعاتهم مع القادة العسكريين المصريين عند حضورهم لدمشق، وقد كنت حريصا في نفس الوقت على دعم الاتصال باللواء حافظ الأسد وزير الدفاع وقتئذ واللواء مصطفى طلاس رئيس الاركان والعقيد على ظاظا مدير المخابرات الحربية السورية، وكنت أناقشهم أوضاع الوحدة العسكرية العربية وأبعاد الصراع العربى الاسرائيلى والعمل الفدائى الفلسطينى. وقد شعرت بفارق كبير بين القيادة التى يمثلها حافظ الأسد وبين القيادة التى يمثلها صلاح جديد ومساعدوه من عسكريين ومدنيين. وقد كان الأسد وأعوانه المقربون فى الجيش يرون أهمية فتح صفحة جديدة مع جميع القادة العرب لصالح المعركة المصيرية والصراع العربى الاسرائيلى، فى حين كانت مجموعة صلاح جديد تصر على استمرار مهاجمة بعض القادة العرب واتهامهم بالخيانة،كما شعرت بتجاوب الأسد وجماعته إزاء فكر مصر من قبول قرارات مجلس الأمن حتى يلتقط الجيش المصرى الأنفاس ويستكمل استعداداته للتحرير. في الوقت الذى كان صلاح جديد وجماعته يرفضون ذلك. وكان الأسد يرى تقديم الأولوية القومية فى الصراع مع اسرائيل واسترداد الأرض المحتلة على أولوية التطبيق الاشتراكى التى كان يتمسك بها صلاح جديد على قومية المعركة.

العمل الفدائى العربى

وقد ناقشت اللواء حافظ الأسد وعلى ظاظا عن رأيهما فى تنظيم العمل الفدائى العربى. والفلسطينى. وقد أشار الأسد إلى أن الصراع العربى الاسرائيلى والمعارك القادمة مع اسرائيل هى معارك جيوش نظامية وأنه لامجال لتطبيق الحرب الشعبية على هذا الصراع كما كان ينادى به بعض القادة السوريين، ويرى أن على الفصائل الفدائية الوقوف خلف استراتيجيات دول المواجهة حتى لايشكلوا بأعمالهم حجة لاسرائيل لتهديد استقرار الدول العربية وذريعة لمبادراتها باعتداءات جديدة ضد الأمة العربية، وقد علمت بأنه قد أصدر تعليمات بالسماح للعمليات الفدائية – من خلال الحدود السورية الاسرائيلية– بموافقة صريحة من وزارة الدفاع، وألا يقيم الفدائيون معسكرات أو مناطق تدريب إلا بموافقة صريحة من هذه الوزارة.

وأثناء زيارة لدمشق للفريق محمد فوزى مع وفد عسكرى هام لمباحثات مع حافظ الأسد والقيادة العسكرية، حضرت مبكرا لدار الضيافة لأتوجه مع الفريق فوزى والوفد للمباحثات مع الأسد.

والتقيت باللواء محمد صادق مدير المخابرات الحربية المصرية(وزير الدفاع بعد ذلك) ومعه النقيب محمد بسيوني، وقد أخطرت اللواء صادق بالتسهيلات التي تمنحها السلطات اللبنانية والسورية والأردنية للفدائيين المصريين للوصول الى الأردن، ومنها لداخل اسرائيل للقيام بعملياتهم الفدائية، إلا أن بعض الدوائر الرسمية العسكرية الأردنية قد أبدت انتقاداتها لتصرفات غير مسئولة لبعض فصائل المقاومة الفلسطينية فى عمان وفى بعض المدن الاردنية، بحيث أصبحت معسكراتها عبارة عن حصون عسكرية محظور دخولها لقوات الأمن الاردنية، بالاضافة لتصرفات أخرى قاموا بها ضد بعض العسكريين والمدنيين الاردنيين، وأجريت مقارنة بين الوضع فى الاردن والوضع في مصر وسوريا وأضفت أن الهدف الرئيسى للأمة العربية هو مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى واجبار اسرائيل على الانسحاب من الأراضى المحتلة، وليس الهدف تفجير خلافات داخلية بين أفراد الأمة العربية. فأجاب صادق بأن الفدائيين الفلسطينيين يمثلون حركة تحرير شعبية لها جميع الحقوق فى الأردن كقوات الملك حسين، وأن حسين لايستطيع أن يمس شعرة واحدة لأى فدائى فلسطينى.

وقد عارضته فى افكاره وآرائه، وفي هذه الأثناء خرج من الصالون المجاور الفريق فوزى ومعه اللواء نوفل مدير العمليات الحربية، وسارع بسيونى بالاستئذان فى الانصراف وكان يعمل مع صادق فى المخابرات الحربية، وتساءل فوزى ونوفل عما كنا نتناقش بشأنه بحدة فشرحت الموضوع، وأكدت على حق الشعب الفلسطينى فى الكفاح المسلح لتحرير أرضه ولكن الأمر يقتضى التنسيق والتنظيم مع الدول المضيفة حتى لا تتعرض لضربات عسكرية اسرائيلية، وأجريت مقارنة بين حرية العمل الفدائى في الاردن وبينه فى مصر وسوريا وحتى لبنان وقتئذ، وقد أيد الفريق فوزى رأيى فى أهمية دعم العمل الفدائى الفلسطينى مع ضرورة التزام الفصائل الفلسطينية فى عملها فى الأردن بمعايير محددة لا تتعارض مع أمن الأردن أو تشير للتدخل فى شئونه الداخلية وأن الهدف الرئيسى للأمة العربية مواجهة الصراع المصيرى مع اسرائيل. وقد طلبت من اللواء صادق باعتباره المشرف على تمويل وتسليح بعض هذه الفصائل بإجراء اتصالاته مع الفصائل لتفهم الأوضاع العربية والعمل يدا واحدة مع دول المواجهة فى سبيل تحرير الأرض ومواجهة التوسع، حتى لا ندخل فى خلافات بين حكومة الاردن والمنظمات الفدائية تؤدى للحد من العمل الفدائى.

وقد أيد الفريق فوزى رأيى، ولم يمض ثلاثة أشهر حتى قامت قوات البدو الموالية للملك بضرب التجمعات الفلسطينية فى نوفمبر٦٨، وسارعت المقاومة بطلب حماية عبد الناصر الذى تدخل فى الأمر واقنع حسين بايقاف الصدام المسلح، وتكررت هذه الأحداث حتى وصلت لحرب داخلية بين الأردن والمقاومة الفلسطينية وانتهت فى سبتمبر ايلول ١٩٧٠.

وقد اشرت سابقا إلى مرور الفدائيين المصريين فى لبنان وسوريا والأردن حتى داخل

اسرائيل، وقد كان يقود هذه العمليات الصديق ابراهيم الرفاعي وعصام الدالي وقد تصادقت معهما أثناء دراستهما بالكلية الحربية ثم استمرت هذه الصداقة بعدئذ وتوطدت. وفي لقاء مع ابراهيم الرفاعي في منزلي في دمشق، أشار بأنه يرى قيام الصاعقة المصرية بعدة عمليات ضد التطرف الاسرائيلي كعملية رأس العش وذلك ليسترد الشعب العربي ثقته في جنود الأمة العربية، وليوجهوا رسائل للرأي العام الاسرائيلي بأن أمنه لن يتحقق عن طريق استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، وأن عليه أن يعلم أن لهذا الاحتلال ثمنه الباهظ من حياة الجنود الاسرائيليين والمنشآت الاسرائيلية. وقد إبتسم واخطرني بأنه إطلع في القاهرة على تقرير سبق أن ارسلته أثناء عملي في سويسرا عن معلومات حصلت عليها من مهندسين سويسريين اشتركوا في اقامة وتوسيع ميناء ايلات الاسرائيلي، وأن التقرير كان مرفقا به رسما تفصيليا لهذا الميناء.. وأن العملية القادمة لابد وأن تكون هذا الميناء. وقد تحققت رغبة ابراهيم الرفاعي، وقام وزملاؤه بعملية فدائية دمروا فيها هذا الميناء ومنشآته وعادوا بعدها سالمين لنلتقي في دمشق وليقصوا عليّ أعمالهم البطولية والتي لن ينساها الشعب العربي للشهداء المصريين العرب ومنهم ابراهيم الرفاعي.

المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل بدمشق

وأثناء عملي بدمشق ، كنت على اتصال دائم بالمكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل، اطلع على تقاريره وتقارير أعضائه عن دور المقاطعة العربية لاسرائيل في عملية الصراع العربي الاسرائيلي. وقد كان السيد/ محمد محجوب رئيس هذا المكتب وهو مصري وطني مخلص، يؤمن بالاتجاهات القومية العربية وبحتمية انتصار الأمة العربية في صراعها ضد اسرائيل. وقد أبديت ملاحظاتي له عن نشاط المكتب الرئيسي والمكاتب الاقليمية والخارجية لأجهزة المقاطعة، وأكدت أهمية تطوير دور المقاطعة من دور سلبي يقاطع إلى دور ايجابي يحاول التعاون مع الهيئات والشركات الأجنبية ليكتسبها إلى صف الأمة العربية، وإن صممت على استمرار التعاون مع اسرائيل، فعندئذ ليس أمامنا إلا المقاطعة.

وقد قابلت السيد/ عبد الخالق حسونه أمين عام جامعة الدول العربية وهو من خيرة قادة الأمة العربية والذي تحمل خلال عمله تبعات تحقيق التضامن العربي في مواجهة الصراع، وكان في زيارة لدمشق للاطلاع على نشاط المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل وإجراء اتصالات مع وزير الخارجية السوري والمسئولين السوريين، وقد تناولنا العشاء معه بنادي الشرق، وأثناء مصافحتي له لتوديعه، طلب مني الانتظار لأمر هام سيخطرني به بعد انصراف المدعوين، ثم فاجاني بطلبه الموافقة على العمل بجامعة الدول العربية كمدير لمكتب لندن على أن أتولى بجانبه أعمال المقاطعة العربية وأكد بأنه لم يسبق له أن عرض على أي مسئول عربي تولى منصبا كبيرا في الجامعة، دون أن يتقدم هذا المسئول بطلب للجامعة مؤيدا من دولته وأن طلبه مني مباشرة للعمل

فى الجامعة نابع من تقديره والزملاء العرب لعملى واخلاصى. (وقد ثبت ذلك بعدئذ من تقارير الجامعة).

وقد فوجئت بهذا العرض ، فى ظل الظروف السابقة التى أشرت إليها فى وزارة الخارجية، ولم يخطر على بالى فى أى مرحلة من حياتى إمكانية ترك عملى الرسمى فى القوات المسلحة المصرية أو الخارجية المصرية للعمل خارج هذا النطاق، خاصة وكان لى رأى معين فى سلبية بعض قادة جامعة الدول العربية فى عملية الصراع العربى الاسرائيلى. وقد شكرت أمين عام جامعة الدول العربية على هذا التقدير، وأخطرته بأننى سأعود خلال أيام للقاهرة بناء على طلبى، وعندئذ يمكننى إبداء رأيى وفقا لما يحققه المنصب الجديد المقترح من رغبتى فى المشاركة الايجابية فى الصراع العربى الاسرائيلى رسميا أو شعبيا ، مصريا أو عربيا.

وتلقيت في اليوم التالى لسفره للقاهرة مكالمة هاتفية من الوزير محمود رياض يخطرنى أن عبد الخالق حسونه طلب إعارتى من الخارجية للعمل فى لندن أو باريس، وأنه قد وافق على ذلك واقترح أن يكون منصبى بباريس نظرا للعلاقات القوية التى بدأت مع فرنسا أثناء حكم الجنرال ديجول ومواقفه فى مواجهة العدوان الاسرائيلى بعد عام ٦٧، وأخطرنى بأن الموضوع الذى تحدثت عنه في القاهرة قد اوقف تماما.

وقد سألت نفسى أى الموضوعين الموقف الداخلى فى سوريا أم وحدة الجبهة الوطنية المصرية؟. وقد اخطرنى فيما بعد بأنه التقى بالرئيس عبد الناصر وشرح له مقابلتى له وأننى قدمت استقالتى وأنه رفضها، وأنه يرى عدم إثارة موضوع نقل الدبلوماسيين المصريين وكلهم كفاءات كبيرة الأمر الذى سيترتب عليه خفض كفاءة التمثيل الدبلوماسى المصرى بصورة غير لائقةبمصر، خاصة فى ظل تحرك مصر فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى، وقد وافقه عبد الناصر على رأيه وألغى جميع تعليمات نقل الدبلوماسيين المصريين لوزارات أخرى، إلا لأسباب جوهرية تتعلق بالسمعة أو النزاهة، وقد أشار الرئيس عبد الناصر في مقابلة معه بعد ذلك بأنه يعلم بموقفى من التسوية السياسية ويقدرها تماما وأن هذا الموقف للمصلحة القومية والوطنية، وأنه كان يعتز بوطنية المرحوم والدى منذ كان يساعدهم ويمدهم بالغذاء أثناء القبض عليهم فى مظاهرات الطلبة وأنه كان يود رفع اسمه من قوائم العزل السياسى لولا تصميمه على رفض تقديم طلب بذلك.

وأعتقد أن هذا الموضوع لايعرفه إلا قلة بوزارة الخارجية، وأنه إذا شاء لنا أن نبرز هذه القوائم فسنعلم بأنها كان تحوى أهم شخصيات دبلوماسية مصرية حملت عبء الكفاح لوحدة الأمة العربية ولمواجهة الصهيونية فى الصراع العربى الاسرائيلى، ومازالت بعض هذه الشخصيات تعمل فى الحقل الدبلوماسى حتى الآن.

وقد أشار كذلك الوزير محمود رياض بأن الرئيس عبد الناصر قد قرأ تقريرى القصير عن

الخلافات الداخلية فى سوريا ، وأنه قد أخطره باقتناعه بما ورد فيه، وأنه لذلك يرى الدعم غير المحدود لحافظ الأسد ومجموعته.

العمل العربى المشترك فى أوروبا سبتمبر ١٩٦٩

وعقدت فى القاهرة اجتماعات مع الأمين العام للجامعة العربية ومساعديه فى سبتمبر٦٩ وقد أشاروا إلى أهمية العمل فى فرنسا في هذه الظروف العربية، ومواجهة اسرائيل فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية في فرنسا وفى دول غرب أوربا ، وأهمية ذلك لتحقيق التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى، كما عقدت اجتماعات مع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب والذين ارتبط مع عدد كبير منهم بعلاقات الصداقة والمودة، واخطرتهم بضرورة وأهمية وضع مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، خطة واضحة للعمل العربى المشترك فى أوربا ، وقد قدمت لهم عددا من المقترحات بهذا الشأن.

وقد وافق المجلس الاقتصادى والاجتماعى على المشروعات المقترحة لدعم العلاقات الاقتصادية مع فرنسا وأوربا ومنها تدعيم إنشاء الغرفة التجارية العربية المشتركة وإنشاء اتحاد المصارف العربية الفرنسية والأوربية " الأوباف"، وإقامة الشركات والهيئات الاقصادية والثقافية المشتركة، وتطوير المقاطعة العربية لاسرائيل تطويرا ايجابيا بحيث نستطيع استقطاب واقناع الهيئات والشركات الأوربية، وبدون عمليات التهديد المنفرة، بقطع علاقاتها مع اسرائيل والتعامل مع الدول العربية على أساس أن ذلك يحقق مصالحها ودون أى ضغط صريح من جانبنا .

وقد وافق مجلس جامعة الدول العربية الممثل لوزراء الخارجية العرب على هذه القرارات وتم صبغها بوجهة نظر سياسية كنقطة انطلاق وبداية للدول العربية فى عمل وحدوى مشترك في أوربا والبدء فى سياسة سليمة حقيقية للمواجهة العربية لاسرائيل فى الصراع العربى الاسرائيلي.

العمل السياسى العربى الموحد واسرائيل

وفور وصولى إلى باريس فى اكتوبر ١٩٦٩، قابلت السفراء العرب ورجال السلك الدبلوماسى العربى فى باريس واخطرتهم بالاجتماعات التى تمت في القاهرة، وشرحت لهم وجهة نظرى بالنسبة للعمل العربى المشرك فى فرنسا وأوربا ، لمواجهة التطرف الاسرائيلى فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى.

وقد اتفقنا على اجتماع السفراء العرب دوريا كل أسبوعين ، بمكتب جامعة الدول العربية بباريس ، على أن يسبق اجتماعهم باسبوع اجتماع المستشارين السياسيين والاقصاديين. وقد حضر الأمين العام عبد الخالق حسونه لباريس عدة مرات وأجرى اجتماعات مع السفراء العرب بباريس وناقش الخطط السابق الاتفاق عليها وأعرب عن رأيه في ضرورة التضامن العربى ، وأيد

ما اتفقنا عليه من اجتماعات للسفراء والمستشارين دوريا، والتقى كذلك بالوزراء والمسئولين الفرنسيين من أجل تحقيق التعاون بين جامعة الدول العربية وفرنسا. وقد ضم مكتب جامعة الدول العربية وقتئذ عددا قليلا من الدبلوماسيين، إلا أن نشاطهم كان واسعا وعلاقاتهم وطيدة مع الدوائر الأجنبية والعربية ومنهم الدكتور عادل عامر وملحم عياش وميشيل مدانات وماهر أبو صالح.

بدأت اجتماعات المستشارين السياسيين والاقتصاديين العرب يوم الخميس كل اسبوعين لمناقشة الموضوعات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والعسكرية الخاصة بالصراع العربى الاسرائيلى. وكنت أعد جدول أعمال محدد نناقش موضوعاته ونصدر توصيات بشأن كل موضوع ، ثم نعرض هذه التوصيات في الخميس التالى على السفراء العرب مجتمعين، على أن يقوم كل مستشار عربى بشرح توصيات لجنة المستشارين لسفيره تمهيدا لاجتماع اللجنة السياسية للسفراء . وكانت قرارات اللجنة تصدر بالاجماع رغم الاختلافات السياسية لقيادة دولهم وكان من السفراء العرب عبد الله العريان وحافظ اسماعيل وعصمت عبد المجيد وأحمد عبد الكريم ومحمد المصمودى وفيليب تقلا وفاخورى وعلى رضا وفيصل الصايغ ورضا مالك ومحمد البيجاوى ويوسف بلعباس وعبد الله صلاح وعلي ابو توار والهادى مبروك ...

التحرك العربى للعمل السياسى

وقد أبديت مع السفراء والمستشارين العرب بباريس، اهتماما كبيرا بأبعاد الصراع العربى الاسرائيلى، وبالتحرك السياسى العربى لإيجاد سلام شامل ودائم وعادل، وكان لاجتماعاتى معهم أهمية كبيرة لمعرفة تطورات هذا التحرك ورأى كل دولة عربية بالنسبة له.

وقد كانت بعض الدول العربية ترفض قبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ٦٧، على أساس أنه يحابى اسرائيل في موقفها العدائى على الأمة العربية عام٦٧ وماقبلها. وعلى هذا الأساس كانت مناقشات بعض السفراء العرب الممثلين لهذه الدول الرافضة للقرار، تعبر كذلك عن رفضها لأى تحرك سياسى دولى يستند لقرار ٢٤٢ مثل مباحثات يارنج التى بدأها بعد عدوان ٦٧، والذى قدم عدة مقترحات بشأن التسوية السياسية التى رفضتها اسرائيل متذرعة بحجج عديدة ومختلفة، الأمر الذى ردد هؤلاء السفراء الرافضون للقرار نداء دولهم بأنه لن تتحقق تسوية سياسية حقيقية وشاملة إلا في ظل تضامن عربى يؤدى إلي توازن استراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى يجبر اسرائيل على الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة، واقرار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره.

وكنت أراقب بحزن وأسى عن بعد من باريس الاعتداءات الجوية الوحشية الاسرائيلية ضد المدنيين المصريين شيوخا وأطفالا في مصانع أبو زعبل وفى مدرسة بحر البقر وغيرها وكنا نبرزها

للرأى العام الأوربى ، ثم راقبت وصول المعدات السوفيتية والوحدات المقاتلة بأطقمها لاستكمال قدرات القوات المسلحة المصرية واستكمال تدريبها واستعدادها لمواجهة العدو الاسرائيلى ، للانتقال لمرحلة تحرير الأرض العربية كاملة، وقد أخطرنى السيد على صبرى الذى عينه عبد الناصر لهذه المهمة عند مقابلتى له بالقاهرة عن قرب معركة التحرير.

مشروع روجرز ١٩ يونيه ١٩٧٠

وتابعت السفراء والمستشارون العرب المشروع الأمريكى لوزير خارجية الولايات المتحدة روجرز، والمقدم للدول المعنية عام ٦٩ والذى أعاد تطويره وعرضه على الأطراف فى ١٩ يونيه ١٩٧٠، بعد أن تحقق لمصر قوات دفاع جوى تصدت لعمليات اختراق الطائرات الإسرائيلية للعمق المصرى فى ١٨ ابريل ٧٠، واسقطت العشرات من الطائرات الاسرائيلية، الأمر الذى أدي إلي إعادة الإدارة الأمريكية النظر في الموقف السياسى والعسكرى في الشرق الأوسط وتقدمت بمشروعها والذى يقضى بالتقدم بمشروع تسوية شاملة على الجبهات الثلاث مع وقف مؤقت لإطلاق النار تمهيدا لمفاوضات مباشرة يحضرها جميع أطراف الصراع تحت اشراف الأمم المتحدة، ويحقق المشروع انسحاب اسرائيل من الأراضى المحتلة مقابل التزامات السلام مع توقف أمريكا عن دعم اسرائيل بالطائرات والمعدات العسكرية مؤقتا. وقد أجبرت حكومة اسرائيل على الموافقة على المشروع فى٣١ يوليو٧٠، تحت ضغط الرأى العام الاسرائيلى الذى علم بالخسائر في الأفراد والمعدات، وحتى لا تغضب الولايات المتحدة حليفها الرئيسى، كما أعلنت مصر موافقتها على وقف اطلاق النار في ٨ أغسطس ٧٠ لتسعين يوما، وبعد أن حركت فى الأيام السابقة، صواريخ سام ٣ لأقرب خط هجوم في غرب القناة مما أعطى لمصر ميزة استراتيجية لتغطية هجوم قواتها للعبور وحتى المضايق الاستراتيجية، دون أى خطر للطيران الاسرائيلى.

وقد وجه بعض السفراء العرب وبعض القادة الفلسطينيين فى فرنسا انتقاداتهم لهذا الاتفاق وقد حاولت اقناعهم بأهمية ذلك الموقف لالتقاط الأنفاس والاستعداد للمواجهة، وقد علمت أن بعض الفصائل الفلسطينية قامت بمظاهرات ضد عبد الناصر في عمان الأمر الذى أدي لتوتر العلاقات المصرية الفلسطينية بما يتعارض مع موقفنا من ضرورة وحدة الصف العربى في مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى.

المقاومة الفلسطينية وأحداث سبتمبر / أيلول ١٩٧٠

وحاولت الحصول علي تأييد المسئولين الفرنسيين لحركة التحرير الفلسطينية وحركات المقاومة، في مواجهة الاستعمار الاسرائيلي للأرض العربية والفلسطينية، خاصة فى عام ٦٧، وذلك وفقا للاتجاه الفرنسى فى تأييد حركات التحرير نتيجة لاقتناع الرأى العام الفرنسى

لشرعيتها نتيجة للاحتلال الألماني لفرنسا في الحرب العالمية الثانية وتخليده لأبطال المقاومة الفرنسيين وتقديره لأعمالهم البطولية. وقد شعرت بتجاوب مبدئي من بعض المسئولين الفرنسيين لحركة المقاومة الفلسطينية، إلا أنهم أشاروا بصعوبة تقديم أية مساعدة مادية لهذه الحركة نظرا لموقف فرنسا الدولي، إلا أنهم على استعداد لتبني آراء هذه الحركة في الأمم المتحدة، واصدار قرارات بشأن شرعيتها، الأمر الذي يؤدي إلى دعم كيانها دوليا واقليميا. وقد تساءلوا عما إذا كان هذا التأييد الأدبي الفرنسي سيكون محل اعتراض من بعض الحكومات العربية، واسفسروا عن موقف الدول العربية من المقاومة الفلسطينية، وقد اخطرتهم بالنسبة لمواقف لبنان وسوريا والأردن ومصر من المقاومة.

وقد تساءل المسئولون الفرنسيون عن اتفاق القاهرة في نوفمبر٦٩ بين لبنان والمقاومة وتطورات الوضع بالنسبة للموقف فى الاردن خاصة بعد معلومات سفارتهم بلبنان عن الصراعات التى تجرى في الأردن بين الحكومة وفصائل المقاومة الفلسطينية، وقد أوضحت لهم معلوماتى ومحاولة الرئيس عبد الناصر التدخل لإنهائها، رغم استمرار بعض تصريحات مسئولين فلسطينيين ضد مصر ورئيسها، وقد شعرت باستياء الرأى العام الفرنسى والمسئولين المؤيدين لقضايانا من هذه الخلافات خاصة بالنسبة لعملية اختطاف طائرات الركاب فى ٦ سبتمبر ٧٠ واجبارها على الهبوط في مصر والاردن ثم تفجيرها، وأشاروا بأن هذه الأحداث تؤثر على الموقف العربى في مواجهة الصراع مع اسرائيل.

مؤتمر القمة العربى ٢١ سبتمبر ١٩٧٠

تابعت مع السفراء والمستشارين العرب فى باريس رد فعل الولايات المتحدة على اختطاف الطائرات واختطاف ركابها كرهائن إذ صرح الرئيس نيكسون في ١٢ سبتمبر ٧٠ بأن الولايات المتحدة لا تتردد في التدخل العسكرى لإنقاذ الرهائن. كما فزعنا من تصاعد المعارك في الأردن، وتدخل سوريا لمساعدة المقاومة الفلسطينية، بناء على طلب عرفات، ودخول المدرعات السورية للأردن يوم ١٨ سبتمبر رغم تحذير عبد الناصر والسوفيت من خطورة توسيع الخلاف الداخلى الأردنى الفلسطينى على الصراع العربى الإسرائيلى، حيث قررت الولايات المتحدة واسرائيل التدخل فى حالة مشاركة قوات عربية للمقاومة الفلسطينية عن طريق ضربات جوية من الأسطول السادس، وباستخدام القوات البرية الاسرائيلية.

وأكدنا ضرورة سرعة العمل لايقاف إطلاق النار في الأردن لصالح الأمة العربية جميعها، واتخذ السفراء العرب - رغم اتجاهاتهم - موقفا ايجابيا محايدا فى مواجهة المسئولين الأوربيين والفرنسيين لصالح أهمية تضامن الأمة العربية فى مواجهتها للصراع مع اسرائيل.

وتنفسنا الصعداء عندما أبلغنا بدعوة الرئيس عبد الناصر لاجتماع مؤتمر قمة عربى غير

عـادي في القاهرة يوم ٢١ سبتمبر ٧٠ حضره جميع القادة العرب بمافيهم حسين وعرفات، وقرر المؤتمر بالاجماع ايقاف إطلاق النار فورا في جميع المواقع بالأردن وانسحاب الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية من كافة المدن فورا، وبذلك توقفت أكبر كارثة هددت الأمة العربية منذ حرب ١٩٦٧ واستطاعت اسرائيل بعدها التخلص من تهديدات العمل الفدائي في أكبر جبهة مجاورة للضفة الغربية المحتلة والتي تعتبر امتدادا للكفاح المسلح داخل الأراضي المحتلة واسرائيل وأصبح هذا الكفاح محدودا للغاية، كما تفككت الجبهة الشرقية وركزت اسرائيل مواجهتها على جبهة مصر وسوريا وبالتالي وجه الاخوة العرب لأنفسهم ضربة موجعة للتوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي.

ورغم محاولاتنا إنهاء الخلاف العربي، إثر أحداث سبتمبر ٧٠ دون أي تأثير على وحدتنا، وعملنا العربي المشترك في أوربا وفرنسا في مواجهة التطرف الاسرائيلي، إلا أننا فوجئنا أثناء اجتماع للملك فيصل عاهل السعودية، وبصحبته الأمير سلطان بن عبد العزيز مع السفراء المسلمين في فندق كريون، بسفير الأردن على أبو نوار (وكان مع قيادة جلوب أثناء حرب ١٩٤٨) يشير الى أحداث سبتمبر ايلول ٧٠ ويشن حملة وهجوما عنيفين ضد المقاومة الفلسطينية ويتهمها بتخريب العمل العربي المشترك وإفساحها المجال لاسرائيل، لاستتباب احتلالها للأراضي العربية المحتلة. وكان جميع السفراء العرب حاضرين مع سفيري ايران وتركيا، وقد حاول سفير تركيا الاستفسار عن رأي الملك فيصل عن هذه الأحداث، فبادرت بالقول بأن هناك أخطاء مشتركة ومتبادلة من كلا الجانبين، وأن ماحدث يعتبر مأساة للأمة العربية والاسلامية علينا أن نعمل بسرعة على تخطيها، وأن نسدل الستار على هذه الأحداث المؤلمة، مما دعا الملك فيصل إلي التدخل بذكاء واخلاص، معلنا أن هذه الأحداث مأساة للأمة العربية والاسلامية جميعها، نرجو من الله تخطيها وأن المستفيد منها هو اسرائيل، واستطرد فيصل قائلا بأنه يجب مواجهة الصهيونية وتوسعاتها، وأن الصهيونية مرتبطة بالشيوعية وعلينا مجابهتهما معا.

وقد قابلت الملك فيصل بعدئذ فذكرني بحديثه قبل حرب ١٩٦٧ وأن الصهيونية والشيوعية يتآمران على ضرب وحدة أمتنا العربية وعلينا التصدى لهم بالوحدة والتضامن.

مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١

وأبدى السفراء العرب بباريس اهتماما كبيرا بامكانيات تطور الموقف في مصر من الصراع العربي الاسرائيلي بعد وفاة الرئيس عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وتولى الرئيس أنور السادات رئاسة الجمهورية، وقد وافق السادات على مد وقف إطلاق النار حتى ٥ فبراير ٧١، بناء على طلب وزير الخارجية الأمريكية. وقد حاول بعض قادة التطرف الاسرائيلي، استفزاز مصر خلال هذه الفترة بتصريحات عنيفة، تؤكد استمرار احتلال اسرائيل لسيناء والأراضي العربية المحتلة

لمدة خمس عشرة سنة علي الأقل. فقد صرح بذلك موشى ديان فى ديسمبر ١٩٧٠ وأشار إلي موافقة اسرائيل على إعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية، بشرط مرور السفن الاسرائيلية بها، وقد أعلن الرئيس السادات مبادرته في ٤ فبراير ٧١، بالموافقة والاستعداد لفتح القناة، إذا انسحبت اسرائيل من الضفة الغربية للقناة إلي المضايق، وقد إستاء بعض السفراء العرب من هذه المبادرة باعتبارها اتجاها لحل جزئى للصراع العربى الاسرائيلي ، وقد أخطرتهم بأنه مع تقديرى لآرائهم إلا أننى أعتبر ذلك بالون اختبار لقادة التطرف الاسرائيلي، في مواجهة الولايات المتحدة، وأننى على ثقة من رفضهم لهذه المبادرة. ولم تمر أيام حتى أعلنت اسرائيل فى ٩ فبراير٧١ قرارها بعدم انسحاب القوات الاسرائيلية من خطوط وقف إطلاق النيران الحالية إلي أن تتم التسوية الشاملة وفقا لتصوراتها، وصرحت الإدارة الأمريكية أنها تتجه لفكرة التسوية المؤقتة حول قناة السويس، الأمر الذى حقق للولايات المتحدة التدخل للتسوية السياسية ولو جزئيا دون تدخل الاتحاد السوفيتى وقد أكد هذا الاتجاه وزير خارجية أمريكا روجرز عند زيارته لمصر فى ٦ مايو ٧١ حيث أشار بعدم استطاعة بلاده الضغط على اسرائيل ، إلا أن الوجود السوفيتى في مصر عامل معقد للموقف السياسى والعسكرى ويؤثر علي الحلول جميعها، وقد رفض السفراء العرب فكرة انفراد أمريكا بتسوية الصراع.

القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير

وقد كان اتفاقى كاملا مع السفراء والمستشارين العرب بشأن ضرورة دعم القضية الفلسطينية بكل الوسائل لمواجهة الصراع العربى الاسرائيلى. وقد اتفقنا على ألا يكون اختلاف دولهم سبيلا لإبعاد هذه القضية عن مجال الاهتمام الدولي والأوربى.

وقد تخطينا على هذا الأساس أزمات كثيرة فى العلاقات العربية، ناشئة عن تحرك بعض القادة العرب لايجاد حل للقضية الفلسطينية. فقد أعلن الأردن في مارس ٧٢ مشروع المملكة العربية المتحدة والذى يضع تصورا معينا لمستقبل العلاقة بين الأردن وفلسطين، وقد رفضته المنظمة كما رفضته مصر نتيجة لتأييدها للخط الفلسطينى، وأعلن السادات رفض هذا المشروع وقطع العلاقة الدبلوماسية مع الأردن تأكيدا لتعاطفه مع موقف المنظمة، كما تخطينا أزمة أخرى عربية عندما دعا الرئيس السادات في سبتمبر ١٩٧٣ الفلسطينيين لتشكيل أول حكومة مؤقتة مؤكدا أن مصر ستعترف بهذه الحكومة اعترافا كاملا ، وقد أدت هذه الدعوة لردود فعل سلبية من بعض القادة العرب كذلك.

وقد عرضت علي السفراء والمستشارين العرب أهمية تمثيل منظمة التحرير رسميا في فرنسا ، الأمر الذى يؤكد شرعيتها ويدعم من القضية الفلسطينية في أوساط الرأي العام الأوربى. وقد أيدوا هذا الاتجاه، وعلى أساسه اتصلنا بعدد من المسئولين الفرنسيين ورجال الخارجية

الفرنسية، وقد أشار بعضهم إلى أن هذا الموقف قد يؤدى إلي مواقف معينة لبعض الحكومات العربية ولاسرائيل ضد فرنسا ، فأخطرتهم بأن هذا قرار جماعى من السفراء العرب وأنه مهما حدث من خلافات عربية فلسطينية، فانه يجب ألا تؤدى هذه الخلافات لقيام المسئولين الفرنسيين إلى اتخاذ موقف معين من المنظمة، وأوضحت بأنه يجب ألا تلتفت فرنسا الى معارضة هذا الاتجاه لموقف التطرف الاسرائيلى ومؤيديه فى فرنسا ، إذ أن لفرنسا مواقف تحررية وإنسانية مع جميع حركات التحرير، وأننى أرى أن موقف فرنسا المؤيد للحق العربى يجب أن يظهر بوضوح بموافقتها على تواجد تمثيل للمنظمة. وقد وافقوا على البدء بتمثيل غير رسمى للمنظمة ويتخذ مقرا له مكتب جامعة الدول العربية بباريس.

وقد تولى الأخ محمود الهمشرى تمثيل المنظمة فى فرنسا وتعاونا تعاونا مثاليا معه فى دعم حركة التحرير الفلسطينية، باختلاف فصائلها واتجاهاتها في مواجهة الصهيونية والتطرف الاسرائيلي ونفوذهم في فرنسا. وقد اخطرنى بعض المسئولين الفرنسيين بأن دوائر التطرف الاسرائيلى تعارض نشاط الهمشرى وأنها حاولت تحجيم نشاطه مع الخارجية الفرنسية، إلا أن المسئولين أوضحوا بأن تحديد هذا النشاط سيؤثر على علاقات فرنسا مع الدول العربية، وأن نشاطه لايتعارض مع القوانين الفرنسية، وقد أخطرت الهمشرى بهذه المعلومات فورا فقال أنه رغم موقف الدوائر السياسية الفرنسية، إلا أنه يعلم بارتباطات بعض دوائر الأمن الفرنسية مع المخابرات الاسرائيلية قبل وبعد عدوان ٥٦ وأن شامير كان يعمل على رأس هذا التعاون، وأن بعض هذه الدوائر لا تتورع عن مساندة الدوائر الصهيونية والتطرف الاسرائيلي ضد المنظمة وضد الهمشرى شخصيا ، إلا أن الهمشرى أشار بأنه يمثل حركة تحرير وطنية وأن ا لموت أقرب إليه من ترك رسالته، وقد تم بالفعل بعد شهور استشهاد الهمشرى عن طريق شحنة متفجرات ونظمت فورا مؤتمرا صحفيا فى مكتب الجامعة العربية حضره السفراء العرب وأوضحنا مؤامرات التطرف الاسرائيلي لجميع أجهزة الاعلام الأجنبية وأكدنا استمرارنا في تأدية رسالتنا في مواجهة الصراع العربى الاسرائيلي.

العمل العربى العسكرى الموحد

وكانت مهمتى هامة جدا فى متابعة التسليح الاسرائيلى والأسلحة التى تحصل عليها اسرائيل من أوربا وأمريكا.

وقد كانت اسرائيل تثق فى علاقاتها مع أمريكا ودول الغرب خاصة فرنسا للحصول على ماتطلبه من الأسلحة والعتاد بطريق مباشر أو غير مباشر. وقد أوقف الجنرال ديجول، بعد اعتداء عام ٦٧ تنفيذ صفقات الأسلحة الفرنسية لاسرائيل بعد انذاره بأنه سيتخذ خطوات عنيفة ضد البادئ باطلاق النار في يونيه ٦٧، إلا أنه باستقالة ديجول فى ٢٧ ابريل ٦٩ وتولى بومبيدو رئاسة

الدولة، وقد كان على علاقة عمل وصداقة مع الدوائر الصهيونية فى فرنسا وأوربا خاصة عائلة روتشلد، استطاعت اسرائيل وعملاؤها، الحصول على بعض الأسلحة من فرنسا، كما تعاقدت مع شركات فرنسية للتسليح عن إنتاج معداتها العسكرية فى اسرائيل بواسطة الهيئة الاسرائيلية للصناعات العسكرية. وقد كنت على علم بجميع هذه الصفقات والاتفاقات واخطرت القاهرة بها.

إلا أننى علمت بعدم استطاعة اسرائيل الحصول على المعدات الثقيلة كالطائرات والزوارق المسلحة التى ينكشف أمرها بسهولة. وقد قامت المخابرات الاسرائيلية - رغم مساعدات بومبيدو وبعض مساعديه لاسرائيل- بمشاركة بعض عملائها فى فرنسا، بالاستيلاء على زوارق مسلحة - كانت قد اشترتها من اسرائيل وقرر ديجول فرض الحظر على تصديرها - من ميناء شربورج الفرنسى سرا ودون تصريح من الحكومة الفرنسية وإبحارها لاسرائيل، الأمر الذى كان طعنة لجورج بومبيدو ومساعديه حيث أصدروا بعدئذ أوامر مشددة بحظر تصدير الأسلحة لاسرائيل.

وقد كانت هذه فرصة للدول العربية للتقدم بشراء الأسلحة والطائرات والعتاد من فرنسا فى ظل العلاقات المتوترة مع اسرائيل وفرض الحظر الكلي عليها وقد أوضحت للسفراء العرب أن ذلك لمصلحتنا في الصراع .

وقد اخطرنى عدد من العسكريين المصريين بأنهم يقومون بمحاولات للحصول على الطائرات والأسلحة والمعدات من الاتحاد السوفيتى، باعتباره المصدر الرئيسى للأسلحة، إلا أنه نظرا لعدم الثقة المتبادلة بين السادات والقادة السوفيت ، فإن تسليم المعدات وقطع الغيار قد تأخر، وأخطرونى بأن بعض الشركات الفرنسية تنتج معدات هامة ودقيقة- سبق أن أرسلت كتالوجات عنها للقاهرة - يمكن اسخدامها مع الطائرات السوفيتية أو الأسلحة والصواريخ لتصبح من أحدث وأدق الأسلحة والطائرات في ميدان المواجهة مع اسرائيل. وقد اغتنمت علاقاتى بالعديد من رؤساء الشركات والمصانع الفرنسية المنتجة للأسلحة ومن كبار الضباط الفرنسيين، من معرفة الخيوط الموصلة لتحقيق أهدافنا القومية، خاصة وأننى كنت على اتصال متواز مع الدوائر الفرنسية السياسية والعسكرية،تدفعها للتعاون معنا للمصالح المشتركة بين فرنسا والدول العربية ولمواجهة النفوذ السياسى والاقتصادى والعسكرى المتزايد الأمريكى المنافس للنفوذ الأوربى فى منطقة الشرق الأوسط، وساعدنا على ذلك شعور فرنسا ودول غرب أوربا بمحاولة استبعادها من أى نفوذ سياسى أو اقتصادى أو عسكرى فى منطقة الشرق الأوسط أو تولى أى دور فى تسوية المشاكل بالمنطقة خاصة بعد الوفاق الأمريكى السوفيتى فى مايو٧٢ بعد زيارة نيكسون للاتحاد السوفيتى وظهور النظرية المشتركة للاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، بالاسترخاء العسكرى فى الشرق الأوسط، الأمر الذى يتعارض مع مصالحنا القومية ويثبت الاحتلال الاسرائيلى علي الأرض العربية المحتلة.

وقد تم امداد مصر والدول العربية بطائرات ميراج عن طريق ليبيا وبعض المعدات العسكرية، وقام عدد من الطيارين والمهندسين المصريين بالتدريب عليها في فرنسا، وزاد تجاوب المسئولين الفرنسيين مع مطالب مصر والدول العربية، خاصة بعد الحظر الكلى الفرنسى على تصدير الأسلحة لاسرائيل إثر عملية شربورج وبعد قرار الرئيس السادات بإبعاد الخبراء السوفيت عن مصر في يوليو ١٩٧٢، وساعد ذلك على التقدم مع الجهات العسكرية المصرية والسورية بمطالب أخرى من التكنولوجيا المتقدمة الفرنسية في مجال الطيران والصواريخ والدفاع الجوى، وكانت لى قوة كبيرة للمناقشة مع المسئولين الفرنسيين على أساس إمكانية رفع الحظر عن بعض الشركات الفرنسية الهامة، والتى تتعامل في مجال التسليح مع اسرائيل، على أن تقوم بالتعامل مع الدول العربية، بحجم مبيعات وأرباح اضعاف أضعاف ماكانت تحصل عليه من اسرائيل. وقد حصلنا على جميع المعدات التى طلبناها لتحقيق الخطة الدفاعية عن أرضنا والتى تهدف إلى حرب التحرير الشاملة، وأخطرت القاهرة بجميع المعلومات عن الأسلحة التى سبق حصول اسرائيل عليها عن طريق الهيئة الاسرائيلية للصناعات العسكرية، وكانت هذه بداية لفكرتى التى وافق عليها بالاجماع السفراء العرب والمستشارون بباريس بأهمية إنشاء الهيئة العربية للتصنيع واستعدادنا لدعمها وأشرت بأنه لايمكن تحقيق التحرير والاستقلال السياسى دون الاعتماد على تسليح وطنى، وحضر عدد من المسئولين المصريين والعرب لباريس حيث قمنا بتنفيذ بداية فكرة هذه الهيئة العربية.

المقاطعة العربية لاسرائيل فى أوربا وفرنسا

وقمت أثناء عملي في فرنسا، بتدعيم المقاطعة العربية لاسرائيل، باعتبار أهمية دورها في إيجاد التوازن في الصراع العربى الاسرائيلى. وقد قمت وزملائى أعضاء اللجنة الاقتصادية العربية بباريس والسفراء العرب بتطوير تطبيق قواعد المقاطعة، لتتجه إلى المجالات الايجابية التى تخدم مبادئ المقاطعة وتحقق أهداف الأمة العربية.

وتقدمت جميع الشركات الفرنسية الهامة، نتيجة لهذا التطور فى الأسلوب، والتى كانت تتعامل سابقا مع اسرائيل، بطلبات لرفع أسمائها من قوائم المقاطعة العربية، بعد قطع علاقاتها مع اسرائيل وتقديمها جميع المستندات الخاصة بذلك.

ولم أجد من كبار المسئولين الفرنسيين، أية معارضة لدورنا بهذا الشأن، بل على العكس فقد أيد الوزراء وكبار المسئولين الفرنسيين، جميع خطواتنا، لاقتناعهم بعدالة قضيتنا، وبمشروعية هذه المقاطعة العربية فى مواجهة الاعتداءات والتهديدات الاسرائيلية، بالاضافة إلى أن هذه الخطوات أدت إلى دعم كبير للعلاقات السياسية والاقتصادية العربية الفرنسية بما يحقق المصالح المشتركة للجانبين.

وقد تلقيت كذلك من المسئولين عن شركات أجنبية وأوربية - غير فرنسية - طلبات بتدخلى لرفع أسمائها من قوائم المقاطعة العربية مع استعدادها لتنفيذ هذه القواعد، وكان من ضمن هذه الشركات الكبرى شركة " فورد الأمريكية"، وقد اشرت في تقرير بأن التزام أكبر شركة أمريكية للسيارات بقواعد المقاطعة، فى ذلك الوقت - قبل ١٩٧٣- يعتبر دعما كبيرا للمقاطعة وللجامعة العربية فى مواجهة اسرائيل والتى لها أكبر النفوذ في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أثار النشاط العربى الاقتصادى واتجاهى لدعم المقاطعة العربية بطرق ايجابية، ضائقة الدوائر الاسرائيلية المتطرفة، فقامت بعض صحفها وصحفييها بنشر المقالات فى الصحف الأوربية ضد نشاطى هذا، ومثال على ذلك نشرت جريدة الأورور في عددها فى ١٩ ديسمبر٧٢ مقالا بارزا تضمن أن أكبر المتخصصين في المقاطعة العربية ضد اسرائيل طه الفرنوانى ، يعمل فى مكتبه بجامعة الدول العربية بباريس مع أركانحربه المتخصصين فى المقاطعة العربية البالغ عددهم أكثر من ثمانين، ويقوم طه الفرنوانى بعلاقاته الوطيدة بمختلف الوزراء والسفراء والمصارف والشركات الأجنبية والعربية بإعداد قوائم حقيقية لجميع الصناعات ومجالات الاقتصاد الأوربى والفرنسى، وأن هذا النشاط العربى يعمل داخل الشركات الأوربية والفرنسية وفي الموانئ والمطارات ، ويراجع كل الصادرات التجارية والعسكرية لاسرائيل".

وأود أن أشير إلي أن أركان حربى الذى كانت الصحيفة تقدرهم بالثمانين فى مجال المقاطعة العربية، كان زميلا واحدا طالبا في الدراسات العليا بالجامعة بباريس. إلا أن علاقاتى بزملائى بالسفارات العربية فى باريس وفى الدول الأوربية ومكاتب الجامعة العربية بها وبرئيس وأعضاء المكتب الرئيسى للمقاطعة بدمشق وصداقاتى لعدد من طلبة الدراسات العليا فى فرنسا وأوروبا بالإضافة إلي علاقاتى بالمسئولين الأوربيين والفرنسيين والذين اقتنعوا بحقيقة عدالة مطالبنا كانت هى الركيزة الأساسية لعملى فى مواجهة اسرائيل فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى.

المشروعات الاقتصادية والثقافية المشتركة

وكانت قرارات اللجنة السياسية والاقتصادية العربية بفرنسا تتم بالاجماع، وكان تحركى فى المجال الاقتصادى والثقافى الأوربى يهدف الى إيجاد التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى.

واتفقنا على تنفيذ مشروع انشاء الشركات والهيئات والمصارف والغرف المشتركة، وبدأنا بتنفيذ إتحاد المصارف العربية الفرنسية (الأوباف) UBAT وتطور بعدئذ الى اتحاد المصارف العربية الأوربية ثم الامريكية. وكان هذا العمل نابعا من فكرتى بأهمية العمل العربى المشترك لمواجهة اسرائيل. وقد تلقيت معلومات تشير إلى تمويل المصرف الفرنسى «الكريديه ليونيه» -

الشريك الفرنسى - شركة فرنسية هامة فى مشروعات لها خاصة بالتسليح الاسرائيلى، وعرضت الموضوع على السفراء والمستشارين الاقتصاديين العرب مقترحا تأجيل انشاء المصرف حتى يوقف البنك الفرنسى تمويل هذه المشروعات وعرضت الموضوع بسرية تامة فى اجتماع طارئ، وقد حاول عصمت عبد المجيد السفير المصرى وعبد الله صلاح سفير الأردن التدخل فى الأمر لصالح البدء فورا فى تنفيذ المشروع دون تأجيل بحجة احتياج البلاد العربية لتسهيلات ائتمانية كبيرة من البنك الفرنسى، وبعد مناقشات مطولة وافق السفراء العرب على مقابلتى لرئيس البنك الفرنسى، الذى حضر فى اليوم التالى لمكتبى ومعه محمد ابو شادى الرئيس المرشح لبنك (الأوباف)، وقد أوضحت لهما معلوماتى المؤكدة المؤيدة بالمستندات، وأشرت بأنه إذا ما رغبنا فى البدء فى تنفيذ مشروع البنك المشترك، فعلى البنك الفرنسى قطع أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل أو الشركات الاسرائيلية.

وبعد مناقشة رئيس البنك الفرنسى للمسئولين الفرنسيين، أخطرنى فى اليوم التالى بتلبية جميع مطالبنا العربية وقطع العلاقات مع اسرائيل والموافقة على تقديم القروض والتسهيلات للدول العربية بأسعار فائدة منخفضة جدا ودعوت لاجتماع السفراء العرب وعرضت الموضوع وقرروا بعدئذ بالإجماع بدء العمل فى المصرف فورا وتلقيت خطا ب شكر من الدكتور ابو شادى يشكرنى على تمسكى بأهداف الأمة العربية، واخطرت السفراء العرب بأن هذا الموقف العربى الجماعى يؤكد استطاعة الأمة العربية تحقيق أهدافها دون تنازلات.

وكذلك قمت بتنفيذ قرارات مجلس جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادى بتنفيذ إنشاء الغرفة التجارية العربية - الفرنسية لمواجهة النشاط الاقتصادى الاسرائيلى، وتعرضت الغرفة بعد انشائها لأزمة مالية، كانت ستؤدى الى تصفيتها، وقد قرر السفراء العرب بالاجماع قيامى بعمل أمين عام الغرفة واستطعنا بحمد الله وبمؤازرة عربية جماعية تخطى الصعاب المالية، بعد تكليف الغرفة بمراجعة صحة الفواتير وشهادات المنشأ والتصديق عليها، مما مكننى من الاشراف العملى على أعمال الشركات والهيئات االفرنسية وصادراتها، ومواجهة النشاط الاقتصادى الاسرائيلى فى فرنسا، وامتد هذا المشروع - بمساعدات منى - لتقام غرف أخرى مشتركة فى جميع دول أوربا.

وبدأت وزملائى فى تنفيذ خطة إنشاء هيئات ثقافية ومهنية عربية مشتركة فى فرنسا وأوربا، وقمت مع السفراء عبد الله العريان ومحمد البيجاوى (القضاة فى محكمة العدل الدولية بعدئذ) والسفير عبد المجيد رمضان والعميد برتون والسفراء العرب بباريس ونقباء المحامين وعمداء ومديرو الجامعات والدكتور عاطف صدقى (المستشار الثقافى لمصر وقتئذ) والدكتور فتحى سرور (مندوب الجامعة العربية باليونسكو وقتئذ) والدكتور محمد عبد اللاه، قمنا بانشاء اتحاد فقهاء القانون العرب والفرنسيين ولجنة التحكيم القانونية العربية الفرنسية، واخترت أمينا عاما

لها، كما أعددنا الأعمال التحضيرية لانشاء هيئات مشتركة عربية فرنسية للأطباء والصيادلة والمهندسين والاقتصاديين. وقد أشارت الصحف العربية والفرنسية الى الدور المتواضع الذى قمت به بهذا الشأن فنشرت مثلا جريدة الأهرام فى ٧٣/١/١٨ بأن «طه الفرنوانى وهو من رجال القانون، كان له دور كبير فى اخراج هذه الجمعية الى حيز الوجود .....».

وكان هدفى من إقامة هذه الهيئات المشتركة دعم العمل العربى المشترك ومواجهة اسرائيل، بعمل جدى منظم، يدعم الموقف العربى فى الصراع العربى الاسرائيلى.

كما شاركت فى العمل الاعلامى العربى المشترك بفرنسا وأوربا مع د.عادل عامر ود.على السمان ود.محمد عبد اللاه ود.عاصم سويلم ولطف الله سليمان وملحم عباس فى تنفيذ خطة عربية موحدة للعمل الاعلامى العربى عن طريق توزيع النشرات والكتب، كما توليت رئاسة تحرير مجلتين نصف شهرية، باللغتين العربية والفرنسية، شارك فى تحريرها أهم رجال السياسة والاقتصاد العرب والأجانب، وأصدرت كتابا سنويا باللغة الفرنسية عن كل دولة عربية وُزعت عشرات الآلاف منه على الجهات الرسمية والعلمية والثقافية والاتحادات والنقابات المهنية، ونظمت ندوات سياسية واقتصادية فى عدد من دول الجماعة الأوربية، أوضحت خلالها أهمية التعاون الأوربى العربى على أسس جديدة من المصلحة المتبادلة، وكان هذا النشاط دعما للموقف العربى فى الصراع.

الباب الخامس

من معركة تحرير ١٩٧٣

حتى الانسحاب الاسرائيلى من سيناء ١٩٨٢

وفي هذه الفترة أكدت مصر موقفها في تأييد الحق العربي والفلسطيني، خاصة في مؤتمرات القمة بالجزائر ١٩٧٣ والرباط ١٩٧٤، وقامت بمحاولات ومبادرات للوصول للحل الشامل والعادل للصراع، حيث طالبت بتنفيذ قرار ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ وشاركت في مؤتمر السلام بجنيف ديسمبر ١٩٧٣، ووقت اتفاقيتي فك الاشتباك الأول ١٩٧٤ والثاني ١٩٧٥، وقام الرئيس السادات بزيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧، وأعلن موقف مصر العربية من الصراع في الكنيست الإسرائيلي، ثم متطورت الأحداث بالتوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية الإسرائيلية مارس ١٩٧٩.

وقد واجهنا خلال هذه المرحلة الخلافات العربية وطالبنا بانهائها، وأكدنا أن استمرار هذه الخلافات يؤدي رلي اختلال في التوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الإسرائيلي.

معركة التحرير ٦ اكتوبر ٧٣ - ١٠ رمضان

ودعوت لعقد اجتماع عاجل للسفراء العرب بباريس فور صدور البيان المصري والسوري ببداية معركة التحرير العربية ظهر ٦ اكتوبر ٧٣، وقد تنفس السفراء العرب الصعداء، بعد أن أثبت العرب قدرتهم على الهجوم والتفوق بعد معارك ٤٨و ٥٦ و٦٧، واستعاد الجميع خلال الاجتماعات العديدة الثقة في النفس، وبدأنا نشعر بأهميتنا وقوتنا في كل مكان.

وقد كنت قد اصطحبت قبل معارك التحرير، وبناء على اتصالات عاجلة من القاهرة، العقيد عزالدين مختار الملحق العسكري المصري بباريس والعقيد حسين نيازي والمقدم محمد شفيق إلى إحدى كبريات شركات الالكترونيات والأسلحة الفرنسية.

وبعد مناقشات طويلة واتصالات مع القيادة الفرنسية، تم تسليم مصر وبصفة عاجلة عددا من الأجهزة الألكترونية المتقدمة والتي كانت مصر في أشد الحاجة إليها قبل بداية حرب ٧٣ وذلك كهدية لمصر دون المطالبة بأي ثمن لها وقد أخطرت بعدئذ بأهمية هذه المعدات التي استخدمت في حرب التحرير.

وفور بداية المعارك، اتصلت برقيا وتليفونيا بجميع الشركات الفرنسية الكبرى الأعضاء بالغرفة العربية الفرنسية لتقديم مساعداتها لمصر وسوريا في مجال التسليح والمواد الطبية والبلازما وغيرها من المواد التي طلبتها مصر وسوريا، وقد قام السفير د/سمير صفوت القائم بأعمال السفارة المصرية بباريس وسفير سوريا بباريس بارسال هذه الأدوات والمهمات جوا وأصدرت كمسئول عن الغرفة العربية الفرنسية بيانات نشرت في جميع الصحف الفرنسية بتأييد مصر وسوريا في حقهما في استرداد اراضيهما المحتلة من اسرائيل ودعوة الرأي العام الفرنسي للوقوف معهما.

وأصدرت بيانات من اتحاد فقهاء القانون العرب والفرنسيين والهيئات المشتركة بالتنديد بالاعتداءات الاسرائيلية وحتمية جلاء اسرائيل عن جميع الأراضى العربية المحتلة، وقد نشرت أجهزة الاعلام الفرنسية هذه البيانات ومنها " ليموند"فى اكتوبر٧٣.

وقمت وزملائى وزوجاتهم فى باريس بالترحيب بأبطالنا المصابين فى العمليات الحربية من مصر وسوريا، وسهلنا لهم سبل العلاج والرعاية في المستشفيات الفرنسية، وكان لترحيبنا وزوجاتنا بهؤلاء الأبطال، ومحاولة تقديم كل مايحتاجون إليه، أثر كبير فى تخفيف آلامهم، هؤلاء الأبطال الذين ذادوا عن الأمة العربية والاسلامية فى مواجهة التطرف الاسرائيلى.

وقد أشارت بعض الصحف العربية إلى قيامى بواجبى بباريس فى ساعة القتال يوم ٦ اكتوبر وماقبلها وعلى سبيل المثال نشرت جريدة الأخبار في ١٩٧٣/١٠/٢١ بعنوان " جهود مصرية من أجل المعركة بباريس" مقالا تضمن قيامى بواجبى وزوجتى خلال معركة التحرير وإلي البيانات التى أصدرتها بإدانة العدوان الاسرائيلى. كما نشرت الأخبار في ٧٣/١٠/٢٨ مقالا بعنوان " نشاط عربى في باريس" تضمن تعدادا للنشاط العربى فى باريس وأضافت " ويقف وراء هذا النشاط الكبير ويدفعه ويدعمه في عاصمة أوربا الغربية بباريس وفى دول السوق الأوربية المشتركة القانونى المصرى الدكتور طه الفرنوانى".

قرار مجلس الأمن ٣٣٨ فى ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣

وتابعت مع السفراء العرب بباريس الموقف السياسى والعسكرى من الصراع، واستمعنا لخطاب الرئيس السادات في مجلس الشعب في ١٦ اكتوبر١٩٧٣، على صورة رسالة مفتوحة للرئيس نيكسون يعلن فيها أن الحرب بلغت ذروتها ويقترح وقف اطلاق النار، وعقد مؤتمر دولي للسلام للتوصل لتسوية سلمية شاملة للصراع في الشرق الأوسط وبشرط استرجاع الأراضى العربية المحتلة وإقرار حقوق الشعب الفلسطينى واشتراك الفلسطينيين فى المؤتمر الدولى المقترح كطرف رئيسى فى الصراع. كما تابعنا بدء تنفيذ المرحلة الأولى من حظر البترول العربى في ١٧ اكتوبر، وكان السفراء العرب بباريس الممثلون للدول العربية المنتجة للبترول، من أوائل المتحمسين لذلك، مشاركة من دولهم في معركة المصير، وقد أصدرت اعدادا إضافية لمجلة التعاون الاقتصادي العربى الفرنسى التى رأست تحريرها تضمنت تأييدا لمطالب الأمة العربية فى مواجهة عدوان التطرف الاسرائيلى، ومؤكدا على أهمية هذا الحظر العربى ضد الدول التى تساند التطرف الاسرائيلى، وطالبت وقوف أوربا مع الأمة العربية في صراعها العادل تحقيقا للعدالة ومصالحها السياسية والاقتصادية، وصدر قرار مجلس الأمن ٣٣٨ فى ٢٢ اكتوبر ٧٣، وينص على دعوة جميع الأطراف المشتركة فى القتال إلي وقف إطلاق النار وإنهاء العمليات العسكرية فورا في المواقع التى يحتلونها ودعوة جميع الأطراف المعنية للبدء فور وقف إطلاق النار، الى

تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لسنة ٦٧ بكافة أجزائه والبدء في المفاوضات فورا بين الأطراف المعنية تحت الرعاية المناسبة بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط مرفق

واحترمت مصر وسوريا القرار، إلا أن اسرائيل كعادتها انتهزت فرصة ايقاف اطلاق النار لتشن هجوما نحو جنوب القناة تجاه السويس والآخر تجاه الاسماعيلية لقطع إمدادات الجيشين الأول والثانى، إلا أنها فشلت فى إقتحام السويس لوقوف أبناء مصر فى مواجهتها، وقد أخطرت مصر الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، بأنه إذا لم تنسحب القوات الاسرائيلية لمواقعها فى ٢٢ اكتوبر، فإنها ستضطر لتصفية الثغرة، وقد اضطرت اسرائيل على الموافقة على وقف اطلاق النار، وتمت اتصالات بين الولايات المتحدة ومصر بشأن الانسحاب الاسرائيلى.

وقد حضر إلى باريس وزير الخارجية المصرى يوم ٢٨ اكتوبر وغادرها بصحبة السفير عبد الله العريان سفير مصر بباريس لمقابلة نيكسون وكيسنجر في أمريكا. وقد استفسرت من السفير العريان عن هذه الزيارة فأشار بأنها كانت ناجحة فى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين حتى لانترك الساحة الأمريكية خالية للنشاط الاسرائيلى، وأنهم أخطروا المسئولين الأمريكيين بأن الهجوم المصرى فى ٦ اكتوبر وحظر البترول كانا نتيجة للموقف الاسرائيلى من الدول العربية، والمؤيد من الولايات المتحدة، والتى ساعدت اسرائيل على احداث الثغرة، نتيجة للأسلحة والتكنولوجيا المتطورة التى ارسلتها الولايات المتحدة لاسرائيل بعد قيام الحرب بأربعة أيام، وأضاف بأن القادة الأمريكيين أكدوا عزمهم على فتح صفحة جديدة مع مصر والعمل معا لإقامة السلام العادل فى المنطقة، وانهم اخطروا أمريكا بضرورة انسحاب اسرائيل فورا لخطوط ٢٢ اكتوبر، كما أشار الأمريكيون لأهمية البدء فى عملية تبادل الأسرى ورفع حظر البترول العربى.

وتابعت مباحثات الكيلو ١٠١ طريق مصر السويس بين المصريين والاسرائيليين من أجل فصل القوات والعودة إلي خط ٢٢ اكتوبر، وإنهاء هذه المفاوضات من الجانب المصرى بعد رفض اسرائيل الانسحاب إلى شرق البحيرات فى سيناء إلا بعد سحب مصر عددا كبيرا من مدرعاتها وقواتها من سيناء.

المؤتمر الدولي للسلام بجنيف ٣١ ديسمبر ١٩٧٣

وقد تابعت مع السفراء العرب بباريس، خاصة المصرى والسورى، تطورات الأوضاع الخاصة بعقد المؤتمر الدولى للسلام، والذى طالبت به مصر فى قمة انتصاراتها فى حرب اكتوبر ٧٣، وقد علمت بأن كيسنجر يجرى اتصالاته مع السوفيت من أجل عقد مؤتمر السلام تحت إشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، كرئاسة مشتركة دون تدخل من مجلس الأمن، ودون دعوة من الأمم المتحدة، علي أن ينحصر حضور الأمريكيين والسوفيت على الجلسة الافتتاحية ثم يتركون الموضوعات للمناقشة خلال اللجان الثنائية، من غير تدخل الدولتين الكبيرين واللتين قد

يتدخلان عند حدوث توقف أو بروز مشاكل فى اللجان الثنائية، وبذلك يتحقق لاسرائيل ماكانت تنادي به دائما فى إجراء مفاوضات ثنائية بينها وبين كل دولة عربية على حدة (وهذا مايحدث حاليا فى المفاوضات الثنائية)، وقد رفضت مصر ذلك وصممت على عقد مؤتمر السلام بجنيف تحت اشراف الأمم المتحدة. وقد أخطرنى السفير السورى بأن بلاده لن تشترك في المؤتمر المحدد له ٢١ ديسمبر٧٣ بجنيف مالم تتعهد الولايات المتحدة بانسحاب اسرائيلى كبير وهام على الجبهتين السورية والمصرية ، على أن يتم الاتفاق على فصل السلطات على الجبهتين قبل انعقاد المؤتمر، وطالبت مصر وسوريا بحضور وفد لمنظمة التحرير مستقل لهذا المؤتمر الأمر الذى رفضته اسرائيل وأمريكا وأدى لفشل المؤتمر الذى لم يجتمع إلا جلستين بعد أن وافق علي انشاء لجنة عسكرية.

فك الاشتباك المصرى الاسرائيلى الأول ١٨ يناير ١٩٧٤

وتابعت الرحلات المكوكية التى قام بها كيسنجر وزير خارجية أمريكا للمنطقة فى يناير٧٤، وشعرت بخطورة هذه التحركات، ليس لأن كيسنجر يهودى من أصل ألمانى غربى، بل لمعرفتى لآرائه الموالية لاسرائيل، فى الوقت الذى حاول اكتساب ود بعض القادة العرب لآرائه باعتبار أنه يسعى لتسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى.

واستطاع كيسنجر بأن يوفق بين الجانبين المصرى والاسرائيلى للتوقيع على اتفاقية فك الاشتباك المصرى الاسرائيلى الأول فى ١٨ يناير ١٩٧٤ وقد تضمنت الاتفاقية فى رأى عدد من رجال القانون والسياسة المصريين نصوصا سياسية بجانب النصوص العسكرية، وتشير ضمنا إلى فكرة إنهاء الحرب مع اسرائيل. وقد استفسرت من كبار المسئولين المصريين المارين على باريس، عن أسباب الاستعجال فى إبرام هذا الاتفاق فأكدوا بأن مدينة السويس والجيش المصرى الثالث كانا تحت رحمة اسرائيل، وأن مصر كانت تود إبرام اتفاق فك اشتباك مماثل على الجبهة السورية في نفس الوقت، إلا أن سوريا رفضت تبادل الأسرى مع اسرائيل وهو الشرط الأساسى لتفاوض اسرائيل لفض الاشتباك، وهو ما وافقت عليه مصر فى نوفمبر ١٩٧٣، وأكدوا أن الاتفاق عسكرى محض ولايتضمن بنودا سياسية، وأنه لايختلف عن اتفاق هدنة ١٩٤٩، حيث وقعه رئيس أركان حرب الجيش المصرى والاسرائيلى فى الكيلو ١٠١، وشهده الجنرال سيلاسفو كبير مراقبى الأمم المتحدة • مرفق

وقد علمت بأن الولايات المتحدة واسرائيل تبادلا الرسائل عقب الاتفاق بشأن إعادة فتح قناة السويس وإعادة تعمير مدن القناة كضمان لاسرائيل من استئناف مصر لعملياتها العسكرية وعدم السماح بغارات فلسطينية وعدم الدعاية المضادة ومراقبة طائرات استطلاع أمريكية بتنفيذ الاتفاق. هذا وقد أعيد افتتاح قناة السويس فى ٥ يونيه ١٩٧٥ لأسباب عديدة منها المصلحة

الوطنية المصرية.

اتفاق فك الاشتباك السوري الاسرائيلي ٣١ مايو ١٩٧٤

وقد أجريت اتصالات مع السفراء العرب ومع عدد من القادة العرب بباريس، أخطرهم بضرورة المسارعة إلي إعادة توحيد كلمتهم والمبادرة إلى تقديم المساعدات المادية والمالية لدول المواجهة العربية، خاصة مصر وسوريا والتى تضرر اقتصادهما بالحروب مع اسرائيل ، والتى قاربت الثلاثين عاما ، في الوقت الذى لم يضر أى اقتصاد للدول العربية الأخرى وإن لم يكن العكس.

وقد وجدت ترحيبا من عدد من القادة العرب المخلصين للقضية، وإن كانوا لم يقرروا بصفة جماعية ومنظمة كيفية تقديم هذا الدعم، إلا أننى لم أجد من عدد آخر روح التضحية والتضامن فى مواجهة المخاطر الاسرائيلية، الأمر الذى اخطرت عددا من زملائى بأن التحرك للتسوية السياسية لن يقتصر على اتفاق فك الاشتباك المصرى الاسرائيلى الأول في يناير ٧٤، بل سيتبعه عدد من اتفاقيات أخرى. ولم تمض أيام حتى علمت بمناقشة القادة العرب بالجزائر فى ١٣ فبراير٧٣، بحضور السادات والأسد وبومدين ، موضوع استراتيجية السلام، كما ناقش القادة العرب موضوع حظر البترول للولايات المتحدة وأوربا ، وموضوع تبادل الأسرى بين سوريا واسرائيل، وقد تم تسليم سوريا لقائمة الأسرى لكيسنجر ليقدمها لإسرائيل، ثم اجتمع وزراء النفط العرب فى طرابلس ليبيا فى ١٠ مارس ثم فى فيينا فى ١٨ مارس حيث قرروا رفع الحظر البترولى عن الولايات المتحدة دون شروط، وأعقب ذلك توقيع اتفاقية جنيف فى ٣١ مايو ٧٤ بين العسكريين السوريين والاسرائيليين بحضور ممثل الأمم المتحدة بفك الاشتباك علي جبهة الجولان مع تخلى اسرائيل عن شريط من الأرض حول القنيطرة واعادتها للسيادة السورية واعتبارها منطقة عازلة يشرف عليها مراقبو الأمم المتحدة، وقد قدمت أمريكا لاسرائيل مذكرة تفاهم سرية مماثلة للمذكرة المواكبة للاتفاق المصرى الاسرائيلى.

مؤتمر القمة العربى بالرباط اكتوبر ١٩٧٤

وكان اهتمامى واضحا بالنسبة لانعقاد مؤتمر القمة العربى فى الرباط، في اكتوبر١٩٧٤ ، لأهمية هذا المؤتمر لمرحلة من أهم مراحل الصراع العربى الاسرائيلى، وقد توجهت للرباط من الدار البيضاء بالمغرب بعد إنتهاء المؤتمر الاقتصادى الدولى العربى الأوربى والذى نظمته بحضور الوزراء العرب والأوربيين وكبار المسئوليين الاقتصاديين في الجانبين.

وقد قابلت السفير المصرى فى المغرب حسن فهمى عبد المجيد، وتربطنى به علاقة صداقة متينة، واستفسرت منه عن تطورات المؤتمر، ثم أجريت اتصالات مع الوفود العربية المشتركة فى

القمة، ولمست التنسيق الكامل بين الوفد المصرى وبين وفد منظمة التحرير.

وقد أصدر القادة العرب قرارهم بتاريخ ٢٨ اكتوبر١٩٧٤ بعد استماعهم لوجهة نظر الملك حسين والذى أعلن قبوله للقرار الجماعى للقمة وأنه سينفذه بتعاون كامل مع المنظمة. ويقضى القرار" بالتأكيد على حق الشعب الفلسطينى فى العودة إلى الوطن وفى تقرير مصيره، وتأكيد حقه فى إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، على أى أراضى فلسطينية يتم تحريرها، ودعم منظمة التحرير في ممارسة مسئولياتها على الصعيدين القومى والدولي وفى إطار " الالتزام العربى ".

وقد لمست ماقامت به الدبلوماسية المصرية بعدئذ لمتابعة تأييد القضية الفلسطينية ومساندة تمثيل المنظمة للشعب الفلسطينى، وذلك في كافة المحافل السياسية الدولية كالأمم المتحدة ومجموعة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية والمؤتمر الاسلامى والوكالات والهيئات الدولية..

وكانت أولوية تحركنا الدولي تأكيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى والحصول على اعتراف بالمنظمة، وذلك لنتمكن من التوصل الى حل عادل وشامل للصراع العربى الاسرائيلي.

العمل العربى بعد اتفاقيتى فك الاشتباك

وعدت للعمل بوزارة الخارجية المصرية في آخر يونيه ١٩٧٥ وفي الوقت الذى كنت أعلم فيه بأن تغيرات تجرى على الساحة السياسية الخارجية العربية بتأثير من هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية، بعد نجاحه في تحقيق اتفاقيتى فصل القوات المصرية والسورية عام ٧٤، هاتان الاتفاقيتان اللتان أدتا إلي خلافات بين القيادات العربية، إذ أشار بعض القادة العرب، بأنهم وإن كانوا يدعمون القوات المصرية السورية ويؤيدون الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى العربية، إلا أن الاتفاقيتين رغم تنظيمهما أساسا موضوعات عسكرية خاصة بالفصل بين القوات وبأنهما يمثلان خطوة أولية صوب السلام النهائى والعادل وفقا لقرار ٣٣٨، وفي إطار مؤتمر جنيف، إلا أنهم يرون أن الأبعاد السياسية والظروف العربية والضغوط الأمريكية لصالح اسرائيل، لابد وأن تطور الاتفاقيتين إلي اتفاقيات سلام جزئى لصالح إسرائيل. وقد أخطرت هؤلاء القادة العرب بأن مصر وسوريا قد تحملتا الغالبية العظمى لأعباء المعارك مع اسرائيل بشريا وماديا واقتصاديا.. وأننى أرى بأنه إذا لم يسارع الأخوة العرب، لدعم مصر وسوريا دعما سياسيا واقتصاديا ومعنويا، وبصورة متصاعدة وكبيرة وعاجلة، مع الحفاظ على كرامتهما، فإننى أرى بأنه لايمكن لمصر وسوريا الاستمرار بمفردهما في تحمل أعباء الصراع العربى الاسرائيلي ومخاطره.

وقد وجدت تجاوبا بهذا الشأن من بعض كبار المسئولين العرب أثناء حضورنا اجتماع مجلس جامعة الدول العربية بالقاهرة بعد تعييني بواسطة نائب الوزير لغياب الوزير بالخارج- مندوبا دائما لمصر لدى جامعة الدول العربية.. إلا أنه لم تمض إلا فترة قصيرة حتى قرر الوزير بعد عودته، نقلي لمنصب مدير إدارة شرق أوربا، وأشار بأنه يكفيني المدة الطويلة التى عملت فيها معارا للجامعة العربية !!!

دور الاتحاد السوفيتي في التسوية السياسية

وتوليت العمل مديرا لإدارة شرق أوربا بالخارجية المصرية في أغسطس٧٥، خلال فترة كانت تجرى خلالها الاتصالات الأمريكية الاسرائيلية المصرية لإبرام اتفاقية فصل القوات الثانية بين مصر واسرائيل. وكنت أشعر بخطورة الاتجاه الذى يمثله كيسنجر ومحاولاته إبعاد مصر عن أخوتها العرب وايجاد تسوية ثنائية مصرية اسرائيلية بعيدة عن التسوية السياسية الشاملة والعادلة ولصالح اسرائيل، وأكدت في تقاريرى بأن هذا الاتجاه يتعارض مع مصالحنا الوطنية وارتباطنا العربى. واشرت فى تقرير آخر إلي أهمية اخطارنا للسوفيت - مهما كانت خلافاتنا معهم-عن تحركاتنا السياسية العريضة مع أمريكا واسرائيل لفض الاشتباك الثانى وفقا لمصالحنا الوطنية، دون السماح للسوفيت بتدخل منهم أو فرض شروطهم على هذه الاتفاقيات، حيث أن الاتحاد السوفيتى وهو الرئيس المشارك للولايات المتحدة في مؤتمر جنيف للسلام عام ٧٣، وأن اتفاقيتى فك الاشتباك المصرى السورى الاسرائيليين الأولين قد تما بمعرفة اللجنة العسكرية لمؤتمر جنيف وتنفذان بمساعدة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بموافقة من السوفيت والأمريكان. وأضفت أن اخطارنا للسوفيت بتحركاتنا سيكون له فائدة للتخفيف من الضغط الأمريكى على مصر لفرض شروط معينة لصالح إسرائيل، مع العلم بأن هناك اتصالات جانبية بين كيسنجر والسوفيت يخطرهم بتطورات الموقف بالمنطقة وقد فوجئت بعد إبداء هذا الرأى ورفضه، بصدور قرار بنقلى من مدير شرق أوربا لمدير إدارة المعلومات والتقديرات وقد أخطرنى الأخ أسامه الباز بأن ممدوح سالم اتصل بوزير الخارجية بشأن أحد الدبلوماسيين بإدارة شرق أوربا وكان يعمل سابقا ضابط شرطة قبل نقله للخارجية ويطالب باحقيته في التعيين كمدير لإدارة شرق أوربا نظرا لتعديل اقدميته وأصبح أقدم مني ... ولم أعلق على ذلك ونفذت النقل!!

اتفاقية سيناء سبتمبر ١٩٧٥

وتابعت تطورات توقيع اتفاقية فصل القوات الثانية بين مصر واسرائيل، حيث وقعت في أول سبتمبر ٧٥، واتبع ذلك احتفال آخر في جنيف للتوقيع النهائى وقد قاطع السوفيت هذا الاحتفال، رغم رئاستهم المشتركة لمؤتمر جنيف. وقد أبديت فى تقرير قدمته كمدير لإدارة المعلومات والتقديرات بوزارة الخارجية،وهى الإدارة المسئولة عن تلقى جميع المعلومات من

سفاراتنا فى الخارج. ومكاتبنا وتقوم بالتعليق عليها وإبداء الرأى بشأنها وموافاة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وكبار القادة السياسيين والعسكريين بتقرير عنها كل حسب اختصاصه، أكدت في التقرير رأيى السياسي والقانونى بناء علي المعلومات الواردة- أن هذه الاتفاقية فى إطار المعاهدات السياسية، وأنها إن تضمنت نصوصا ذات طبيعة عسكرية إلا أن مضمون الاتفاقية يشير إلى اتجاه سياسى حيث ورد فيها الاتفاق على أن النزاع بين مصر واسرائيل لن يتم حله بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية وكذلك تعهد الطرفان بعدم استخدام القوة والتهديد بها واستمرار وقف إطلاق النار والامتناع عن أى أعمال عسكرية أوشبه عسكرية والسماح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة لاسرائيل في قناة السويس وانشاء مناطق محدودة السلاح والقوات وتواجد نظام إنذار مبكر عهد الى مدنيين أمريكيين بتشغيله. وأضفت أن هذا الاتفاق وإن تشابه في بعض بنوده مع اتفاقية هدنة رودس ٤٩- كما يؤكد بعض كبار المسئولين المصريين - إلا أن الاتفاق الجديد يتم بعد ثلاثة حروب أحدها حرب ٧٣ والتى حققت فيها القوات المسلحة المصرية انتصاراتها وحطمت خرافة الجيش الاسرائيلى الذى لايهزم، هذا بخلاف أن إسرائيل لم تحترم اتفاقية هدنة ٤٩ واستولت بعدها على جميع المناطق المصرية المجردة من السلاح. وحذرت في التقرير من أمكانية تقديم الولايات المتحدة لاسرائيل تنازلات جديدة - كما حدث في اتفاقية فك الاشتباك الأول- مقابل عقد هذه الاتفاقية وما يترتب على ذلك من سلبيات على مصر والأمة العربية وطالبت التحرى عن ذلك وقد تأكدنا بعدئذ من توقيع أمريكا اتفاقية مع اسرائيل في نفس اليوم تقدم الأولى جميع احتياجات اسرائيل العسكرية والسياسية.

إدارة المعلومات والتقديرات

وتابعت عن قرب ومع زملائى بوزارة الخارجية تطورات الموقف فى المنطقة بعد مارس ١٩٧٦، حيث صدر قرار بالغاء إدارة المعلومات والتقديرات نتيجة لأسباب عديدة منها، الخلافات بين كبار المسئولين والرئاسة بشأن توزيع تقارير وأبحاث الإدارة ، علي بعض المسئولين بالرئاسة، وفقا للعرف الذى جرى منذ أكثر من عشرين سنة. وقد فوجئت بهذا القرار، وبضم اختصاصات الإدارة وموظفيها لمكتب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.

وقد أخطرت وكيل الخارجية المختص والدكتور الباز بأن هذا القرار المفاجئ المتسم باتجاه شخصى، يتعارض مع أهداف وزارة الخارجية، ومع أهمية وضرورة التنسيق بينها وبين رئاسة الجمهورية والقادة المصريين. وقد أدي هذا القرار إلي طلبى إنهاء عملي كمدير لإدارة المعلومات والتقديرات بوزارة الخارجية، وبدأت في متابعة العمل بوزارة الخارجية من كما أشرت. وقد تابعت وقتئذ إلغاء المعاهدة المصرية السوفيتية في مارس ٧٦ وتأثير هذا الإلغاء على التحرك للسلام الشامل في المنطقة، وزيارات حسن التهامى وكمال حسن على للمغرب تمهيدا لاتفاقيات مصرية اسرائيلية على أعلي مستوى، واحداث لبنان، وتصاعد الحرب الأهلية والتى

بدأت في ربيع ١٩٧٥، والهجمات الاسرائيلية الكبرى ضد الوطنيين اللبنانيين والفلسطينيين في لبنان، ثم التدخل السورى في لبنان في يونيه٧٦ ومذابح مخيم تل الزعتر في ١٢ أغسطس ٧٦، ومؤتمر قمة المصالحة في الرياض في ١٦ اكتوبر٧٦ باعتبار القوات السورية فى لبنان العمود الفقرى لقوات الردع العربية وتمويل السعودية والكويت لنفقاتها وقيام الرائد سعد حداد بالتمرد على الجيش اللبنانى في نوفمبر٧٦ واقامة حزام أمن في جنوب لبنان تحت الحماية الاسرائيلية.

أحداث ١٧و١٨ يناير ١٩٧٧

وشعرت خلال هذه المرحلة بخطورة الأوضاع الاقتصادية في مصر، وتابعت محاولات الوزير عبد المنعم القيسونى - الذى اعتز بآرائه الاقتصادية وبمجهوداته الوطنية والقومية- اصلاح الأحوال الاقتصادية لصالح التوازن الاستراتيجى في الصراع العربى الاسرائيلي وقد أخطرنى بأنه يسعى لمزيد من الاستثمارات الأجنبية والعربية لمصر، إلا أنه لاحظ أن الاستثمارات العربية لمصر كانت محدودة، وغير ماكان يتوقع، وانها لن تستطيع المساهمة فى رفع عناصر الانتاج، ومستوى المعيشة في مصر، خاصة بعد تحمل مصر لمسئولية الحروب المصرية العربية الاسرائيلية خلال ثلاثين عاما، بشريا وماديا واقتصاديا ، ورغم إيمانه التام بوحدة الأمة العربية والمشاركة في السراء والضراء. واضطرت الحكومة المصرية بناء على اقتراح القيسونى رفع أسعار عدة حاجيات رئيسية حيوية لاستهلاك الشعب المصرى.

وقد توجهت لوزارة الخارجية صباح ١٧ يناير ٧٧ حيث التقيت بالدكتور أسامه الباز ثم بالأخ عمرو موسي وناقشنا القرارات الاقتصادية الجديدة وتأثيرها على الشعب المصرى الذي أنهى حرب ١٩٧٣ على أمل أن تحقق له هذه الحرب آماله ومطالبه الاقتصادية، ثم فوجئنا بمظاهرة في ميدان التحرير حيث توجد وزارة الخارجية، وعلمنا بأنها أحرقت بعض السيارات والمحلات احتجاجا على القرارات الاقتصادية، وتساءل أحد الزملاء الحاضرين عن إمكانية اعتداء المظاهرة التى كانت تمر علي أبواب وزارة الخارجية، علي الوزارة وإحراقها، فنفيت ذلك بصفة قاطعة وأشرت بأنه رغم مآسى الشعب المصرى الطيب، إلا أن وعيه السياسى كبير، وهو يعلم أن وزارة الخارجية ومعظم رجالها جنود هذه الأمة يشاركونه الافراح والمآسى، ومرت المظاهرة بجوارنا دون أى تهديد لوزارة الخارجية.

وقد ناقشنا اثر ذلك عن تأثير هذه الأحداث علي التحرك السياسي المصرى الخارجى والصراع ، واتفقنا بأنه لابد وأن تكون لها تأثيرات خاصة وأن الحرب انتهت منذ أكثر من ثلاث سنوات دون أن نصل لتسوية حقيقية وانسحاب اسرائيل وقد حذرنا القادة العرب من هذا الموقف وطالبناهم بسرعة دعم مصر اقتصاديا .

المبادرات الأمريكية والسوفيتية

وتابعت التحرك السياسي الدولى فى المنطقة خاصة الأمريكى، وأيدنا بعض التصريحات الأمريكية التى تؤكد على ضرورة ايجاد تسوية سياسية للصراع العربى الاسرائيلى، ولكن بشرط تحقيق سلام عادل ودائم وشامل.

وقد أشار تصريح " ساوندز" في نوفمبر ٧٥ إلي مسئولية الولايات المتحدة عن هذه التسوية مع الوضع في الاعتبار المصالح المشروعة للفلسطينيين، ثم تبع ذلك تصريح الرئيس الأمريكى كارتر فى مارس ١٩٧٧ الذى يطالب باعتراف جيران اسرائيل بها وبحقها في الوجود وفي العيش فى سلام داخل حدود آمنة ودائمة، وتحدد اثر مفاوضات بين اسرائيل والدول العربية، وتكون مقاربة لحدود ٤يونيه٦٧،. مع تعديلات طفيفة يوافق عليها الطرفان ووجوب تأمين " وطن قومى " للشعب الفلسطينى الذى سيأخذ شكل كيان مستقل، أو جزء من الأردن أو فى آتحاد فيدرالى يضم الأردن وسوريا ، مع إقامة مناطق منزوعة السلاح، ترابط فيها قوات دولية، ومنح ضمانات دولية أو متعددة سوفيتية أمريكية ومجلس الأمن والمجموعة الأوربية أو ضمانات منفردة من الولايات المتحدة مثلا، واعتبرنا بعض عبارات كارتر مشجعة للحل السياسى للصراع.

وقد رحبنا بالبيان السوفيتى الأمريكى المشترك فى أول اكتوبر ٧٧ بشأن التسوية العادلة والدائمة للصراع العربى الاسرائيلي فى المؤتمر الدولي وذلك بانسحاب اسرائيل من أراض عربية احتلت عام ٦٧ وحل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وانهاء حالة الحرب واقامة علاقات سلام على أساس الاعتراف المتبادل.

إلا أن سوريا لم ترحب بالبيان كما أن منظمة التحرير لم تعلن رسميا عن رأيها ورفض ديان وزير خارجية اسرائيل البيان وطالب كارتر باحترام الاتفاقات السرية السابقة مع اسرائيل، وأعلن كارتر فى ٤ اكتوبر ضرورة موافقة جميع الأطراف علي الحقوق لكل طرف معنى، كما صدرت ورقة امريكية اسرائيلية فى ٥ اكتوبر٧٧ – بعد ضغوط اسرائيلية – باجراءات المؤتمر أشارت بأنه بعد افتتاح المؤتمر المقترح سوف ينقسم للجان ثنائية تتفاوض لعقد معاهدات ثنائية واستبعدت المنظمة من اللجنة الثنائية المصرية الاردنية وعرب فلسطين بالداخل مع اسرائيل. وبذلك تراجعت الولايات المتحدة عن البيان الأمريكي السوفيتى بعد صدوره بأيام وبدأت قضية الشرق الأوسط تعود للجمود ثانيا.

زيارة الرئيس السادات للقدس ١٩ نوفمبر ١٩٧٧

وقد علمت أن اسرائيل جددت اتصالاتها مع بعض قادة الدول ، من أجل تعامل القيادة المصرية معها مباشرة، وقد كان لرئيس رومانيا شاوشيسكو وشاه ايراه دور فى هذه الاتصالات ،

وتذكرت ذلك الحديث الذى تم في مؤتمر الكويكرز في يونيه ٧٥ بهذا الشأن، وقد قام الرئيس السادات بزيارة رومانيا وايران فى آواخر اكتوبر٧٧ حيث أعيد عرض موضوع الاتصالات المباشرة فى ظل الصعوبات التى واجهت عقد مؤتمر جنيف. وقد أعلن الرئيس السادات في مجلس الشعب في ٩ نوفمبر٧٧ استعداده لأن يذهب إلي آخر العالم ، وأن يذهب حتى إلي الكنيست الاسرائيلى، ويناقش الاسرائيليين بغرض تحقيق السلام، وكان هذا الاجتماع بحضور ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير، وبعدئذ حمل السفير الأمريكى بالقاهرة دعوة بيجين للسادات لزيارة القدس فى ١٩ نوفمبر١٩٧٧ . وقد توجه السادات إلي دمشق لمقابلة حافظ الأسد فى ١٦ نوفمبر٧٧ في محاولة لاقناعه بالتعامل المباشر مع اسرائيل أو علي أقل تقدير ليكسب صمته، وقد أخطره الأسد بأنه كان ضد الاتصالات الثنائية مع اسرائيل منذ الموقف الأول لفك الاشتباك، وأنه يعتقد أن زيارة السادات للقدس لن تحقق أى سلام، إلا أن السادات أجابه بأن الزيارة ستغير مسيرة التاريخ وستتهاوى الحواجز النفسية للصراع العربى الاسرائيلي، وأنه يأمل استجابة بيجين للانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة. وقد أعلن عن استقالة اسماعيل فهمى وزير الخارجية وقد توجهت لوزارة الخارجية صباح اليوم التالي الجمعة ١٨ نوفمبر حيث وجدت الدكتور بطرس غالى يقوم بأعمال وزير الخارجية بعد استقالة اسماعيل فهمى ومحمد رياض وزير الدولة.

كما قابلت بعض الزملاء من أعضاء مكتب اسماعيل فهمى يعرضون ملفات الزيارة عليه، ولم أجد الدكتور الباز وقد استمعت لشائعة استقالته، ثم قابلته بعدئذ واخطرته بأننى أرى التمسك بموقفه، إذ أن الاستقالة تعنى الهروب في هذا الموقف الحرج. وقد أكد لى أسامه الباز عدم استقالته واستمراره فى عمله، وقد ناقشته بشأن الشروط التى سيعرضها السادات في القدس بشأن التسوية السياسية فأكد بأنها شروطنا الوطنية والقومية. وسافر الرئيس السادات للقدس يوم ١٩ نوفمبر ٧٧ والقى خطابه في الكنيست(البرلمان) الاسرائيلي وأشار بأنه لم يذهب للقدس لعقد اتفاق منفرد بين مصر واسرائيل، وأن أى سلام منفرد لن يحقق السلام الدائم العادل في المنطقة، وأكد السادات رفض صيغة السلام المنفرد أو الجزئى أو فض اشتباك ثالث فى سيناء أو الجولان والضفة أو غزة ، وأن البديل هو السلام العادل والدائم وحل عادل للمشكلة الفلسطينية وحدد أسس السلام العادل والدائم.

الدبلوماسيون المصريون وزيارة السادات للقدس ٢٤ نوفمبر ١٩٧٧

وقد كانت زيارة الرئيس السادات للقدس خلال أجازة العيد وعطلة العيد فى وزارة الخارجية المصرية، إلا أننا قمنا بالاتصال فيما بيننا لتقدير موقفنا الوطنى والقومى من هذه الزيارة. وعدنا للعمل بعد إنتهاء عطلة العيد يوم ٢٤ نوفمبر٧٧، وأجرينا اتصالات مع جميع الدبلوماسيين بوزارة الخارجية، واقترحت ضرورة عقد اجتماع عاجل وطارئ لجميع الدبلوماسيين فورا ، وتم الاتفاق مع رئيس النادى الدبلوماسى المصرى السفير محسن اباظه علي عقد اجتماع بعد ظهر نفس اليوم ٢٤

نوفمبر على هيئة جمعية عمومية طارئة للنادى، وقد أخطرت الدكتور أسامه الباز بهذا الاجتماع فأيده وطلب موافاته بنتيجة الاجتماع.

واجتمعنا في الساعة الخامسة مساء ٢٤ نوفمبر، ورأس الاجتماع السفير محسن أباظه رئيس النادى بحضور جميع أعضاء مجلس إدارته وجميع الدبلوماسيين المصريين، وقد كنت أجلس بين زملائى من الدبلوماسيين في آخر قاعة الاجتماع، حيث لم أكن ضمن أعضاء مجلس الإدارة وقتئذ، فإذا بى أفاجأ برئيس النادي وأعضاء مجلس الإدارة يطلبون من الدبلوماسيين أن أقوم برئاسة جلسة الجمعية العمومية الطارئة، وقد حاولت الاعتذار، إلا أن جميع الزملاء أيدوا رئاستى للجلسة عن طريق التصفيق، وأشرت بأنه رغم مايقال بأن وظيفة الدبلوماسى تنفيذ القرارات السياسية، إلا أننى أؤكد أن الدبلوماسى المصرى مواطن مصرى عربى له اتجاهاته الوطنية والقومية قبل أن تكون له الصفة الدبلوماسية ، ولذلك أرى أهمية مناقشة موضوع زيارة القدس، وأبعادها السياسية والعربية، وقد تمت مناقشة هادئة وواعية من الزملاء لهذه الزيارة، وطلبوا منى إعداد صيغة مشروع قرار للجلسة الطارئة، وقد أعددته مع الزميل السفير محمود الدسوقى، وأجرت الجمعية العمومية بعض التعديلات على مشروع القرار، ثم وافقت بالاجماع بعدئذ على القرار التالى:

«إن الدبلوماسيين بوزارة الخارجية المصرية المجتمعين اليوم بنادى التحرير الدبلوماسى يؤكدون موقفهم بالتمسك بحقوق مصر والأمة العربية وشعب فلسطين وبالسلام الدائم والعادل والشامل ، والذي أكده الرئيس السادات في خطابه في الكنيست الاسرائيلي، والذى يقوم على إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي المحتلة بما فيها القدس، وتحقيق حق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه فى إقامة دولته ، وحق كل دولة فى المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود آمنه وإنهاء حالة الحرب فى المنطقة.." وقد أرسلنا برقية لرئيس الجمهورية بقرار الدبلوماسيين المصريين، كما توجه بعض الزملاء لقصر عابدين حيث سلموا رئيس التشريفات صورة من القرار، كما سلم السفير محب السمره السيد يوسف السباعى رئيس تحرير الأهرام صورة من القرار نشرته الجريدة فى الطبعة الأولى فى اليوم التالى، إلا أن القرار قد رفع من الطبعات التالية بناء على تعليمات مكتب نائب الرئيس حسني مبارك، كما أخطرنى بذلك يوسف السباعى، كما سلمت الدكتور اسامه الباز صورة من القرار حيث أشاد به.

وفي مقابلة بعدئذ مع السفير/ حسن أحمد كامل رئيس ديوان رئيس الجمهورية وقتئذ، أخطرته بأن بعض الدبلوماسيين يتساءلون عن أسباب عدم رد الرئيس السادات علي برقيتهم، وهل يعنى ذلك اتجاها معينا، وقد عاد السفير حسن كامل واتصل بى وأخطرنى بأنه عرض الموضوع على الرئيس السادات، فأبدى دهشته لعدم ارسال رد بالشكر على البرقية، ووجه السادات تعليمات بارسال برقية فورية للدبوماسيين يؤكد فيها اعتزازه بمشاعر الدبلوماسيين الوطنية المخلصة

ويرجو الله تعالي أن يدعم توفيقنا لخدمة وطننا العزيز وأمتنا العربية المجيدة".

وقد نشرت الأهرام هذه البرقية في ١٥ يناير ٧٨. وقد أكدنا بقرارنا في الجمعية العمومية الطارئةللرئيس السادات تمسك إجماع الدبلوماسيين بمطالبنا الوطنية وتمسكنا بأهدافنا القومية العربية، وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ورفض الاتفاقيات الثنائية أو الجزئية، وقد لمس الرئيس السادات ذلك فيما بعد من موقف الدبلوماسيين المصريين الوطني والقومي في جميع اتصالاته ومحادثاته.

مؤتمر القاهرة التمهيدي لمؤتمر جنيف للسلام ١٤ ديسمبر ١٩٧٧

ورغم حرصي على متابعة التحرك السياسي المصري خلال المرحلة التالية لزيارة القدس، إلا أنني قررت عدم المشاركة في هذا التحرك، مع إبدائي آرائي بكل صراحة وصدق للمسئولين المصريين ، بالنسبة لحقائق التسوية السياسية وفقا لمفهومنا الوطني والقومي.

وقد تابعت عن قرب الدعوة التي وجهت في ٢٦ نوفمبر ٧٧ لعقد مؤتمر القاهرة التمهيدي لمؤتمر جنيف للسلام، ووجهت مصر الدعوة للبنان والأردن وسوريا ومنظمة التحرير واسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة. وانعقد المؤتمر في ميناهاوس بجوار الأهرام، وقام عدد من الزملاء بالتحضير لهذا المؤتمر، ورفعت أعلام كل الدول المدعوة بما فيها علم منظمة التحرير. ولم تحضر وفود لبنان والاردن وسوريا والمنظمة والاتحاد السوفيتي المؤتمر الذي عقد بالقاهرة من ١٤ ديسمبر حتى ٢٢ديسمبر٧٧ بحضور ممثل الأمم المتحدة والولايات المتحدة ومصر واسرائيل، واقترح الوفد المصري القواعد القانونية للتسوية الشاملة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضايا العربية والفلسطينية، ولم يؤد المؤتمر لأية نتيجة.

وقد ناقشت بعض المسئولين المصريين ومنهم دعصمت عبد المجيد رئيس الوفد المصري وقتئذ بشأن المؤتمر التحضيري، وهل استطاع أن يؤدي الدور الذي دعت مصر إليه، وقد أشار عصمت عبد المجيد برأيه، في أهمية المؤتمر للتحضير لمؤتمر جنيف رغم عدم حضور بعض الوفود ، وأن منظمة التحرير قد خسرت فرصة نادرة برفضها حضور المؤتمر، إذ أن العلم الفلسطيني قد رفع ووضع اسم فلسطين على مائدة المفاوضات، وقد ردد عبد المجيد فكرته أثناء عملي معه بعدئذ كوزير للخارجية المصرية، وقد أخطرت عصمت عبد المجيد في كل مرة بأنني أعلم تماما بأن الوفد الاسرائيلي عندما حضر لفندق ميناهاوس ووجد العلم الفلسطيني مرفوعا ، أعلن بأنه سيغادر المؤتمر فورا للعودة إلى اسرائيل إذا لم ينزل هذا العلم، كما انني أعلم تماما بأن اسرائيل ماكانت لتحضر المؤتمر في حالة حضور الوفد الفلسطيني، ثم أضفت بأنني كنت واضحا لشرح هذه الحقائق للمسئولين الفلسطينيين وقتئذ وبتهديد الوفد الاسرائيلي بمغادرة

القاهرة، إلا أننى طلبت منهم التفكير بهدوء لمصلحة القضية، واقترحت عليهم حضور أحد المسئولين بالمنظمة، ممن ليسوا من القيادات المؤتمر، وكان لذلك احتمالان إما أن ترفض اسرائيل ذلك ، وهو ما أرجحه وتغادر قاعة المؤتمر، وبالتالى تعلم جميع دول العالم ومنها مصر، بأن اسرائيل لاترغب فى تسوية شاملة وتوقف أية اجراءات تالية، وإما أن ترضخ، نتيجة للموقف الدولى والأمريكى، وتستمر فى حضور المؤتمر وبذلك يعتبر موافقة ضمنية على الاعتراف الفعلى بمنظمة التحرير ومايترتب على ذلك من نتائج لصالح القضية الفلسطينية. هذا وقد اخطرت المسئولين المصريين الذين رددوا " الفرصة الضائعة للمنظمة" ومنهم عصمت عبد المجيد بألا نلوم الفلسطينيين كثيرا ونردد ذلك مصدقين ماندعى، إذ كان موضوع حضور الفلسطينيين المؤتمر ماهو إلا سراب في سراب ، خاصة فى ظل قطع مصر لعلاقاتها الدبلوماسية مع جبهة الصمود والتصدى ومنها المنظمة في ٦ ديسمبر٧٧ بعد مهاجمة هذه الجبهة بعنف القيادة المصرية، اثر اجتماع الجبهة فى طرابلس- ليبيا فى ٥ ديسمبر٧٧ بمشاركة العراق والجزائر واليمن الجنوبى وليبيا وسوريا ومنظمة التحرير الأمر الذى أدى لنتائج سلبية فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلي.

المباحثات المصرية الاسرائيلية ودور الولايات المتحدة

وتابعت اجتماع مباحثات الاسماعيلية بين السادات وبيجين في ٢٥ ديسمبر٧٧ واقتراح بيجين خطة للحكم الذاتى في الضفة وغزة، بانتخاب السكان مجلسا اداريا لتوجيه الشئون الإدارية، وتكون اسرائيل مسئولة عن الأمن والنظام لعام ، ورفضت مصر هذه المقترحات وطالبت بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة واقرار اسرائيل لحق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره واتفق علي تشكيل لجنتين إحداهما سياسية والأخرى عسكرية.

وقد حاول الرئيس كارتر دفع الحل السياسى باعلانه عدة تصريحات قد يراها الأطراف فى الصراع بداية طيبة للتحرك، فأعلن فى ٢٩ ديسمبر ٧٧ تأييده قيام " وطن أو كيان فلسطينى، إلا أنه عارض فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة، ووصف الخطة الاسرائيلية للحكم الذاتى المقدمة من بيجين خطوة كبيرة للأمام الأمر الذي اعترضنا عليه، كما أعلن كارتر في أسوان فى ٤ يناير ٧٨ بضرورة اجراء مفاوضات السلام للوصول لتسوية شاملة وأن من مبادئ التسوية إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وفي الاشتراك في تحديد مستقبلهم.

وقد تابعنا اجتماع اللجنة السياسية المصرية الاسرائيلية في القدس فى ١٦ يناير ٧٨، وكنت أتمنى ألا تنعقد بالقدس لأسباب عديدة أهمها أن القدس عربية إسلامية، وأن اجتماع المصريين بها يعنى فى رأيى اعترافا ضمنيا بتواجد اسرائيل فيها، الأمر الذي نرفضه تماما.

ثم دعا الرئيس كارتر مصر واسرائيل لعقد قمة ثلاثية في كامب ديفيد في ٥ سبتمبر ٧٨، واجتمعت بالقاهرة لجان عمل للاعداد لهذه القمة، وكان وزير الخارجية محمد ابراهيم كامل له ثقة كاملة في أن يؤدي الاجتماع لانسحاب اسرائيل الشامل واقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وأن مصر لن توافق على غير ذلك ، وقد أخطرت الدبلوماسيين المصريين أعضاء اللجنة بأنه من تجاربي الشخصية فإن الظروف الخارجية والداخلية السياسية والاقتصادية لاتسمح بالعودة بدون الموافقة!!.

اتفاقيتا كامب ديفيد ١٧ سبتمبر ١٩٧٨

وتقدمت مصر بمشروع إطار عمل لمؤتمر كامب ديفيد يقضي بانسحاب اسرائيل الكامل من سيناء والضفة بما فيها القدس وغزة والجولان وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واقامة كيان وطني له بعد فترة انتقال خمس سنوات وإزالة المستوطنات، وقد رفضت اسرائيل المشروع المصرى، وقد تقدمت الولايات بإطار عمل لاتفاقيتي كامب ديفيد، تمت الموافقة عليه بعد بعض التعديلات، وقام الرئيس السادات ومناحم بيجين بالتوقيع عليهما ، وشهد التوقيع جيمي كارتر الرئيس الأمريكي وذلك في ١٧ سبتمبر٧٨.

وتضمنت الاتفاقيتان إطار السلام في الشرق الأوسط . وإطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل (مرفق).. ولم يوافق وزير الخارجية محمد ابراهيم كامل على الوثيقتين وقدم استقالته للسادات. مرفق

وقد أرسل الرئيس السادات رسالة للرئيس كارتر في ٢٢ سبتمبر بشأن تأكيد موقف مصر من القدس العربية باعتبارها جزءا من الضفة الغربية ويجب أن تكون تحت السيادة العربية ويطبق بشأنها قراري ٢٤٢و٣٣٨، كما أرسل كذلك رسالة في نفس اليوم يؤكد ضرورة جلاء المستوطنين الاسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمني ، وأن موافقة اسرائيل على هذا المبدأ الأساسي يعتبر شرطا مسبقا لبدء مفاوضات السلام لتسوية جميع المشاكل المعلقة.

وقد تابعت ردود الفعل بشأن اتفاقيتي كامب دافيد، منها المعارض المتطرف كالمنظمة، التي أعلنت بأنها أخطر حلقات المؤامرات المعادية لتصفية القضية الفلسطينية والعربية وترفضها بالكامل ونتائجها ، كما قرر المؤتمر الفلسطيني في القدس رفض ومعارضة هذه الاتفاقيات ورفض مشروع الحكم الذاتي، كما هاجمت جبهة الصمود والتصدي الاتفاقيات باعتبارها تجاهلا للحقائق الموضوعية للصراع العربي الاسرائيلي كما صدرت بيانات معتدلة متحفظة من السعودية والسودان وسلطنة عمان.

وقد شعرت وعدد من الدبلوماسيين بوزارة الخارجية المصرية، بأنه وإن كنا نعتقد بأن الشق

الفلسطيني الخاص باتفاقية كامب ديفيد لم يتضمن كل ماكنا نطالب به نظرا لظروف عديدة سأشير اليها في كتاب السياسة الخارجية لمصر، إلا أننا كنا نعلم بأن بعض الجهات تسعى إلي ضرب الأمة العربية في وحدتها - مستغلة اتفاقيات كامب ديفيد، ولتعميق الخلافات بينها ، ولكى تدفع القيادة المصرية نتيجة للهجوم العنيف ضدها من بعض القادة العرب لأن تندفع في حل ثنائي بتحقيق الانسحاب الكامل من الأراضي المصرية بمفردها ، حتى لا تدخل في مزيد من الخلافات العربية، وتنهى فكرتها بضرورة الربط بين معاهدة سلام مصرية وبين الانسحاب من جميع الأراضي العربية الأخرى أو أقامة الحكم الذاتى الكامل للفلسطينيين وهو ماكانت القيادة الاسرائيلية ترحب به لضرب التضامن العربي خاصة بعد أن علمت بخطورته وفاعليته أثناء وبعد حرب رمضان اكتوبر٧٣، ولدفع القيادة المصرية الى توقيع صلح منفرد مع اسرائيل يحقق أهداف القيادة الاسرائيلية، حيث سيؤدى إلي عزل مصر عن العالم العربي.

وقد حاولت باتصالاتى مع بعض القادة العرب والفلسطينيين تحذيرهم من هذا الخطر الجاثم ، من خلال هذه التهديدات وهذه الشعارات ضد القيادة المصرية، وكنت أطالبها وبقوة بالا تندفع بعض القيادات العربية أو الفلسطينية الأخرى للشجب والاتهام بالخيانة والعمالة، إلي غير ذلك من الألفاظ، حتى نتبين حقيقة الأمور، وحتى تكون لها كلمة مقبولة لدى القيادة المصرية لإمكانية الوصول إلي تعديلات أو تفسيرات بشأن هذه الاتفاقيات- فيما يتعلق بالشق الفلسطيني- أو حتى رفضها كلية بطريقة حضارية بعيدة عن إثارة الشعب المصرى وقيادته، وباعتبار أن الشعب الفلسطيني هو المسئول عن قضيته وعن تحرير أرضه بمساعدة الأمة العربية، وأنه يستطيع أن يطالب أى قيادة عربية بالكف عن الاتفاق على أية مبادرة عربية بشأن قضيته ومنها مايتعلق بالشق الفلسطيني فى كامب ديفيد. وقد وجدت ايجابية لاتصالاتى ببعض القادة العرب ذوى الاتجاه القومي . وقد طلبوا منى محاولة التدخل مع زملائى لدى القيادة السياسية المصرية لعدم تعميق الخلافات وأن تجتهد في إعادة اشراك الأمة العربية جميعها في التسوية السياسية الشاملة والعادلة ، وقد أخطرتهم بأننا على استعداد للقيام بهذا الدور الوطنى والقومى ، ولكن بشرط ألا تكون محاولة اشراك الدول العربية على رأي واحد بالنسبة للتسوية أن تستغرق مدة طويلة أخرى تكون وسيلة لقيام بعض القادة العرب بضرب أى تحرك سياسي، أو دفعها لاستمرار حالة اللاحرب واللاسلم، التى تهدد الأمة العربية- بما فيها مصر - عسكريا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا ، وطالبت هؤلاء القادة العرب بضرورة محاولتهم من جانبهم الاتصال بالأطراف الأخرى لمحاولة تحقيق هذه الأهداف عن طريق المناقشة الهادئة والهادفة والعاجلة حتى نصل لتحقيق آمال الأمة العربية فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلي لصالحنا . وقد علمت بقيام هؤلاء القادة العرب ذوى الاتجاهات القومية، باتصالات مع قادة الدول العربية للوصول لتفاهم مشترك.

المؤتمر العربى ببغداد نوفمبر ١٩٧٨

غير أننى فوجئت بدعوة العراق لاجتماع مؤتمر قمة عربى فى بغداد من ٢-٥ نوفمبر١٩٧٨، للنظر في موقف مصر بالنسبة لاتفاقيات كامب ديفيد واتجاهها لتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل. وكنت أرى وزملائى بأن تصعيد بعض دول الصمود والتصدي للمواجهة مع القيادة المصرية، في ظل مؤتمر يدعون اليه في بغداد ويباشرون خلاله ضغوطهم على القادة العرب، سيؤدي حتما إلي نتائج خطيرة تؤدي إلي مزيد من الفرقة العربية.

المعاهدة المصرية الاسرائيلية ٢٦ مارس ١٩٧٩

وتابعت فى أوائل ٧٩ المناقشات والاتصالات الخاصة بعقد هذا الاتفاق وأيدنا الموقف الخاص بعدم أولوية هذه المعاهدة بالنسبة لالتزامات مصر العربية وقد ناقشت الأخ عمرو موسى والدكتور الباز بالنسبة لهذا الموقف وأوضحت ضرورة تمسك مصر بهذا الموقف مع ضرورة التحذير من امكانية استغلال اسرائيل لهذه الاتفاقيات للحصول على مكاسب أمريكية على حساب الشعب العربى.

وقد اتضح ذلك بالفعل فى اليوم السابق لتوقيع المعاهدة إن صممت اسرائيل على ابرام مذكرة أمريكية اسرائيلية، ووقعت بالفعل في نفس يوم ابرام المعاهدة المصرية الاسرائيلية تؤكد الدعم السياسى والعسكرى والاقتصادى والبترولي الأمريكى لاسرائيل، ولم تأبه الولايات المتحدة بمذكرة الاحتجاج التى قدمتها مصر وتتنذ بشأن هذه المذكرة.

واثر توقيع المعاهدة فى ٢٦ مارس ٧٩ اجتمع وزراء الخارجية العرب في تونس وأعلن عن تنفيذ قرارات مؤتمر بغداد ١٩٧٨ بتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية معها ونقل مقر جامعة الدول العربية الى تونس ولم توافق على القرار السودان والصومال وعمان، وقد شعرت بأننا مقبلون على فراغ سياسي عربى يؤدى إلى انهيار التوازن الاستراتيجى العربى الاسرائيلى ويساعد علي فرقة بين الدول والشعوب العربية في وقت كنا ننتظر فيه العودة للتضامن والوحدة العربية.

تطورت الأوضاع لمحاولات إبعاد مصر عن حركة عدم الانحياز في مؤتمر هافانا - كوبا سبتمبر١٩٧٩ وكذلك بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٨٠، وقد عملت وزملائى بكل جوارحنا لعدم تحقيق ذلك. وأجرينا اتصالات مع رؤساء ووزراء الخارجية الأفارقة ودول عدم الانحياز لاستمرار عضوية مصر بالحركة والمنظمة الافريقية دعما للموقف العربى فى الصراع العربى الاسرائيلى.

الاتصالات المصرية الأفريقية

وقد علمنا بأن قادة الدول الأفريقية، قد قرروا انابة الرئيس كنيث كاوندا رئيس جمهورية زامبيا بشأن موضوع مصر فى اجتماعات قمة حركة عدم الانحياز فى كوبا، الأمر الذى دعا الدبلوماسية المصرية الى أهمية التركيز على جميع الدول الافريقية عامة وزامبيا خاصة، لإفشال أي مخطط ضد مصر، لايستفيد منه إلا أعداء الأمة العربية، فى صراعها مع اسرائيل، وعلى ذلك طلبت من الدكتور بطرس غالى ترشيحى للعمل سفيرا لمصر فى زامبيا، وصدر قرار جمهورى بذلك فى مايو ٧٩، وباشرت فورا ومن القاهرة، وقبل سفرى لزامبيا - اجراء الاتصالات مع القادة الأفارقة وسفرائهم فى القاهرة، وناقشت معهم الأوضاع السياسية، وموقف مصر من القضايا العربية والافريقية وعدم الانحياز، وقد أجمع السفراء والمسئولون الأفارقة بعدم المساس بالعلاقات المصرية الافريقية - مهما قدمت بعض الدول من منح أو اغراءات - نتيجة للخلافات العربية والخاصة بوسائل تحقيق الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة، وتحقيق حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره. وقد قام السفراء الأفارقة باخطار قادتهم ووزراء خارجيتهم بهذه الاتصالات المصرية. وأيدوا وجهة نظر مصر وضرورة عدم المساس باستمرار عضوية مصر كدولة مؤسسة فى حركة عدم الانحياز وفى منظمة الوحدة الافريقية. وأن مصر تؤكد موقفها من ضرورة الوصول لسلام عادل وشامل للصراع العربي الاسرائيلى، وان إطار السلام كامب داڤيد فيما يتعلق بالشق الفلسطينى انما هو مبادرة مصرية - يقبلها أو يرفضها الشعب العربى والفلسطينى وهى بغرض التمهيد للشعب الفلسطينى، للوصول لحقه فى تقرير مصيره، وأن سياسة مصر تتفق مع أهداف وقرارات حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية وأنها ستواصل إستمرار مجهودات فى ظل ذلك الاتجاه.

وكان علىّ أن اخطط مع زملائى الدبلوماسيين والمصريين فى القارة الأفريقية، بشأن أهمية استمرار تحركنا فى سياق مع الزمن لايقاف أى تحد لمصر فى القارة الأفريقية، أو أية محاولة لابعادها عن مجالها الطبيعى والحيوى على اشقائها الافارقة خلال مرحلة خطيرة من تاريخنا الوطنى ومن الصراع العربى الاسرائيلى، وركزنا اتصالاتنا خاصة فى المرحلة السابقة لاجتماع المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الأفريقية فى فبراير ٨٠ والذى تأكدنا من أن بعض الدول العربية الأفريقية ستحاول تجميد عضوية مصر فى هذه المنظمة، بحجة إبرامها اتفاقيات كامب داڤيد وتبادلها التمثيل الدبلوماسى على مستوى السفراء مع اسرائيل فى ابريل ١٩٨٠ وتابعنا تحركاتنا واتصالاتنا بجميع القادة الافارقة وحركات التحرير الافريقية، وقد قمت يوميا بدعوة جميع القادة والسفراء الأفارقة على الغذاء أو العشاء فى منزل السفير المصرى بزامبيا، نناقش خلال هذه الدعوات الأوضاع الأفريقية والعربية، ولتحصل منهم جميعا على تأييد لمصر وسياستها. وقد أجريت اتصالات بجميع السفراء الأجانب خاصة السفير السوڤيتى «سولدنيكوڤ» والذى كان

رئيسا لمعهد أفريقيا فى موسكو وقد ناقشت معه بصراحة العلاقات المصرية السوفيتية مشيرا بضرورة ابتعاد الاتحاد السوفيتى عن الحملات المعارضة ضد مصر - رغم ظروف العلاقات - وذلك لصالح السلام الشامل والدائم وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى، وقد أكد السفير أن إبعاد مصر عن المنظمات الدولية والاقليمية سيضعف قوى العالم الثالث وحركات التحرير، وهو ما يرفضه السوفيت، وأنه سيحاول أن يكون حمامة السلام، لنتفادى أية نكسة توجه ضد حركات التحرير. كما قابلت فى نفس الوقت، سفير الولايات المتحدة «فرانك وزنر» (سفير أمريكا بعدئذ بالقاهرة) وناقشنا الأوضاع الأفريقية ومشاكل الشرق الأوسط، وقد أوضحت له بأنه رغم الاختلاف بيننا فى تفسير الانسحاب الاسرائيلى الشامل من جميع الأراضى العربية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، إلا أننى أنظر الى علاقة ودية ندية معه لصالح السلام العالمى وفى افريقيا والشرق الأوسط، وأن التعاون الامريكى مع مصر القوية القائدة للأمة العربية والافريقية خير من التعاون مع معصر الضعيفة والتى يحاول بعض القادة إضعافها، وقد أيد السفير الأمريكى وجهة نظرى، ووعد بالعمل معا لإستمرار مصر فى المنظمات الدولية والاقليمية، وقد قمت كذلك بالاتصال بسفراء الدول الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن، الصين الشعبية وفرنسا وبريطانيا وكنت على علاقة صداقة وطيدة معهم.

وقد أعددت تقريرا للخارجية المصرية فى أول يناير ١٩٨٠، أشير الى أهمية اجتماع المجلس الوزارى الافريقى فى فبراير ٨٠، واننى أرى، حتى يمكن مواجهة أى تحرك لبعض القيادات العربية الافريقية ضد مصر فى هذا المجلس، أن نبادر بإلقاء كل ثقلنا من أجل تحقيق استقلال «روديسيا» زمبابوى، وتبنى مصر لهذا الخط سيؤدى بلا شك الى استمرار قوة مصر فى نظر الدول الأفريقية وتتباعد عن التفكير فى أية موقف سلبى ضد مصر فى الاجتماع المقبل، باعتبار أنها مازالت مصر القيادة الافريقية والعربية والتى تسعى للوصول للسلام الشامل للصراع العربى الاسرائيلى الاستعمارى، وأن ابعادها أو اضعافها سيؤدى الى إضعاف القوى الأفريقية فى مواجهة الاستعمار خلال مرحلة حاسمة من مراحل استقلال روديسيا زمبابوى.

وقد اقترحت على وزارة الخارجية المصرية ضرورة سفرى - ومهما كانت المخاطرة - الى روديسيا زمبابوى لمعرفة الاوضاع فيها وإجراء الاتصالات مع جميع الأطراف بها، على أن تقوم مصر بحملة دعائية مركزة خلال هذه الفترة للتذكير بدور مصر القيادى من جميع حركات التحرير، خاصة حركتى تحرير روديسيا زمبابوى. وقد تجاوبت الخارجية المصرية، وأصدرت بيانا فى ٤ يناير ١٩٨٠ جاء فيه: «ان جمهورية مصر العربية تتابع باهتمام بالغ تطورات الاحداث فى زمبابوى خلال الفترة الانتقالية الحرجة التى تجتازها حاليا، والتى ستمتد حتى اجراء الانتخابات المقبلة فى أواخر فبراير، ومن هذا المنطلق وفى اطار تشاورها مع حركات التحرير الافريقية، فقد أوفدت سفيرها فى لوساكا زامبيا طه الفرنوانى الى سالزبورى (اسم عاصمة زمبابوى وقتئذ) لتفقد

الاوضاع على الطبيعة.. كما تم تكليف سفير مصر فى لوساكا بمداومة الاتصالات مع حركات التحرير الافريقية لتنسيق المواقف بغية التوصل خلال اجتماع الدورة المقبلة للمجلس الوزارى الافريقى الى القرارات التى تؤمّن مستقبل زمبابوى واستقلالها...» وقد قامت أجهزة الاعلام، الاذاعة المصرية بالعربية وباللغات الافريقية والصحافة ووكالات الانباء الأجنبية والأفريقية، بابراز هذا البيان، وقد سلمت كاوندا والسفراء الافارقة نص بيان الخارجية المصرية وأكدت لهم حرص مصر على أن تكون الدورة الوزارية لمجلس منظمة الوحدة الافريقية القادمة منحصرة على مشكلة روديسيا زمبابوى وسافرت الى سالزبورى عاصمة روديسيا وكنت الدبلوماسى الافريقى والعربى الوحيد الذى زار «روديسيا» زمبابوى وقابل زعماءها واطلع على أحوالها قبل الاستقلال.

وتابعت لقاءاتى خلال هذه الظروف الصعبة، ومن حكم موقعى فى زامبيا باعتبارها قيادة دول المواجهة الافريقية، اتصالاتى مع جميع القادة وزعماء حركات التحرير الافريقية المتواجدين أو المارين أو الحاضرين لمؤتمرات أو لقاءات فيها، شارحا وجهة نظر مصر بقوة وباخلاص. واستطيع القول بأنه قد تحقق لى مقابلة معظم القادة الأفارقة خلال الربع الأخير لعام ٧٩ وناقشت معهم قضايا الشرق الأوسط وأفريقيا ووجدت منهم تقديرا لمصر، ولمواقفها المشرفة، أفريقيا وعربيا، وبتمسكها بالحق العربى والافريقى فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى والاستعمارى.

وقد كانت بداية لقاءاتى ببعض القادة الأفارقة الذين لهم مواقف سلبية من الولايات المتحدة، نتيجة للمواقف الامريكية منهم، وخاصة قادة انجولا وموزمبيق، وقد ترددت كثيرا فى لقائى برئيسيهما أثناء حضورهما مؤتمرا لدول المواجهة الافريقية بزامبيا بحضور السفراء الافارقة، إلا أننى لاحظت عند تحيتى للرئيس «سامورا ماشيل» رئيس موزمبيق بترحيبه الحار بلقاء مبعوث مصر الصديقة، وقد أوضح المترجم من البرتغالية للانجليزية رأى ماشيل الايجابى من مصر، مما شجعنى على طلب لقائه، وقد رحب فورا بذلك وقابلته فى قصر الضيافة، ودار حديث طويل بيننا، تم بحضور رئيس انجولا والذى عاتب الحكومة المصرية على موقفها من حكومته منذ إعلان الاستقلال، إلا أننى أوضحت موقفنا بوضوح وفقاً لمعلوماتى، وكذلك بالنسبة لموقفنا من موزمبيق، ثم ناقشنا مشاكل الشرق الأوسط وأفريقيا، وإنتهى نقاشنا الى ضرورة تدعيم العلاقات بين مصر وجميع الدول الأفريقية بغض النظر عن نظمها الاجتماعية أو الاقتصادية، كما أكدا كذلك تأييدهما لاستمرار مصر كمؤسسة، فى حركة عدم الانحياز وفى منظمة الوحدة الافريقية، وأنه رغم عدم ثقتهما فى امكانية تنفيذ اسرائيل للشق الفلسطينى فى كامب دافيد لمصلحة الشعب العربى، إلا أنهما يرفضان تدخل بعض القادة العرب للتأثير على مواقفهما ومواقف سائر الدول الأفريقية، بالنسبة لاستمرار عضوية مصر فى الحركة واستمرار عملهما لدعم التعاون بين مصر وبلديهما.

كما اجتمعت فى ديسمبر ٧٩ مع عدد آخر من القادة الافارقة اثناء حضورهم اجتماع

والمعهد الدولى لناميبيا للامم المتحدة فى زامبيا، والذى كنت عضوا بمجلس ادارته، مما اتاح لى الفرص للالتقاء بقيادات وشباب القادة الافريقية، وقد ناقشتهم بشأن مشاكل الشرق الاوسط ومستقبل الصراع العربى الاسرائيلى، وقد أيدوا جميعا مواقف مصر وتأييدها لحركات التحرير. كما اتصلت بجميع رؤساء وقادة دول المواجهة الافريقية حيث توجهت فى ديسمبر ٧٩ الى جمهورية بوتسوانا وقابلت رئيسها «سيرتس خاما» وقدمت له أوراق اعتمادى كسفير لمصر ببوتسوانا واجتمعت معه وبحضور وزير خارجيته «موخوى» اجتماعات مطولة، شرحت خلالها وجهة نظر مصر من قضايا التحرر العربية والافريقية، وأهمية تأييد الدول الافريقية لموقف مصر فى صراعها مع اسرائيل والاستعمار الاجنبى، وقد اشار وزير خارجية بوتسوانا الى اجتماعات حركة عدم الانحياز فى هافانا والى تأييده موقف مصر تماما، وأكد استمرار تأييد بلاده لمصر فى المجال الافريقى وفى الصراع العربى الاسرائيلى، وأعلن رئيس الدولة عن اعجابه بمجهودات شعب مصر وقيادته للوصول للسلام الشامل والدائم، وأنه يرى بأن حقيقة وجود مصر ومواقفها ضمن دول المواجهة فى منطقة الشرق الأوسط، تماثل حقيقة ومواقف بوتسوانا ضمن دول المواجهة فى الجنوب الافريقى وان أهدافهما المشتركة الصراع ضد الاستعمار والعنصرية. وحضر لمقابلتى بعدئذ عدد من زعماء حركات التحرير الافريقية، المؤتمر الوطنى الافريقى ANC والمؤتمر الافريقى PACC وسوابو (ناميبيا) وناقشنا أهمية مصر ودورها فى تدعيم هذه الحركات، وقابلت عددا من الافارقة، الذين تلقوا دراساتهم العسكرية والطبية والعلمية فى مصر وأوضحوا جميعا تأييدهم لموقف مصر. وقد سعدت بهذه اللقاءات التى أكدت خط مصر فى تأييد الشعوب الافريقية والعربية، وأن هذا التأييد انما هو لصالح تحقيق التوازن فى الصراع العربى الاسرائيلى والاستعمارى.

وقد توجهت لمالاوى مع الزميل أحمد بكر، حيث ناقشت مطولا رئيس مالاوى «الدكتور باندا» الموقف المصرى من أفريقيا والدول العربية، وقد سألته مباشرة عن أسباب قطعه العلاقات مع مصر منذ ١٩٦٤، وقد شرح باندا مطولا الأسباب بأنها تأييد الرئيسين عبد الناصر ونكروما للمعارضة فى مالاوى ضده، وسأشير لهذا الموضوع فى كتاب السياسة الخارجية لمصر) وبعد توضيحى للأمور من واقع صداقتى بالرئيس نكروما، أشار باندا بأنه كان من أكبر الاصدقاء لنكروما.... وأنتهى الاجتماع الذى استغرق أكثر من أربع ساعات باعراب باندا عن أهمية علاقة بلاده بمصر، وأنه سيعرض فورا على مجلس الوزراء الذى سيجتمع بعد مقابلتنا موضوع إعادة العلاقات بين مصر وملاوى مع شرط جوهرى هو أن أتولى منصب أول سفير لمصر فى مالاوى بعد اعادة العلاقات الدبلوماسية واخطرنى فى المساء وكيل خارجية مالاوى بموافقة مجلس الوزراء على عودة العلاقات فورا مع تكرار رغبة رئيس مالاوى تولى منصب السفير - وانعقد مجلس وزراء خارجية الدول الافريقية فى ٦ فبراير ٨٠ وبادر وزير خارجية دولة افريقية عربية بطلب طرد مصر من منظمة الوحدة الافريقية وبادر د. بطرس غالى بالرد عليه بأن الظروف الخطيرة للانتخابات

فى زمبابوى وتحقيق استقلالها هو مطلب افريقى حيوى، وانه يتابع يوميا برقيات سفير مصر فى زامبيا وهو الدبلوماسى الافريقى والعربى الوحيد الذى دخل روديسيا وأجرى اتصالات مثمرة هادفة مع الزعماء الأفارقة، ثم تلى بطرس غالى نص برقياتى على المؤتمر الوزارى، ولم يسمح بعدئذ وزراء الخارجية الافارقة لأى وفد ليناقش موضوع يمس عضوية مصر فى منظمة الوحدة الافريقية.

وكانت سعادتى بالغة وزملائى، لتمسك الدول الافريقية بمصر فى قيادة العمل الافريقى وكان لاستمرار عضويتها فى المنظمة نتائج هامة بالنسبة لنشاط مصر فى الامم المتحدة والمنظمات الدولية، وأدى الى تفاؤلنا فى استمرار جهادنا للوصول للتوازن فى الصراع لصالح الامة العربية والافريقية.

استقلال ناميبيا وجنوب افريقيا

وبادرت مصر باعلانها استعدادها للتوسط مع الولايات المتحدة الامريكية بشأن المشكلة الناميبية وفقا لخطها فى تحقيق استقلال جميع الدول الافريقية والعربية لصالح الأمة العربية فى تحقيق التوازن فى الصراع العربى الاسرائيلى. وقد أعلنت القيادات الأفريقية فى يوليو ١٩٨١ ترحيبها بخطوة الرئيس السادات للتوسط بهذا الشأن. وقد أخطرنى بذلك قادة دول المواجهة الافريقية زمبابوى وزامبيا وأنجولا وموزمبيق ومالاوى وتنزانيا أثناء حديثه مع كل منهم على إنفراد أثناء اجتماع مؤتمر قمة لهذه الدول بزمبابوى وسأشير الى ذلك فى كتاب السياسة الخارجية لمصر.

وفى الوقت نفسه، قابلنى وزير خارجية ودفاع زمبابوى السابق وعضو برلمان زمبابوى الحالى، (وهو من الأقلية البيضاء) وأشار بأن مسئولين من حكومة جنوب أفريقيا قد اتصلوا به لعلمهم بأن الرئيس المصرى سيناقش مشكلة ناميبيا أثناء زيارته لواشنطن، وأنهم يؤكدون دور مصر القيادى لدول العالم الثالث وأفريقيا، وأنها عامل استقرار رئيسى فيها، وأعرب مسئولو حكومة جنوب افريقيا عن استعداد بلادهم لانهاء مشكلة ناميبيا سلميا بشرط وقف التغلغل الشيوعى بالمنطقة، وطلبوا اتصال مسئول كبير من حكومتهم بأحد المسئولين بالوفد المصرى المرافق للرئيس السادات اثناء زيارته لواشنطن لعرض مقترحاتهم تفصيليا. وقد أخطرت الوزير السابق بموقف مصر المؤيد لاستقلال ناميبيا، وبتأييدها لحركات التحرير فى افريقيا بما فيها حركة «سوابو» لأن ذلك جزء من سياستها الخارجية وان مصر ملتزمة بقرارات الاجماع الافريقى، بشأن مشكلة ناميبيا وجنوب أفريقيا، وقد اخطرنى الوزير السابق بأن هذه المبادئ لاتتعارض مع إمكانية الوصول لحل سلمى فى المنطقة بمساعدة مصر. وقد أبرقت بذلك لوزارة الخارجية المصرية. وبمناقشتى للسفير الامريكى «كيلى» بشأن اجماع دول المنطقة على قيام مصر بدور الوساطة مع الولايات المتحدة بشأن ناميبيا، أكد السفير ترحيب بلاده بذلك، وأنه يمكن لمصر

التوسط بهذا الشأن خاصة بعد استجابة جنوب افريقيا للمطالب الامريكية.

وقد اشار السفير الامريكى فى يوليو ٨١ بأنه تجرى اتصالات سرية مع انجولا لانسحاب القوات الكوبية، وأنهم سيحصلون على موافقة جنوب أفريقيا على سحب قواتها من أنجولا وناميبيا اذا انسحبت القوات الكوبية من انجولا، مع تحديد القوات العسكرية بناميبيا، وعدم استخدام أراضيها لاعتداءات ضد جنوب أفريقيا، وعدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية بأراضيها، وان يكون الاتفاق على ناميبيا مثل إتفاق الحياد بين الحلفاء بشأن النمسا. واشار السفير الامريكى بعدئذ فى نوفمبر ٨١ بأن موافقة دول المواجهة وسوابو على رأى أمريكا ودول الاتصال العربية لمشروع تحقيق استقلال ناميبيا، ايجابى وأنهم يرجون موافقة جنوب افريقيا على هذا المشروع ليتحقق استقلال ناميبيا عام ٨٣ وقد اخطرت القاهرة بدعى وقد تحركت فى هذا الاتجاه مع حركتى تحرير جنوب افريقيا ANC و PAC، لتحرير جنوب أفريقيا وقد اشادت قيادتهما بمصر واخطرونى بأنهم بدأوا اتصالاتهم مع لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس الأمريكى وأن نتائج الاتصالات إيجابية خاصة بعد تأكد الامريكيين بأن حركاتهما ليس لها ميول شيوعية.وأكدنا بهذه الاتصالات أن مصر تساند جميع حركات التحرير الافريقية والعربية فى صراعها ضد الاستعمار والعنصرية والتطرف الاسرائيلى.

وقد أدت هذه الاتصالات وما بعدها ووساطة مصر بشأنها الى تحقيق استقلال ناميبيا والى تحقيق خطوة هامة لتحقيق حقوق شعب جنوب افريقيا.

الموقف الاسرائيلى من الانسحاب، والتحالف الاستراتيجي الأمريكى الاسرائيلى نوفمبر ١٩٨١

وقابلت فى زمبابوى عددا من المسئولين الأفارقة والأجانب لتقديم تعازيهم للحكومة المصرية في اغتيال الرئيس السادات في ٦ اكتوبر١٩٨١، كما قام رئس جمهورية زمبابوى ورئيس الوزراء ورؤساء حركات التحرير بتقديم التعزية في مقر السفارة المصرية، وأثناء مقابلتى لوفد هام من أعضاء الكونجرس الأمريكى أثناء زيارتهم لزمبابوى فى هذه الفترة وبحضور السفير الأمريكى، أعربوا جميعا عن قلقهم فى أن يؤدى هذا الحادث الى تغيير في السياسة المصرية، خاصة بالنسبة لعلاقات مصر بالولايات المتحدة وكذلك اسرائيل، كما أعرب المسئولون الأفارقة وعدد من السفراء العرب على ضرورة فتح صفحة جديدة فى العلاقات بين مصر والدول العربية خلال المرحلة المقبلة مع تقديرهم لالتزامات مصر الدولية. وتبعا للموقف الأمريكى اللذى أشرت إليه بدأت اسرائيل في محاولات لاختبار اتجاه الرئيس مبارك بالنسبة للعلاقة المصرية الاسرائيلية ولتنفيذ بنود المعاهدة المصرية الاسرائيلية مارس ٧٩ ولرأيه في الصراع العربى الاسرائيلى.

وبدأت دعاية التطرف الاسرائيلى، تعلن عن قيام مصر بوضع عراقيل أمام تنفيذ المعاهدة خاصة فيما يتعلق بعملية التطبيع. وقد أخطرت المسئولين الأمريكيين والأجانب والأفارقة بأن مصر تحترم التزاماتها الدولية، وبشرط احترام الجانب الآخر لالتزاماته، وأنه لايوجد نص في المعاهدة يعطى لاسرائيل علاقة مميزة بمصر، وأن الشعب المصرى متوقف عن التطبيع مع اسرائيل لأنه مازال يشك في نوايا التطرف الاسرائيلي من السلام الشامل والعادل، خاصة بعد أن اثبت هذا التطرف الاسرائيلى استمراره في اعتداءاته على الأمة العربية ومحاولة إبعاد مصر عن أمتها العربية واشرت لحادث ضرب المفاعل النووى العراقى في يونيه ٨١ في اليوم التالي لاجتماع بيجين بالسادات بغرض دفع التطرف الاسرائيلي لاستمرار الخلافات المصرية العربية.

وأخطرت الوفد الأمريكى فى زمبابوى بعدم صحة ماترددده اسرائيل، بأنها بعد اغتيال الرئيس السادات، فقد أصبحت اسرائيل الحليف الرئيسى في المنطقة، وأنه مهما تقاربت إحدى الدول العربية أو بعضها مع الولايات المتحدة، فإن ذلك يجب ألا يكون على حساب اسرائيل، وأن استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية لصالح الاستراتيجية الأمريكية.

وقد نشرت بعض الصحف الأفريقية رأيى بشأن رفض اتفاق التعاون الاستراتيجى بين أمريكا واسرائيل والذى وقعه قائد التطرف فى اسرائيل إيريل شارون في نوفمبر ٨١ مع وزير الدفاع الأمريكى، وأكدت أن هدف الاتفاق الرئيسى تحقيق استمرار الاحتلال الاسرائيلى للأراضي العربية، ووقوف أمريكا مؤيدة لاسرائيل ظالمة أو مظلومة. وقد ناقشنى السفير الأمريكى بشأن هذه المقالات، فأكدت رأيى السابق وموضحا نفس هذا الاتجاه، قد سبق حدوثه بين هنرى كيسنجر وإيجال الون وزير خارجية اسرائيل فى سبتمبر٧٥ فور توقيع إتفاقية سيناء لفك الاشتباك، وكذلك الاتفاق الأمريكى الاسرائيلي في ٢٦ مارس ٧٩ فور ابرام المعاهدة المصرية الاسرائيلية، وتقديم الولايات المتحدة بناء على ذلك كل الدعم لاسرائيل. وأشرت بأن هذه الاتفاقيات الأمريكية الاسرائيلية ستؤدى بالدول العربية لاتخاذ موقف أكثر تشددا من عملية السلام ومن الصراع العربى الاسرائيلي.

وفى نهاية ٨١ وبعدكفاح مرير وصبر وثقة في عدالة موقف مصر،ورفض أية محاولة لإبعادهاعن المجال الدولى،لاحظت تقاربا من بعض السفراء العرب لدول الصمود والتصدى،وقد رحبت بأى تعاون معهم فى مجال إنهاءالصراع العربى الاسرائيلى سلميا لصالح جميع دول وشعوب المنطقة،وبدأت بعدئذ اعد نفسى لطلب نقلى للقاهرة لأشارك فى مرحلة جديدة من الصراع العربى الاسرائيلى بعد اتمام الانسحاب الاسرائيلى من سيناء المحدد له ٢٥ ابريل ١٩٨٢.

الباب السادس

من الانسحاب الإسرائيلى من سيناء إبريل ١٩٨٢

حتى الانتفاضة الفلسطينية: ديسمبر ١٩٨٧



وبدأت هذه المرحلة بانسحاب اسرائيل الكامل من أرض سيناء العربية فى ٢٥ ابريل ١٩٨٢ ، ثم حاولت القيادة المصرية إنهاء الخلافات مع بعض القادة العرب، ومؤكدة في الوقت نفسه الموقف المصرى المؤيد للحق العربى في الصراع، ولم تتأثر بأى ضغينة من التصرفات السابقة، بل عملت القيادة والدبلوماسية المصرية بكل جهدها لإعادة العمل العربى المشترك، خاصة بعد اتضاح الموقف العربى إثر احتلال اسرائيل للبنان ١٩٨٢. واستمرت محاولاتنا حتى قرر مؤتمر قمة عمان الأردن في نوفمبر٨٧ عودة هذه العلاقات، وكانت هذه القرارات دعما للموقف العربى فى الصراع، خاصة بعد التحرك الايجابى المصرى منذ ١٩٨٢ وبعد تولى الرئيس مبارك لتلافى الخلافات العربية لصالح الأمة العربية.

وقد استمرت مصر في دعمها لفلسطين وشعب فلسطين، حتى بعد موقف قيادة المنظمة بعد زيارة القدس ٧٧ وبعد المعاهدة المصرية الاسرائيلية٧٩. وأدانت مصر ممارسات اسرائيل ضد حقوق الشعب العربى فى الأرض المحتلة، كما ساندت المنظمة أثناء غزو لبنان ٨٢ وأيدت القيادة الشرعية عام ١٩٨٣. وقد استمرت مصر في مساندة التحرك السياسى الفلسطينى خاصة مع الأردن في اتفاق ٨٣ وفبراير٨٥ وحاولت تلافى الخلافات التى أثيرت فى المجالس الوطنية الفلسطينية بالجزائر ٨٣ وعمان ٨٤ ثم الجزائر ٨٧ وقراراته التى دعت إلى قيام مصر باغلاق بعض مكاتب المنظمة بمصر، وأعلنت بأن ذلك لايؤثر على مساندة مصر لحقوق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره واسترداد أرضه.

ولم تتوقف مصر عن مبادراتها للسلام الشامل خلال هذه المرحلة. فشاركت في مباحثات الحكم الذاتى لإقرار حكم ذاتى حقيقى لأرض وشعب فلسطين، إلا أن التطرف الصهيونى قام بالاعتداء على لبنان وضم القدس العربية لاسرائيل وكذلك الجولان السورية ، أدى لقرار مصرى بايقاف هذه المباحثات.

وحاولت مصر في يوليو ٨٢ تقديم مبادرة سلام شامل مع فرنسا في مجلس الأمن، كذلك أيدت قرارات قمة فاس ٨٢ وشاركت بفاعلية في اقرار السلام الشامل فى " المؤتمرات الدولية للقضية الفلسطينية .

وحاولت مصر – بمساعدة من بعض الدول الأجنبية – اقناع القادة الاسرائيليين بأهمية اقرار السلام الشامل في المنطقة والانسحاب من الأراضى العربية المحتلة، ورغم محاولات مصرية رسمية لمزيد من العلاقات مع اسرائيل وقادتها، إلا أن التطرف الاسرائيلي قد هيمن علي التحرك السياسى، ورفضت اسرائيل مطالب مصر بهذا الشأن.

وتفجر الخلاف بالنسبة لنقاط الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، في المرحلة النهائية من الانسحاب الاسرائيلى ابريل٨٢، واضطرت مصر إلي ابرام اتفاق يقضى بأنه في حالة

عدم التوصل لحل تفاوضي ، فإن لها الحق في طلب التحكيم الدولي، وقد أيد هذا التحكيم موقف مصر. كما حاولت الدبلوماسية إيجاد حلول سياسية لمشكلة دير السلطان للأقباط المصريين بالقدس وكذلك للاجئين الفلسطينيين في معسكر رفح (المسمى كندا) في مصر، إلا أن تطرف القيادات الصهيونية، ومحاولاتها استمرار الصراع، أدي لعدم الوصول لحل سياسى.

الموقف العربى ١٩٨٢

وكنت متفائلا فى بداية عام ١٩٨٢ من إمكانية إنهاء الخلافات العربية، رغم الأحداث التى مرت على الأمة العربية خلال الفترة القصيرة السابقة، متطلعا إلي عودة التضامن العربى لتحقيق أهدافنا في الاستقلال السياسى والعسكرى والاقتصادى والثقافى وتحرير الأرض العربية المحتلة، الأمر الذى يحقق للأمة العربية التفوق في التوازن الاستراتيجى في المنطقة، ويجبر قادة التطرف الاسرائيلى وأصدقائهم على العمل لتحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة وإيجاد تسوية حقيقية للصراع العربى الاسرائيلي.

وناقشت زملائى الدبلوماسيين المصريين وعددا من المسئولين، أثناء تواجدى فى أجازة بالقاهرة فى بداية عام ٨٢ عن حقيقة الأوضاع بالنسبة للصراع وقد علمت منهم تفاصيل تطورات الأوضاع العربية والفلسطينية والاسرائيلية خلال الفترة السابقة التى عملت فيها كسفير لمصر بأفريقيا ووفقا لاتصالاتهم وللتقارير التى وردت اليهم.

وكانت مرحلة بداية ١٩٨٢، مرحلة جس النبض بين بعض القيادات العربية والمصرية ، بشأن عودة العلاقات المصرية العربية، وقد طالب بعض القادة العرب من مصر التحلل من التزاماتها في اتفاقيات كامب ديفيد حتى يمكن إعادة هذه العلاقات. وقد أخطرت بعض القادة العرب، بصعوبة ذلك خلال هذه الفترة، وأن اتفاقيات كامب ديفيد فيما يتعلق بالشق الفلسطينى والذى آثار الخلافات العربية، قد جمد تماما نتيجة لرفض الجانب الفلسطينى له ، ولعدم تنفيذه من جانب اسرائيل، الأمر الذى لايدعو لأى حرج من أية قيادة عربية في عودة العلاقات الطبيعية مع مصر.

الانسحاب الاسرائيلى من سيناء ابريل ١٩٨٢

وقد علمت من السفراء والمسئولين الأمريكيين الذين اجتمعت بهم في أفريقيا ، بأنه تجرى مباحثات أمريكية اسرائيلية بشأن مدى التزام الرئيس مبارك - بعد توليه الرئاسة- باتفاقيات كامب ديفيد وبالمعاهدة المصرية الاسرائيلية لعام ١٩٧٩. وقد أخطرنى السفيرين الأمريكيين فى زمبابوى كيلى وزامبيا فرنك ويزنر والذى عين بعدئذ سفيرا بالقاهرة، " بأن اسرائيل تصر علي تحديد وإعلان مصر ورئيسها بالالتزام المصرى بهذه الاتفاقيات قبل استكمال انسحابها النهائى

من سيناء والمحدد له ٢٥ ابريل ٨٢ وفقا لمعاهدة ٧٩ وأن الرئيس الأمريكي والكونجرس يؤيدان هذا الموقف الاسرائيلي، باعتباره موقفا مبدئيا للتحرك الأمريكي في المنطقة وباعتبار مسئولية الولايات المتحدة عن هذه المعاهدة. وقد قامت القيادة المصرية بعدئذ بإعلان التزامها بهذه المعاهدة لاعتبارات دولية وقانونية وعسكرية.

وعند مناقشة الجانب المصرى للجانب الاسرائيلي بشأن مواقع الحدود التى ستنسحب منها إسرائيل كاملا من سيناء وفقا لمعاهدة ٧٩ وحتى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين في فترة الانتداب، أصر الجانب الاسرائيلي علي عدم الانسحاب في ٢٥ ابريل٨٢ عن بعض المناطق المصرية وأهمها منطقة طابا المصرية... ونظرا لدقة الموقف ولتحقيق الانسحاب فى الموعد المحدد، فقد اضطر الجانب المصرى إلي الموافقة على اتفاق مصرى اسرائيلي وقع في ٢٥ ابريل٨٢ ويقضى بانسحاب اسرائيل إلي ماوراء خط الحدود الدولى مع تواجد قوات متعددة الجنسيات في منطقة طابا حتى يتم الاتفاق عليها بشكل نهائى عن طريق التفاوض أو التوفيق أو التحكيم وفقا للمعاهدة، مع عدم قيام اسرائيل بأية انشاءات جديدة في منطقة طابا حتى يتم التوصل لحل نهائى للخلاف بين مصر واسرائيل... وقد استكمل الاسرائيليون الانسحاب من سيناء فى نفس اليوم ٢٥ابريل١٩٨٢ عدا منطقة طابا..

وبعدئذ قامت اسرائيل باستكمال بناء الفندق السياحى بالمنطقة واستمرت اسرائيل تحتفظ بورقة طابا في محاولات تحقيق مكاسب لها خاصة في عملية التطبيع، وقد رفضت وزملائى عملية الربط بين طابا والتطبيع ونددت بموقف اسرائيل بهذا الشأن.. وقد تم الاتفاق كذلك فى ٢٥ ابريل ٨٢ علي موضوع اللاجئين الفلسطينيين والذين أبعدتهم السلطات الاسرائيلية أثناء احتلالها سيناء من قطاع غزة واسكنتهم منطقة برفح المصرية أطلق عليها " معسكر كندا" حيث كانت سابقا معسكرا للقوات الكندية الدولية قبل عدوان ١٩٦٧، ويقضى الاتفاق باعادة هؤلاء اللاجئين لقطاع غزة، وتعهد مصر باستقبال أى مصرى يقيم في منطقة النقب أو غزة إلي الأراضي المصرية.

الهجوم الاسرائيلى علي لبنان يونيه ١٩٨٢

وعلمت من عدد من القادة الفلسطينيين، بأن التطرف الاسرائيلي يتحرش بالقوات الوطنية اللبنانية والفلسطينية على أرض لبنان، بهدف احتلال لبنان وضرب كل القوى الوطنية التى تقف في وجه اسرائيل وأطماع التطرف الاسرائيلي فى أرض لبنان، وقد أخطرونى بأن المسئولين العسكريين المصريين قد حذروا قادة منظمة التحرير الفلسطينية من احتمالات هجوم شامل اسرائيلى ضد جميع القواعد الفلسطينية والوطنية اللبنانية فى لبنان..

ولم تمض أيام حتى قامت اسرائيل بهجومها الشامل ضد لبنان، فى يونيه٨٢ وبادرت مصر فور الاعتداء، بادانته وتحذير اسرائيل من نتائجه وأعلن الرئيس مبارك عن استيائه من الموقف

الأمريكي الذي دافع عن غزو إسرائيل للبنان في مجلس الأمن، وأن هذا الموقف سيؤثر على العلاقات العربية الأمريكية، وأعلن عن ترحيب مصر باقامة حكومة فلسطينية مؤقتة في القاهرة.. وأن خروج الفلسطينيين من لبنان دون وعد بإيجاد تسوية شاملة سيؤدى لتعقيد الموقف أكثر مما كان عليه.

وقد لمست من عدد من الدبلوماسيين العرب، مدي استيائهم من موقف بعض القادة العرب السلبى من هذا الاعتداء الاسرائيلى وأنه إذا ماكانت مصر في القيادة العربية، ماكانت اسرائيل لتستطيع التمادى فى ذلك.

شئون فلسطين بوزارة الخارجية المصرية

وبانتهاء الانسحاب الاسرائيلى من سيناء في ٢٥ ابريل ٨٢، طلبت من الزميل مديرشئون السلك الدبلوماسى بالخارجية، العودة للعمل بالوزارة بالقاهرة، علي أن أتولي شئون فلسطين بدلا من الزميل السفير مجدى صبرى الذى عين فى منصب سفير بالخارج، وذلك لمتابعة جهوده وجهودنا لايجاد حل وسلام شامل للصراع العربى الاسرائيلى، وأخطرنى الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بموافقته على نقلى كسفير لمصر بزمبابوى رغم أهمية المنصب لمتابعة حركات تحرير ناميبيا وجنوب أفريقيا، إلا أنه يعلم كذلك بأهمية عملي كمدير لشئون فلسطين نظرا لأهمية المرحلة القادمة من الصراع العربى الاسرائيلى ولمعرفته بعلاقاتى العربية الوثيقة مع قيادات وشعوب الأمة العربية الأمر الذى قد يساعد على اعادة العلاقات الدبلوماسية، بالاضافة لإلمامى الكامل بأوضاع اسرائيل وسياستها.

وقد أنهيت بناء على طلبى - العمل كسفير لمصر في الخارج قبل الموعد المحدد لذلك بأكثر من سنة وذلك بعد إنتهاء مهمتى في أفريقيا ومشاركتى في تأييد حركات التحرير وايقاف التدهور في العلاقات العربية المصرية والتصدى لمحاولات التأثير السلبى على العلاقات الأفريقية المصرية، ولم يحدث في خلال هذه الفترة، أن قطعت أية دولة أفريقية علاقاتها مع مصر، بل علي العكس أعادت العلاقات الدبلوماسية مع دول أفريقية سبق قطعها لعلاقاتها مع مصر وبذلك تحقق الدعم الحقيقى لموقفنا فى الصراع العربى الاسرائيلي.

وتوليت مهمتى كمدير لشئون فلسطين بالخارجية المصرية فى سبتمبر ١٩٨٢ خلفا للصديق محمد مجدى صبرى الذى بذل مجهودات هامة أثناء رئاسته للإدارة فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى.. وذلك فى ظل مواقف أثرت على عملية التوازن الاستراتيجى للصراع العربى الاسرائيلى ومنها:

- وضع عربى متدهور وخطورة ذلك على مستقبل الأمة العربية وتأثيره على الصراع.

- قطيعة عربية رسمية بين مصر وعدد من الدول العربية انطبعت آثارها على العلاقات الشعبية.
- استمرار اسرائيل فى اعتداءاتها على الأمة العربية وآخرها على لبنان فى يونيه ١٩٨٢.
- بداية مرحلة التنسيق بين الولايات المتحدة واسرائيل من خلال التحالف الاستراتيجى بينهما.
- استمرار اسرائيل فى احتلالها للأراضى العربية ورفضها الانسحاب أو الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى.

وقد أنشئت إدارة شئون فلسطين عام ١٩٤٨ بوزارة الحربية المصرية، وكان مديرها السيد محمود رياض وزير الخارجية الأسبق، ثم صدر قرار عام ١٩٤٩ بإنشاء إدارة شئون فلسطين بوزارة الخارجية المصرية ونقل العاملون بها من وزارة الحربية إلى وزارة الخارجية، وقد تقرر وقتئذ أن تختص هذه الإدارة بجميع الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها والخاصة بالقضية الفلسطينية، وانشئت إدارة الحاكم العام لقطاع غزة بوزارة الحربية المصرية كجهاز تنفيذى وإدارى لشئون القطاع، واستمر هذا الوضع حتى بعد إحتلال قطاع غزة فى يونيه ١٩٦٧ ونقلت إدارة الحاكم العام من قطاع غزة إلى القاهرة مؤقتا، حتى يتم تحرير القطاع .

وقد اجتمعت فور توليتى هذه المهمة، بجميع القيادات الرسمية والشعبية المصرية وتناقشت معها بشأن الأوضاع العربية وأهمية العمل المتضامن لتحقيق التوازن الاستراتيجى للصراع، عن طريق تحقيق الاستقلال السياسى والعسكرى والاقتصادى والثقافى للدول العربية وتحرير الأرض العربية المحتلة، وكذلك العمل على تحقيق التضامن العربى فى ظل نظم ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان العربى ، من أجل تنمية اقتصادية وثقافية واجتماعية عربية شاملة.

اللجنة العليا المصرية لشئون فلسطين

واقترحت إنشاء اللجنة العليا لشئون فلسطين، لتساند عملنا فيما يختص بالقضية الفلسطينية والقضايا العربية وموضوعات الصراع العربى الاسرائيلى، واشترك في اللجنة عدد كبير من السفراء والدبلوماسيين المصريين، وكبار المسئولين بالوزارات والهيئات المختلفة، وتقرر أن تجتمع اللجنة شهريا بمقر وزارة الخارجية بالاضافة للاجتماعات الطارئة التى تدعو لاجتماع عاجل للجنة.

وتولى مدير شئون فلسطين بالخارجية المصرية، رئاسة اللجنة، كما تولت إدارة شئون

فلسطين سكرتاريتها.

وقد قمت خلال المدة التى قمت فيها بهذه المهمة، بعرض جميع الموضوعات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية والعسكرية على هذه اللجنة، وكانت قرارات اللجنة واضحة وصريحة ومؤكدة لانتماء مصر العربى وتمسكها بالقضايا الفلسطينية والعربية وبحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته. وقد شرفتنى اللجنة بالتعبير الصادق عن آرائها وقراراتها فيما يتعلق بجميع موضوعات الصراع العربى الاسرائيلي.

ولابد لى من الاشادة بمجهودات زملائي في هذه اللجنة، والذين استطاعوا إبراز دور مصر العربى وأهمية الأمن القومى العربى لصالح الأمن الوطنى المصرى، وقد قاموا جميعا بدافع من روحهم الوطنية والقومية، بابداء آرائهم بكل صراحة حتى فى مواجهة بعض الضغوط التى تعرضوا لها وسأشير لأسمائهم وأعمالهم في كتابى عن السياسة الخارجية المصرية.

مبادرات السلام الشامل فى عام ١٩٨٢

وتزامن وصولى للقاهرة، وتوليتى مهمتي باللجنة المصرية لشئون فلسطين وإدارة شئون فلسطين مع اعلان عدد من المبادرات المختلفة والمتعددة لايجاد حل سياسى لمشكلة الشرق الأوسط، يهدف إنهاء الصراع العربى الاسرائيلي، وقد ناقشنا هذه المبادرات في اللجنة العليا، واوضحنا احتمالات نجاح أى منها أو فشلها وموقفنا من هذه المبادرات.

وقد قدمت مصر مبادرتها مع فرنسا في مجلس الأمن في ٢٨يوليو١٩٨٢على أساس أن تسوية المشكلة اللبنانية ينبغى أن تساهم فى البدء فى إعادة السلم والأمن الدائم بالمنطقة ضمن إطار مفاوضات تقوم على مبدأ الأمن والعدل لجميع دول وشعوب المنطقة،وذلك بإعادة تأكيد قرارى مجلس الأمن٢٤٢و٣٣٨بحق كل دول المنطقة فى الوجود والأمن،وإعادة تأكيد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حق تقرير المصير بكل مايترتب عليه من آثار، علي أن يمثل الشعب الفلسطينى فى المفاوضات،وما يستتبع ذلك انضمام منظمة التحرير الفلسطينية إليها وكذلك دعوة الأطراف المعنية إلي اعتراف كل منهما بالآخر في وقت واحد،ولم يوافق مجلس الأمن على مشروع القرارحيث اعترضت عليه الولايات المتحدة بضغط من اسرائيل.

كما قدم الرئيس الأمريكى ريجان مقترحاته في محاولة للتسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلي، ذلك في أول سبتمبر ١٩٨٢ على أساس الأخذ فى الاعتبار اهتمامات جميع الأطراف، كما تستجيب للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وضرورة حل الصراع العربى الاسرائيلي عن طريق المفاوضات على أساس مبادلة الأرض بالسلام وفقا لقرار ٢٤٢ لعام ٦٧، وأشار ريجان بأنه لايمكن تحقيق السلام بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية

سوف لاتؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة وغزة كما أنها لاتؤيد ضم اسرائيل وسيطرتها الدائمة عليها، وأن أمريكا ترى ممارسة الحكم الذاتى من قبل فلسطينى الضفة وغزة بالاشتراك مع الأردن، وتجميد المستوطنات الاسرائيلية الجديدة. كما يتم تحديد مستقبل مدينة القدس عن طريق المفاوضات على أن تبقي غير مجزأة ولكن وضعها النهائى يقرر بالمفاوضات. وقد رفضت الحكومة الاسرائيلية المقترحات الأمريكية فورا، كما انتقد الاتحاد السوفيتى المبادرة وحذر من انتقاص الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى، كما انتقدت معظم الدول العربية هذه المبادرة (رغم تشابهها مع التحرك الأمريكى خلال عام ٩٢ والذى وافقت عليه معظم هذه الدول) . وقد رحبت الحكومة المصرية بالتحرك الأمريكى، إلا أنها أشارت إلي أن المبادرة غير كافية لضمان ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم. وقد أوضحت فى اتصالاتى بالسفير الأمريكى، بأنه يجب إجراء تعديلات على هذه المبادرة، بحيث تقرر حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، والتعامل المباشر بين الولايات المتحدة وبين ممثلى الشعب الفلسطينى. وقد أشار السفير الأمريكى بصعوبة إجراء ذلك فى بداية التحرك لأسباب عديدة منها توازن المبادرة بتقرير مبدأ الأرض مقابل السلام وعدم الاعتراف بالاحتلال الاسرائيلى للأراضي العربية، وتجميد المستوطنات وأنه يمكن بعد بدء المفاوضات، مطالبة الجانب العربى بحقوقه المشروعة.

وقد أصدر مؤتمر القمة العربى بفاس بالمغرب قراره بشأن التسوية السياسية في ٩ سبتمبر ١٩٨٢ وتقضى بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة عام ٦٧ بما فيها القدس العربية، وإزالة المستعمرات الاسرائيلية المقامة بعد ٦٧ وتأكيد حق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير، واخضاع الضفة وغزة لاشراف الأمم المتحدة لفترة انتقالية لبضعة أشهر وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وتضمن البند السابع من المبادرة قيام مجلس الأمن الدولي بوضع ضمانات للسلم بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة. وقرر المؤتمر تشكيل لجنة سياسية لإجراء اتصالات مع الدول دائمة العضوية لشرح القرارات. وقد اعتبرت الولايات المتحدة القرارات ايجابية ، لإنها لم ترفض مبادرة ريجان، كما لم يرفض الاتحاد السوفيتى المبادرة، وعبرت مصر وفرنسا عن ارتياحهما للمبادرة لتطابقها مع مشروع القرار المصرى الفرنسى المقدم لمجلس الأمن، ورفضت اسرائيل المبادرة. ورغم أن مصر لم تشترك في مؤتمر فاس ٨٢، وفى قراراته، إلا أنها اعتبرت المبادرة، خطوة ايجابية للتحرك نحو السلام بإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي، إلا أن عددا منا، قد تحفظ على المبادرة، إذ أنها بادرت بتقديم تنازلات هامة من الجانب العربى مسبقة لأية مفاوضات مباشرة أو مؤتمر للسلام ، إذ وافقت على الانسحاب الاسرائيلى حتى حدود ٦٧، في حين أن الحدود الدولية الشرعية لدولة فلسطين هى حدود قرار التقسيم ١٨١ لسنة ٤٧ - رغم تحفظنا عليه- بالاضافة إلي الاعتراف العربى الضمنى، بما فى ذلك منظمة التحرير كعضو عامل في مؤتمر القمة العربى - في البند السابق بدولة اسرائيل، في الوقت الذى أعلنت اسرائيل رفضها بالاعتراف

المتبادل والمتزامن مع الدولة الفلسطينية ، ثم أكدت بعد ذلك رفضها لكل المبادرات العربية.

وقد اخطرت السفراء العرب ورؤساء رعاية المصالح العرب بالقاهرة بوجهة نظرى بهذا الشأن وأقر بعضهم بصحتها.

وتابعنا بعد ذلك المبادرة السوفيتية فى ١٥ سبتمبر ٨٢ والتى قدمها الرئيس بريجنيف، وهى تماثل تقريبا خطة فاس العربية ، مع اضافة أهمية عقد المؤتمر الدولى للشرق الأوسط لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى.

وقد أيدت فى تقرير قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٨٢، بشأن تطبيق قرار التقسيم ١٨١ لسنة ٤٧، واشرت لضرورة اعتبار هذا القرار وثيقة دولية بالغة الأهمية، تعطى للشعب الفلسطينى الحق فى دولته المستقلة، وأكدت على ضرورة التحرك السياسى العربى، بإعلان قيام دولة فلسطين، طبقا لهذا القرار، باعتبار أن صدور القرار بموافقة الدول العربية والمنظمة، يعتبر اعترافا ضمنيا بالدولة الفلسطينية العربية وبإسرائيل، وتجنب الدول العربية والمنظمة، الضغوط الأمريكية، والتى تطالب الدول العربية والمنظمة بالاعتراف باسرائيل، مع تأكيدنا بأنه إذا استمرت هذه الضغوط للاعتراف الصريح بإسرائيل، فإنه يجب أن يكون ذلك فى إطار اعتراف متبادل ومتزامن بين المنظمة واسرائيل. وقد اختلفت فى هذا الرأي بشأن أهمية قرار الجمعية العمومية عام ٨٢ مع الدكتور عصمت عبد المجيد، إذ اعتبر وقتئذ أن القرار ١٨١ لسنة ٤٧ قد انعدم وتخطته الأحداث، ولا يمكن احياؤه، وقد رفضت هذا الرأي تماما، باعتبار أن قرارات الأمم المتحدة لا تتخطاها الأحداث ولا تتقادم، وان واجبنا المطالبة الدائمة بتطبيقها لصالح الأمة العربية .

انتهاكات اسرائيل فى القدس العربية والاراضى العربية المحتلة

واكدت فى تقارير عديدة عام ١٩٨٢ موقف مصر من رفضها عام ١٩٦٧ للقرار الذى أصدره الكنيست (البرلمان) الاسرائيلى فى ٢٧ يونيه ٦٧ - بعد إحتلال القدس العربية - لسريان القوانين واستمرار المؤسسات الادارية فى القدس الغربية، على القدس الشرقية (العربية) وذلك بغرض من عزل القدس عن الضفة الغربية وإحكام الحصار الاستيطانى عليها وإقامة أحياء سكنية يهودية بها .

وقد طلبت مصر والدول الصديقة من الجمعية العامة وقتئذ إصدار قرار بمطالبة اسرائيل بالغاء جميع التدابير التى اتخذتها بالقدس والامتناع عن تغيير مركزها وصدر القرار ٢٢٥٤ فى ١٤ يوليو ٦٧ بذلك وأشرت أن هذا القرار يؤكد إلغاء جميع التدابير الاسرائيلية التى اتخذتها اسرائيل باحتلالها الجزء الغربى من القدس فى عام ٤٨ لتغيير مركز القدس الدولى وفقا

لقرار ١٨١ لسنة ٤٧ - بالاضافة إلى ماتخذته من إجراءات للجزء الشرقى الذى احتلته ١٩٦٧ . وأكدت ان قرار مجلس الامن ٢٥٢ فى ٢١ مايو ١٩٦٨ - والذى يؤكد قرار الجمعية العامة السابق - يؤكد كذلك على أن جميع التدابير والاجراءات التشريعية والادارية التى اتخذتها اسرئيل بما فى ذلك نزع ملكية الاراضى، وتغيير المركز القانونى للقدس باطلة ولاغية ويدعو اسرائيل إلى إلغاء هذه التدابير والامتناع فورا عن أى عمل لتغيير مركز القدس . . .

وأوضحت العديد من القرارات بهذا الشأن، منها قرار مجلس الامن ٢٦٧ فى ٣ يوليه ٦٩ ببطلان تغيير مركز القدس وقرار ٢٩٨ فى ٢٥ سبتمبر ٧١ بالغاء الاجراءات الاسرائيلية . . .

واكدت بناء على ذلك رفض مصر القانون الاساسى الاسرائيلى فى ٣٠ يوليو ٨٠ باعلان توحيد القدس وجعلها العاصمة والمقر الرسمى لرئيس الدولة الاسرائيلى والحكومة . والذى صدر قرار من مجلس الأمن باعتبار هذا القانون لاغيا وباطلا (قرارى ٤٦٥ لسنة ٨٠ و ٤٧٦ لسنة ٨٠) وقد أكدت رفض الانتهاكات الاسرائيلية لحرمة الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية فى القدس ومصادرة العقارات التابعة للأوقاف الاسلامية والمسيحية . . . إلى غير ذلك من الانتهاكات الاسرائيلية بالقدس العربية ورفضت بمذكرة محاولات اسرائيل تطبيق التشريعات الاسرائيلية على الاراضى الفلسطينية المحتلة لمخالفة ذلك لالتزامات اسرائيل الدولية ولقرار ٢٤٢ واتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩ وكذلك أدنت قرار اسرائيل بضم مرتفعات الجولان السورية لمخالفتها للقانون الدولى .

جرائم التطرف الاسرائيلى وانتهاكاته لحقوق الانسان العربى

مذابح صبرا وشاتيلا سبتمبر ٨٢

وقد أدنت وزملائى هذه المذابح ، وأعلنت مصر عن احتجاجها لهذه المذابح ولاستمرار الاحتلال الاسرائيلى للبنان، وقامت باستدعاء السفير المصرى فى إسرائيل فى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٢ . وأكدت للسفراء الأجانب، خاصة الأمريكى ، أن قرار مصر باستدعاء السفير المصرى يدخل ضمن سيادتها الكاملة ويعتبر تعبيرا عن الاستنكار لمواقف اسرائيل بلبنان وإدانة للمذابح اللاإنسانية فى بيروت والتى قام بها قادة التطرف الاسرائيلى ومنهم بيجن وشامير وشارون كما ثبت ذلك فى تقرير اللجنة الاسرائيلية للتحقيق . وأكد الرئيس مبارك بعدئذ عام ٨٣ بأن عودة السفير المصرى رهن بالانسحاب الاسرائيلى الكامل من لبنان ووقف بناء المستوطنات فى الاراضى المحتلة وإبداء مرونة كبيرة ازاء مشكلة طابا المصرية . .

وقد رحبت بقيام الرأى العام الاسرائيلى باكبر مظاهرة فى تاريخ اسرائيل، ضد حكومته احتجاجا على هذه المذبحة والتى تشابه مذابح النازى لليهود ، وشارك فى التظاهر حوالى أربعمائة

ألف اسرائيلى، الأمر الذى يساعد على التعرف على آراء الرأى العام الإسرائيلى واليهودى وضرورة استقطابه لصالح السلام ضد قياداته المتطرفة .

انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان الفلسطينى ديسمبر ١٩٨٢

وفور قيامى بمسئولية اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين، أبرزت أهمية العمل على تحرير الأرض العربية وتجميع جميع الانتهاكات والممارسات الاسرائيلية لحقوق الانسان واعلانها على الرأى العام العالمى وعلى المنظمات الدولية، اذ أن هذه الانتهاكات الاسرائيلية ترمى إلى إضعاف الشعب العربى الفلسطينى داخليا : سياسيا واقتصاديا وثقافيا وإجتماعيا وإلى قمع صوته حتى لايصل إلى العالم أجمع ويعلم حقيقة الاستعمار الاسرائيلى الاستيطانى، الأمر الذى يحقق للتطرف الاسرائيلى استمرار تفوقه فى التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى .

- واعددت تقارير عديدة والقيت محاضرات مختلفة عن هذه الانتهاكات بدءً بتقرير اعددته فى ديسمبر ١٩٨٢ ، مع زملائى بشئون فلسطين، عن الانتهاكات والجرائم والممارسات الاسرائيلية، ضد حقوق الانسان العربى الفلسطينى، حقوقه الجماعية فى تقرير مصيره باقامة دولته وعودته إلى وطنه وأرضه، حقوقه المدنية والسياسية، حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقد قمت بتوزيع التقرير على السفارات والقنصليات المصرية بالخارج وكذلك على السفارات والهيئات الدولية بالقاهرة بعد ترجمته للانجليزية والفرنسية ليعلم الرأى العام العالمى بهذه الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان .

- وأكدت فى التقرير تصاعد هذه الانتهاكات والممارسات وتعارضها مع ميثاق الأمم المتحدة بحق الشعب فى تقرير مصيره، ومع مبادىء القانون الدولى ومع اتفاقية لاهاى الرابعة لعام ١٩٠٧ إتفاقية جنيف لحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب "اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩" وأشرت إلى نص المواد بهذه الاتفاقية وتطبيق الانتهاكات الاسرائيلية عليها ، كما أشرت كذلك إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الامن الدولى خاصة القرار ٢٣٧ لسنة ١٩٦٧ والذى يدعو لاحترام حقوق الانسان فى اتفاقية جنيف الرابعة لعام ٤٩، واعتبار الاحتلال العسكرى وضعا مؤقتا ليس له أى حق فى السيادة الاقليمية على الأراضى المحتلة . وقد أوضحت اللجنة الخاصة للتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية لحقوق الانسان فى الاراضى العربية المحتلة والتى انشئت بناء طلب مصر وعدد من الدول الاعضاء عام ١٩٦٨ ، هذه الممارسات فى جميع تقاريرها السنوية منذ ١٩٧٠ والمرفوعة للجمعية العامة للأمم المتحدة عن هذه الانتهاكات .

الصراع العربى الاسرائيلى١٩٨٣

وتابعت وزملائى اعضاء اللجنة العليا لشئون فلسطين ، مجهوداتنا من أجل ايجاد تفوق عربى فى التوازن الاستراتيجيى فى الصراع العربى الاسرائيلى، على أساس عودة التضامن العربى ومواجهة التطرف الاسرائيلى باعماله وجرائمه فى لبنان ١٩٨٣ ومحاولة اكتساب قطاعات كبيرة من أعضاء السلام داخل اسرائيل وخارجها لصالح تحركنا، مع استمرارمقابلاتى العديدة والمستمرة مع السفراء والمسئولين الأجانب، لشرح قضايانا العادلة، والحصول على تأييدها، واضعا نصب الأعين أهمية القضايا العربية عامة والفلسطينية خاصة، لاستقرار الأمن الوطنى المصرى وحمايته ،باعتباره جزءا من الأمن القومى العربى .

وقد القيت عدة محاضرات خلال هذا العام، واشتركت فى ندوات عديدة فى الجماعات المصرية والأمريكية والمعاهد العليا ومراكز الابحاث والدراسات والمعهد الدبلوماسى المصرى واكاديمية ناصر للعلوم العسكرية والنقابات المهنية والعمالية وغيرها موضحا هذه القضايا المصيرية المرتبطة بالصراع العربى الاسرائيلى . . . وأدليت بأحاديث وتصريحات صحفية، للاذاعات المصرية والأجنبية والتليفزيون المصرى والعربى (سأقوم بنشرها قريبا باذن الله لدفع التحرك العربى تجاه العمل العربى المشترك.

وقد أعددت وزملائى بشئون فلسطين عدة مذكرات، توضح تطورات القضية الفلسطينية ومواقف دول العالم منها ومن الصراع العربى الاسرائيلى، وزعت على القادة السياسيين والعسكريين المصريين، وذلك لتكون لديهم الصورة الواضحة خلال مقابلاتهم الثنائية مع الرؤساء والمسئولين الاجانب، وكذلك أثناء حضورهم المؤتمرات الدولية والأقليمية، مشيرا إلى الدور المحدد الذى تطلبه مصر من كل دولة اجنبية لدعم هذه القضية، وقد تلقيت وزملائى، خطابات شكر من القيادة السياسية على هذا المجهود الكبير . . .

زيارة الرئيس مبارك لأمريكا وأوربا يناير١٩٨٣

- واعددت وزملائى تقريرا عن التصور للتحرك المصرى وموقفه من الصراع العربى الاسرائيلى فى ضوء المتغيرات الدولية وذلك بمناسبة زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا فى يناير ٨٣ويتلخص فى:

- أن المصلحة الوطنية المصرية والمصلحة العربية تؤكد ضرورة استمرار الجهود المصرية لحل القضية الفلسطينية ومشاركتها الايجابية لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى .

- أهمية استمرار مصر بالتمسك بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته .

- أن دور مصر الدولى يتحدد عبر ثقلها فى الشرق الأوسط ودول العالم الثالث، مع الاخذ فى الاعتبار قيادتهالهذه الدول.

- أهمية استعادة مصر لدورها الطبيعى والمؤثر مع ممثلى الشعب الفلسطينى من خلال تكثيف الاتصالات بزعماء الضفة الغربية وقطاع غزة، وهم يشكلون المدخل الطبيعى والمقبول للحل السياسى .

- ضرورة استمرار مصر لاتصالاتها بالولايات المتحدة للوصول لحل شامل للصراع العربى الاسرائيلى، وأن قبول امريكا دورا مصريا فعالا فى الصراع، يتوقف على مدى تقييم عودة نفوذ مصر للمؤسسات الدولية وللمنطقة العربية والذى يعتمد كثيرا على وجود تقارب مصرى عربى فلسطينى ومع الدول الافريقية والعالم الثالث .

- أهمية تنمية العلاقات كذلك مع الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى، مع تشجيع دور أوربا كنوع من التوازن .

وكانت لزيارات الرئيس مبارك نتائج ايجابية للدفاع عن حق الشعب العربى فى تقرير مصيره ولدفع جهود الحل السياسى تمهيدا لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى .

قمة عدم الانحياز مارس ١٩٨٣

وحضرت جلسة اجتماعات مع سفراء دول عدم الانحياز للتحضير للمؤتمر لتوضيح دور مصر القيادى فى الحركة وأهمية استمراره كما أعددت التقارير الخاصة بالتحضير لمؤتمر عدم الانحياز فى دلهى مارس ٨٣ بعرض مواقف دول العالم من القضية الفلسطينية والقرارات الدولية للعرض على القيادة السياسية للاهتداء بها فى قرارات المؤتمر وفى تحركنا خلاله، وقد أكتسب الدور المصرى فعالية كبيرة فى المؤتمر الذى أيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة وانتهت الخلافات التى بدأت فى مؤتمر هافانا ٧٩

المؤتمر الدولى للقضية الفلسطينية - أروشا تنزانيا مارس ٨٣

- وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بعقد هذا المؤتمر فى أروشا تنزانيا من ٢٩ مارس حتى أول ابريل ٨٣، بحضور وزراء خارجية الدول الأفريقية ومراقبين للدول الأخرى، وذلك بعرض محاولة ايجاد حل سياسى للصراع العربى الاسرائيلى . وقد كان التوتر يسود العلاقات المصرية الفلسطينية ، أثر قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر - فبراير ٨٣ وقد أعددت تقريرا أؤكد على أهمية حضور مصر لهذا المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية حتى تثبت مصر أنها مع الشعب الفلسطينى وقضيته ، وأنها قيادة للأمة العربية فى محاولتها انهاء

الصراع. وقد فوجئت بصدور قرار بتعييني رئيسا لوفد مصر في هذا المؤتمر، على أن ينضم لي السفير أحمد حجاج سفير مصر بكينيا وقتئذ. وقد عرضت على اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين، جدول أعمال المؤتمر وطلبت إبداء الرأي في كل بند بالجدول، وأكدت اللجنة أهمية اشتراك مصر في المؤتمر كقيادة عربية وافريقية، وأن حضوري للمؤتمر قد يؤدي لايقاف المزيد من التردي في العلاقات المصرية الفلسطينية العربية، بما يؤدي لنتائج لصالح مصر والأمة العربية في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي... وقد قابلت وزير الخارجية وقتئذ كمال حسن علي وأخطرته بقرارات اللجنة العليا لشئون فلسطين، بشأن المؤتمر الدولي بأروشا، واستفسرت عن أية توجيهات بشأن الموقف المصري، خاصة أن هذا المؤتمر ينعقد في ظروف صعبة، تمر بها العلاقات المصرية الفلسطينية والمصرية العربية، وقد أخطرني وزير الخارجية بأنه ليست لديه أية توجيهات، وأن الأمر متروك لي وفقا لخبرتي السياسية لاتخاذ ما أراه مناسبا للموقف... وسافرت إلى دار السلام، عاصمة تنزانيا، حيث قابلني السفير المصري محمود حلمي سعيد، والسفير أحمد حجاج، وناقشنا الموقف في المؤتمر خاصة مايتعلق بمشروعات القرارات الخاصة بالصراع العربي الاسرائيلي، والتقيت في مطار دار السلام قبل مغادرتنا لأورشا، والأخ شفيق الحوت رئيس وفد المنظمة بالمؤتمر والاخ زهدي الطرزي، وباقي أعضاء الوفد، وكان لقاء حارا يعبر عن عمق العلاقات المصرية العربية، إلا أنني لاحظت فتورا في تحية السفير أحمد حجاج للسيد الطرزي، وقد أشار حجاج إلى أن ذلك راجع لموقف الطرزي، أثناء رئاسته لوفد المنظمة بالأمم المتحدة بنيويورك، في الفترة السابقة عندما كان حجاج عضوا في الوفد المصري، لدرجة أنه اضطر إلى تبادل العبارات النابية مع الطرزي، أثناء تعرض الأخير لموقف مصر من كامب ديفيد، إلا أن لقاءاتنا بالمؤتمر ازالت مافي نفوسنا، لصالح القضايا الفلسطينية والعربية في الصراع العربي الاسرائيلي.

وقد شعرت الوفود العربية بتعاون الوفد المصري معها منذ بداية المؤتمر، كما اتضح لها أهمية مصر في القارة الافريقية، وتقدير جميع وزراء خارجية أفريقيا للوفد المصري، والمعاملة التفضيلية التي قدمها وزير خارجية تانزانيا، السيد/سالم احمد سالم، أول سفير لتنزانيا في مصر وأمين عام منظمة الوحدة الافريقية حاليا، والذي كاد أن يصبح الأمين العام للأمم المتحدة لولا اعتراض الولايات المتحدة على تعيينه.

وبدأ هذا المؤتمر الخاص بالقضية الفسطينية، وأهمية ايجاد حل سياسي سلمي للصراع العربي الاسرائيلي، بكلمة افتتاحية لوزير خارجية تنزانيا، وما أن أنهى كلمته، حتى طلبت الكلمة لأطلب ترشيح وزير خارجية تنزانيا رئيسا للمؤتمر، ورئيس وفد الجزائر نائبا للرئيس، وقد وافق المؤتمر على اقتراحي بالاجماع، وحضر رئيس وفد الجزائر بعد الاجتماع ليقدم شكره لترشيحي له، وأشار بأنه لم يفاجأ بهذا الموقف، لمعرفته بعلاقاتي بالثورة الجزائرية والشعب الجزائري وبدوري

مع حركات التحرير العربية والأفريقية . . . وقد تم التنسيق الكامل بين الوفد المصرى ، وباقى الوفود العربية والافريقية ، وقد قام الاخ جميل مطر ممثل الجامعة العربية بالمؤتمر، بمجهودات كبيرة لتحقيق هذا التنسيق . وقد شارك الوفد المصرى، بايجابية تامة فى صياغة قرارات المؤتمر، والخاصة بتحقيق سلام شامل فى المنطقة، وانهاء الصراع العربى الاسرائيلى، يقوم على أساس انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى المحتلة عام ٦٧، بما فى ذلك القدس ، مع التأكيد على وضعها الدولى واعتبار الاجراءات الاسرائيلية باطلة وايقاف إقامة المستوطنات ، واعتبار وجود اسرائيل فى الاراضى العربية المحتلة، تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وإقرار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وفقا لقرار ١٨١ لسنة ٤٧والذى اكدته الجمعية العامة أخيرا فى ديسمبر ٨٢، مع حق هذا الشعب فى العودة ، وشرعية كفاحه ضد السيطرة الاجنبية بكافة السبل بما فى ذلك الكفاح المسلح، وفقا لقرار الجمعية العامة فى ٣٠ نوفمبر ٧٣ . . .

وقد القيت كلمة مصر فى المؤتمر الدولى بتنزانيا تضمنت "أن السلام والأمن وانهاء الصراع العربى الاسرائيلى، لن يتحقق إلا بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة، بما فى ذلك القدس العربية ، وحصول الشعب الفلسطينى على حقه فى تقرير مصيره، واقامة دولته المستقلة بفلسطين . . . وأعلنت إدانة الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، وإقامة المستعمرات الاستيطانية فى الأراضى العربية المحتلة، والانتهاكات غير المشروعة لحقوق الانسان ، وطالبت الأمم المتحدة بتحمل مسئولياتها باتخاذ الخطوات العملية وفقا للفصل السابع من الميثاق لانهاء الاحتلال الاسرائيلى ودعوت لتوحيد كافة الجهود الافريقية والعربية لإيجاد حل عادل وشامل للصراع العربى الاسرائيلى ، والتفرقة العنصرية فى اسرائيل وجنوب افريقيا . . ." وقد أعربت جميع الوفود بترحيبها بالموقف المصرى وقد كان رأيى واضحا فى اتصالاتى بالوفود العربية والأفريقية ، ويقضى بعدم تفجير واثارة أية خلافات عربية داخل أو خارج المؤتمر، وافقت مع جميع الوفود العربية على عدم ذكر أية إشارة أو إدانة لاتفاقيات كامب ديفيد أو للمعاهدة المصرية الاسرائيلية لعام ٧٩، كما سبق حدوثه فى الاجماعات الدولية والاقليمية السابقة . . . وقد أوضحت فى لقاءات بالوفود العربية والأفريقية ، أن اتفاقيات كامب ديفيد فيما يتعلق بالشق الفلسطينى، قد رفضها الشعب الفلسطينى وممثلوه ، بالاضافة لتفسيرات إسرائيل المخالفة لنصوص ومضمون وروح هذا الشق الفلسطينى، وأنه لذلك فلا يمكن لمصر أن تتمسك به وأننى اعتبره من وجهة النظر السياسية والقانونية قد جمد تماما مثل العديد من مبادرات التسوية السياسية السابقة ، وأكدت أن القانون الدولى ، يخول للدولة الموقعة على الاتفاقيات الدولية والمعاهدات ، تجميدها كليا أو جزئيا ، فى حالة عدم احترام الجانب الاخر . . . وأشرت بأننا قد أثبتنا بالواقع والقانون ، مخالفة اسرائيل لهذه الاتفاقيات ، وعدم احترامها لالتزاماتها بضمها القدس العربية والجولان، واستمرار ممارساتها وانتهاكاتها لحقوق الانسان . . . ، وقد أوضحت

كذلك ، ضرورة تخطى الدول الافريقية والعربية مراحل الخلافات السابقة ، وأن تبدأ بالعمل الايجابى والموضوعى لتحقيق نصرة قضايا التحرر وفى مقدمتها فلسطين وناميبيا وجنوب افريقيا وضرورة وقوفنا صفا واحدا فى مواجهة مخاطر التوسع الاسرائيلى وحكومة جنوب افريقيا . . وقد رحبت جميع الوفود المشاركة بهذا الاتجاه المصرى ، وفى مقدمتها الوفود العربية ، وصدرت القرارات الخاصة بالمؤتمر خالية تماما من أية إشارة أو إدانة لاتفاقيات كامب دفيد أو للمعاهدات الثنائية أو للمعاهدة المصرية الاسرائيلية لعام ٧٩ . . . وذلك لأول مرة فى تاريخ قرارات المنظمات الدولية والاقليمية بعد توقيع مصر لهذه الاتفاقيات، الأمر الذى اعتبرته جميع الوفود ، نصرا كبيرا للتحرك العربى الأفريقى المشترك، خاصة وأن المؤتمر الدولى كان متعلقا بالقضية الفلسطينية . . .

وقد أشار رئيس الوفد الفلسطينى فى المؤتمر، شفيق الحوت إلى رأيه بهذا الشأن فى حديث لجريدة الشرق الأوسط فى ٢٥ يوليو ٨٤ تضمن "واكتشفت فى هذا المؤتمر وزن مصر فى افريقيا ، وكان لوفدها برئاسة السفير طه الفرنواتى رئيس ادارة فلسطين فى الخارجية المصرية ، دور مشكور فى تليين المواقف لصالح القضية الفلسطينية، ومما قاله لى الدبلوماسى المصرى الصديق ، إن سياسة مصر فى افريقيا قديمة قدم النيل ومتشعبة كفروعه الموغلة فى أعماق القارة والأفارقة بدورهم يحرصون كثيرا على علاقاتهم مع مصر، ومهما اختلفوا معها أو اختلفت معهم، فان لهذا الاختلاف حدودا لايتجاوزونها ، واستطعنا على ضوء فهمنا لهذه الحقائق ، أن نصيغ قراراتنا بلغة تركز على الايجابيات دون اثارة لما يمكن الخلاف حوله . . . ومرة أخرى تيقنت بأهمية العنصر الذاتى فى شخصية الدبلوماسى ، أى دبلوماسى ، فى تمرير أو تعطيل أية مفاوضات يكون طرفا فيها . . . ولقد كان لروح الاخ طه الفرنوانى العربية الأصيلة، وأسلوبه الهادىء فى تعاطى المشاكل ، ماشجعنى على تلبيه الدعوة لزيارة القاهرة . . ."

المؤتمر الدولى للقضية الفلسطينية - الشارقة ابريل ١٩٨٣

وقد وجهت الدعوة لمصر من الأمم المتحدة، لحضور وزير خارجيتها لهذا المؤتمر، والخاص بأعضاء الأمم المتحدة بدول غرب آسيا (الاكوا) وهى جميع الدول العربية الآسيوية ، وبحضور ممثلين للمنظمات الدولية والاقليمية . وتحدد لانعقاد المؤتمر بالشارقة بالامارات العربية المدة من ٢٥ إلى ٢٩ ابريل ٨٣ . وقد أعددت مذكرة بضرورة حضور وزير خارجية مصر لهذا المؤتمر، خاصة وأنه يعقد على أرض عربية، بحضور جميع وزراء الدول العربية فى آسيا ، وأنه يمكن من خلال لقاءات مع وزراء الخارجية العرب، التمهيد لانهاء الخلافات العربية وعودة العلاقات المصرية العربية لطبيعتها . وقد فوجئت بصدور قرار بتعييني رئيسا لوفد مصر فى هذا المؤتمر، أى بأن وزرير خارجية مصر، كمال حسن علي، لن يتمكن من المشاركة وقد اجتمعت باللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين، وأوضحت لأعضائها تفاصيل جدول أعمال المؤتمر،

وأبدى الاعضاء وجهة نظر كل منهم بشأن الموضوعات الواردة فيه، وأعربوا عن أهمية حضور هذا المؤتمر للتمهيد لعودة العلاقات المصرية العربية، وتوضيح خط مصر فى الصراع العربى الاسرائيلى، وإستمرار هذا الخط حتى تحرير الاراضى العربية. ووصلت مقر المؤتمر بأحد الفنادق الكبرى بالشارقة، حيث فرضت الحراسة المشدده لاغتيال عصام السرطاوى بالبرتغال فى اليوم السابق، وأعلنت احدى الفصائل الفلسطينية مسئوليتها عن الحادث، واتهمت السرطاوى بمحاولة التوسط بين اسرائيل والفلسطينيين الأمر الذى اعتبره الفصيل خيانة للقضية. وقد لفت نظرى، السفير فتح الله الضلعى رئيس رعاية المصالح المصرية بالامارات، بأنه رغم أن المؤتمر يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، إلا أن العلم المصرى لم يرفع على مقر المؤتمر كغيره من الأعلام، بالاضافة إلى أن جميع الاذاعات والنشرات والصحف اشارت إلى أعضاء المؤتمر دون الاشارة للوفد المصرى، وقد هدأت ثائرة الزميل الضلعى مشيرا إلى أن المؤتمر لم يفتتح بعد.

ودعيت لحضور اجماع اللجنة التمهيدية للمؤتمر بحضور رؤساء الوفود ، ووزراء خارجية الدول العربية فى آسيا وهى الامارات العربية - البحرين - قطر - الكويت - عمان - السعودية - الاردن - سوريا - العراق- لبنان - اليمن الديمقراطية - الجمهورية العربية اليمنية - منظمة التحرير الفلسطينية - مصر . . وبعد مناقشة نظام المؤتمر وجدول أعماله، طلبت الكلمة وأشرت" إلى حضورنا بقلوب صافية، واتجاهات اخوية، من أجل نصرة القضية الفلسطينية ، والتى لايستطيع أى منصف أن ينكر دور مصر الرئيسى بالنسبة لها ، وماقدمته من تضحيات فى سبيلها ، باعتبارها قضيتها الرئيسية ، وجزءا رئيسيا لأمن مصر القومى ، وتمسكها بأمتها العربية فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى.. إلا أننى فوجئت بعدم رفع علم جمهورية مصر العربية على مبنى المؤتمر، وعدم اشارة الاعلام إلى حضور وفدها لهذا المؤتمر، الأمر الذى أرفضه تماما ، وأعلنت استعدادى لمغادرة المؤتمر فورا والعودة للقاهرة، اذا ماتأكدت من أن هذه الروح ستسود جو المؤتمر. وأكدت بأن مصر ليست بحاجة إلى الاستماع إلى الشعارات أو المزايدات ، وأننى أعرف شخصيا معظم رؤساء الوفود ورؤسائهم وملوكهم ومواطنيهم وشعبهم، وأننى أرفض أن يكون هذا المؤتمر الدولى ، الذى ينعقد على أرض عربية، محلا لمزيد من تفجير الخلافات العربية، التى نرفضها ونعمل على إنهائها . . ." وقد أبدى معظم رؤساء الوفود العربية، الترحيب بحضور مصر لهذا المؤتمر، وأكدوا أن ماحدث ، إنما هو خطأ غير مقصود وسيقوم المسئولون عن المؤتمر بتصحيحه فورا، وتم انتخاب مصر فى جميع لجان المؤتمر. . وكانت لهذه الحادثة الشكلية ، وموقفى منها فى بداية المؤتمر، أثرها فى تآلف الوفود العربية جميعها ، مع الوفد المصرى، حيث ناقشنا القضية الفلسطينية بروح الاخوة والمصلحة العربية المشتركة ، وشارك الوفد المصرى، بمجهودات فعالة فى مناقشة الموضوعات المطروحة على المؤتمر، خاصة وضع القدس العربية والأراضى المحتلة وشروط التسوية، بروح ايجابية وبصراحة تامة دون أية حساسيات أو القيام بمحاولات افتعال لمواقف ترضى بعض المسئولين ، إلا أنها تسىء لروح

التضامن ، وتؤثر على خط مصر الواضح، فى دعمها للقضايا العربية والفلسطينية فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى..

وكان موقفى واضحا ، فى ابتعاد المؤتمر فى مناقشاته وقراراته ، عن أى موضوعات خلافية، وقد تم التعاون الكامل بين الوفد المصرى والوفود العربية جميعها ، ولم يشر أى خلاف أوإشارة أو إدانة لاتفاقيات كامب دفيد أو المعاهدات الثنائية أو المعاهدة المصرية الاسرائيلية سواء فى مناقشات المؤتمر ، أو فى قراراته ، كما كان يحدث قبل مؤتمر أروشا مارس ٨٣ وقد أوضحت كل ذلك فى تقريرى للقيادة السياسية المصرية بعد عودتى من المؤتمر، كما استندت بهذا الموقف المصرى فى محاضرات للأخوة الدبلوماسية وفى الندوات السياسية كمدخل لاعادة العلاقات المصرية العربية.

وقد كانت مناقشاتنا داخل قاعة المؤتمر وخارجه ، تنحصر فى كيفية انهاء الصراع العربى الاسرائيلى لصالح الامة العربية ، وأثناء تناولنا العشاء مع رؤساء الوفود العربية، أثار أحد رؤساء وفد دولة عربية بترولية كبيرة، موضوع اتفاقيات كامب ديفيد ، وأشار على استحياء شديد، بأنها أوجدت فرقة عربية، مازلنا نعيش أثارها ، وأثرت على التوازن فى الصراع، وقد فوجئت بشاب عربى - عرفته فيما بعد مديرا لمكتب المنظمة فى إحدى الدول العربية- يتصدى بحدة للوزير العربى قائلا "إنكم انتم الذين أجبرتم السادات على توقيع هذه الاتفاقيات ، وانه يجب ألا تحاول بعض القيادات العربية ، إلقاء مسئولية الفرقة العربية على مصر ورئيسها السابق السادات.."
واضطررت للتدخل فى المناقشة، بعد أن أشار المسئول العربى، أنه لايعلم كثيرا عن هذه الأسباب، وأوضحت الأحداث السابقة لكامب ديفيد والمساعدات العربية المحدودة لمصر ، فيما يختص بالتسليح والازمات الاقتصادية التى تعرض لها الشعب المصرى ، دون مساهمة حقيقية وفعالة من العديد من الدول العربية فى معركة الصراع العربى الاسرائيلى ... وأنهيت حديثى بأننى أبديت هذا الرأى باختصار ، ومضطرا ، نتيجة سؤالى عن حقائق، وأننى أرجو أن نطوى هذه الصفحة ، ولنفتح صفحة جديدة، لصالح تحقيق التضامن العربى دعما للقضايا العربية والفلسطينية، فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى.

وقد سعى سفير فرنسا فى الامارات لمقابلتى، وأخطرنى بأن بلاده لاتوافق على عقد المؤتمر الدولى العام القادم للقضية الفلسطينية فى مقر اليونسكو بباريس فى اغسطس ٨٣ وفقا لقرار الجمعية العامة، وذلك نظرا لأسباب أمنية ، وأنه يرجو منى الاتصال بالوفود العربية، للموافقة على امكانية نقل المؤتمر العام القادم، إلى المقر الاوربى للأمم المتحدة بجنيف، مقابل وعد من فرنسا ودول الجماعة الاوربية، بحضور ذلك المؤتمر بعد أن سبق تقريرهم مقاطعته ...
وقد عرضت الموضوع على رؤساء الوفود العربية، ووافق الجميع على ذلك، وقد أخطرت السفير الفرنسى بذلك وكذلك الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بالقاهرة الذى قام بدوره

بالاتصال بالحكومة الفرنسية لاخطارها بالموافقة. ولمست اهتماما كبيرا من المسئولين بالامارات العربية، بمشاركتي في ندوات تعقد اثناء المؤتمر، ونقلتها أجهزة الاعلام، ويشارك في هذه الندوات، مسئولو الامم المتحدة ورئيس وفد المنظمة، بشأن الأوضاع في الشرق الاوسط وتطورات الصراع العربي الاسرائيلي.

وقد أدليت بعدة احاديث لصحافة الامارات ودول الخليج العربي وعلى سبيل المثال يمثل حديثي لصحيفة الخليج، بناء على طلب من الأخ تريم عمران سفير الامارات السابق بالقاهرة، ومن خيرة العناصر العربية القومية ، الاتجاه العام لهذه الاحاديث، وقد تضمن ذلك المقال رأيي بالنسبة للصراع العربي الاسرائيلي والقضايا العربية، اقتصر هنا على الاشارة لموضوع الصراع ويتلخص " أن مصر ترحب بعودة العلاقات مع الدول العربية وأنه يجب ألا ننظر إلى أن هناك صعوبة في اعادة هذه العلاقات نظرا لتوقيع مصر اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة ٧٩ . . اذا أنه في الواقع إما أن نحقق أهدافنا بالكفاح المسلح ، وإما أن نسعى لتحقيقها بالاساليب السياسية، ومثلا مؤتمر قمة فاس ١٩٨٢ أجبرت الدول العربية خلاله، على سعيها لتحقيق إنهاء الصراع بالطرق السياسية . . . وردا على سؤال عن الفجوة التي افرزتها اتفاقيات كامب دفيد ، بين مصر والأمة العربية اجبت بأنه بعد زيارة الرئيس السادات للقدس، ومهما قيل بالنسبة لهذه الزيارة، بأنها اعتراف من جانب واحد باسرائيل، إلا أننا كعرب لم نحدد الأهداف الحقيقية التي نسعى اليها، خاصة على ضوء الافكار التي طرحت في القدس. . . ومصر والدول العربية،استمرت في سعيها لتحقيق حل سياسي مع اسرائيل بعد حرب ١٩٧٣ ، فعقد مؤتمر جنيف في ديسمبر ٧٣ وفشل المؤتمر ، ومرت بعدها أربع سنوات لم نتحرك بعمل عربي موحد لتحقيق أهدافنا ، بل في خلافات شخصية ، واتفاقيات فك اشتباك على الجبهتين المصرية والسورية عامي ٧٤و٧٥، دون الوصول لحل شامل للصراع العربي الاسرائيلي، وكان يمكن أن نستمر لعشرات السنين الأخرى، دون الوصول لأي تسوية سياسية . . . وأكدت في احاديث اخرى نشرت في صحافة دول الخليج، مقالات تضمنت "علينا أن نترك الماضي، ونفتح صفحة جديدة مشرقة للمستقبل ، وأن على الأخوة العرب أن يعتبروا اتفاقيات كامب ديفيد ، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، مبادرة مصرية عليهم أن يأخذوا بها أو يرفضوها ، وأنني في الواقع لا أدافع عن هذه الاتفاقيات ولا أنقدها ، لكن اسرائيل تنتظر من مصر أن تتخلى عن كامب ديفيد بالنسبة لفلسطين ، إذ أنها الاتفاقية الوحيدة الرسمية التي ترتبط بها اسرائيل وتشارك فيها امريكا . . فاذا كنا نسعى لاشراك أمريكا في حل معين ، فعلينا أن ندفعها لتنفيذ التزاماتها ، لأن التفسير المصري لهذه الاتفاقيات ، يحقق مرحليا حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني تحقيقا كاملا . . ويعتبر مرحلة ضرورية لبتقبل الرأي العام العالمي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . . . . وأشرت بأن اسرائيل لاتستطيع إجبار مصر على اقرار علاقات سياسية واقتصادية معها . . . واكدت كذلك "مصر متمسكة بإعادة جميع الاراضي العربية المحتلة لأصحابها ، وأنها متمسكة بإعادة الضفة الغربية والقدس وغزة والجولان

إلى الشعب العربى ، وتصر على ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية من الاراضى اللبنانية، ولايمكن أن يكون لمصر موقف غير ذلك.. وأعربت عن أهمية اعادة العمل العربى المشترك بمشاركة مصرية ، وأن الشعب المصرى لايلمس حتى الان سوى مقاطعه لاقتصاده من بعض الحكومات العربية ، وأتساءل كمواطن عربى ، ماذا فعلت بعض الدول العربية لدعم الاقتصاد المصرى قبل كامب ديفيد، فى نفس الوقت الذى تستثمر اموالها فى الدول والجهات المعادية التى تستثمر اموال هذه الحكومات فى اسرائيل وفى الأراضى المحتلة وتعود بالفائدة العظمى على اسرائيل والصهيونية العالمية".. وقد تلقيت العديد من الاتصالات الهاتفية، كما حضر للقائى عدد من الشخصيات العربية بعد أن استمعوا وقرأوا وشاهدوا هذه التصريحات والأحاديث التى أدليت بها لأجهزة الاعلام فى الامارات فى أواخر ابريل ٨٣ والتى نقلت إلى جميع أقطار الأمة االعربية ، وقد أشاد الجميع بمصر ودورها القيادى، وطلبوا التعاون لعودة الأمة العربية إلى قلبها مصر العربية ، وأكدوا أنهم يرفضون أى حجج لاستمرار الفرقة العربية، والتى لايستفيد منها سوى قلة من الزعامات التى تسعى لمصالحها الشخصية، أو التطرف الاسرائيلى، وأن استمرار هذه الفرقة معناه استمرار الصراع العربى الاسرائيلى لصالح اسرائيل.

مؤتمر دبلوماسى لانتهاكات اسرائيل ابريل ٨٣

وأعددت تقريرا – نتيجة لاتصالى بعدد من السفراء الاجانب وممثلى المنظمات الدولية – بضرورة المطالبة بعقد مؤتمر دبلوماسى دولى لبحث مخالفات اسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ٤٩ ، وبأهمية اتخاذ المجتمع الدولى اجراءات عملية ضد ممارسات اسرائيل لهذه الاتفاقية وانتهاكاتها لحقوق الانسان. وعرضت فكرة انعقاد هذا المؤتمر الدبلوماسى، على المؤتمر الدولى للقضية الفلسطينية فى الشارقة فى ابريل ١٩٨٣ ، وقد أقر المؤتمر هذا الاقتراح، واتخذ قرارا بمطالبة الأمين العام للأمم المتحدة، بالتشاور مع المنظمات الدولية، لاتخاذ التدابير الفعالة لضمان سلامة الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة، وضمان حقوقهم القانونية والانسانية..

وطالبت فى تقرير آخر فى يونيه ١٩٨٣ بأهمية اجراء الاتصالات مع الدول المختلفة والمنظمات الدولية ، للموافقة على عقد هذا المؤتمر الدبلوماسى ، لبحث مخالفات اسرائيل وانتهاكاتها لاتفاقيات ٤٩ ، وقد التقيت بالسفير السويسرى بالقاهرة ، واخطرته بضرورة اتخاذ بلاده – باعتبارها الدولة الراعية لاتفاقيات جنيف وبها مقر هيئة الصليب الاحمر الدولى – لاجراءات انعقاد هذا المؤتمر الدبلوماسى، وقد أشار إلى أن بعض الدول كالولايات المتحدة لن توافق على انعقاد هذا المؤتمر نظرا لموقفها المؤيد لاسرائيل ، إلا أنه سيعد تقريرا لوزارة خارجيته ، بضرورة العمل لتحقيق هذا المؤتمر وفقا لمسئولية سويسرا وقد قمت مع عدد من الزملاء ، بتجميع الوثائق الخاصة بهذه المخالفات والانتهاكات والممارسات الاسرائيلية من المصادر المختلفة ومنها الاسرائيلية خلال عام ٨٣/٨٢ مع دراسة قانونية تؤكد انطباق هذه

الاتفاقيات على الاراضى العربية المحتلة ، وقمت بتوزيعها على السفارات المصرية بالخارج والأجنبية بالقاهرة وعلى المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية . . .

الاتفاق اللبنانى الاسرائيلى ١٧ مايو ١٩٨٣

– وقد عارضت الفكرة التى عرضها بعض المسئولين اللبنانيين لمساهمة مصر فى المفاوضات اللبنانية الاسرائيلية فى مايو ٨٣، على أساس تجارب مصر مع المفاوضين الاسرائيليين ، يمكنها تقديم هذه الخبرة للمفاوضين اللبنانيين مؤكدا ضرورة الابتعاد عن متاهات السياسات الاسرائيلية ، والتى تؤثر على التوازن فى الصراع ، وقد وافق المسئولون المصريون على رأيى بعدم المشاركة ، وتأكدوا من صحة هذا الرأى بعد توقيع الاتفاق فى ١٧ مايو (أيار) ١٩٨٣ والمآسى التى تعرض لبنان لها بعد ذلك ، من استشهاد العديد من الوطنيين اللبنانيين ، والفلسطينيين ، ومصرع ٢٤١ من رجال البحرية الأمريكية و٥٦ من الفرنسيين فى اكتوبر ١٩٨٣ وإلغاء الحكومة اللبنانية بعدئذ لهذا الاتفاق ، لأنه لايحقق المصلحة اللبنانية العليا ، لاستمرار المواقف الاسرائيلية العدائية فى جنوب لبنان .

لجنة الأمم المتحدة للتحرى عن الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان يونية ١٩٨٣

وقد أعددت تقريرا أطالب فيه بزيارة هذه اللجنة لمصر ، للاطلاع على انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان، وخاصة فى معسكر اللاجئين الفلسطينيين برفح المصرية المسمى بمعسكر "كندا" . وقد كانت هذه اللجنة تقوم بزيارة المنطقة سنويا ومنها مصر منذ عام ١٩٧٠ ، إلا أنه بعد معاهدة ٧٩ ، فان اللجنة قررت ايقاف زياراتها لمصر حيث لم تعد هناك أراض مصرية محتلة، لتقوم اللجنة بتقصى حقوق الانسان بالنسبة لها . وقد وافقت اللجنة على الحضور لمصر فى يونيه ١٩٨٣ . وقد قمت والزملاء بتجميع هذه الانتهاكات الاسرائيلية تمهيدا لزيارة اللجنة ومنها الممارسات فى القدس العربية – انتهاك حرمة الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية – إقامة المستوطنات اليهودية – مصادرة الأراضى العربية – استمرار احتلال الأراضى العربية . إنتهاك حقوق الانسان الجماعية فى تقرير المصير والعودة . الانتهاكات السياسية والمدنية – الانتهاكات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية . . الخ

واستقبلت اللجنة فى القاهرة فى ٩ يونيه ١٩٨٣ ، حيث أوضحت لها الانتهاكات الاسرائيلية مدعمة بالوثائق والمستندات ، ثم سافرنا إلى العريش بطائرة حربية، تم ترتيبها بالاتصال بمكتب المشير أبو غزالة ، وقد سافرت بعد ئذ مع السفير عبد الحليم بدوى مدير ادارة الهيئات والزملاء بادارة فلسطين إلى رفح، حيث قابلت اللجنة الشهود على الانتهاكات الاسرائيلية فى معسكر كندا والذين أجمعوا على قيام اسرائيل بانتهاكات لحقوق الانسان . . . وبانتهاء

الزيارة عبر رئيس اللجنة عن شكره لتوجيه الدعوة لحضورهم الى مصر ، حيث أتموا زياراتهم المبدائية الوحيدة فى المنطقة فى جو مشبع بالحرية المطلقة ، والتى أكدت حقيقة الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان ، وأبدى رئيس اللجنة واعضاؤها تقديرهم لاهتمام مصر بايجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية ، ولاقرار السلام الشامل فى المنطقة وإنهاء الصراع العربى لاسرائيل.

المؤتمر الدولى العام للقضية الفلسطينية - جنيف اغسطس /سبتمبر ١٩٨٣

وقد تلقت وزارة الخارجية المصرية، الدعوة لحضور وزير الخارجية لهذا المؤتمر ، وقد أوضحت فى تقرير خاص بذلك، بأهمية هذا الحضور حيث سيحضر وزراء الخارجية العرب ودول العالم المختلفة ، إلا أن السيد كمال حسن على أعرب عن عدم حضوره لهذا المؤتمر . وقد ركزنا استعداداتنا للمؤتمر فى تجميع أرائنا ووجهة نظر مصر فى كيفية ايجاد سلام شامل للصراع العربى الاسرائيلى ، وتشكل الوفد المصرى من السفراء الشافعى عبد الحميد وطه الفرنوانى وعبد الرؤوف الريدى على أن ينضم اليهم مستشارون سيد أبو زيد وأبو سيف راضى ومحمد فوده وعمرو حلمى..

وعقدنا عدة اجتماعات ، قبل انعقاد المؤتمر فى جنيف ، مع الوفود الافريقية والاسيوية الاخرى للتنسيق وانعقد المؤتمر فى ٢٩ أغسطس ٨٣، بحضور وزراء خارجية وكبار المسئولين فى ١٨٧ دولة بالاضافة إلى ممثلى المنظمات الدولية والاقليمة .. وانتخبت مصر فى أول جلسة للمؤتمر، نائبة لرئيس المؤتمر باجماع الاراء ، وأشار جميع رؤساء الوفود التى تقدمت لتهنئتنا بالمنصب ، بأن هذا التقدير الجماعى من المؤتمر الدولى للقضية الفلسطينية لمصر ، يؤكد أن مصر مازالت القيادة الحقيقية التى تعمل لصالح هذه القضية ، وأنها مستمرة فى العمل لانهاء الصراع العربى الاسرائيلى، وقد فوجئت فى جلسة الافتتاح ، بالكلمة التى ألقاها "بريماكوف" عضو الوفد السوفيتى ومن القادة السوفيت المعروفين والذى قام بدور هام فى أحداث الحرب العراقية الكويتية - يهاجم فيها اتفاقيات كامب دفيد ودور مصر بالنسبة للتسوية فى الشرق الأوسط ، الأمر الذى دعانى لاخطار - زملائى فى الوفد بأن هذه الكلمة مؤشر لعدد من الوفود العربية وغيرها ، للانطلاق فى هذا الاتجاه ، وأن الواجب العمل فورا على ايقاف هذا التيار .. والتقيت ببريماكوف بعد القائه كلمته ، ونزوله لقاعة المؤتمر ، وأخطرته بوضوح وصراحة بأن مصر لاتقبل إطلاقا ماأعلنه السوفيت فى كلمته وأنها متمسكة بالقضايا العربية وبقضايا التحرر وبالصراع العربى الاسرائيلى ،أضعاف ماتحاول دول أخرى كبيرة أن تتظاهر به ، وأن مصر لم تفرط فى الحق الفلسطينى أو فى التسوية السياسية وأننا لانقبل المزايدات لأهداف نعلمها جميعها ، حتى ولوكانت من دولة كبيرة كالاتحاد السوفيتى ... وأضفت بأننى مضطر للرد على كلمته ، موضحا موقف الاتحاد السوفيتى من إنشاء إسرائيل ودعمها بالعناصر البشرية والمادية ، وموقفه

من بعض حركات التحرير فى افريقيا وآسيا كما أعلمها . . . وقد كان هذا الحديث ، بحضور أعضاء الوفد السوفيتى ورئيسه "فونوجرادوف" وزير خارجية روسيا البيضاء ، وسفير الاتحاد السوفيتى السابق فى مصر ، والذى تدخل مهدئا لثائرتى ، طالبا ضرورة احتواء هذه الازمة ، ومشيرا إلى أن بريماكوف رجل أكاديمى وأنه يتحدث عن رأيه الشخصى . . . . واتفقنا على لقاء بين الوفدين المصرى والسوفيتى لتسوية الخلاف . . وقد تم الاتفاق على عدم ذكر الوفد السوفيتى لأية إشارة عن اتفاقيات كامب ديفيد أو معاهدة ٧٩ ، أو مسئولية مصر عن الصلح المنفرد . . كما اخطرنا الوفد السوفيتى بأنه رغم اتفاقيات كامب ديفيد ، إلا أن مصر مازالت توافق على المؤتمر الدولى وأنها حضرت مؤتمر جنيف ٧٣ وعقدت مؤتمرا تحضيريا بالقاهرة فى ديسمبر ٧٧ رفض السوفيت وبعض الدول حضوره . . . وأكدت للوفد السوفيتى أهمية الابتعاد عن إثارة أحقاد الماضى ، والعمل لايجاد التقارب بين مصر والاتحاد السوفيتى ، لمصلحة الطرفين، وأنه قد يكون هذا التفاهم فى المؤتمر الدولى ، بداية طيبة لتحقيق التقارب . . . وقد التزم الوفد السوفيتى بهذا الاتفاق ، طيلة جلسات المؤتمر وفى قراراته . . . كما التقيت بالسيد/ عبد الحليم وزير خارجية سوريا وقتئذ، فى بهو المؤتمرمع السفير أديب الداوودى ، وقد تصافحنا بحرارة حيث ترجع صداقتنا إلى فترة طويلة اثناء تولية محافظة دمشق ثم وزارة الاقتصاد، أثناء عملى كقائم بأعمال السفارة المصرية بدمشق عام ١٩٦٧ . . . وقد ناقشنا الأوضاع العربية والقضية الفلسطينية وأبعاد الصراع العربى الاسرائيلى ، واتفقنا على التزام كلا الوفدين المصرى والسورى بالموضوعية، وعدم اثارة الوفد السورى أى موضوع يتعلق بكامب ديفيد أو المعاهدة ، أو علاقة مصر باسرائيل ، لصالح العمل العربى المشترك ، فى مواجهة الصراع ، وقد أوفى خدام بوعده ، عدا اشارة عابرة من السيدة/ سعاد العبد الله عضو الوفد ، إعتذر عنها الوفد السورى بتدخل من السفير محمد الفرا الأمين العام المساعد للجامعة العربية.

وقد تم الاتفاق كذلك مع السيد على التريكى وزير خارجية ليبيا على نفس الاتفاق ، وكذلك مع السيد فاروق القدومى رئيس الدائرة السياسية بالمنظمة على تلافى أية خلافات عربية بالمؤتمر، كما تم الاتفاق مع جميع الوفود العربية على هذا الخط السياسى .

واثناء اجتماعنا بالوفود الصديقة ، إتضح اتجاهها جميعا للمطالبة بعقد المؤتمر الدولى للشرق الأوسط، بحضور الدول المعنية بما فيها المنظمة، وقد أشار بعض الزملاء فى الوفد المصرى ، بأن اعلان الوفد عن هذه الموافقة ، يعنى التخلى عن اتفاقيات كامب ديفيد فيما يتعلق بالشق الفلسطينى فى الاتفاقيات ،والرجوع ثانية لفكرة المؤتمر الدولى للسلام ، واقترحوا ضرورة موافقة وزير الخارجية ،كمال حسن على ، على هذا الاتجاه . وإتصلنا بالوزير ، إلا أننا اخطرنا بعدم تواجده بالقاهرة، وبالاتصال ثانية بالخارجية لمحاولة التحدث للوزير أخطرنا باستحالة ذلك (رغم معرفتى بأنه يمكن الاتصال به فى أى وقت وأى مكان !!!) ، كما لم يرد للوفد المصرى رد

على برقياته المرسلة للقاهرة بهذا الشأن .

وقد أخطرت الوفد المصرى بأن خط مصر واضح فى هذا الاتجاه ، واننا وافقنا على الدعوة للمؤتمر الدولى خلال المؤتمرين الدوليين بأورشا والشارقة فى مارس وابريل ٨٣ (بعد كامب ديفيد) وأننى أوضحت خلال المؤتمرين وجهة نظر مصر من إدانة اسرائيل لاستمرار احتلال الأراضى العربية ولممارساتها غير المشروعة ، ومن أهمية استناد المؤتمر الدولى للسلام لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى وأننى قد عرضت وناقشت تقريرى هذين المؤتمرين ، مع المسئولين المصريين ، ولم أجد من أى منهم أى اعتراض على فكرة الدعوة لعقد المؤتمر الدولى . . . وأننى على استعداد لتحمل أية مسئولية خاصة بهذا الاتجاه لصالح مصر وقضاياها العادلة . . . وقد تم الاتفاق على إلقائى كلمة مصر فى قاعة الأمم المتحدة بجنيف، وقد أعددتها مع السفير سيد أبو زيد ، وتضمنت أن مواقف اسرائيل عرقلت كافة الجهود لتحقيق السلام العادل والشامل فى الشرق الاوسط . .

وأكدت على تصميم مصر على رفضها استمرار الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية . وأعلنت عن ضرورة عقد مؤتمر دولى للشرق الأوسط لانهاء الصراع العربى الاسرائيلى . . وان نظرية القيادة الاسرائيلية من اعتماد الأمن على احتلال اراضى الغير ثبت بطلانها وان السلام لن يتحقق طالما استمرت اسرائيل فى اتباع سياسة التوسع واقامة المستوطنات والتى تدينها مصر، وأن التسوية العادلة فى المنطقة للصراع العربى الاسرائيلى تستوجب انسحاب اسرائيل من كافة الاراضى العربية المحتلة بما فيها القدس وإقرار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة الدولة المستقلة والعودة . . وتقدم منى رؤساء الوفود العربية – بعد إلقاء الكلمة – مؤكدين أن هذه الكلمة المصرية الصادقة عبرت عما يفكر فيه كل رؤساء وأعضاء الوفود العربية، كما قدم لى السفير أحمد عصمت عبد المجيد – وكان حاضرا للمؤتمر بصفة شخصية بعد إحالته للتقاعد كسفير بالخارجية المصرية وقبل تعيينه وزيرا للخارجية – تقديره للكلمة التى عبرت بصدق عن مصر العربية . . وقد أشارت وفود المؤتمر إلى أن موقف مصر الذى عبرت عنه فى المؤتمر، يمثل مرحلة جديدة فيما يتعلق باتفاقيات كامب دفيد فى الشق الفلسطينى منها ، ويؤكد الاتجاه لتأييد عقد المؤتمر الدولى للسلام لايجاد حل شامل ودائم للصراع العربى الاسرائيلى . .

وقد شاركنا فى صياغة قرارات المؤتمر ، وقد وافق المؤتمر بالاجماع على اعلان جنيف " سبتمبر ٨٣ . . مرفق ويتضمن التأكيد على إنسحاب اسرائيل من حدود ٦٧ بما فيها القدس ،وعلى حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره والعوده واقامة الدولة المستقلة ، وضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة باشتراك جميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير ،فضلا عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وغيرهما من الدول المعنية . . وقد كانت هذه القرارات الهامة دستور التحرك الدولى بعدئذ لحل الصراع العربى الاسرائيلى وقد وافقت

الجمعية العامة بالاغلبية الساحقة عليها، وقد اعددت تقريرا وافيا عن هذا المؤتمر ، قدمته للقيادة السياسية ولمجلس الشعب المصري، كما عرضته على اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين والتى أقرت توصياته وصاغت خطة عمل لتحقيقها خلال سنتين.

لقاءات مع قادة وشعب الارض المحتلة والصراع

وبدأت منذ عام ١٩٨٣ في تنظيم لقاءات مع قيادات وقواعد الشعب الفلسطينى فى الارض المحتلة وذلك فى القاهرة باعتبار أن الالتحام معها يحقق جزءا من التوازن فى الصراع العربى الاسرائيلى. وقد رفضت السلطات الاسرائيلية فى البداية التصريح لهؤلاء القادة بمغادرة الاراضى المحتلة ، مما دعانى إلى الاحتجاج على هذا الاجراء واجبار السلطات الاسرائيلية على السماح لهم بالحضور للقاهرة ، وقد التقيت بعدد كبير منهم أخص بالذكر السادة حكمت المصرى ورشاد الشواوجميل الطريفى والياس فريج كما اجريت اتصالات بفلسطينى ١٩٤٨ وطالبت بتقديم المساعدات لهم للحضور للقاهرة والدراسة فى معاهدها محافظة على عروبتهم . وقمت وزملائى باللجنة العليا لشئون فلسطين بدعم مطالب شعب الارض المحتلة وتسهيل تصدير منتجات الحمضيات من قطاع غزة لأوربا عن طريق مينائى السويس وبور سعيد ، كما نجحنا فى زيادة اعداد الطلبة الفلسطينيين للالتحاق بالجامعات والمعاهد المصرية وخاصة فى الدراسات العملية.

وطالبت باستمرار دعم مصر الكامل لحقوق شعب فلسطين الجماعية فى تقرير المصرير والعودةواقامة الدولة وكذلك حقوقه السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية

المطالبة بتطبيق التفسير المصرى لاتفاقيات كامب ديفيد

وقد رحب هؤلاء القادة بزيارة القاهرة والالتقاء بالدبلوماسيين المصريين وتبادل الرأى بالنسبة لانهاء الاحتلال الاسرائيلى ودعم مصر لشعب الارض المحتلة، وقد كان موقفى الواضح فى المؤتمرات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية عام ١٩٨٣ وتصريحاتى التى ادليت بها فى ضرورة انهاء الاحتلال الاسرائيلى وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته ، دافعا لتدفق العديد من قيادات الارض المحتلة للقاهرة والالتقاء معنا .

وقد اجريت لقاءاتى مع القادة الفلسطينيين فى وزارة الخارجية المصرية وبادارة شئون فلسطين وفى منزلى مع حرصى على حضور ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية جميع هذه اللقاءات والاجتماعات السرية والعلنية على أساس أن المنظمة هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى .

ووجدت ترحيبا من عدد كبير من القادة الفلسطينيين بضرورة تمسك مصر بتطبيق التفسير المصرى لاتفاقيات كامب ديفيد لعام ١٩٨٣ ، حيث أن هذا التفسير المصرى والذى اعلن فى مناسبات عديدة يؤدى الى الحكم الذاتى الكامل تمهيدا لإقامة الدولة الفلسطينية، كما أن اعلان

مصر وبتأييد فلسطيني لذلك سيضع اسرائيل والولايات المتحدة فى موقف حرج ، وقد يجبر اسرائيل على تنفيذ ماتفقت عليه ، خاصة وان هذه الاتفاقيات هى الوحيدة التى ترتبط بها اسرائيل بالنسبة للقضية الفلسطينية وتشارك فيها مصر والولايات المتحدة .

وقد اخطرت القادة الفلسطينيين بصعوبة قيام مصر بهذه الخطوة ، خاصة بعد الادانات الفلسطينية والعربية لهذه الاتفاقيات وكذلك فى ظل الخلافات الفلسطينية المتفجرة بين الفصائل الفلسطينية فى لبنان، والموقف العربى غير الواضح حتى الآن . بالنسبة لعودة العلاقات الطبيعية مع مصر والذى اتخذ مبررا له استمرار مصر فى التزاماتها فى اتفاقيات كامب ديفيد، بالرغم من اخطارى لجميع القادة العرب فى المؤتمرات الدولية وفى تصريحاتى بأن هذه الاتفاقيات يمكنهم اعتبارها مبادرة مصرية كغيرها من المبادرات وأن على الشعب الفلسطيني أن يأخذ بها أو يرفضها وذلك رغم توضيح موقفى بتجميد هذا الشق الفلسطينى نتيجة لرفض الشعب الفلسطينى وقتئذ له .

وقد اكدت لهؤلاء القادة الفلسطينيين بأنه اذا كانت للقيادات العربية والفلسطينية وجهة نظر مؤيدة لمطالبة مصر لاسرائيل وامريكا بتطبيق التفسيرات المصرية المتفقة مع القانون الدولى. لهذه الاتفاقيات ، فاننى ارى ضرورة تلقى هذا الرأى كتابة حتى لاتدخل ثانية فى متاهات الخلافات والمنازعات التى نحمد الله على انهائها .

ولم أتلق أى رد من هذه القيادات الفلسطينية أو غيرها بتأييد هذا الرأى حتى انتهاء عملى الرسمى من الخارجية المصرية عام ١٩٨٨ .

مطالبة مصر والاردن بتطبيق قرار ٢٤٢ على الضفة وغزة

وقد طالب عدد آخر من قادة وقواعد الشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة مصر والاردن بتطبيق قرار ٢٤٢ ، على أن يبدأ ذلك باعادة قطاع غزة إلى الادارة المصرية والضفة الغربية للادارة الاردنية.

وقد اخطرت القادة الفلسطينيين بأن قرار قمة الرباط عام ١٩٧٤ ، قد أكد أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، وتأكيد حق الشعب الفلسطينى فى اقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة المنظمة على أى أرض فلسطينية يتم تحريرها ، وان مصر مازالت رغم الخلافات الفلسطينية متمسكة بهذا القرار .

وقد أشار هؤلاء القادة الفلسطينيون إلى أن المنظمة وقيادتها فى خلاف مستمر بين الفصائل الفلسطينية ويركزون اهتمامهم على توطيد قيادة كل فصيل الأمر الذى شغلهم عن تحرير الارض رغم خطورة المستوطنات، واعربوا عن استعدادهم للاتصال بقيادة عرفات لتحريك هذا

الاتجاه فى مقابل حصوله على تعهد مصرى واردنى مكتوب وبوعد آن يؤدى ذلك لتحقيق الدولة الفلسطينية مستقبلا ، واشاروا أن الأمر يتطلب تحركا عاجلا يضع عنصر الوقت فى الاعتبار خوفا من استمرار اقامة المستوطنات الاسرائيلية وابتلاعها للارض المحتلة (المستوطنون وقتئذ كانوا حوالى ٢٠ ألفا) واعربوا عن استعدادهم كذلك بالاتصال بالفصائل المختلفة للموافقة على ذلك.

وقد اعربت للقادة الفلسطينيين ، وبحضور ممثلين عن المنظمة عن استعداد مصر لأية مجهودات فى سبيل تحرير كل الارض العربية المحتلة ، ولكنى أرى انه نظرا للظروف العربية والفلسطينية ، ضرورة تلقى مصر لهذا الطلب من القيادات الفلسطينية والعربية حتى لايؤدى التحرك المصرى إلى ردود فعل سلبية .

وقد وعد القادة الفلسطينيون بالاتصال بقيادة عرفات والفصائل الاخرى بهذا الشأن إلا أن الخلافات الفلسطينية فى لبنان وقفت حائلا دون ذلك ، ولم أتلق كذلك حتى انتهاء عملى الرسمى بالخارجية المصرية عام ٨٨ أى طلب بهذا بشأن .

انسحاب اسرائيل من قطاع غزة وبعض المناطق فى الضفة الغربية

واتصل بعض القادة الاسرائيليين بعدد من المسئولين المصريين بشأن امكانية تحرك اسرائيل لتسوية سياسية لموضوع الاراضى الفلسطينية المحتلة ، خاصة بالنسبة لقطاع غزة وبعض المناطق فى الضفة الغربية مثل اريحا .

وقد قام الجنرال بنيامين بن اليعازر منسق شئون المناطق المحتلة بالاتصال بالسفير المصرى فى تل ابيب وبعدد من المسئولين المصريين وأشار بأن سياسته وبعض القادة الاسرائيليين ترمى إلى تشجيع العناصر المعتدلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة واجراء حوار معها ، وانهم يريدون اعادة قطاع غزة للادارة المصرية لحين ايجاد حل لموضوع الضفة المعقد ، وأنهم قد يرون كذلك البدء ببعض المناطق فى الضفة الغربية والتى لاتمثل مطالب تاريخية للشعب الاسرائيلى كمنطقة اريحا .

واقترح الاسرائيليون امكانية تنفيذ الحكم الذاتى فى غزة كخطوة أولى مع بعض المناطق.
- وقد اوضحت بأن فكرة مبدأ الحكم الذاتى الكامل فى غزة مبدئيا كنموذج للمباحثات يمكن تنفيذه فى الضفة الغربية فى حالة نجاحه عرضها السادات سابقا ، وان بيجين رحب بالفكرة إلا أنه طالب باقتصار مباحثات الحكم الذاتى على غزة كبداية ، الأمر الذى رفضه السادات مؤكدا ضرورة التوصل أولا لاتفاق عام بشأن الحكم الذاتى فى الضفة وغزة معا ، ثم يبدأ التطبيق فى غزة ، مما دعا بيجين لعدم الموافقة على العرض.

وقد علمت بأن عددا من قادة حزب العمل وبعض عناصر الليكود واحزاب الوسط تؤيد فكرة

البدء فى تنفيذ الحكم الذاتى فى قطاع غزة ، اذ أن القطاع محدود المساحة (٣٠٦كم٢) ومحدود الموارد بالقياس بكثافته السكانية العالية (٧٠٠ ألف نسمة وقتئذ) والاحتفاظ به يرتب مسئوليات كثيرة على اسرائيل والعنصر الفلسطينى غالب بدرجة كبيرة على العنصر اليهودى فيه ، بالاضافة إلى أن قطاع غزة لايدخل فى المطالب التاريخية والدينية للدولة اليهودية مثله مثل منطقة اريحا فى الضفة الغربية كما أن امكانية اقامة مستوطنات اسرائيلية فى القطاع محدوده وكثافتة السكانية تمثل خطرا على حركة الاستيطان وعلى أمن اسرائيل خاصة فى مخيات اللاجئين الفلسطينيين هذه المخيات التى تمسكنا بوجودها وعدم تفريغها باعتبارها من اسس الحل السياسى فى المستقبل .

وقد اكدت فى تقارير رفض المقترحات الاسرائيلية ، خاصة فى ظل عدم حصولنا على موافقات فلسطينية أو عربية بهذا الشأن وكذلك لعدم الثقة فى نوايا اسرائيل بشأن الانسحاب من جميع الاراضى العربية المحتلة ، واوضحت أن العرض الاسرائيلى فى بدء تنفيذ الحكم الذاتى فى غزة أو مناطق محددة فى الضفة هو مساومة من هؤلاء القادة الاسرائليين بغزة لقاء إحكام القبضة الاسرائيلية على القدس وباقى الضفة الغربية ومحاولة من اسرائيل لتطبيع علاقاتها فى المجالات المختلفة مع مصر وإبعادها عن التحرك العربى المشترك وان هذا العرض الاسرائيلى تفتيت للقضية الفلسطينية واخراج لاسرائيل من عزلتها أمام المجتمع الدولى والامريكى وان العرض الاسرائيلى لابد وأن يقترن بمطالب امنية اسرائيلية ، اذ اننى أعلم بأن بعض القادة الاسرائيلين يرون فى قطاع غزة منطقة أمن اضافية لاسرائيل فى مواجهة مصر وأنه لايمكن إنهاء المستوطنات الاسرائيلية من غزة لأسباب عديدة أمنية وسياسية وانها فى رأى غالبية القيادة الاسرائيلية اصبحت حقيقة واقعة لأمن اسرائيل لايمكن التنازل عنها أو ازالتها .

وقد اكدت تمسك مصر بالسلام الشامل والعادل فى المنطقة وبدعمها للقضية الفلسطينية مع ضرورة مزيد من دعم مصر لقطاع غزة سياسيا واقتصاديا وثقافيا ليستطيع مواجهة الاستعمار الاسرائيلى الاستيطانى للقطاع بحيث يتمكن شعب فلسطين فى القطاع والضفة والقدس من تحقيق تحرير الارض العربية والفلسطينية المحتلة فى حالة تحقيق التوازن الاستراتيجى فى المنطقة.

وقد اخطرت القادة الفلسطينيين بالعروض الاسرائيلية ورأيى المسجل بشأنها ، كما قمت باجراء لقاءات مع قيادات منظمة التحرير الفلسطينية مع قيادات الارض المحتلة واوضحت رأيى بضرورة التوصل لحل سياسى شامل وعادل للضفة بمافيها القدس وقطاع غزة مجتمعين وقد أشار بعض القادة الفلسطينيين ، بأنه وبعد قطع مصر لمباحثات الحكم الذاتى الاسرائيلى نتيجة للموقف الاسرائيلى من القدس والجولان ورفض الانسحاب الكامل وتحقيق حكم ذاتى كامل ، فانهم يرون ضرورة اتخاذ اجراءات عملية لانهاء الاحتلال الاسرائيلى حتى ولو على مراحل تمهيدا

لتحرير كل الارض العربية واقامة الدولة الفلسطينية ، واكدوا أنهم يشيدون دائما بما قدمته مصر لشعب قطاع غزة من مساعدات اقتصادية وتعليمية وزراعية وفنية ، وأن قطاع غزة بتأكيدات من مصر العربية هو جزء من دولة فلسطين ، وأن دستور القطاع الصادر عام ١٩٦٢ بمبادرة من الرئيس الراحل عبد الناصر قد منح القطاع وقياداته جميع السلطات والسيادة الكاملة بتنظيم السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية والتى مارسها الشعب الفلسطيني بنفسه ، وأنهم لذلك لايمانعون فى اعادة قطاع غزة للادراة المصرية تمهيدا لاعادته للسيادة الفلسطينية وذلك وفقا لقرارات المجلس الوطنى الفلسطيني ومؤتمر القمة بالرباط لعام ١٩٧٤ بقيام السلطة الفلسطينية على أى جزء من التراب الفلسطيني يتم تحريره ، وانهم يعيدون تأكيد موقفهم السابق فى عام ١٩٥٧ ، بمطالبة الأمم المتحدة إعادة القطاع للادارة المصرية الفلسطينية تمهيدا لضمه لباقى ارض فلسطين بعد تحريرها ، واضطرار الأمم المتحدة لتنفيذ ذلك حتى تم احتلاله فى يونيه ١٩٦٧ نتيجة للهجوم الاسرائيلى وقتئذ .

وفى نفس الوقت اشار بعض القادة الفلسطينيين بأنه نظرا للظروف الداخلية فى المنظمة والانشقاق فى صفوفها فانهم يرون تأجيل هذا الموضوع .

وقد أكدت لجميع القادة الفلسطينيين رأيى بوضوح بعدم تفتيت القضية والعمل للتحرير الشامل للارض العربية .

وقد ناقشت موضوع الانسحاب الاسرائيلى الفورى من جميع الاراضى العربية المحتلة عامة وتطرق النقاش إلى مقترحات بعض القيادات الاسرائيلية فى بدء تنفيذ الحكم الذاتى فى غزة وبعض مناطق الضفة وذلك مع الوفد الاسرائيلى الرسمى الذى حضر للقاهرة برئاسة مدير عام الخارجية الاسرائيلية فى ٨ نوفمبر ١٩٨٣ .

وقد أشار رئيس الوفد الاسرائيلى وعضو الوفد " ايلى روبنشتاين " رئيس وفد المفاوضات مع الوفد الفلسطينى حاليا ، بسهولة تطبيق الحكم الذاتى الفلسطينى على قطاع غزة ، أكثر من امكانية تطبيقه على الضفة الغربية جميعها مع امكانية تطبيق هذا الحكم الذاتى على منطقة فى الضفة ليس لاسرائيل فيها مطالب تاريخية وهى منطقة اريحا واشار روبنشتاين بأنه لاتوجد مطالب دينية أو تاريخية أو جغرافية فى قطاع غزة تساعد على تمسك الاحزاب الدينية المتطرفة به، كما هو الحال فى منطقة الضفة الغربية، واضاف أن موضوع قطاع غزة مرتبط باستئناف مباحثات الحكم الذاتى الفلسطينى، والتى لن تتم إلا باتفاق اردنى فلسطينى مصرى صريح، الأمر الذى يقتضى بموافقة الاردن والفلسطينيين على ذلك وبعض الدول العربية المؤثرة عليه مثل السعودية والمغرب والجزائر مما يمكن فى البدء بالمرحلة التفاوضية الكاملة بشأن التسوية السياسية.

وقد اخطرت الوفد الاسرائيلى برفضى لهذه المقترحات وبضرورة التفاوض على جميع

الاراضى العربية المحتلة بما فيها القدس وغزة والضفة والجولان وجنوب لبنان ، وانه لايمكن تحقيق السلام فى المنطقة وشعور اليهود بالاستقرار والامن، إلا بالانسحاب الاسرائيلى الكامل والشامل من جميع الاراضى العربية واقرار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره بما فى ذلك اقامة الدولة وعودة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

وقد تدارك رئيس الوفد الاسرائيلى دافيد كمخى مدير عام الخارجية الاسرائيلية الموقف، وأكد بأن هذه الخلافات سابقة لأوانها ، وان الموقف الخاص بالتسوية السياسية سيتبلور بعد خروج عرفات من لبنان أثر احداث الخلافات الفلسطينية، وأنه بعدئذ وعلى ضوء معرفة موقف القادة الفلسطينيين ، يمكن تحديد مسارات واتجاهات امكانيات التحرك للتسوية السياسية.

مصر وحق العودة للشعب الفلسطينى - نوفمبر ٨٣

واستمرت المجهودات فى محالولات لإقرار حق العودة للشعب الفلسطينى، وفقا لقواعد القانون الدولى ولقرارات الأمم المتحدة، ورفض الهجرة اليهودية السوفيتية والفلاشا الاثيوبيين وغيرها للأراضى المحتلة العربية لتناقض ذلك مع مبادىء حقوق الانسان .

وقد أوضحت للمسئولين المصريين باستمرار أهمية وكالة الأونروا فى عملها ونشاطها، وقد أكدت فى مقابلتى للمفوض العام لوكالة الأونروا فى نوفمبر ٨٣، حق الوكالة فى البناء داخل المخيمات الفلسطينية للاجئين وان التفسير الاسرائيلى للقانون الصادر اثناء الادارة المصرية لقطاع غزة عام ٦٠ بضرورة الحصول على ترخيص للبناء لايشمل انشاءات الوكالة ولايستند إلى أى سند قانونى أو لعرف سابق، وحذرت بأن هدف اسرائيل فى تطبيق هذا القانون ، محاولة تصفية مخيمات اللاجئين،لأنها ركن أساسى من أركان القضية والصراع.. وقد أخطرت الوفد الاسرائيلى برئاسة دافيد كمخى" مدير عام الخارجية الاسرائيلية أثناء اجتماع القاهرة فى نوفمبر ٨٣ بوجهة النظر التى تبيح للأونروا القيام بهذه الانشاءات، وعدم تعارضها مع القانون ٤ لسنة ٦٠.. وأضفت بأننى اتساءل لماذا تتناسى السلطات الاسرائيلية جميع القوانين الصادرة أثناء الادارة المصرية لغزة والتى جميعها لصالح الشعب الفلسطينى بغزه وتتمسك بقانون واحد تحاول تحريفه، الأمر الذى نرفضه..

اسرائيل واعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين نوفمبر ٨٣

وقد علمت بأن اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل، سيبحث مع الرئيس ريجان خلال اجتماعهما بعد أيام خطة اسرائيل باعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين، بغرض تصفية مشكلة اللاجئين، وقد تلقيت معلومات من الأرض المحتلة تؤكد رفض سكان المخيمات هذا المشروع الاسرائيلى،وقد أخطرت السفير الأمريكى وسفير مصر بواشنطن برفض هذه الخطة، والتى تهدف

إلى ايجاد حل سياسى لمشكلة اللاجئين، وليس حلا إنسانيا ، إذ أنه لو أرادت اسرائيل حقا هذا المشروع، بغرض تحسين الأوضاع المعيشية لسكان المخيمات، كما تزعم ، لكان عليها إدخال الخدمات والمياه والكهرباء لهذه المخيمات، بدلا من نقلهم خارج المخيمات لتقديم هذه الخدمات .

وقد تلقيت بعدئذ تصريحا للمتحدث الرسمى لوزارة الخارجية الأمريكية يشير فيه إلى أن الولايات المتحدة، على استعداد للنظر فى الخطة الاسرائيلية بعد تقديم المشروع بصفة رسمية لها ، وأن رد الفعل الأمريكى سيتأثر لحد كبير برغبات اللاجئين الفلسطينيين ، وأن اشتراك الفلسطينيين فى هذا الجهد يجب أن يكون نابعا من إرادتهم الحرة وبالتنسيق مع الأونروا . .

وقد أخطرت المسئولين الأمريكيين، بأن رفضنا لهذا المشروع، يتفق مع رفض اللاجئين الفلسطينيين له ، وأن وكالة الأونروا – بناء على لقاءاتى مع المفوض العام لها– تعارض بشدة قهر اللاجئين على المشاركة فى الخطة ، واننا نرفض قيام امريكا وألمانيا الغربية بتمويل المشروع – حسب معلوتنا – بمبلغ ١٥٠٠ مليون دولار . . . وأكدت ان تنفيذ هذا المشروع باجراءات انفرادية من اسرائيل يتناقض مع إطار السلام، والذى يشير إلى " تعمل مصر واسرائيل سويا مع الأطراف الأخرى المهتمة بوضع إجراءات متفق عليها لتنفيذ الحل العاجل والعادل والدائم لمشكلة اللاجئين . . " وأن موافقة أمريكا أو تمويلها لهذه الخطة يتعارض مع إطار السلام ومعاهدة ٧٩ وقرار ٢٤٢ ، ويؤدى إلى تعقيدات سياسية فى الوقت الذى نسعى فيه لتسوية سلمية شاملة للصراع العربى الاسرائيلى، وأن اللاجئين الفلسطينيين يرفضون المشروع، اذ أن قبوله، يعنى تحويل القضية، من قضية بلد وشعب يطالب بتقرير مصيره والعودة، إلى قضية لاجئين وتعنى تخليهم عن حق تقرير المصير والعودة.. وقد علمت بأن مخطط هذا المشروع هو بن بورات وزير الدولة الاسرائيلى، وتذكرت علاقته باسحاق شامير اثناء عمله فى المخابرات الاسرائيلية واتفاقهما معا لتنظيم عمليات التحريض الارهابية ضد اليهود فى الدول العربية، خاصة فى العراق، لاجبارهم على الهجرة لاسرائيل عامى ٥٠و ٥١ ، بحجة وجود مؤامرات عربية ضدهم ، فى حين أنهما كانا مدبرى هذه المؤامرات . . . وتذكرت ارتباط فكر التطرف الاسرائيلى بهذه الخطة الجديدة، لاعادة توطين اللاجئين خارج مخيماتهم أو مساعدتهم للهجرة لخارج الاراضى الفلسطينية لتفريغ الارض العربية من سكانها وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى لصالح اسرائيل . . وقد علمت وقتئذ باتصالات بين بن بورات والمسئول الامريكى عن شئون اللاجئين وهو يهودى متطرف، وأن الأخير حضر للقاهرة وقابل كمال حسن على وناقشوا هذا الموضوع، إلا أننى لم اعلم شيئا عن هذه المقابلة، رغم تقاريرى المقدمة بهذا الشأن .

وقد تابعت هذا الموضوع حتى تأكدت من رفض أمريكا والغرب ووكالة الاونروا لهذه الخطة بعد توضيحنا خطورة هذا الامر واخطار الصحافة المصرية بذلك، الأمر الذى دفع اسرائيل للتراجع

عن تنفيذها مؤقتا ، حتى تحين لها فرصة أخرى لاعادة إحيائها . . وفي نفس الوقت طالبت بدعم وكالة الأونروا، لاستمرار نشاطها لرعاية اللاجئين الفلسطينيين (اعاشة - تعليم - صحة) حتى يتحقق للشعب الفلسطيني حقه في العودة إلى وطنه، وأكدت لعدد من الدول البترولية العربية، أهمية هذا الدعم لقيام الأونروا بدورها في عملية التوازن في الصراع العربي الاسرائيلي وحماية اللاجئين الفلسطينيين وتعليمهم وعلاجهم تمهيدا لعودتهم القريبة لوطنهم باذن الله.

الخلافات الفلسطينية في حركة فتح وتأثيرها على الصراع

واعلنت في عدة مقالات صحفية تأييدنا لوحدة الصف الفلسطيني اثناء الخلافات التي نشبت في طرابلس لبنان في معسكري نهر البارد والبداوي عام ٨٣ وتلقيت رسالة من عرفات للرئيس مبارك في ٤ أكتوبر ٨٣ قمت بارسالها للرئاسة ويشرح فيها عرفات الموقف المتردي في لبنان ويدعو الرئيس للدعوة لعقد مؤتمر عربي للخروج من هذا الموقف وقد تساءلت عن موقف الولايات المتحدة من الصراع في لقائي مع السفير الامريكي فأشار إلى أن الادارة الامريكية ترى المحافظة على عرفات باعتباره العنصر المعتدل وان اختفاءه سيتيح لعناصر الارهاب القيام باعمال ضد امريكا وغرب اوروبا وقد أشار إيلي روبنشتاين في لقائنا معه ضمن الوفد الاسرائيلي في نوفمبر ٨٣ (وهو رئيس وفد التفاوض حاليا مع الفلسطينيين) إلى أن المنظمة ارهابية وأن اى تفاوض يجب أن يستبعدها لانها ترى أن السلام هو سلام المقابر لاسرائيل ، وقد اخطرته بعدم صحة ذلك وأنه يردد رأى التطرف الاسرائيلي.

إلا أن عددا من قادة اسرائيل- ومنهم اسحاق رابين- اكدوا بأن تغيير قيادة المنظمة سيؤدي لزيادة عمليات الكفاح المسلح داخل اسرائيل بعيدا عن التسوية وأن عرفات اثبت أنه العنصر الرئيسي لاجراء مفاوضات - غير مباشرة مع اسرائيل بالنسبة للقضية الفلسطينية وليست سوريا كما كانوا يتصورون.

وأشير بأن هذا الاتجاه الاسرائيلي استمر حتى ادى إلى النتائج الاخيرة.

دعم الشعب الفلسطيني متوازيا مع اختراق المجتمع اليهودي

عكفت لفترة، على دراسة موضوع مبادرات السلام الشامل بالمنطقة، خاصة المبادرة الأخيرة التي شاركت فيها في المؤتمر الدولي بجنيف، والمعلنة في سبتمبر ١٩٨٣، وتيقنت من ضرورة إيجاد آليات ذات كفاءة عالية، لتحقيق هذه المبادرة، خاصة وأن عددا من الدول العربية المؤثرة في الصراع العربي الاسرائيلي، قد اعربت عن تقبلها لمحاولات إيجاد حل سياسي للصراع، خاصة منذ موافقتها على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. وقد أشركت في هذه الدراسة عددا من زملائي الدبلوماسيين المختصين بالصراع العربي الاسرائيلي واعضاء اللجنة المصرية

العليا لشئون فلسطين، واتفقنا على أن هذه الآليات تتحقق بدعم مصر والأمة العربية للشعب الفلسطيني، على أن يتوازى ذلك مع اختراق المجتمع اليهودى فى اسرائيل والخارج لصالح السلام الشامل، آخذين فى الاعتبار محاولات مصر العديدة بعد ٧٨ لاحلال وبناء الثقة بين الجانبين العربى والاسرائيلى وقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دوراته من ١٣ إلى ١٦ لعام ١٩٨٣، وقرارات اللجنة التنفيذية للمنظمة بالتحرك مع القوى اليهودية الوطنية، بما يتلاءم ومصلحة قضية فلسطين، وإشادة عرفات بهذه القوى فى مؤتمر جنيف ١٩٨٣، والمبادرات التى اعلنها عدد من الأحزاب والهيئات اليهودية بضرورة الانسحاب واقامة الدولة الفلسطينية وانهاء الصراع.

وقد قررنا، أن أعرض هذه الأفكار على زملائى الدبلوماسيين الذين انتخبونى بالاجماع نائبالرئيس النادى الدبلوماسى لمعرفة آرائهم بهذا الشأن، وإمكان بلورة جميع الاراء فى تقرير أقدمه عن هذا الموضوع، كطريق للحل السياسى العادل والشامل للصراع العربى الاسرائيلى.

وقد تم الاجتماع فى ديسمبر ١٩٨٣، بالنادى الدبلوماسى وأشرت إلى تصورنا ثم لموقف قوى التشدد الاسرائيلى والتى يمثلها عدد من القادة الاسرائيليين، والذين مازالوا يسيطرون على توجيه السياسة الخارجية الاسرائيلية، ويرون أن تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم فى المنطقة وانهاء الصراع العربى الاسرائيلى، يتعارض مع استمرارهم فى مراكزهم القيادية، ويتناقض مع احلامهم الصهيونية التوسعية، لدرجة أن هؤلاء القادة، يرون فى اتفاقيات كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية الاسرائيلية، والتى أوجدت تحركا تجاه السلام ووقف الأعمال العسكرية حتى ولو عارضها عدد من القادة العرب، تتعارض مع أطماعهم ومع استمرار حالة الحرب لمصلحتهم، وأنها تعتبر خطوة مبدئية للسلام فى المنطقة أوجدت رأيا عاما إسرائيليا، يؤيد السلام، ويدعو إليه، ويأمل فى تحقيقه مع جميع الدول العربية، مما دعا هؤلاء القادة المتطرفين، إلى سرعة ترتيب صفوفهم، ووضع عقبات لتنفيذ هذه الاتفاقيات، أو لاقرار الحكم الذاتى الفلسطينى الكامل، بادعاءاتهم تفسيرات تناقض إطار السلام، واعتداءاتهم بعدئذ على المفاعل الذرى العراقى، واجتياح لبنان وضم القدس والجولان، وتصعيد الممارسات الاسرائيلية فى الأرض المحتلة، وصبرا وشاتيلا، مما أدى إلى إنهاء مصر لمباحثات الحكم الذاتى، وعاد المتطرفون بالقاء اللوم على مصر لفشل هذه المباحثات، لإيغار صدور الرأى العام اليهودى والاسرائيلى، بأن مصر أخلت بالتزاماتها. وقد أخطرنى بعض القادة اليهود الوطنيين، أثناء حضورنا المؤتمر الدولى بجنيف سبتمبر ٨٣، والذين أشاد بهم عرفات، بأنهم يعلنون عن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته، وأنهم يرفضون التمسك بالأراضى المحتلة واستمرار الممارسات والجرائم التى يرتكبها المتطرفون بغرض استمرار الحرب فى المنطقة لصالح الارهاب، وأنهم يرون أن استمرار الاحتلال الاسرائيلى للأراضى المحتلة، يمثل خطرا على الشعب اليهودى ودولته

• واستندوا فى عرضهم، إلى أن الدول العربية قدمت أخيرا العديد من التنازلات لاقرار السلام، ومنها قبول قرارى ٢٤٢و٣٣٨ ومبادرة فاس ٨٢ التى تعترف ضمنا باسرائيل، ومبادرة ريجان ٨٢- والتى رفضها التطرف الاسرائيلى - وقرارات مؤتمر جنيف سبتمبر ٨٣، إلا أن المتطرفين يرفضون هذه التنازلات ، والتى استطاعت اجتذاب القوى اليهودية المعتدلة للسلام الشامل مع العرب، ولذلك فان المتطرفين الاسرائيليين خططوا وسوف يخططون دائما لإفشال أى تحرك للسلام. وأوضحت التصور العملى بالنسبة لدعم الشخصيات الفلسطينية فى الداخل لتصبح قوة مؤثرة على الساحة الفلسطينية ، تجتمع حولها فئات الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة، لمواجهة الاحتلال، مع ضرورة توازى ذلك بالتأثير على الرأى العام الاسرائيلى، والذى أجبر حكومته على مواقف عديدة على الالتزام بآرائه واقترحت خطة عملية لاجبار الحكومة الاسرائيلية على قبول المبادرات المتوازنة للسلام بعيدا عن التطبيع. بتأييد القوى العربية واليهودية والدولية بدءً بأنشطة عربية مدروسة ومنها : إقامة مراكز ابحاث خاصة "مركز أبحاث الشرق الاوسط " لوضع الدراسات عن المنطقة ويقوم بنشاطه فى مصر وداخل الأراضى المحتلة ويعرض مطالبنا العربية العادلة.

- تشجيع المحاضرين المصريين، لالقاء محاضرات وندوات فى جامعات ومعاهد الأرض المحتلة

- توزيع الافلام والنشرات والصحف والكتب الهادمة على أوسع نطاق داخل الأراضى المحتلة .

- تشجيع السياحة الدينية، المنظمة للقدس العربية بعد الاتفاق مع الازهر والكنيسة القبطية .

- تدعيم الجامعات العربية فى الأراضى المحتلة .

زيارة عرفات للقاهرة

وقام عرفات بزيارة لمصر اثر خروجه من لبنان وذلك فى ٢٢ ديسمبر ٨٣ ، مما أدى إلى خلافات فلسطينية فلسطينية وفلسطينية عربية حاولنا جاهدين احتواءها .

وقد حاول قادة التطرف فى اسرائيل، استغلال هذه الزيارة العابرة ، ليشيروا إلى أن لقاء عرفات ، يشكل انتهاكا واضحا لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وقد أشار شامير يوم ٢٣ ديسمبر ٨٣ ، بأن المادة الثالثة من المعاهدة تشير لإلتزام الطرفين، بمنع أى عمل عدائى من أراضيها ... واستغل شامير هذه الزيارة ليبدى دهشته من الموقف الامريكى، المرحب بلقاء عرفات مبارك ، كما ورد فى تصريح أمريكى سلمه لى السفير الامريكى بالقاهرة... كما أجمع

الوزراء الاسرائيليون على أن الموقف الامريكى ينطوى على مخاطر لاسرائيل، خاصة بعد الاتفا
الاستراتيجى، وقد اعربوا عن هذا الرأى فى اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلى فى ٢٥ ديسمبر ٣،
حيث أبدوا أسفهم لصدور بيان أمريكى يتحدث عن دور لعرفات فى التسوية السلمية الأمر الذ:
يناقض اتفاقيات كامب ديفيد (وفقا لوجهة النظر الاسرائيلية) ، كما طالبت إحدى قادة التطرف
جئولا كوهين (حزب هاتحياه) باتخاذ إجراءات شديدة ضد مصر للزيارة .

وقد رفضت كل هذه الادعاءات الاسرائيلية، وأعلنت فى الصحافة العربية فى ٢٦ ديسمبر
٨٣ بأن زيارة عرفات ولقاء مبارك عرفات عمل مصرى ليس لاسرائيل دخل فيه، وأن مصر تتمسك
بسيادتها ، كما أنها حريصة على التزاماتها الدولية، وأكدت أن التصريحات الاسرائيلية توضح
رفض التطرف الاسرائيلى للسلام، حيث يستمر فى احتلال الأراضى العربية واقامة المستوطنات
وممارسة الانتهاكات لحقوق الانسان، وان زيارة عرفات ومقابلته الرئيس مبارك لاتتعارض مع
المعاهدة المصرية الاسرائيلية لعام ٧٩، بل إن الزيارة تسعى لتحقيق السلام الشامل والدائم فى
المنطقة وانهاء الصراع العربى الاسرائيلى . . واضفت أن هجوم بعض قادة التطرف الاسرائيلى على
مصر بمناسبة زيارة عرفات، يؤكد رفض هؤلاء القادة للحلول السياسية الشاملة التى تسعى القيادة
الفلسطينية لتحقيقها وأعددت تقريرا فى اليوم التالى أوضح أهمية استغلال الخلاف المظهرى
والمرحلى بين إسرائيل والولايات المتحدة بعد زيارة عرفات ، للتقدم للولايات المتحدة للاعتراف
بالمنظمة ، وبحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، حتى تستطيع القيادة الشرعية للمنظمة
الدخول فى مفاوضات السلام خاصة بعد إعلان الرئيس ريجان فى٢٤ ديسمبر ٨٣ رفض وجهة النظر
الاسرائيلية، بأن اجتماع عرفات مبارك فى القاهرة يعتبر انتهاكا لاتفاقيات كامب ديفيد.

ورغم هذه التصريحات التى تساند موقف مصر وترفض إدعاءات التطرف الاسرائيلى، إلا
أننا تأكدنا كأعضاء للجنة العليا لشئون فلسطين، بأن هذه الزيارة المفاجئة ، كما سبق أن
أوضحنا ، ستؤدى إلى نتائج سلبية فى تنفيذ خطة اللجنة فى الوصول لحل عادل وشامل للصراع
العربى الاسرائيلى . . .

الصراع العربى الاسرائيلى عام ١٩٨٤

وتابعت وزملائى التحرك لتنفيذ الخطة التى وافقنا عليها فى سبتمبر ٨٣ باجراء اتصالات
مباشرة وغير مباشرة مع عدد من القادة العرب لانهاء الخلافات العربية الفلسطينية لمواجهة
الصراع العربى الاسرائيلى وكانت نتيجتها ايجابية- كما سأشير فى كتاب السياسة الخارجية .
والتقيت لعدة مرات مع لجنتى الشئون العربية والخارجية بمجلس الشعب واوضحت ضرورة العمل
لعودة التضامن العربى لصالح أمن مصر القومى المرتبط بالقضايا العربية وقد وجدت تجاوبا
بالاجماع من اعضاء اللجنتين لتحقيق الاهداف التى نسعى لتحقيقها

الهجرة اليهودية لاسرائيل والاراضى المحتلة عبر السودان

واتبعت مع زملائى خلال توليتى إدارة شئون فلسطين بالخارجية المصرية، خطا واضحا لمواجهة خطورة هذه الهجرة والعمل على ايقافها · وأجريت باستمرار اتصالات عديدة مع جميع الاطراف المعنية لمنع هذه الهجرة، كما حذرت القيادات العربية منها، وأعددت التقارير العديدة التى تطالب بخطوات فورية للتنسيق العربى والاسلامى والدول الصديقة لايقاف هذه الهجرة، لتأثيرها السلبى الخطر على موقفنا من الصراع العربى الاسرائيلى·

واستطعت خلال المؤتمرات الدولية، التى عقدت خلال عام ١٩٨٣و ١٩٨٤ من الحصول على موافقة هذه المؤتمرات على ايقاف الهجرة وعدم تشجيعها ·

وقد انتابنى الفزع عندما علمت باشتراك بعض القادة والمسئولين العرب فى السودان، وقتئذ ، بتسهيل عملية هجرة اليهود الفلاشا الاثيوبيين إلى إسرائيل، مقابل مصالح شخصية، وأوضحت فى تقارير عديدة عام ٨٣ واوائل ١٩٨٤، خطورة هذا العمل والذى يؤثر على العلاقات بين مصر ونظام الحكم فى السودان وقتئذ ، وعلى القضية الفلسطينية وعلى الصراع العربى الاسرائيلى·

ثم فوجئت باخطار صديق لى يعمل فى الرئاسة بترشيح وزير الخارجية كمال حسن على لى للعمل كسفير لمصر فى السودان رغم علمه بطلبى قضاء فترة طويلة بالقاهرة لاسباب عامة وخاصة وتوجهت لمقابلته ونفى تماما هذا الترشيح فى مناسبات عديدة رغم تأكيد المسئولين المصريين لذلك· وبعد عودتى من مقابلات للمفوض العام لوكالة الاونروا ومساعديه فى النمسا لمناقشة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين فوجئت بصدور قرار جمهورى بتعيينى سفيرا لمصر بالسودان ، وقد تهرب كمال حسن على من مقابلتى بعدئذ وعلمت باخطاره على غير الحقيقة الرئيس مبارك – بموافقتى سابقا على الترشيح وقابلت عصمت عبد المجيد بعد تعيينه وزيرا للخارجية ووافق على إستمرار عملى مديرا لشئون فلسطين باعتبارى حسب رأيه وجها مصريا عربيا مشرفا لمصر، وقد رحبت بذلك لاستمرار العمل فى الصراع·

دعوة مجلس النواب الاردنى ٩ فبراير ١٩٨٤

وتابعت تحرك الاردن فى محاولاته لايجاد حل للصراع العربى الاسرائيلى ، واكدت ضرورة مشاركته فى ذلك مع ممثلى الشعب الفلسطينى، منظمة التحرير الفلسطينية ، وأعلن الملك حسين دعوة مجلس النواب الاردنى للانعقاد فى ١٩٨٤/١/٩، بعد تجميد عمل المجلس إثر صدور قرار قمة الرباط عام ٧٤ بتمثيل المنظمة للشعب الفلسطينى، حيث كان المجلس يضم وقتئذ نصف أعضائه من الضفة الشرقية للأردن والنصف الآخر من الضفة الغربية، وأشار حسين بعدم تخلى

الأردن عن قرار الرباط ، ودعا لعقد محادثات أردنية فلطسينية للوصول إلى استراتيجية مشتركة لاستعادة الأرض المحتلة، بعد فشل الحوار بينهما فى ابريل ١٩٨٣ . وفى مقابلاتى مع عدد من المسئولين الأردنيين، أثناء زيارتهم للقاهرة أشاروا بأن هذا الاجراء للرد على الاجراءات الاسرائيلية الأخيرة فى الضفة الغربية، ومحاولة ضمها لاسرائيل، وأن دعوة المجلس للانعقاد تؤكد استمرار الصلة الأردنية الفلسطينية ووجود ممثلين فلسطينيين بالبرلمان الاردنى . وقد رفضت الفصائل الفلسطينية فى بيانها فى ٨٤/٤/٢٢ هذا الاجراء باعتباره تجاوزا لقرار الرباط

مبادرات أخرى لقادة قطاع غزة ١٩٨٤

وفى لقاء مع عدد من قادة قطاع غزة، فى مقابلات عديدة عام ١٩٨٤، أثاروا إمكانية تحرك مصر بمبادرة فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى، وذلك باعادة انعقاد المجلس التشريعى لقطاع غزة، والذى انشىء بمقتضى دستور ١٩٦٢، والذى مازال ساريا وفقا لقرارات مجلس الأمن واشار السيد/حبيب جراده وكيل المجلس التشريعى للقطاع، بأنه خلال اتصالاته مع قادة الشعب الفلسطينى داخل وخارج الأرض المحتلة، أعربوا جميعا بترحيبهم بانعقاد المجلس وأن ذلك لايمثل أية حساسيات بالنسبة للمنظمة، كما حدث عند اعادة البرلمان الأردنى لاختلاف وضع مصر وإعلانها بأن القطاع جزء من أرض دولة فلسطين عن الوضع الأردنى، خاصة وأن الحاكم العام لقطاع غزة وادارته مازالوا يمارسون مسئولياتهم من القاهرة وقد قدم القادة الفلسطينيون بالقطاع مذكرة مكتوبة وبرقيات موقعة منهم بهذا الشأن، لياسر عرفات بمناسبة قرب انعقاد المجلس الوطنى ، تشيد بدور مصر وتناشده والمنظمة بالعمل على الموافقة على اعادة المجلس التشريعى لغزة ، وعودة القطاع للادارة المصرية وتلقيت صورة رسمية من هذه البرقيات وقد اعددت تقريرا أرفقت به هذه المذكرة ، ومشيرا بأن إعادة المجلس التشريعى لقطاع غزة ، يتفق من قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠ ، والصادر بالاجماع ومع قرارات الأمم المتحدة ، ولايتعارض مع المعاهدة المصرية الاسرائيلية لعام ١٩٧٩ ، والتى تنص المادة الثانية منها ، على الحدود الدائمة "وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة" ، بالاضافة إلى أن محاولات مصر للتوصل للحكم الذاتى الكامل ، قد فشلت نتيجة للتفسيرات الاسرائيلية الخاطئة لاطار السلام ولمخالفاتها لهذا الاطار، الأمر الذى يدعونا للتشاور مع القادة الفلسطينيين ومع المنظمة والحصول على موافقة صريحة وكتابية منها فى حالة الموافقة. وقد طلبت من قادة القطاع أهمية عرض الموضوع ثانية على قيادة المنظمة واخطارنا برأيها كتابة، ولم يصل إلينا بعدئذ هذا الرأى الكتابى من قيادة المنظمة، مما جعلنا نستبعد هذه الفكرة من اهداف تحرك مصر السياسى.

اتصالات مع قادة وشعب الأرض المحتلة .

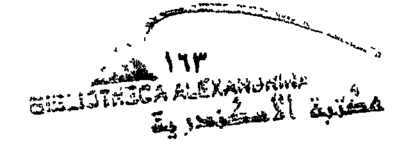
واستمر موقفى ، مع زملائى باللجنة العليا لشئون فلسطين، لتحقيق اتصالات قوية مع

شعب وقادة الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة، وذلك وفقا لخطة اللجنة فى سبتمبر ١٩٨٣ .
وقد كانت لقاءاتنا مع قادة القدس العربية، فرصة لتحريك اهتمام الأمة العربية والأمة الاسلامية والمسيحية، بأهمية إنسحاب اسرائيل منها وانهاء الانتهاكات الاسرائيلية على الأرض الطاهرة . . . وقد طلب الشيخ/ سعد الدين العلمى رئيس الهيئة الاسلامية العليا ، ضرورة تدخل مصر مع اسرائيل لاخراج حرس الحدود الاسرائيلى من ساحة المسجد الأقصى مع الابقاء على الشرطة للحفاظ على الأمن . . . كما اخطرنا الشيخ العلمى بأن قادة التطرف الاسرائيليين يحاولون تدمير المسجد الأقصى وجامع عمر ، وأنهم قد عثروا على كميات كبيرة من المتفجرات لهذا الغرض ، وأضاف بأن ذلك استمرار لمحاولات الارهاب الاسرائيلى لتدمير الأماكن المقدسة، فقد قام أحد الأشخاص اليهود عام ١٩٦٩ بإشعال النيران بالمسجد الأقصى مما أدى إلى حرق المنبر التاريخى من أيام صلاح الدين الأيوبى، بالاضافة إلى الحفريات المستمرة حول المسجد بحجة البحث عن هيكل سليمان وإطلاق الجنود الاسرائيليين النيران داخل المسجد والصخرة المشرفة عام ١٩٨٢ ، ومصرع عربيين وجرح آخرين . . . وغيرها من الانتهاكات وقدمت مذكرات أشير إلى أن هذه الجرائم، لابد وأن تكون بإيعاز من بعض قادة التطرف الاسرائيلى الرسميين ، حيث أن المتفجرات المضبوطة من النوع المستخدم بالجيش الاسرائيلى ، كما أن الاعتداء على ٣٣٠ مسجدا فى الضفة وغزة ومحاولة هدمها ، لايمكن أن يكون بعيدا عن مخطط بعض القادة الاسرائيليين المتطرفين وناديت بمطالبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن باستصدار قرارات بوقف الاعتداء على الأماكن المقدسة ودعوة الأمة العربية للوقوف ضد هذه الانتهاكات الاسرائيلية . . . وقد تحقق بعض ماطالبنا به.

المطالبة بتحرير القدس العربية

وطالبت باتخاذ عدة اجراءات للمطالبة بتحرير القدس ، وتذكير الأمة العربية بها باعتبار أنها أرض مباركة يجب المشاركة فى تحريرها والذود عنها . . فطالبت بالاحتفال السنوى بيوم القدس فى ١٨ مايو من كل عام وابراز أهمية القدس فى المساجد والكنائس والجامعات والهيئات . . وإقامة "اللجنة الوطنية للقدس" لتضم القادة المصريين المهتمين بتحرير القدس ، واقامة صندوق القدس لجمع التبرعات من المؤسسات والأفراد لتنفيذ برنامج انقاذ القدس . . والاستمرار فى مطالبة الحكومات الأجنبية بمنع نقل السفارات الأجنبية فى اسرائيل إلى القدس، واعلان قطع العلاقات مع الدول الاجنبية التى تقوم بذلك .

وقد أعربت عن هذه المواقف فى الصحافة المصرية والعربية. فمثلا نشرت الأهرام فى ١٨ مايو ٨٤ اعلنت مصر التزامها بعروبة القدس وأنها ستواصل جهودها من أجل استرداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى والعمل على الحفاظ على عروبة القدس . . . أعلن ذلك السفير طه الفرنوانى مدير ادارة فلسطين بوزارة الخارجية بمناسبة الاحتفال بيوم القدس . . . وناشدت مصر



المسلمين فى كافة انحاء العالم على العمل من أجل الحفاظ على الحقوق المشروعة للعرب والمسلمين فى الأماكن المقدسة . ."

زيارات وفود الأرض المحتلة للقاهرة

وبناء على اتصالاتنا بقيادات الأرض المحتلة، طلبوا من سلطات الاحتلال الاسرائيلى فى يناير ٨٤ التصريح لهم بزيارة القاهرة للاتصال بالمسئولين فيها ، وقد رفضت سلطات التطرف الاسرائيلى التصريح لهم بالزيارة، فرادى أو جماعات، وقد قدمت فورا احتجاجات رسمية على هذا لاجراء مؤكدا تعارضه مع معاهدة ١٩٧٩ ، مما اضطر السلطات الاسرائيلية للتصريح للوفود والقادة الفلسطينيين وشعب الأرض المحتلة بزيارة القاهرة ، مما كان له نتائج إيجابية فى توحيد الجهود لتحقيق الاستقلال، وتمت عدة اجتماعات مع القادة الفلسطينيين بالخارجية المصرية ناقشنا خلالها وسائل انهاء الاحتلال الاسرائيلى وسبل دعم الشعب العربى داخل الأراضى المحتلة.

الوكالات الدولية المتخصصة والصراع

وقمت باتصالات عديدة ، مع ممثلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئية «الاونروا »، وكذلك مع غيرها من الهيئات الدولية، لتوضيح وجهة نظرنا بشأن الحل السياسى العادل والشامل للصراع العربى الاسرائيلى، والذى يرفضه بعض القادة الاسرائيليين . وقد قابلت فى ٨٤/٢/٨ مدير عام مركز المستوطنات البشرية، التابع للأمم المتحدة، وسلمته تقريرا عن عدم مشروعية المستوطنات الاسرائيلية وقد تلقيت بعدئذ كتاب شكر من السكريتر العام للأمم المتحدة على مقابلتنا للمسئول الدولى ومساعدته فى جمع المعلومات الخاصة بالمستوطنات الاسرائيلية كما قابلت فى يناير ٨٤ مدير عام مكتب العمل الدولى بجنيف ، أثناء زيارته لمصر ومقابلته للمسئولين المصريين، وقد سلمته تقريرا شاملا عن الممارسات الاسرائيلية ، ضد العمال الفلسطينيين فى الأرض المحتلة ، ضمّن معلوماته فى تقريره المقدم للمنظمة الدولية، وقد طلبت من مدير منظمة الصليب الأحمر الدولى أثناء مقابلتى له فى ديسمبر ٨٤، بضرورة تدخل المنظمة لحماية الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة، وفقا لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩ ، وقد أخطرنى بأنه أرسل تقريرا بهذا الشأن إلى مقر المنظمة، تأييدا لمطالبنا .

مشروع نقل مقر الأونروا للقاهرة مارس ٨٤

وقد تلقيت فى مارس ١٩٨٤ ، تقريرا يشير لرأى المسئول الأمريكى عن شئون اللاجئين بالحكومة الأمريكية، يتضمن أن الأونروا تنفق مبالغ طائلة فى ڤيينا بالنمسا بدلا من انفاقها على اللاجئين الفلسطينيين ، وأن الحكومة الأمريكية تفكر فى نقل الوكالة للقاهرة . وقد رحب عدد من الزملاء بهذا الاجراء ، كرد فعل لنقل مقر جامعة الدول العربية و،منظماتها لخارج القاهرة ولطلب

بعض القادة العرب كذلك نقل عدد من المكاتب الاقليمية للأمم المتحدة خارج مصر ، إلا أننى أشرت إلى أن مقر الوكالة الأصلى بيروت، وأنه نقل مؤقتا لعمان، ثم لفيينا إثر أحداث لبنان، وأننى قد طالبت مع ممثلى الدول العربية بالوكالة فى ديسمبر ٨٢، بطلب إعادة نقل مقر الاونروا إلى موقعه السابق ببيروت، فى أقرب وقت ممكن عمليا، وأن قرار نقل الوكالة للقاهرة يقتضى، موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، واستطلاع رأى الدول العربية المضيفة ، وأن محاولة إثارة المسئول الأمريكى لهذا الموضوع، فى هذه الظروف التى نسعى لتحسين علاقتنا مع الدول العربية، ستؤدى إلى مواجهة بين مصر وهذه الدول تتعارض مع مصلحتنا المشتركة وقد أوصيت بعدم الموافقة على هذه الفكرة، خاصة أثناء الزيارة التى سيقوم بها هذا المسئول الأمريكى للقاهرة، ومقابلة المسئولين فيها ومحاولته ابراز فكرته المرفوضة منا ورغم حضور المسئول الأمريكى ومقابلته لوزير الخارجية - والتى لم أعلم أى شىء عنها إلا من مسئولين آخرين- فانه لم يستطع تمرير فكرته التى أعلنت رفضها وبالفعل فشلت محاولة هذا المسئول الأمريكى والذى علمت بعدئذ باتصالاته بعناصر صهيونية فى نقل مقر الوكالة للقاهرة، ولم يدفعنا اقتراحه حتى فى ظل مواقف عربية من مصر للموافقة عليها .

إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين

وتلقيت دعوة من المفوض العام للأونروا المستر"ادولف ريد بيك" لزيارة مقر الأونروا ، والتباحث معه ومساعديه بشأن مشاكل اللاجئين الفلسطينيين . وقد لبيت الدعوة فى يوليو ١٩٨٤ ، حيث قابلت المفوض العام ومساعديه، وقد ناقشنا موضوع إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين وأخطرته برأيى، وقد أشار بأن المسئولين الأمريكيين أخطروه بعدم قيامهم بأى مساعدة لهذا المشروع، واكد بأن حل مشكلة اللاجئين مرتبط بالحل السياسى الشامل للصراع وأن محكمة العدل الاسرائيلية العليا أصدرت أحكاما تقضى بايقاف نقل اللاجئين من مخيماتهم، كما ناقشنا حقيقة ماتردد من أن اسرائيل تقوم بتحسين الأحوال المعيشية فى الأرض المحتلة وأكد المفوض العام ومساعدوه، عدم حدوث أى تحسن، بل على العكس فان أحوالهم تزداد سوءا . وطلب المفوض العام منى استمرار تأييد مصر للأونروا ، وقيامها بمساعيها لدعمها ، خاصة لدى الحكومة الأمريكية، لتواجه بعض مطالب أعضاء الكونجرس الأمريكى إيقاف الدعم للاجئين بتأثير اللوبى الصهيونى.

وقد نشرت جريدة الأهرم تقريرا مطولا بعددها فى ١٩ / ٨٤/٨ عن لقاءاتى بالمسئولين فى الأونروا ورأيى بالنسبة لموضوعات حق العودة واللاجئين الفلسطينيين، تضمن أرائى بالنسبة لمخطط اسرائيل لنقل اللاجئين من مخيماتهم وكذلك السعى لترحيلهم من الضفة وغزة إلى أماكن متفرقة، لتذويب السكان وتفريق جزء من أهم ماتقوم عليه القضية الفلسطينينة والصراع العربى الاسرائيلى ، وتأكيدى بضرورة حماية اللاجئين فى الأرض المحتلة وقيام الأمم المتحدة والمجتمع

الدولى بالدور الكامل لحمايتهم ومنع الممارسات ضدهم، وتوضيحى بأن مصر من خلال مسئوليتها الدولية والقضية ، فانها تتحمل التزامها بدعم اللاجئين الفلسطينيين،، حتى يتحقق لهم حق العودة، المقرر دوليا ،وتطالب اسرائيل بتنفيذ التزاماتها الدولية ، خاصة اتفاقياتها بحماية حقوق الانسان فى الأراضى المحتلة وإعادة لاجىء معسكر رفح لغزة المحتلة وفقا لاتفاقيات إبريل ١٩٨٢ ٠

وفى مقابلة عابرة فى حفل استقبال مع سفير اسرائيل بالقاهرة فى ٨٤/١٢/٤ بحضور السفير الامريكى وسفراء غربيين، أشار إلى حديثى للأهرام موضحا أن اسرائيل على استعداد لايجاد حلول لكل هذه المشاكل، اذا اتضحت نوايا مصر، وأعلنت عن تطبيعها لعلاقاتها مع اسرائيل ٠

وقد أشرت بأن اتفاق عودة لاجىء معسكر كندا برفح المصرية لقطاع غزة المحتل ، وفقا لاتفاق ٢٥ ابريل ٨٢ ، والذى يعتبر مكملا للمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، سبق لى اثارته فى مفاوضاتنا الرسمية مع الوفد الاسرائيل، وآخرها فى نوفمبر ٨٣، واخطارى للوفد بأن هذه الاتفاقية ملزمة لاسرائيل ، وأكدت وقتئذ على ضرورة بناء الثقة لنتمكن من الوصول للسلام العادل للصراع العربى الاسرائيلى، وأضفت أن الأمن ليس مقصورا على اسرائيل وحدها ، بل يجب أن يشمل الشعب الفلسطينى وجميع دول المنطقة ، وأنه اذا تحقق الأمن باعادة الأرض المحتلة لأصحابها ، وإقرار حقوق الشعب الفلسطينى فى العودة وإقامة الدولة ، فان اسرائيل ستجد جميع الضمانات لأمنها ، على أن تقدم ضمانات مماثلة لجميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية وأكدت فى تقرير بشأن المقابلة السابقة، بأننى اثق بأن القادة الاسرائيليين المتطرفين لن يقبلوا تحقيق السلام، أو حق العودة للشعب الفلسطينى ، إلا فى ظل تفوق عربى استراتيجى، يلزمهم على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى سلميا ٠

اللجنة الدولية الخاصة بالممارسات الاسرئيلية ٨٤

وقد تلقيت كتابا من هذه اللجنة ، يستفسر رئيسها عن إمكانية تضمين القاهرة لجولة اللجنة فى الشرق الأوسط ، مثلما حدث عام ١٩٨٣ وذلك بغرض الاطلاع على أحوال اللاجئين الفلسطينيين فى الدول العربية وجمع المعلومات عن أوضاع حقوق الانسان فى الأرض المحتلة٠ ٠ ٠ وقد أعددت تقريرا لوزير الخارجية كمال حسن على أشير إلى أهمية زيارة هذه اللجنة ، كعامل ضغط على التطرف الاسرائيلى ، للتحرك للتسوية السياسية للصراع ، وأننى اقترح الموافقة على زيارتها لمصر فى ٢٣ مايو ١٩٨٤ للقيام بمهمتها ، اذ أنه رغم وعود الوفد الاسرائيلى فى نوفمبر ٨٣ ، للسيد كمال حسن على بانهاء موضوع إعادة لاجىء معسكر كندا ، وفقا للاتفاق المصرى الاسرائيلى فى ٢٥ ابريل ٨٢ ، إلا أنه لم يصل لنا أى رد ايجابى من جانب

اسرائيل ، الأمر الذى يؤكد مخالفاتها لاتفاقياتها ، ويضع مصر فى موقف دقيق بالنسبة لموقفها الدولى والقومى العربى باعادة اللاجئين إلى أرضهم . . . وأعدت كتابة مذكرة اخرى استعجالا لرد الوزير، وأشرت إلى الاعذار التى وصلت بعد كتابة التقرير الأول والتى تشير إلى أنه نظر لظروف الانتخابات الاسرائيلية ، فان حكومتها الحالية تقترح تأجيل هذا الموضوع وعدم تنفيذ الاتفاق بعودة هؤلاء اللاجئين لقطاع غزة وفقا للاتفاق . . وقد رفضت الاعذار الاسرائيلية، مشيرا إلى أن اسرائيل تحاول التنصل من التزاماتها الدولية، وأنه لا يمكن لمصر أن تقبل هذه الأعذار التى تتعارض مع الاتفاق الصريح بشأن عودتهم، وأننى أرى أهمية حضور هذه اللجنة لمصر للتحرى عن الممارسات الاسرائيلية فى معسكر كندا برفح . . . إلا أننى تلقيت من الوزير تأشيرة بتأجيل هذه الزيارة لبعد الانتخابات الاسرائيلية . . . أى أن الانتخابات الاسرائيلية تحدد التزاماتنا .

المجلس الوطنى الفلسطينى السابع عشر نوفمبر ٨٤

ورغم صدور وثيقة تدعى وثيقة عدن فى ابريل ٨٤ ووثيقة الجزائر فى يوليو ٨٤ صدرت عن الفصائل الفلسطينية بموافقة فتح (عرفات) فى سبيل حل الخلافات الفلسطينية وتحقيق اجتماع المجلس الفلسطينى السابع عشر لعام ٨٤ والتى تتضمن" رفض المشاريع الامريكية والالتزام بقرارات بغداد الخاصة بمعاملة النظام المصرى ومحاصرة كامب ديفيد والتباعد عن هذا النظام طالما مازال مرتبطا بكامب ديفيد"، ورفضنا لما ورد بهذا الشأن، إلا أننا نادينا بضرورة عودة التضامن العربى لمصلحة الموقف العربى فى الصراع العربى الاسرائيلى وقبول اعتذارات قيادة عرفات بشأن هذه الوثائق التى بررتها بحجة عودة التضامن الفلسطينى. وعلى ذلك رحبت بحضور القادة المصريين المجلس الوطنى فى عمان بالاردن فى نوفمبر ٨٣ وبالمبادرات التى أعلنت فى المجلس ومنها مبادرة الملك حسين الارض مقابل السلام على أساس قرار ٢٤٢ يجرى التفاوض بشأنها فى مؤتمر دولى تشارك فيه المنظمة.

وقد استقبلت عددا كبيرا من القادة الفلسطينيين بالقاهرة بعد انتهاء المجلس الوطنى – وأشاروا جميعهم إلى أنهم يقبلون هذا التحرك الاردنى الفلسطينى بشرط مشاركة مصر بفاعلية فى الحوار المقبل بين الاردن والمنظمة، وأنه بدون مصر فلن يحث أى تحرك سياسى حقيقى فعال بين الجانبين وان مصر هى صمام الامان لهذا التحرك .

وقد أعرب سفير اسرائيل إلياهو ساسون أثناء حفل استقبال سفارة تايلاند بالقاهرة فى٤ ديسمبر ٨٤ وبحضور السفير الامريكى وعدد من سفراء غرب أوروبا بأنه لايمكن لاسرائيل أن تقبل بمؤتمر دولى تحضره المنظمة وطالب بضرورة اجراء اتصالات مكثفة بين مصر واسرائيل لصالح السلام من أجل اعادة مباحثات الحكم الذاتى كمدخل للتسوية السياسية وقد اخطرت الحاضرين بوجهة نظرى من رفض التطرف الاسرئيلى لأى حل سياسى شامل متذرعا بحججه العديدة

المعروفة.

الهجرة اليهودية السوفيتية لاسرائيل

وقد تابعت موضوع حقوق الشعب الفلسطيني، خاصة حق العودة والذى يتعارض مع العمليات والاتصالات التى تجرى سرا بين المسئولين الاسرائيليين والسوفيت وبدعم أمريكى... وقد اخطرت اللجنة العليا لشئون فلسطين بأهمية المتابعة المستمرة لهذا الموقف والعمل على ايقاف ومنع هذه الهجرة اليهودية لاسرائيل، لما فى ذلك من تعارض مع حق العودة، وزيادة للاستيطان اليهودى للارض العربية، بما يؤدى إلى استمرار الصراع وقد اشرت إلى مقابلاتى لرئيس وأعضاء الوفد السوفيتى فى مؤتمر جنيف الدولى سبتمبر ١٩٨٣، وإخطارنا لهم بضرورة اصدار المؤتمر لقرار بهذا الشأن، قد يساعد الحكومة السوفيتية على الوقوف فى مواجهة الضغوط الاسرائيلية المؤيدة من الولايات المتحدة، وقد اتخذ المؤتمر قرارا يتضمن عدم تشجيع الهجرة إلى الأراضى العربية المحتلة إلى أن تضع اسرائيل حدا قاطعا لسياستها التوسعية.. وكذلك الامتناع عن تزويد اسرائيل بأية مساعدة ذات طابع من شأنه أن يشجعها عسكريا واقتصاديا على الاستمرار فى عدوانها واحتلالها للأراضى العربية وتجاهلها لالتزاماتها الدولية... وأن مساعدة إسرائيل بالرجال المهاجرين وبالأموال اللازمة لتوطينهم فى أرض غيرهم تتعارض مع حقوق الانسان ..."

وقد قابلت السفير السوفيتى وسفراء دول أوربا الشرقية لحث بلادهم على الالتزام بهذه القرارات الدولية، والذين شاركوا فى صياغتها بفاعلية، بالاضافة للالتزام بالقرارات الأخرى كقرار ١٩٤ لسنة ٤٨ بالعودة والتعويض، وعلى سبيل المثال قابلت السفير السوفيتى فى ١٩ ديسمبر ٨٤ (حاليا نائب لوزير الخارجية) واستفسرت عما يتردد عن طلب اسرائيل ثمنا لحضورها المؤتمر الدولى وذلك بالسماح بهجرة اليهود السوفيت مباشرة لاسرائيل، اشار السفير بأن سياسة بلاده واضحة تجاه صداقاتها بالدول العربية، وأنها تعمل على انسحاب اسرائيل من الأراضى العربية وإدانة الاعتداءات الاسرائيلية وأنها لن تتحرك فى هذا الاتجاه إلا فى حالة التزام اسرائيل بالانسحاب واقرار حقوق الشعب الفلسطينى . وبعدئذ اخطرت اللجنة العليا بأننى أرى أن هناك اتفاقا قد تم بين السوفيت واسرائيل بالسماح بالهجرة وعلينا متابعته ومحاولة افشاله...

مصر والصراع العربى الاسرائيلى ١٩٨٥

واستمر قيامى بدورى مع زملائى أعضاء اللجنة العليا لشئون فلسطين، لتحقيق التقارب العربى والقضاء على الخلافات والتدهور فى الموقف العربى من واقع مسئوليات مصر الوطنية والقومية، وذلك بهدف الوصول للتفوق الاستراتيجى فى التوازن فى الصراع العربى الاسرائيلى.

وقد أوضحت موقف مصر من الصراع فى كل لقا ءاتى خاصة فى لقا ءاتى باكاديمية ناصر العليا العسكرية فى ٢٦ فبراير ٨٥، وبلجان الشئون العربية والشئون الخارجية والامن القومى فى مجلس الشعب المصرى فى أول يوليو ٨٥، والتى تعبر عن موقفى بالنسبة لهذا الصراع والذى أوضحته فى جميع الاجتماعات والندوات والتصريحات خلال لقا ءاتى بجميع القيادات المصرية الرسمية والشعبية.

وأكدت الترحيب باللقا ءات العربية، التى تهدف لعودة التضامن، وأهمية استمرار الاتصالات الشعبية والرسمية مع القيادات العربية، مع الترحيب بالمشاركة فى مؤتمرات القمة العربية فى حالة توجيه الدعوة لمصر، وأوضحت ضرورة استمرار تحركنا لانها ء الاحتلال الاسرائيلى للأراضى المحتلة، واستمرار إدانة الانتهاكات والممارسات الاسرائيلية وتأييد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، وان هذا الموقف أدى إلى تأثيرات إيجابية وفعالة، بالنسبة لدور مصر القيادى فى المنطقة. . . وأشرت إلى أن الموقف الرسمى من معاهدة ٧٩، لايحول دون التحرك الدبلوماسى المصرى الرسمى والشعبى تجاه الأمة العربية، والشعب الفلسطينى، مع محاولة استقطاب عناصر السلام اليهودية لصف قضايانا.... وأكدت على ضرورة حشد القوى العربية، فى تجاه السلام الشامل والعادل، بعيدا عن المزايدات والشعارات، فى ظل أنظمة ديمقراطية... وأوضحت ضرورة مساندة خطة اللجنة العليا لشئون فلسطين، لتحقيق أهم مبادرات السلام وهى مبادرة جنيف ٨٣.. وقد لمست التجاوب الكامل والتام لكل الاتجاهات، فى تأييد هذا الخط المصرى العربى، للوصول للسلام الشامل للصراع العربى الاسرائيلى.

قضية طابا

واجتمعت مع عصمت عبد المجيد وزير الخارجية، وبمجموعة من الدبلوماسيين القانونيين وهم د/نبيل العربى ود/أحمد ماهر السيد لمناقشة موضوع طابا عدة اجتماعات فى أواخر ٨٤ وأوائل ٨٥. وقد أكدت خلال هذه الاجتماعات، استمرار المخالفات الاسرائيلية لمعاهدة ٧٩، ولاتفاقية ٢٥ابريل ٨٢، ومنها الاعتداء على لبنان ٨٢ واستمرار الممارسات الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة..

وأشرت أن رفض اسرائيل الإنسحاب من منطقة طابا، واستكمالها لمنشآت الفندق السياحى فى طابا، وعدم إدخال القوات المتعددة الجنسية لطابا.. رغم أسانيد مصر السياسية والقانونية والجغرافية والتاريخية يتعارض مع معاهدة ٧٩، الأمر الذى يدفعنا إلى تهديدها بإمكانية تجميد هذه المعاهدة كليا أو جزئيا وفقا لإتفاقية فيينا للمعاهدات، وأوضحت بأن الأمر يقتضى دراسة قانونية وسياسية، خاصة اذا كان من مصلحة مصر المطالبة بالتحكيم الدولى، أو اتخاذ إجراء آخر، وتمت الموافقة على ذلك.

وفي اجتماع آخر فى يناير ٨٥ مع نفس المجموعة السابقة، وإثر إعدادنا لدراسات قانونية وسياسية مختلفة، بشأن تقدير الموقف المصرى من موضوع إسترداد طابا، أوضحت وجهة نظرى السابقة، وطالبت بضرورة إخطار الولايات المتحدة- ردا على مطالباتها العديدة بتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية. إن هذا التجميد للعلاقات السياسية والاقتصادية مع اسرائيل راجع إلى مخالفاتها لمعاهدة ٧٩ وممارساتها العديدة، واستمرار إحتلالها لجنوب لبنان، ورفض قادتها إيجاد حل سياسى للصراع العربى الاسرائيلى، وأن اتخاذ مصر لتجميد العلاقات مع اسرائيل، لايتعارض مع حقها القانونى فى طلبها التحكيم بالنسبة لطابا وفقا لاتفاق ٢٥ ابريل ٨٣.

وقد اشار الرئيس مبارك بأن طابا قضية حيوية للشعب المصرى، وأن التوصل إلى حل حاسم بالنسبة لها ، هو أحد الشروط الضرورية التى تضعها مصر لتحسين العلاقات مع اسرائيل وعقد قمة مع رئيس وزرائها بيريز

وخلال هذه الفترة، أجريت اتصالات بعدد من القادة العرب، ومن رجال القانون العرب والأجانب، بشأن تأكيد حق مصر فى استرداد طابا ، كما أعددت تقريرا عن موقف الحكومة الاسرائيلية من هذا الموضوع بعد تصريح بيريز فى مارس ٨٥"باستعداد حكومته لمفاوضات شاملة مع مصر لمناقشة المواضيع المختلف عليها بما فى ذلك طلب القاهرة، إحالة الخلاف بشأن طابا للتحكيم الدولى" ، أوضحت أهمية ربط المفاوضات بين مصر واسرائيل لإيجاد حلول للموضوعات الثنائية ومنها التحكيم الدولى لطابا وإعادة دير السلطان وعودة لاجىء معسكر كندا وغيرها ، وذلك بالموضوعات القومية بايجاد حلول موضوعية لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم للصراع العربى الاسرائيلى وفقا لمبدأ حق الشعب الفلسطينى والعربى فى إسترداد أرضه واقرار حقوقه الوطنية المشروعة ومنها العودة والدوله.

كما عرضت تقريرا عن رأى بعض رجال القانون المصريين ، ومنهم الدكتور عز الدين فوده استاذ القانون الدولى بالجامعات المصرية واحد كبار المختصين الدوليين بموضوع التحكيم الدولى بعد مقابلتى له بمكتبى يوم ١٦ ابريل ٨٥، حيث أشار بأنه لاتحكيم على سيادة أرض مصرية، وعندما أخطرته بأن م ٧ من معاهدة ٧٩ فيما يتعلق بحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير المعاهدة عن طريق التفاوض وان لم يتسير ذلك فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم"، فاشار فوده بأن هذه المادة تتعلق بتطبيق وتفسير المعاهدة، ولايدخل فى ذلك تحديد الحدود ، وأشار إلى أسباب عدم موافقته على التحكيم، لاحتمالات اطالة مدته أو التأثير على المحكمين أو بامكانية تطبيق مبدأ العدالة على النزاع بما يعطى لاسرائيل الحق فى استقطاع جزء صغير على خليج العقبة (طابا) لسد احتياجاتها العادلة فى المنطقة ... ويرى إستمرار المطالبة السياسية بحق مصر وذلك سيؤدى إلى دعم التحرك السياسى المصرى فى اتجاهاته المختلفة فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى.

وقد أشارت الادارة القانونية بالخارجية فى مذكرة للدكتور نبيل العربى الى رأى د .فوده، وأوضحت أن تسوية أى نزاع بين مصر واسرائيل يتم وفقا للمادة ٧ من المعاهدة، ولايستثنى من ذلك نقاط الحدود بما فيها طابا، لأن تحديد هذه النقاط يدخل فى إطار تطبيق المعاهدة، وألدت ضرورة التمسك بالتحكيم. وقد أكدت فى مذكرة فى آخر ابريل ١٩٨٥، وبعد مناقشتى ثانية د .فوده - واخطاره بوجهة نظر الخارجية والموقف فى المنطقة- وعدد من رجال القانون الدولى، أهمية سرعة تحقيق استرداد أرض طابا المصرية، وذلك عن طريق التحكيم الدولى، وأشرت إلى بعض الأراء بعرض الموضوع على محكمة العدل الدولية ، والى أن ذلك يشترط موافقة اسرائيل بقبول الاختصاص الإلزامى للمحكمة، وأن اسرائيل عندما قبلت هذا الاختصاص فى اكتوبر ١٩٥٦، أرفقت تحفظا برفضها عرض أى منازعات على المحكمة، إذا تعلقت بموضوعات الشرق الأوسط أو بمنازعات ناشئة عن معاهدة وردت فيها وسائل أخرى لتسويتها ، وأكدت بأن اسرائيل سترفض ذلك وأوضحت عند تحديد مشارطة التحكيم ، أن يأخذ فى الاعتبار المحاذير التى أبدتها العناصر المصرية القومية من التدقيق فى اختيار المحكم الرئيسى، وتحديد مدة التحكيم وإبعاد فكرة العدالة...

مبادرة لشئون فلسطين بالخارجية المصرية يناير ٨٥

وقد أكدت بعد التطورات التى حدثت فى أواخر عام ٨٤، خاصة قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى بعمان بصعوبة التحرك مع المسئولين الاسرائيليين بشأن التحرك مع قيادة المنظمة للوصول لحل سلمى لانهاء الصراع العربى الاسرائيلى، كما لمست تطورا محسوسا فى الرأى العام الاسرائيلى بعيدا عن التحرك مع قيادة المنظمة لظروف عديدة خاصة بالنسبة لقرار المجلس الوطنى الفلسطينى فى نوفمبر ٨٤ باستمرار الكفاح المسلح، وقد عبر السفير الاسرائيلى بالقاهرة عنها وكذلك معظم الصحافة الاسرائيلية... وأخطرت اللجنة العليا لشئون فلسطين بهذا التحول والذى لايمكن أن يوقف مجهوداتنا لتنفيذ الخطة الطموحة للجنة للوصول لحل لهذا الصراع، وبعد مناقشات طويلة، أكدنا أهمية تحرك المنظمة مع الادرن مرحليا وبموافقة عربية وفلسطينية، لتحقيق مانصبو إليه من سلام شامل ودائم فى المنطقة، خاصة بعد أن أعلن الأردن عودة العلاقات الدبلوماسية مع مصر فى ٢٥ سبتمر ١٩٨٤.. وقد كنت يوم ذلك الاعلان، فى حفل عشاء مع الأخ حكمت المصرى، أحد قادة الشعب الفلسطينى البارزين، وقد أشار المصرى بأنه يتمنى أن أكون سفيرا لمصر فى الأردن، إذ أن ذلك سيساعد على تطوير التحرك ودعم شعب الأرض المحتلة... وتصادف أن كرر هذا الحديث فى اليوم التالى السفير أسامة الباز والسفير مصطفى الفقى عند مقابلتى لهما، إلا أنهما أشارا بأن موضوع رفض تعيينى فى السودان، قد يكون له أثاره السلبية بالنسبة لتعيينى فى الأردن، وقد أخطرتهما بأننى قمت وسأقوم بأى عمل، وفى أى مكان لصالح الأمة العربية فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى، وأننى أرحب باستمرار عملى بالخارجية بالقاهرة

رئيسا للجنة العليا لشئون فلسطين وادارة فلسطين ، اذا كان هناك مرشح آخر لمنصب السفير بالأردن... وقد تم بالفعل تعيين أحد الزملاء في هذا المنصب.

وأعددت للجنة العليا مشروعا محددا لأفكار تتعلق بالتحرك السياسي، لاقرار السلام الشامل والعادل في المنطقة، ولايجاد حل سياسي للصراع العربي الاسرائيلي، مستوحيا أفكاره من تصورات اللجنة السابقة ومن قراري ٢٤٢ و٣٣٨ ومبادرة البندقيه عام ٨٠ والمشروع المصري الفرنسي وفاس وريجان وبرجينيف عام ٨٢ وقرارات المؤتمر الدولي بجنيف سبتمبر ٨٣ وأشرت بأنني أعلم بأن هذا المشروع يتضمن بعض التنازلات ، إلا أنها ضرورية في حالة موافقة الجانب الاسرائيلي على التفاوض على أساسها ..

وبعد مناقشة هذا المشروع في اجتماع ٥ يناير ١٩٨٥ قررت اللجنة العليا ، الموافقة عليه، على أن يعرض بعد موافقة وزير الخارجية، على الجانبين الفلسطيني والأردني، على أساس أنه تصور لتحرك مشترك فلسطيني أردني، مستوحى من المبادرات السابقة، والتي وافقت عليها الدول العربية والمنظمة وينص هذا المشروع على ما يأتي:

- إنسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ على كافة الجبهات بما في ذلك الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، على مراحل محددة ، وفقا لما يتحقق من سلام حقيقي، واكدت أن الضفة تشمل القدس العربية.

(وذلك رغم موقفي الشخصي المحدد والمعلن دائما بضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية منذ ١٩٤٧ كحد أدنى وفقا لقرار التقسيم)

إنهاء جميع دعاوى الحرب، واحترام سيادة كل دولة في المنطقة، ووحدة أراضيها وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنه معترف بها مع التأكيد أن عبارة كل دولة تشمل الدولة الفلسطينية التي قررتها الجمعية العامة بقرارها ١٨١ لسنة ٤٧ والذي انشأ في نفس القرار اسرائيل.

الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، ومتطلباته العادلة وتحقيق تسوية عادلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين ، مع التأكيد بأن الحقوق المشروعة منها الدولة الفلسطينية المستقلة وتمثيل الشعب الفلسطيني والمنظمة في أية مفاوضات وتحديد فترة انتقالية مؤقتة - سنة مثلا- يتمتع السكان في الضفة والقطاع بالحكم الذاتي الكامل ،تجرى بعدها انتخابات حرة بحضور مراقبين دوليين لاقرار هذه الحقوق الوطنية.

الاتفاق على ضمانات أمن محددة، كمناطق منزوعة السلاح أو محددة التسليح ومحطات إنذار وتواجد قوات دولية.

إعلان اسرائيل فورا تجميد المستوطنات مع الاتفاق على مستقبل المستوطنات بعد ٦٧ خلال المفاوضات المقبلة.

البدء فى مفاوضات على أساس قرارى ٢٤٢ و٣٣٨ مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى بين الاطراف المعنية بما فيها المنظمة تحت اشراف مناسب لانهاء حالة الحرب واقامة سلام عادل وشامل ودائم فى المنطقة...

رأى بعض القادة العرب فى مبادرة شئون فلسطين

وقد ناقشت مع عدد من القادة العرب، خاصة الاردنيين والفلسطينيين هذه التصورات ، على أنها بداية لتحرك أردنى فلسطينى مشترك، أو عربى مشترك، لايجاد حل عادل وشامل للصراع العربى الاسرائيلى. وفى مقابلتى "لأبى جهاد" خليل الوزير فى ١٩٨٥/١/١٩ بالقاهرة، عرضت عليه هذه الأفكار ، فأشار بأنه رغم توازن هذه الورقة، وتضمينها معظم مطالب الشعب الفلسطينى، إلا أنه يوضح أن المجلس الوطنى الاخير فى نوفمبر ٨٤ رفض قرار ٢٤٢ ، ولذلك تجرى المنظمة اتصالات مع الأردن بشأن هذا القرار بناء على قرارات المجلس، ويرى أنه لوجود تخوفات من كلا الجانبين ، فان أبا جهاد يرى ألا تدفع مصر المنظمة فى التعجيل فى الاتفاق مع الأردن، حيث سيؤدى ذلك لنتائج مدمرة، داخليا وخارجيا ، ولذلك يرى أن على المنظمة أن تتقدم بأقصى مطالبها - كما تفعل اسرائيل - ومن خلال التفاوض والمناقشة ، يمكن الوصول لمطالب أقل تشددا ، تستند إلى قرار ٢٤٢ وفاس وريجان ، وذكرنى بيان جروميكو فانس ، أول اكتوبر ٧٧، والذى تراجعت عنه الولايات المتحدة بعدها بثلاثة أيام، فأخطرته أن المنظمة أعطت الفرصة وقتئذ لاسرائيل لرفض البيان بعد تردد المنظمة فى الاعلان بوضوح عن قبوله، مما سمح لاسرائيل بفرصة الضغط على أمريكا للتراجع عنه، واخطرته بأهمية اتخاذ قيادة المنظمة لقرارات واضحة ودون تفريط لنصل سويا لنتائج ايجابية لتسوية الصراع. وقد أخطرت اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين بمقابلتى لابى جهاد ورأيه فى التحرك السياسى، وأنه كان واضحا وصريحا ، ولم يحاول كغيره أن يخطرنا بغير مايصرح به وكان ذلك محل ترحيب منى. وحضر بعدئذ لمكتبى ممثل المنظمة فى ٨٥/١/٣١ وطلب منى مساعدة المنظمة فى الحوار مع الأردن، وطلب تحديد مواعيد لبعض القيادات الفلسطينية مع المسئولين بالقاهرة وقد حضروا للقاهرة ومنهم أبو مازن وابو الهول فى ٨٥/٢/٣، وقد عرضت عليهم المشروع الخاص بافكارنا للتحرك السياسى وقد رحبوا به وايدوه.

رأى أمريكا بشأن المبادرة

- وأثناء مقابلتى للسفير الأمريكى فرنك وزنر فى٨٥/١/١٨،، ومناقشته بشأن مضمون الأفكار المتعلقة بالتحرك السياسى لاقرار السلام ، وايجاد سلام شامل وعادل للصراع العربى

الاسرائيلى، ، أشار لما يلى :-

- أن تصرفات عرفات تدعو لعدم الثقة فى امكانية تحركه السياسى الجاد فى الرحلة القادمة أو خلال الاتفاق مع الأردن .

- إمكانية قيام مصر، بالتوسيط بين الأردن والمنظمة لبدء التحرك السياسى، وأن أمريكا ستتحرك بالتالى لو واقفت المنظمة على قرار ٢٤٢.

- أهمية مساعدة مصر لبيريز للتحرك للتسوية السياسية، وأن أمريكا توافق على المؤتمر الدولى اذا وافقت اسرائيل عليه وقد أخطرت السفير الأمريكى بما يلى :

- لايمكن للمنظمة، قبول قرار ٢٤٢، بغير الاعتراف بحق تقرير المصير، ويساعد على ذلك الاعتراف الأمريكى بالمنظمة.

- أن القادة الاسرائيليين الحاليين لايقبلون الحلول السلمية للصراع والدليل رفضهم لمبادرة ريجان يوم إعلانها .

- صعوبة ربط الحل السياسى بمساعدة مصر لبيريز، الذى يسوف فى قبوله المؤتمر الدولى الذى سبق موافقته عليه قبل توليه الوزارة.

- أن إسرائيل ترمى لمعارضتها للمؤتمر الدولى، إلى إستمرار احتلالها وإدخال اليأس على أهل الأرض المحتلة وهذا لن يتحقق، وأن القادة الاسرائيليين سيوافقون بعدئذ على هذا المؤتمر دوليا أو اقليميا ، مقابل تنفيذ مطالبهم من أمريكا والغرب والسوفيت بهجرة اليهود ومقابل مساعدات اقتصادية ضخمة لاسرائيل (وهذا مايحدث حاليا)

الاتفاق الأردنى الفلسطينى- عمان الأردن ١١ فبراير ٨٥

وتابعت المحادثات بين الأردن والمنظمة، والتى أعقبها التوقيع على الاتفاق فى ١١ فبراير ٨٥، على أساس الأرض مقابل السلام، كما ورد فى قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى فى إطار كونفدرالى بين دولتى الأردن وفلسطين، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والقضية من جميع جوانبها واجراء مفاوضات سلام فى مؤتمر تحضره الدول الخمس دائمة العضوية وأطراف النزاع بما فيها المنظمة ضمن وفد مشترك

رأى الخارجية المصرية فى الاتفاق الاردنى الفلسطينى

واجتمعت فى اليوم التالى بوزارة الخارجية مع الوزير ومجموعة عمل محددة حيث ناقشنا الاتفاق، وطلب منى تقديم تقرير لتقديمه للقيادة السياسية عن الاتفاق ودور مصر بشأنه وتأثيره

على الصراع العربى الاسرائيلى واشرت فى التقرير المقدم منى فى ١٣ فبراير ٨٥ إلى آرائى وتضمنت :

– أهمية استمرار التحرك المصرى فلسطينيا وعربيا ودوليا ، لايجاد سلام شامل يتخطى اتفاقيات كامب ديفيد والتى ترفضها قيادات عربية وفلسطينية.

– أهمية مرونة صياغة المشروع، ليتمشى مع القرارات الدولية وقرارات القمة العربية والمجالس الوطنية وعدم تعارضه مع ريجان .

– إتضاح دور مصر فى العمل للحل السياسى الشامل وتأثيره على معظم الدول العربية خاصة الخليجية وتمهيدا لعودة العلاقات المصرية .

– حيوية العمل المصرى للسلام، بما يشجع أمريكا ودول الغرب على تأييد هذا العمل ، بعد أن كانت بعض قياداته تدعو لتحجيمه.

– توازن الاتفاق باشتراك أمريكا والسوفيت والدول الدائمة والمعنية فى الحل السياسى يؤكد الحياد فى الصراع العالمى .

– أهمية مساعدة مصر فى بدء الحوار بين امريكا والمنظمة ومحاولة حصول الرئيس مبارك على وعد بذلك وتجميد المستوطنات وانهاء الاحتلال اثناء زيارته المقبلة لامريكا .

مقترحات الرئيس مبارك ٢٥ فبراير ٨٥

– وقد طرح الرئيس مبارك مقترحات فى ٢٥ فبراير ٨٥ بدعوة الرئيس ريجان لاجراء حوار بين الجانب الأمريكى ووفد أردنى فلسطينى ، على أن يشترك بعدئذ فى المفاوضات ، وفد اسرائيلي، من جهة ووفد أردني فلسطيني مشترك من جهة أخرى . وقد أكدت أهمية هذه المقترحات لتدعيم العمل الأردنى الفلسطينى للوصول لعملية التفاوض ، وأن من حق مصر إعلان اجتهاداتها لصالح القضية الفلسطينية ، مما يؤكد اهتمامها بدور فعال ومؤيد لتحقيق حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره.

– وقد تلقيت قرار اللجنة التنفيذية للمنظمة فى ١٨ فبراير ٨٥ برأيها بشأن الاتفاق ويشير إلى أن هذا التحرك لانهاء الاحتلال الصهيونى وتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى، مع رفض اللجنة المشاريع الاستسلامية كالحكم الذاتى واتفاقات كامب ديفيد ومبادرة ريجان وقرار مجلس الأمن ٢٤٢...

كما تلقيت تعليقات من بعض القادة الفلسطينيين ، ومنهم أبو اياد فى ٢٧ فبراير ٨٥

برفض مقترحات الرئيس مبارك، ويشير إلى أنها تدل على تنسيق مصرى أمريكى أردنى اسرائيلى مشترك، على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى . .

إلا أننى تلقيت بعد ذلك تعليقات من قادة حركة فتح والمستقلين وقيادات الأرض المحتلة ترحب بالاتفاق وبتصريحات الرئيس مبارك.

وقد أعربت عن آرائى فى عدد من الصحافة العربية، وعلى سبيل المثال نشرت جريدة الدستور الأردنية، فى ١١ مايو ١٩٨٥ بعض آرائى والتى أعلنتها فى الندوات العامة وتضمن المقال أن كل مانرجوه هو اتفاق الشعب الفلسطينى ، لتحقيق الحل الشامل للقضية الفلسطينية بما يحقق أهداف الشعب الفلسطينى، فى تقرير مصيره، وإقامة الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين. . .

وأننى لاأتصور قيام أحد القادة الفلسطينيين سواء فى الداخل أو الخارج بتمثيل هذا الشعب، فى حوار أو مفاوضات أو اتفاقيات مقبلة، إلا بناء على تكليف من منظمة التحرير الفلسطينية. . .

وعلى هذا الأساس أعلن بعض القادة الفلسطينيين، فى الأراضى المحتلة استعدادهم لإجراءات إتصالات مع الأطراف الأخرى (اسرائيل والولايات المتحدة) لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بشرط موافقة المنظمة على قيامهم بهذا الدور

مؤتمر القمة العربى الطارىء الرباط ٩ أغسطس ٨٥

وتابعت قرارات مؤتمر القمة العربى الطارىء فى الرباط فى ٩ أغسطس ١٩٨٥ والذى لم يتخذ موقفا محددا، رافضا أو مؤيدا للاتفاق الاردنى الفلسطينى إذ أشار " عن تقدير القادة العرب للشروح الوافية التى تقدم بها الملك حسين والسيد ياسر عرفات حول الاتفاق وانسجامه مع قرارات فاس . . ." وتذكرت قرار قمة بغداد ٧٨ واشارته بضرورة صدور قرار قمة عربى بشأن حل القضية الفلسطينية والصراع، وها هى المنظمة ممثل الشعب الفلسطينى تطالب القمة بتأييد الاتفاق والرد" التقدير للشروح الوافية" دون اى قرار قمة بشأن الاتفاق.

وأعرب القادة الاسرائيليون عن رأيهم فى الاتفاق فأعلن شيمون بيريز فى ١٧ فبراير ٨٥ رفضه لاشتراك ممثلين عن المنظمة فى الوفد الأردنى الفلسطينى، اذ يعتبر أن المنظمة تمارس الارهاب وقام بتجديد دعوته للملك حسين للدخول مع اسرائيل فى مفاوضات دون شروط مسبقة وفقا لكامب ديفيد، ورفض اسحاق رابين المبادرة ، لتحدثها عن مؤتمر دولى دون ذكر لقرار ٢٤٢.

أما شامير فانه اتهم الملك حسين بعدم الرغبة فى السلام مع اسرائيل، بمطالبته التفاوض

مع المنظمة، وإقامة دولة فلسطينية، وعقد مؤتمر دولى بدلا من المفاوضات المباشرة. وصرح موشى آرينز، بأن أى تقارب مع الملك حسين وعرفات، تطور سلبي، وأنه يرفض مبدأ الأرض مقابل السلام، الذى دعا اليه حسين، وأن بلاده على استعداد للتفاوض معه دون شروط مسبقة، وأشار المتحدث باسم مجلس الوزراء الاسرائيلى، بأن اسرائيل ستقبل مخلصة مسيرة السلام طبقا لاتفاقيات كامب ديفيد، وتدعو الملك حسين للمفاوضات دون شروط مسبقة والتزامها ببحث أى اقتراح بجدية وقد أعددت تقريرا تضمن تعليقى على رأى القادة الاسرائيليين، وهو أنهم يحاولون ابراز طلبهم استرجاع كامب ديفيد، رغم رفض تنفيذهم لها، وأنهم يرمون إلى ضرب التحرك الفلسطينى الاردنى المشترك، وإبعاد مصر ثانية عن الأمة العربية، على أساس أن أحياء فكرة كامب ديفيد هو عودة مرة ثانية للتفرقة فى الصف العربى ، وحذرت من التحرك فى اتجاه هذا الفخ الاسرائيلى، وأشرت أن التصريحات الاسرائيلية، توضح رفض القادة الاسرائيليين، للتحرك للسلام الشامل الذى يؤدى لانهاء الصراع العربى الاسرائيلى .

الموقف الامريكى من الاتفاق

وقد قدمت تقريرى عن الموقف الأمريكى من الاتفاق ، خاصة بمناسبة زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة فى مارس ١٩٨٥ ، وأشرت لأهمية قيام مصر بجهد مكثف ، لتقوم أمريكا بحث اسرائيل على إتخاذ مواقف ايجابية ، لبدء المفاوضات بمشاركة فلسطينية، خاصة بعد التطور الايجابى فى موقف المنظمة، بالالتزام ضمنا بمبادىء قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ - وان كانت لم تعترف صراحة بهما - بشرط الموافقة على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره - بالاضافة لقبولها الصيغة المرنة للتمثيل الفلسطينى فى المفاوضات وأوضحت ضرورة بدء الولايات المتحدة اتصالاتها بالمنظمة، وإجراء حوار معها يرمى للاعتراف بها ، إذ أن البديل هو سيطرة التطرف على المنطقة، ومخاطرة على استقرارها ، مما يهدد بالانفجار والحاق الخطر بمصالح كل دول المنطقة.

وقد أشار الرئيس مبارك أثناء الزيارة ، إلى أهمية اجراء حوار بين الولايات المتحدة ووفد مشترك أردنى فلسطينى، باعتباره خطوة هامة لتحقيق السلام، وأن امريكا هى الدولة العظمى الوحيدة، التى لم تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد أعلن شولتز وزير الخارجية الأمريكية فى ١٥ مارس ١٩٨٥ عقب أنتهاء زيارة الرئيس مبارك، «بأنه حدثت تطورات إيجابية للتسوية السياسية ومنها مشاركة حسين لوفد فلسطينى للتفاوض مباشرة مع اسرائيل ، وأن أمريكا وضعت شروطا محددة بشأن المنظمة وهى الاعتراف بقرار ٢٤٢ والذى يعنى الأرض مقابل السلام، والاعتراف بوجود اسرائيل وحقها فى البقاء ، حتى يمكن عند بداية المفاوضات استبعاد فكرة رفض طرف للطرف الآخر ، وأشار شولتز أن اقتراح مبارك، هو أحد المقترحات لتحريك عملية السلام، وسنقرر موقفنا بعد زيارة ميرفى للمنطقة، وأن السلام ضرورى وحيوى ليس لدول المنطقة فحسب، بل للولايات المتحدة ولغيرها من الدول . . "

– وفى مقابلة مع السفير روبرت بليترو نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكى (وسـ
امريكا الحالى بالقاهرة) فى ٣١ مارس ١٩٨٥ بالقاهرة بحضور عدد من القيادات السيا
والعسكرية المصرية، وعدد من كبار المسئولين الامريكيين، تساءلت عن رأى الولايات المتـ
فى الاتفاق، فاشار السفير الامريكى بعدم ثقتهم، فى قيادات عرفات وأن الاحداث الأخيرة أثـ
ذلك، بتراجع بعض من هؤلاء القادة عن الاتفاق ورفضهم صراحة للقرار ٢٤٢، واستند فى ذلك لـ
اللجنة التنفيذية للمنظمة واللجنة المركزية لحركة فتح. وقد أوضحت أن قبول المنظمة لقرا
الأمم المتحدة ومجلس الأمن تعنى نصاوروحا قبولها لقرارى ٢٤٢و ٣٣٨، وبشرط حق الشـ
الفلسطينى فى تقرير مصيره.

وأكدت بأن القادة الفلسطينيين ، لايمكنهم تقديم المزيد من التنازلات لأنها تعنى تد
المنظمة وقيادتها ، وهذا الأمر ليس فى صالح السلام، وقد أجاب السفير الأمريكى، بأن صـ
الاتفاق تعنى قرارات الأمم المتحدة جميعها وأنهم لايوافقون على بعض قرارات الجمعية العـ
والتى صوتوا ضدها ، وقد تساءلت وماذا عن قرار الجمعية العامة ١٨١ لسنة٤٧ والذى سار
الولايات المتحدة فى الموافقة عليه فهل يعنى ذلك قبولها لهذا القرار فيما يتعلق بإقامة الـد
الفلسطينية؟ ، ولم يعلق السفير على هذا التساؤل، وأشار السفير لرفضهم الحوار مع المنظـ
وقد تساءلت كذلك وماذا عن حوارهم معها أثناء ازمة الرهائن بايران ولبنان وبيروت؟ .
وتساءلت أليس فى ذلك تراجع فى الموقف الأمريكى؟ وأضاف السفير الأمريكى، أن بلاده تـ
بتدعيم العلاقات المصرية الاسرائيلية فى المقام الأول ومساندة بيريز، وأكد السفير بأن رأى بلا
رفض مشاركة أية عناصر من المنظمة ضمن وفد التفاوض، ورفض اقامة دولة فلسطينية مستـ
وضرورة المفاوضات المباشرة وأنها تدعو لتسوية شاملة للصراع العربى الاسرائيلى ضمن الشر
الامريكية المعروفة .

وتابعت خلال هذه الفترة زيارات المسئولين العرب للولايات المتحدة وتصريحاتهم .

زيارات وزير الخارجية الامريكى ومساعده للمنطقة

كما تابعت زيارات ميرفى وشولتز للقاهرة والمنطقة، وقد علمت من شولتز فى مايو
برفض الاسرائيليين إشتراك أى أعضاء بارزين أو غير بارزين من منظمة التحرير الفلسطينية،
وفد التفاوض الاردنى الفلسطينى، وقد علمت بموافقة الولايات المتحدة على هذا الشـ
الاسرائيلى، فى حين أن مصر كانت ترى أهمية مشاركة بعض الفلسطينيين من أعضاء المنظمـ
أجهزتها السياسية، وقد أعلنت عدة أحاديث فى الصحافة العربية ، ومنها الدستور ١١ مايو
تضمنت "أهمية قيام حوار بين الولايات المتحدة والمنظمة، يؤدى لاعتراف أمريكا بالمنـظ
كممثل شرعى للشعب الفلسطينى، وبحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته... و

للمبادىء التى يتبناها الشعب الامريكى وأننا نشجع على إجراء اتصالات تمهيدية لهذا التحرك الأمريكى... وأتمنى نجاح الجهود الامريكية، وأن تحرك الدبلوماسية الأمريكية فى هذا التوقيت – بعد أن كانت تستبعد التحرك للسلام فى الشرق الاوسط يعتبر تحركا ايجابيا ، نتمنى أن يؤدى إلى تفهم امريكا للمواقف العربية العادلة... وأتمنى أن تتخذ أمريكا موقفا محايدا بالنسبة لمشاكل الشرق الأوسط حتى نصل للسلام الشامل والعادل فى المنطقة وانهاء الصراع العربى الاسرائيلى..."

وتابعت الاتصالات العديدة، بشأن اللقاء الأمريكى مع الوفد الاردنى الفلسطينى، وتعلن بعدئذ المنظمة قبولها الصريح لقرارى ٢٤٢و ٣٣٨ مع حق تقرير المصير، إلا أنه لضغوط اسرائيلية وأمريكية داخلية ، أخطرت الادارة الأمريكية الاردن فى ٧ سبتمبر ١٩٨٥ بعدم امكانية اجراء اللقاء المتفق عليه مما أدى لاستياء كبير من الموقف الامريكى

وقد أعددت تقريرا بهذا الشأن تضمن أن الولايات المتحدة لن تتحرك جديا لاقرار السلام الشامل إلا اذا واجهت أحد الوضعين الآتيين :

أ– تغيير ميزان القوى فى المنطقة لغير صالح اسرائيل، ويتحقق ذلك باتخاذ الأمة العربية موقفا مواحدا من الصراع .

ب – تهديد الامن الاسرائيلى والأمن الامريكى للخطر وهذا مالم يحدث حتى الان ، إلا أننى أكدت أن الوقت فى غير صالح اسرائيل

الموقف السوفيتى من الاتفاق الاردنى الفلسطينى ٨٥

وتجدر الاشارة إلى الموقف السوفيتى المعارض لاتفاق عمان ٨٥ لأسباب عديدة، تتضح من مقابلتى مع "بريماكوف" المفكر السوفيتى المعروف ومع السفير السوفيتى بالقاهرة فى١٧ ابريل ٨٥ وقد أشار بريماكوف لخلافى معه فى مؤتمر جنيف ١٩٨٣ بشأن قرارات المؤتمر بشأن الصراع العربى الاسرائيلى وعقد المؤتمر الدولى للسلام، وقد اخطرته بأن الاتفاق الاردنى الفلسطينى يمهد لهذا المؤتمر لصالح القضية وأبديت تساؤلى عن الأسباب الحقيقية لرفضه من السوفيت ؟ فأشار بأن التحركات الاخيرة فى المنطقة، تؤكد محاولة قيام الولايات المتحدة بمفردها بدور رئيسى للتسوية خارج إطار المؤتمر الدولى، وان مقترحاتهم مع فرنسا بعقد مؤتمر تحضيرى للتحضير للمؤتمر الدولى قد تكون بداية جيدة لتحقيق المؤتمر الدولى .

وتساءلت عما يتردد بأن عقد المؤتمر الدولى سيحقق لاسرائيل اعترافا ضمنيا من الدول العربية، ويؤدى لموافقة السوفيت على طلب اسرائيل بالسماح بهجرة اليهود السوفيت مباشرة لاسرائيل واعادة العلاقات، فى الوقت الذى ستدخل القضية الفلسطينية فى متاهات المؤتمر

الدولي الذى قد يستغرق أعواما .

فاجاب بريماكوف بأن اسرائيل تسعى فعلا للأغراض التى أشرت اليها ، إلا أن السوفيت مصممون على التمسك بمبادئهم ومطالبهم بشأن القضية الفلسطينية، حتى تغير اسرائيل سياستها وتنسحب من جميع الاراضى العربية المحتلة وتحقيق الدولة الفلسطينية، وأشار ردا على سؤال عن مناسبة التحرك فى ذلك الوقت للتسوية، قائلا بأنه يعتقد بصعوبة نجاح التحرك السياسى فى ذلك الوقت، لتحقيق السلام وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى، إذ أن هذا النجاح يقتضى توازنا بين دول المنطقة، الأمر الذى لايتحقق حاليا بالنسبة للجانب العربى، للخلافات وأوضاع المنظمة ولبنان والحرب العراقية الايرانية . . . أما بالنسبة لسوريا فيعتقد بأنها لن تثير مصاعب مع اسرائيل، وأن كلتا الدولتين لن تقوما بتسخين الجبهة لتقارب التوازن العسكرى بينهما ، وأكد أن من أسباب رفضهم للاتفاق الأردنى الفلسطينى، هو اعتقادهم بعدم الوصول من خلاله لنتائج إيجابية، كما أنهم لايرغبون فى المزيد من الخلافات والتمزق، والتى يستند بعضها لهذا الاتفاق، وأشار أن تحركات بيريز الأخيرة ليست بغرض السلام الشامل و إنما لتحقيق مصالح لاسرائيل تطالب بها مصر، ومما يزيد من إبعاد مصر عن الدول العربية والصديقة، ثم أيد رأيى بأن كامب ديفيد فيما يتعلق بالشق الفلسطينى، قد انتهت لرفض اسرائيل تنفيذها خلال السنة المحددة من مارس ٧٩ لانهاء مباحثات الحكم الذاتى، بالاضافة إلى رفض الفلسطينيين لها، وعدم معارضة مصر لذلك، وقد شارك السفير السوفيتى- وهو حاليا نائب وزير الخارجية- فى المناقشة وأعرب عن تقديره لمواقفى من الصراع العربى الاسرائيلى، وبمطالبتى بضرورة عودة العلاقات المصرية السوفيتية، ودعوتى له مع عدد من المسئولين المصريين والعرب فى منزلى، حيث كانت هذه أول دعوة من مسئول مصرى، وان هذه الدعوة قد أثرت فيه كثيرا . . . جعلته يتأكد من وجود قيادات مصرية تؤمن بالتحرك المتوازن بين القوتين لصالح مصر والأمة العربية،وقد أعددت تقريرا عن الموقف السوفيتى من الصراع فى ١٥ ابريل ١٩٨٥ ، أشرت لاتصالاتى مع المسئولين السوفيت ودول شرق أوروبا مؤكدا على الاستراتيجية السوفيتية، فى منطقة الشرق الأوسط بعدم وقوع المنطقة فى أيدى قوى معادية. أو مشاركتها فى تحالفات ضده، ولذلك فأرى أن السوفيت لن يؤيدوا أى تحرك جاد وفعال للسلام فى المنطقة فى الوقت الحاضر، إذ يعتقدون أن موازين القوى الحالية تميل لصالح الولايات المتحدة، وأن تحركها المنفرد للتسوية يؤدى إلى تعزيز الوجود الأمريكى بالمنطقة، الأمر الذى يؤثر على أمن جنوب الاتحاد السوفيتى .

موقف دول غرب أوروبا من الاتفاق الاردنى الفلسطينى

وقد تابعت تحرك غرب أوروبا والجماعة الاقتصادية الأوربية، عن طريق اتصالاتى بجميع سفراء هذه الدول بالقاهرة، وقد أبدوا تأييدهم للاتفاق الأردنى الفلسطينى وأعربوا عن استعداد بلادهم للتوسط فى الصراع العربى الاسرائيلى، ومساعدة مصر فى مساعيها ، وقد صدر بيان عن

اجتماع وزراء خارجية الجماعة الأوربية فى ٢٩ ابريل ٨٥، تضمن ترحيب دول الجماعة بالتحركات الأخيرة لتنشيط السلام فى الشرق الأوسط لتحقيق حل الصراع العربى الاسرائيلى، وترحيبهم خاصة بالاتفاق الأردنى الفلسطيني، وبأفكار الرئيس مبارك ، كخطوة بناءة لتحقيق السلام تستحق التشجيع وأعربت عن رغبتها فى المساهمة فى دعم جهود السلام، وموافقتها على مشاركة المنظمة فى مفاوضات السلام...

زيارة الرئيس مبارك للأمم المتحدة وأمريكا سبتمبر ١٩٨٥

وأعددت تقريرا بشأن أهمية هذه الزيارات بعد القرار الأمريكى فى ٧ سبتمبر، بالتراجع عن لقاء أمريكى مع الوفد الأردنى الفلسطينى ، وإمكانية الرئيس المصرى فى محاولة اقناع الجانب الأمريكى لإعادة النظر فى هذا القرار لصالح أمن المنطقة وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى سلميا . وقد حضر الرئيس مبارك الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة فى أواخر سبتمبر ٨٥، وأجرى مباحثات رسمية خلال الزيارة مع الرئيس ريجان بشأن الحل السياسى فى المنطقة ، وقد حاول اقناع الادارة الأمريكية بانهاء الشروط السابق وضعها، لامكان إتمام الحوار الامريكى مع الوفد المشترك، وإبراز أهمية إجراء الحوار والتفاوض مع ممثلى الشعب الفلسطينى لإقامة سلام دائم وعادل بالمنطقة، ومحاولة دفع عملية السلام من خلال مؤتمر دولى يشترك فيه الأطراف المعنية بالنزاع مع الاعضاء الدائمين بمجلس الأمن، وإمكانية عقد لجان فرعية وثنائية لمناقشة كل جانب من جوانب مشكلة الشرق الأوسط، وبالتالى تتحقق عمليا فكرة التفاوض فى ظل المؤتمر، إلا أن الجانب الأمريكى لم يستجب لذلك. وانتهت عندئذ مرحلة هامة من مراحل الصراع العربى الاسرائيلى، للتحرك الأردنى الفلسطينى المشترك، خاصة بعد مهاجمة المجموعة الفدائية الفلسطينية لليخت الاسرائيلى بقبرص فى نهاية سبتمبر ٨٥، وماأعقب هذا الحادث من تداعيات فى التحرك السياسى، الأمر الذى أدى إلى تجميد التحرك الأمريكى تجاه عملية السلام وفقا للاتفاق الاردنى الفلسطينى.

مهاجمة اليخت الاسرائيلى فى لارناكا بقبرص سبتمبر ١٩٨٥

وتلقيت معلومات من اسرائيل، تؤكد قيام مجموعة فدائية، تابعة لقيادة المنظمة، بمهاجمة يخت اسرائيلى فى ميناء لارنكا فى ٢٧ سبتمبر ١٩٨٥، وقتل ركابه الثلاثة، وان السلطات الاسرائيلية، قررت توجيه ضربة انتقامية ضد المنظمة وقادتها.

وقد استدعيت الأخ هايل عبد الحميد "أبو الهول" رئيس جهاز المخابرات بالمنظمة، والذى كان متواجدا يومئذ بالقاهرة، وأخطرته بهذه المعلومات، إلا أن المسئول الفلسطينى أكد، بأنه ليس للمنظمة دخل بالحادث، واستدل على رفض المهاجمين مقابلة ممثل المنظمة بقبرص عندما تدخل بطلب تسليم أنفسهم للسلطات (علما بأنه اعترف لى بعدئذ بأنهم تابعون للمنظمة وأن

الإسرائيليين كانوا يراقبون مرور الفلسطينيين من قبرص للبنان) .

وفي اليوم التالي، طلب المستشار السياسي لسفارة الولايات المتحدة مقابلتي يوم ٢٨ سبتمبر، وأثار حادث قبرص، وقد أخطرته بمعلوماتي عن مسئول فلسطيني، بعدم انتماء المهاجمين للقيادة الشرعية للمنظمة، إلا أن المسئول الأمريكي أكد أن معلوماتهم ومعلومات إسرائيل، تؤكد بأن المجموعة المهاجمة تنتمي مباشرة لعرفات وقيادته، وأضاف بأن هذا الحادث لايتفق مع مايردده القادة الفلسطينيون، من سعيهم للسلام، واستعدادهم للتفاوض مع اسرائيل في الوقت الذي يقتلون الاسرائيليين خارج الاراضي المحتلة، وذلك يتنافى مع نظرية الكفاح المسلح، ومع ماأخطر الرئيس مبارك المسئولين في الولايات المتحدة في زيارته الأخيرة، بأن عرفات أكد له التوقف تماما عن الارهاب . وأخطرت المسئول الأمريكي بأن الارهاب يولد الارهاب، وأن الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج مازال يعاني من استمرار إرهاب الدولة الاسرائيلية ضده، واستمرار الممارسات التي أدانتها المنظمات الدولية والرأي العام الدولي، وأشرت لأهمية سرعة تحرك الولايات المتحدة لاجراء اتصال بالمنظمة، بعد محاولات الأخيرة لفترة طويلة مد يدها للصداقة مع أمريكا ورفض الولايات المتحدة لذلك وآخرها ايقاف الاتصالات مع الوفد المشترك .

الغارة الاسرائيلية على مقر المنظمة تونس اكتوبر ٨٥

وقد تحققت معلوماتي عن احتمالات قيام اسرائيل بعملية انتقامية، والتي اخطرت بها مسئولي المنظمة، اذ قامت اسرائيل في أول اكتوبر ٨٥ بغارة جوية على مقر المنظمة في حمام الشط بتونس، بغرض تدمير المقر وقتل القادة الفلسطينيين، وقد أدت الغارة لاستشهاد عدد من الفلسطينيين والتونسيين وقد أصدرنا تصريحا يتضمن "أن هذه الأعمال الاجرامية ضد أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق، تعتبر تهديدا خطيرا لفرص السلام للتوصل لحل سياسي للصراع العربي الاسرائيلي"...

وأعلن الرئيس مبارك بأن" هذه الغارة تعتبر عملا إرهابيا يوقف عملية السلام، وأكد تمسك مصر بالسلام مهما كانت العقبات الموضوعة في طريقه وأن أي تبرير لاسرائيل للعملية الارهابية لن يكون مقنعا ... وأكدت في تقرير بأن هذه الغارة، تتعارض مع مبدأ تحريم استخدام القوة أو التهديد بها ، في العلاقات الدولية وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وتتعارض مع أي حق للدفاع الشرعي، تدعيه اسرائيل وفقا للمادة ٥١ من الميثاق، إذ أن هذه المادة تشترط وقوع هجوم مسلح وأن يتناسب الدفاع الشرعي معه، وأن هذه الغارة هي عمل عدواني من أعمال الحرب غير المشروعة، ويتعارض مع اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ وبروتوكول جنيف ١٩٧٧ ، ويخالف إطار كامب ديفيد١٩٧٨ .

اختطاف الباخرة الايطالية أكيلي لاورو أكتوبر ١٩٨٥

وحذرني بعض القادة الفلسطينيين من إحتمالات قيام بعض الفصائل الفلسطينية بعملية انتقامية للغارة الاسرائيلية، وأنهم يحذرون من "أن الارهاب يولد الارهاب" وانهم قد تمشوا لأقصى الحدود فى تقديم التنازلات للوصول لتسوية سياسية للصراع، إلا أن التطرف الاسرائيلي يرفض ذلك ويفضل استمرار الارهاب وانهم يأسفون لتمشى الولايات المتحدة مع السياسة الاسرائيليةولم تمض أيام ، حتى أخطرت باختطاف الباخرة الايطالية اكيلو لاورو، وهى فى المياه الدولية بالبحر الأبيض المتوسط، وأعلنت قيادة المجموعة، بأن العملية تتم كرد فعل لظاهرة إرهاب الدولة الاسرائيلية ضد السكان المدنيين فى الأرض المحتلة، وللغارة الاسرائيلية على مقر المنظمة، وقد قامت الدبلوماسية المصرية بدور هام وفعال لعودة السفينة للموانىء المصرية، وتسليم المختطفين أنفسهم بعد تعهدهم بعدم قيامهم بإجراء أى عمل عدائى ضد السفينة وركابها، (إلا أنه اتضح بعدئذ مقتل أحد الركاب وهو يهودى أمريكى مما أثار المجتمع الدولى والأمريكى) وقد حاول السفير الأمريكى وقتئذ التدخل فى عملية التفاوض بطريقة رفضتها الدبلوماسية المصرية وأوقف عند حده) واتفق على إرسال المختطفين، إلى مقر المنظمة بتونس لمحاكتهم بمعرفتها واستقلوا طائرة مصرية لتونس.

اعتراض الطائرات الحربية الأمريكية للطائرة المصرية

وقد علمت من السفير محب السمره رئيس مكتب رعاية المصالح بتونس، أنه أجرى اتصالات مع الحكومة التونسية للسماح للطائرة المصرية بالهبوط مع المختطفين فى تونس ، إلا أنه بعد الموافقة، وإثر تدخل خارجى، صدرت التعليمات لبرج المراقبة بمطار تونس بعدم الموافقة على الهبوط، وتحويل مسار الطائرة للبحر الأبيض خارج المياه الاقليمية، مما ساعد الطائرات الحربية الأمريكية على اعتراض الطائرة المصرية، واجبارها على الهبوط فى مطار ايطالى خاضع لاشراف حلف الأطلنطى، وقد أكد لى المسئول المصرى الأمنى والذى كان يصاحب المختطفين لتسليمهم لقيادة المنظمة بتونس ، بأن السلطات الايطالية رفضت الاجراء الامريكى ، وأرسلت قوات عسكرية ايطالية لتمنع القوات الامريكية من القبض على المختطفين، وإرسالهم بطائرة خاصة للولايات المتحدة لمحاكمتهم فيها.

وقد رفضت ، كما رفضت فئات الشعب المصرى والمسئولين هذا الحادث، وصرحت بأن الارهاب يرتب مزيدا من الارهاب والعنف، وأن السلام العادل والشامل هو الطريق الرئيسى لاستقرار الشرق الأوسط، وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى لأمن جميع دوله...

وأعددت تقريرا يؤكد عدم شرعية وقانونية الاجراء الامريكى ضد الطائرة المصرية، وأكدت أن حق الدولة المتعرضة للارهاب، تحده قيود وضوابط من القانون الدولى، وأن الاجراء الأمريكى،

لايعتبر دفاعا شرعيا، لعدم توافر شروطه، كما أنه لايعتبر من أعمال القرصنة الجوية، وفقا لاتفاقية جنيف ١٩٨٥، لأن الاختطاف لم يكن باعثه شخصي، وأوضحت أن الاجراء الأمريكى يعتبر من أعمال العدوان ضد مصر وضد طيرانها المدنى وفقا لميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية طوكيو ١٩٦٣ ولاهاى ١٩٧٠ ومونتريال ١٩٧١...وأن أركان المسئولية الدولية متوافرة ضد الولايات المتحدة لصالح مصر...

وقد حاول الرئيس ريجان فى رسالة للرئيس مبارك، احتواء تدهور الموقف باعرابه عن الأسف للحادث وأنه لم يكن ضد مصر.

زيارات الوفد المشترك اكتوبر ١٩٨٥

وأجريت اتصالات مع سفاراتنا فى الخارج وسفارات الصين وفرنسا والفاتيكان وايطاليا وبريطانيا، لدعم موقف الوفد الأردنى الفلسطينى المشترك فى اتصالاته بالمسئولين فى هذه الدول، وقد تمت بنجاح زيارات الوفد لهذه الدول عدا بريطانيا والتى تحدد لزيارتها ١٤ اكتوبر ١٩٨٥ ووصل الوفد إلى لندن قبل الموعد بيومين. وقد فوجئت باعلان الحكومة البريطانية، قبل موعد الاجتماع، بالغائه نظرا لرفض المسئولين الفلسطينيين بالوفد، التوقيع مع الاردنيين على بيان يعلنان فيه التخلى عن العنف والإرهاب، وبحق اسرائيل فى الوجود، وبالموافقة على قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨، وفقا لما تم الاتفاق عليه مع مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا اثناء زيارتها للعقبة بالاردن فى سبتمبر، والتى أبدت اثناء زيارتها للقاهرة بعدئذ اهتمامها بحل مشكلة الشرق الأوسط وبأهمية مصر ودورها لإيجاد الحل. وقد أدلى كل من الاطراف المعنية الاردن والمنظمة وبريطانيا بتصريحات متناقصة عن الموقف، كما رحب بيريز رئيس وزراء اسرائيل بالغاء الاجتماع واستدل من رفض توقيع الممثلين الفلسطينيين بتأييد السلام ورفض الارهاب على رفض المنظمة هذا الاتجاه. وقد علقت فى تقرير عن هذا الموقف بأنه نتيجة لإعلان الولايات المتحدة وقف الحوار مع الوفد الاردنى الفلسطينى، وأحداث لارنكا بقبرص والتى اتهمت فيها امريكا المنظمة، والغارة الاسرائيلية على المنظمة فى تونس، واختطاف الباخرة الايطالية، وماتبعها من إجبار الطائرة المصرية على الهبوط فى ايطاليا، فإن هذه الاحداث أوجدت أبعادا مغايرة فى إتجاه التسوية السياسية من وجهة النظر الأمريكية، باستبعاد المنظمة والتركيز على فلسطينى الأرض المحتلة فى التحرك السياسى الامريكى، وتأثير ذلك على الموقف البريطانى المرتبط بالولايات المتحدة، وقد قامت بعدئذ بريطانيا وهولندا وألمانيا باتصالات مع وزارة خارجية الجماعة الاوروبية، تطالبهم بالغاء الاجتماع الذى كان مقررا عقده مع الوفد المشترك فى ١٦ اكتوبر ١٩٨٥ إلا أن فرنسا قد تمسكت بالاجتماع، واقترحت تأجيله حتى يتم تهيئة مناخ أفضل لاتمامه، وقد وافقت الجماعة الاوروبية على رأى فرنسا.

اجتماعات مع قيادة المنظمة القاهرة نوفمبر ٨٥

– وتلقيت رسالة تشير إلى زيارة ياسر عرفات وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة للقاهرة فى أول نوفمبر ١٩٨٥ للاجتماع مع القيادة المصرية للتنسيق بينهما بعد الاحداث الاخيرة واجتمعت مع الدكتور عصمت عبد المجيد والدكتور الباز وياسر عرفات وأعضاء الوفد الفلسطينى، وناقشنا مشروعات للتنسيق، تستند إلى المبادرات الدولية والاقليمية، وقد أخطرت المجتمعين، بأن قرارات مؤتمر جنيف الدولى للقضية الفلسطينية واعلان جنيف سبتمبر ١٩٨٣ تعتبر قاعدة هامة للوصول للحل السياسى للصراع. وقدمت للمجتمعين فى إجتماعنا فى ٦ نوفمبر ١٩٨٥ نص اعلان جنيف ومشروع الافكار المشتركة التى اعدتها إدارة فلسطين ووافقت عليها اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين فى يناير ١٩٨٥، مع اضافة فقرة خاصة بادانة كافة أشكال الإرهاب الموجه ضد المدنيين، وتدعو الرأى العام الدولى للوقوف مع الشعب الفلسطينى، ضحية الإرهاب الاسرائيلى المنظم ضد الشعب الفلسطينى فى الخارج والداخل وضد المنظمة وقيادتها وكوادرها ومكاتبها، مع حصر قيادة المنظمة لكافة نشاطاتها العسكرية وعمليات المقاومة داخل فلسطين المحتلة.

إعلان القاهرة بادانة الإرهاب ٧ نوفمبر ١٩٨٥

واجتمعت فى قصر القبة ضمن الوفد الرسمى برئاسة الرئيس مبارك وحضور وزراء الخارجية والدفاع والداخلية ورئيس المخابرات العامة والدكتور الباز والدكتور الفقى بوفد المنظمة برئاسة ياسر عرفات وبحضور أعضاء اللجنة التنفيذية والمركزية والمجلس الثورى لفتح.

واتفق المجتمعون على أن تقتصر نتائج الاجتماع على إصدار المنظمة لإعلان القاهرة بادانة الإرهاب فى ٧ نوفمبر ٨٥ على أن تناقش باقى الموضوعات خاصة قرار ٢٤٢ فى اجتماعات لاحقة وقد أعلن عرفات هذا الاعلان فى حديقة قصر القبة بحضور الرئيس مبارك وأمام رجال الاعلام العالميين.

– وذكرنى السيد أحمد رشدى وزير الداخلية، بعد الاجتماعات الرسمية بمجهودات مصر للعمل العربى المشترك، واتصالاتى معه باعتباره مسئولا عن الشئون العربية بالداخلية وقتئذ وذلك اثناء عملى مديرا لمكتب الشئون العربية برئاسة الجمهورية منتدبا من وزارة الخارجية، وطالبنى بضرورة مشاركتى فى عملية تثقيف سياسى عن القضايا العربية مع قيادات الداخلية والشرطة وفقا لما أقوم به مع القوات المسلحة والخارجية والجامعات... وبعد ترحيبى بذلك، اتصل بالمسئولين بالداخلية وأعطى تعليماته بالبدء فى ذلك فورا بمعهد قادة الشرطة وقد وفقنى الله خلال فترة قصيرة، بأن نجتمع جميعا، على فكر عربى قومى واحد، من الصراع العربى الاسرائيلى، باعتبار ذلك حماية للأمن القومى المصرى والأمن الداخلى.

وقد تساءل السفراء الاجانب فى القاهرة عن نتائج زيارة عرفات وتفسيرات عن إعلان القاهرة وقد ركز القائم بالأعمال الأمريكى اتصالاته بالتساؤل عن أهداف زيارة عرفات للقاهرة فى هذا التوقيت، فأخطرته أن مصر تفتح ذراعيها لجميع القادة العرب للوصول لحل سياسى للصراع العربى الاسرائيلى كما اتصل بى لمقابلتى ثانية فى ١٤/١١/٨٥ للاستفسار عن "اجراءات رادعة ضد العمليات الارهابية الخارجية وهل يعنى ذلك استبعاد العمليات داخل حدود اسرائيل ، فاخطرته بأن حق التفسير للبيان للمنظمة، إلا أننى أشير بأن الحدود الاسرائيلية غير معلومة حتى الآن وترفض اسرائيل تحديدها ، وأن الجمعية العامة أصدرت قرارها بحق منظمة التحرير باتباع جميع الوسائل بما فيها الكفاح المسلح، واعتقد بأن ذلك فى الاراضى المحتلة.

قرار ٢٤٢ والمنظمة.. القاهرة ١٠ نوفمبر ٨٥

وعقدت الدبلوماسية المصرية اجتماعا مع قيادة المنظمة فى ٨ نوفمبر ١٩٨٥، بحضور عصمت عبد المجيد وأسامة الباز وشخصى ، مع دعوتنا للسيد محمود رياض وزير الخارجية وأمين الجامعة العربية الاسبق وأثناء الاجتماع، سألت محمود رياض سؤالا مباشرا عن رأيه فى قرار ٢٤٢، وقد رد على قائلا بأننى أعلم أكثر من غيرى عن هذا القرار ، أما اذا كان استفسارى يعنى طلبى الإدلاء برأيه أمام الحاضرين ، باعتبار أن القرار صدر بموافقته أثناء توليه وزارة الخارجية فانه يؤكد بأن القرار وقت صدوره عام ١٩٦٧ كان يتعلق بمصر وسوريا والأردن، ولم يكن للمنظمة أى دور بالنسبة له ، وأكد ذلك قرار قمة الخرطوم ٦٧، لاصلح ولاتفاوض ولا اعتراف باسرائيل، المعنى السائد عربيا وقتئذ. إلا أنه أضاف بأن الأمر يختلف الآن ، وأنه من خلال تطورات الموقف الدولى، والمواقف العربية، وموقف المنظمة خاصة بعد قرار الرباط ١٩٧٤ ، فإنه يرى أن تعيد المنظمة، النظر فى استمرار رفضها للقرار٢٤٢، واجتمعت بعدئذ مع عصمت عبد المجيد وأسامة الباز بوزارة الخارجية يوم ١٠ نوفمبر ٨٥ وأخطرتهما بأننى اغتنمت قيام عرفات بزيارة الاحزاب وتلبية دعوة الصحف المصرية :الاهرام برئاسة ابراهيم نافع والمصور ودار الهلال برئاسة مكرم محمد أحمد واعتذارى عن المشاركة فى هذه الاجتماعات ، لأجرى مزيدا من الإطلاع السياسى والقانونى بشأن قرار ٢٤٢بشرط الموافقة على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وأننى اليوم استطيع التأكيد ، بأن من مصلحة المنظمة التأكيد والموافقة على قرار ٢٤٢بشرط الموافقة على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره..

ثم اجتمعنا بعرفات والقادة الفلسطينيين مساء نفس اليوم وتحدثت عن قرار ٢٤٢والذى كنا جميعا نرفضه، باعتباره لايحقق مصلحة للشعب الفلسطينى، وأن مصر والأردن قبلتا هذا القرار ١٩٦٧ ، بأمل تحقيق الانسحاب الاسرائيلى ، وأن عبد الناصر قبل مبادرة روجرز وأكد قبوله لقرار ٢٤٢ وذلك عام ١٩٧٠ لأسباب معينة، منها التقاط الانفاس وإعادة تنظيم الجيش ، إلا أن اسرئيل لم توافق على تطبيق هذا القرارحتى بالانسحاب من الاراضى المصرية الا بعد هزيمتها

١٩٧٣، كما انها لم توافق على تطبيق ٢٤٢ على الأراضى الفلسطينية بالضفة الغربية وغزة حتى بعد موافقة الاردن ومصر عليه واضفت بأن الحجة الامريكية فى عدم الاعتراف بالمنظمة فى الوقت الحالى، فى مواجهة المجتمع الدولى ، هى عدم موافقة المنظمة على قرار ٢٤٢ كأساس للتسوية السياسية وبالتالى الادعاء برفضها التسوية السياسية واستمرارها فى الارهاب الأمر الذى دعانى إلى إعادة النظر فى قرار ٢٤٢ .

أوضحت اهداف الثورة الفلسطينية، وهى حق تقرير المصير، والعودة واقامة الدولة الفلسطينية، وأن تحقيق هذه الاهداف، بالكفاح المسلح ، ويتوازى مع المفاوضات مع اسرائيل مباشرة أو غير مباشرة فى مؤتمر دولى. وأننا نعرف الصعوبات التى تعترض أليات تحقيق الأهداف الفلسطينية بالكفاح أو بالمعركة الشاملة، وأن الولايات المتحدة أعلنت بموافقتها على المؤتمر الدولى ، تجرى خلاله مفاوضات ثنائية، على أن توافق المنظمة على قرار ٢٤٢، لمشاركة المنظمة، أو لمشاركة وفد فلسطينى تباركه المنظمة، وأكدت أهمية اشتراك المنظمة، فى المؤتمر الدولى، باعتباره اعترافا دوليا وأمريكيا وإسرائيليا بالمنظمة، وردا على سؤال الدكتور الباز، حول مايتردد من أن المنظمة ستخسر داخليا ودوليا فى حالة فشل المؤتمر، اشرت بأن المنظمة لن تخسر شيئا ، بل ستسفيد من المؤتمر، وأنه فى حالة الفشل فان المسئولية ستقع على إسرائيل، على شرط ألا يؤدى السعى لانعقاد المؤتمر إلى تقديم تنازلات فلسطينية، أو إستبعاد حق الشعب الفلسطينى المشروع فى الكفاح المسلح داخل الاراضى المحتلة أو فى العصيان المدنى، بل فانه يمكن التفاؤل فى نتائج المفاوضات ، والمؤتمر الدولى وفقا لاحداث التاريخ التى عايشتها، اذ حققت مفاوضات ايفيان استقلال الجزائر ١٩٦٢، ومفاوضات لانكسترهاوس استقلال زمبابوى ١٩٨٠ وأشرت بأنه يجب مواجهة الموقف بحكمة وشجاعة، وان نواجه الاتجاه القومى العربى، والذى يرفض قطاع منه الموافقة على ٢٤٢، بتوضيح حقيقة القرار – وخطورة الموقف – وبأعتبار سبب الرفض أنه لايتعرض للقضية الفلسطينية ويخشى تأثير الموافقة على نتائج الصراع، وأعربت بأننى شخصيا فى هذه الظروف التى شرحتها والتى أعلم غيرها عن طريق عملى، أقرر أهمية اعتراف المنظمة بقرار ٢٤٢ بعد تحليلى لمبادىء القرار وانطباقه على الشعب الفلسطينى ودولته مقترنا مع حق تقرير المصير مع اشتراك المنظمة أو موافقتها على ممثلين عن الشعب الفلسطينى– فى أية مفاوضات أو مؤتمر دولى لإيجاد حل شامل وعادل للصراع العربى الاسرائيلى.

وأوضحت تفصيلا رأيى مؤكدا أن العناصر القانونية والدولية والفعلية لإقامة الدولة ، متوافرة تماما للدولة الفلسطينية، شعب وهو الشعب الفلسطينى، الاقليم وهو أرض الدولة والسيادة لهذا الشعب ممثلة فى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، واستطردت مستطردا لهذه الحجج السياسية والقانونية والتى سأعرضها فى كتاب السياسة الخارجية لمصر .

وأوضحت أن قرار ٢٤٢ صدر باجماع أعضاء مجلس الأمن ، ولذلك فهو ملزم لجميع

أعضاء الأمم المتحدة، ويدعوها لتنفيذ القرار على جميع الجبهات، ولذلك فانه فى حالة موافقة المنظمة على قرار ٢٤٢، فان واجب الولايات المتحدة، إلزام اسرائيل بتطبيق القرار علي جميع الأراضى العربية المحتلة ، مع ضرورة التزامها بالشرعية الدولية لتنفيذ هذا القرار .

وطلب عرفات من القادة الفلسطينيين أن يتقدموا باستفساراتهم عما أدليت به ، وأشار بأنه يحتفظ برأيه بعد استماعه لأراء باقى القادة، واستمرت المناقشات لساعات طويلة من الليل، وبعدها أعرب هؤلاء القادة بالاجماع بمن فيهم من الأعضاء المعروفين بتشددهم للحق الفلسطينى وإعلانهم السابق مرارا لرفض قرار ٢٤٢- أعربوا بالاجماع بموافقتهم على رأيى بالموافقة على قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ – ولأول مرة فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى- باعتبارهما الأساس القانونى والدولى، لعقد المؤتمر الدولى، بشرط موافقة الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى، وإيجاد الضمانة العملية لإشراك المنظمة فى أية تسوية سياسية أو مؤتمر دولى أو جتماع تحت مظلة دولية ، وذلك بوفد للمنظمة أو بوفد أردنى فلسطينى مشترك، أو بوفد عربى مشترك ، وأعربوا عن شكرهم للايضاحات السياسية والقانونية التى شرحتها وتمسكت بها ، لأنهم يعلمون بمدى حرص وتأييدى للقضية الفلسطينية و للقضايا العربية ، وأنهم يعلمون أن وراء إصرارى على هذا العرض، معلومات بما يدور فى الخفاء لإبعاد المنظمة عن التسوية السياسية، بحجة رفضها لقرارى ٢٤٢و٣٣٨.

وقد أوضحت بعدئذ للصحافة المصرية والعربية فى عدة أحاديث وجهة نظرى بشأن قرار ٢٤٢ ، فمثلا نشرت الجمهورية فى ٨٥/١٢/١٤ رأيى ويتضمن أهمية موافقة المنظمة على قرار ٢٤٢ بشرط حق تقرير المصير... وقبل مغادرة عرفات القاهرة لبغداد وأثناء عشائه مع عصمت عبد المجيد وأسامة الباز وبمناقشتهما للقضايا العربية أشار الدكتور الباز بأن طه الفرنوانى من الرافضين للشق الفلسطينى فى كامب ديفيد وعلقت على ذلك بأن هذا الرفض لأسباب عديدة سبق اعلانى لها وان عدم مشاركتى فى الاعداد للإتفاقية يسمح لى بالتعبير عن رأيى بصراحة.

إجتماع المجلس المركزى واللجنة التنفيذية للمنظمة ببغداد ٢٣-٢٥ نوفمبر ٨٥

– وقابلت أحد القادة الفلسطينيين بالقاهرة فى اليوم التالى لمغادرة عرفات لها ، وتناقشنا بشأن اجتماع القيادة الفلسطينية معنا فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٥، وعن إمكانية تنفيذ ما اتفقنا عليه بالموافقة صراحة على قرار٢٤٢، بشرط الموافقة، على الحقوق الوطنية المشروعة ، ومشاركة المنظمة فى المؤتمر الدولى وفى التسويات السياسية المقبلة، وقد أشار بصراحة ووضوح بأن عرفات والقادة الذين حضروا الاجتماع سيعرضون ماتم خلال زيارتهم للقاهرة، وبالطبع موضوع أهمية اقرار القرار ٢٤٢، مقترنا بشرط الحقوق الوطنية المشروعة على المجلس المركزى واللجنة

التنفيذية للمنظمة فى بغداد فى الاجتماع الذى سيعقد من ٢٣ إلى ٢٦ نوفمبر ٨٥، وسيحضره محدثى ، إلا أنه يعلم بضرورة موافقة المجلس الوطنى الفلسطينى على القرار ٢٤٢، إذ سبق أن قرر هذا المجلس رفض القرار ٢٤٢ وباعتباره لايمثل حقوق الشعب الفلسطينى.

ولما تساءلت عن الأسباب التى تدعو القيادة الفلسطينية لتأجيل المجلس الوطنى خلال ١٩٨٥ وفقا للميثاق والذى ينص على اجتماعه سنويا ليعرض الاتفاق الاردنى الفلسطينى وقرار ٢٤٢، فأشار المسئول الفلسطينى بأن القيادة الفلسطينية وعرفات يخشون إجتماع المجلس وعرض قرار ٢٤٢ عليه ، إذ أن ذلك سيؤدى إلى مزيد من الهجوم عليهم من الفصائل والعناصر المعارضة، وأنهم يرون امكانية الدعوة لعقد المجلس ، بعد أن تتحقق نتائج إيجابية من اتصالاتهم بالولايات المتحدة، تعطى الأمل للشعب الفلسطينى وقياداته بإمكانية تحقيق حقوقهم المشروعة وهذا مالم يحدث طوال عام ١٩٨٥.

وأخطرت بقرارات الاجتماع ببغداد ، التى أكدت الاستناد فى التحرك السياسى للشرعية الدولية ، التى عبرت عنها جميع قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقضية الفلسطينية، .

وطالب المجلس المركزى من اللجنة التنفيذية ورئيسها التحرك مع كافة الأطراف من أجل تمثيل المنظمة فى المؤتمر الدولى .... وقد أخطرت القادة الفلسطينيين الذين اجتمعت بهم بعد الاجتماع، بأن القرارات مازالت تردد الصيغ القديمة ، وكنت أود أن تكون القرارات واضحة، كما سبق الاتفاق معهم على أساس الموافقة على قرار ٢٤٢ مع الاقتران بشرط حق تقرير المصير ، بما يمكن القيادة الشرعية للمنظمة من عرض هذا الموضوع على المجلس الوطنى لاقراره، وأكدت بأننى علمت بأن الملك حسين يطالب قادة المنظمة باخطاره رسميا بالموافقة على قرار ٢٤٢، كشرط للتحرك المشترك ، وفقا لما أعلنه فى المجلس الوطنى فى عملن نوفمبر ٨٤، وأنه يعرب أن هذا الشرط لم يتحقق بعد .

الموقف الأمريكى وقرارات المجلس المركزى ببغداد

- وقابلت بعدئذ السفير الأمريكى ويزنر فى ٢٧ نوفمبر ٨٥، وأشار بأن القرارات التى صدرت فى بغداد ، هى تكرار لمحاولات عرفات السابقة عدم تقديم اجابة صريحة عن قبول قرار ٢٤٢ ، وأكد بأن المنظمة لو أستمرت على هذا الخط فإن فرصتها ستكون ضئيلة جدا فى المشاركة فى جهود السلام ، وأنه يعلم بأن الفترة المتاحة لقادة المنظمة لاعلان رأيهم صراحة هى ثلاثة أشهر، هذا وقد علم من داخل اسرائيل ، بأن هناك اتجاها متزايدا يؤكد عدم حاجة اسرائيل لاعتراف المنظمة بإسرائيل أو بقرار ٢٤٢ وأضاف السفير بأنه يصعب على الملك حسين فى المرحلة الحالية التحرك منفردا بدون المنظمة لأنه اذا مافقد الملك الأمل فى استجابة المنظمة

للشروط المطلوبة للتحرك السلمي ، فانه سيقوم باتباع خط أكثر تشددا تجاه المنظمة وربما يعمد إلى تصفية وجودها في الاردن خاصة بأنه سيجد تجاوبا من سوريا .

وأكد بأنه لايتصور للمؤتمر الدولي ، إلا دورا رمزيا احتفاليا ، وأن المفاوضات الحقيقية ، ستدور بين الاطراف مباشرة ، وأن المنظمة لن تدعى للمشاركة في المرحلة الاولى من المؤتمر حتى يمكن دعوة اسرائيل للمؤتمر - ويمكنها أن تشارك ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك ، في مرحلة لاحقة بشرط اعترافها صراحة بقرار ٢٤٢ . وتساءلت من السفير الأمريكي عن إمكانية إخطار قيادة المنظمة بالاتجاهات السابقة مع تأكيدي لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني فوافق على ذلك بشرط عدم ذكر المصدر ، وقد تم أخطارها بالفعل بهذه الاتجاهات .

- وقد قابلت سفير الأردن عدة مرات ، وآخرها في ١٧ ديسمبر ، وكرر القول بأن الأردن لم يبلغ رسميا بنتائج اجتماع بغداد الاخير ، إلا أنه علم ببعض قراراته وطلب مني الاتصال بقادة المنظمة لاخطارهم بسرعة الاعلان عن قبول المنظمة صراحة لقرار ٢٤٢ ، وان يسلم هذا القبول كتابة للملك حسين ، والذي يؤكد موافقته على رأي المنظمة بضرورة إعلان جميع الأطراف ، خاصة الولايات المتحدة في المقابل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

ويسؤال للسفير عن رأيه في تصريحات عرفات الأخيرة بقبوله التفاوض مع اسرائيل في مؤتمر دولي للسلام ، وتصريح بيريز بامكانية قبوله إعراب المنظمة عن موافقتها على إجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل . بدلا من الصيغة القديمة وهي الاعتراف بوجود اسرائيل ، على اعتبار أن المفاوضات تعني الاعتراف الضمني ورد السفير الأردني بأنه لايستطيع التأكيد بأن موافقة المنظمة على ٢٤٢ تقابلها موافقة اسرائيل على مشاركتها في التسوية ، إلا أن إعلان المنظمة بالموافقة على قرار ٢٤٢ يؤكد مشروعيتها الدولية واتجاهها لايجاد حل سياسي للصراع العربي الاسرائيلي ، ويضع اسرائيل- اذا رفضت مشاركة المنظمة - في موقف الرافضة للسلام ويزيد من عزلتها أمام الرأي العام العالمي ويؤدي لعودة المصالحة مع مصر في مواجهة خطر اسرائيل الرافضة للسلام .

الموقف العربي من موقف مصر القومي

- وفي لقاءاتي خلال هذه المرحلة مع السفراء ، ورؤساء مكاتب رعاية المصالح العربية بالقاهرة أشادوا بموقف مصر القومي من القضية الفلسطينية ويرغبتها الواضحة في ايجاد سلام شامل وعادل في المنطقة ، وأشار معظمهم إلى أن هناك شبه إجتماع عربي حاليا لتلافي وضع الشروط السابقة لعودة مصر للصف العربي ، وأهمها إلغاء اتفاقيات كامب ديفيد ، إذ أصبح غالبية القادة العرب يعلمون مدى ثقل مصر ورغبتها في السلام الشامل والعادل للصراع العربي الاسرائيلي ويعرفون استحالة تنفيذ إلغاء الاتفاقيات لاستنفادها لاغراضها ، بعد قبول مصر الحل

السياسى الشامل عن طريق المؤتمر الدولى وبعيدا عن صيغة كامب ديفيد، وأشاروا إلى أن هذا الدور المصرى برز بوضوح فى المؤتمرات الدولية للقضية الفلسطينية عام ٨٣ ومابعدها، إلا أننى وجدت قلقا لدى ممثل المنظمة بالقاهرة عند حضوره لمقابلتى بمكتبى فى ٢٥ ديسمبر ٨٥، إذ أشار إلى أن تصريحات القيادة المصرية المعلنة بضرورة قبول المنظمة قرار ٢٤٢، قد أوجدت قلقا لدى بعض القادة الفلسطينيين، خوفا من أن يتخذ الأردن من الموقف المصرى المبرر لاعلانه بمسئولية المنظمة عن رفض قرار ٢٤٢، وقد أخطرت ممثل المنظمة إلى أن تصريحات المسئولين المصريين- ومنهم شخصى - قد تمت بعد موافقة القادة الفلسطينيين فى اجتماعهم بالقاهرة فى ١٠ نوفمبر ٨٥ على ذلك، وان هذه التصريحات تدعم المنظمة، وتؤكد على اشتراكها فى المؤتمر الدولى، وإننى أنصح بضرورة اسراع قادة المنظمة بالاعلان بوضوح عما اتفقنا عليه فى القاهرة لصالح المنظمة والسلام الشامل واخطار الملك حسين رسميا بالصيغة التى اتفقنا عليها، وقد تراجع المسئول الفلسطينى عن موقفه بالاشادة بأهداف الرئيس مبارك والمسئولين المصريين، ووعد باخطار القادة الفلسطينيين بهذا الرأى.

مصر وحقوق شعب فلسطين الجماعية فى تقرير المصير والعودة

وتابعت جهودى لتأييدهذه الحقوق ودعم وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين الأونروا وقابلت المستر/ ريدبيك المفوض العام للوكالة ومساعده السفير ديلون والمستر هوكنز بالقاهرة فى يوليو ٨٥ وأعلنت عن مساندة مصر للوكالة ماديا والعمل مع الدول الصديقة لزيادة مساعداتها للوكالة..

ثم قابلت المفوض العام الجديد لوكالة الاونروا بمكتبى بالخارجية المصرية بالقاهرة السيدجورجيو جياكوميللى فى ديسمبر ١٩٨٥ ومع عدد من مساعديه ومنهم سفراء غربيين وأمريكيين سابقين، وأوضحوا جميعا سوء الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين، وأن الدول المانحة غير متحمسة، فى ذلك الوقت لمواصلة تقديم مساعداتها ومعوناتها، كما أن خطة ضغط الميزانية الأمريكية، ستؤثر وتخفض المساعدات الأمريكية للوكالة الدولية. وقد شعرت بمدى خطورة هذا الوضع على الوكالة الدولية ونشاطها، وبالتالى ماقد يؤدى تخفيض ميزانية الوكالة من تأثير على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين بالغة السوء، الأمر الذى قد يساعد العناصر الصهيونية، خاصة الأمريكية، لاستغلال هذا التدهور، ومايقاسيه اللاجئون من متاعب، لكى تفتح لهم مجالات جديدة للهجرة من الأرض المحتلة إلى دول أجنبية أخرى، مع تسهيل إعادة اقامتهم فيها، ومع قيام الهيئات الصهيونية فى الوقت نفسه إلى إحلال وتهجير اليهود إلى فلسطين، خاصة يهود أوربا الشرقية،وبذلك يتحقق للصهيونية تحقيق أحلامها وانهاء ركن هام من أهم أركان القضية الفلسطينية هو ركن اللاجئين الفلسطينيين، مما سيؤدى حتما لاختلال التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى لصالح اسرائيل، ولذلك فقد بادرت باخطار مسئولى الوكالة الدولية، بأن الولايات المتحدة ومعظم دول غرب أوربا عليهم مسئولية بالنسبة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين،

حيث ساعدوا إسرائيل على اغتصابها للأراضى العربية، واستمرار الاحتلال الصهيونى، وأنه اذا ماقارنا بين ماتقدمه أمريكا والغرب لاسرائيل، بما يقدمونه لوكالة الأونروا ، لتبين مدى الظلم الذى يتعرض له الشعب الفلسطينى، وطالبت المسئولين بالوكالة بأهمية القيام بدور فعال للحصول على الدعم مع استعداد مصر للمساعدة على ذلك

دعم الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة

وقامت الخارجية المصرية بدراسة الأوجه العديدة لدعم الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة والضفة، وفقا لمسئولياتها السياسية. وقد وجدت أهمية– تنظيم لقاءات دورية بين سفراء الدول الأجنبية عامة ودول الجماعة الأوربية خاصة، وبين المسئولين الفلسطينيين فى الضفة وغزة، لشرح حقوق الشعب الفلسطينى، وللمطالبة بتأييد دول العالم لها. وقد اتفقنا فى اجتماعات بين القادة الفلسطينيين وسفراء الجماعة الأوربية، وبتنسيق من اللجنة العليا المصرية لشئون فلسطين، على إمكانية دعم أهالى الضفة والقطاع من الحكومات الاجنبية الغربية مباشرة أو عن طريق تقديم المنظمات غير الحكومية بالدول الغربية مساعدات غير مباشرة سياسية ومدنية واقتصادية وثقافية واجتماعية لمنظمات فلسطينية، موجودة فى الأراضى المحتلة أو ستنشأ، لتحقيق هذه الاغراض. وقدم سفير الجماعة الأوربية (السوق الاوربية) قوائم بهذه المنظمات الأوربية غير الحكومية وأهدافها وامكانياتها وعناوينها. وقد طلبت من القادة الفلسطينيين فى الأرض المحتلة، بلورة مشروعاتهم السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتى تتمشى مع أهداف هذه المنظمات الأوربية، وعن طريقها يمكن تقديم الدعم للشعب الفلسطينى، دون أن تستطيع قوات الاحتلال الاسرائيلى، ايقافه حتى لاتتعرض للمقاطعة الأوربية. قد اثبتت هذه الوسيلة العملية، أهمية هذا العمل المشترك، خاصة عندما تفجرت انتفاضته ، واستطاعت المنظمات والهيئات الأوربية، غير الحكومية، تقديم الدعم لشعب الأرض المحتلة.

الممارسات الاسرائيلية فى الأرض المحتلة

– وأعددت تقريرين فى يناير ومايو ١٩٨٥، أوضح الممارسات الاسرائيلية فى الأرض المحتلة، ورفض اتفاق حزبى العمل والليكود، على البدء فى تنفيذ ست مستوطنات جديدة فى الضفة، وأكدت أن عملية اقامة أية مستوطنة اسرائيلية على أى بقعة من الأرض العربية، يعتبر مخالفا للقانون الدولى واتفاقيات جنيف ١٩٤٩ وقرارات الأمم المتحدة، وطالبت باستمرار مصر فى معارضة الاستيطان الاسرائيلى. وقد أوضحت فى التقارير تفاصيل هذه الممارسات ومعارضتها للقانون ولميثاق حقوق الانسان، ومعاهدة ٧٩، مستندا إلى وثائق رسمية من هيئات ومنظمات دولية وتقرير الخارجية الأمريكية.

وفى تصريح إذاعى أوضحت أن هذه الوثائق تعتبر فى غاية الأهمية، وأن القادة

الاسرائيليين الذين يباشرون هذه الممارسات، لابد وأن توجه إليهم تهم مماثلة للتى وجهت للقادة النازيين، فى محاكمات نورمبرج بجرائمهم ضد المدنيين ...

وقد تلقيت فى مايو ٨٥، طلبا من اللجنة الخاصة بالتحرى عن ممارسات اسرائيل فى الأرض المحتلة، والتى سبق أن اجتمعت معها فى القاهرة ورفع عام ١٩٨٣، بالاستفسار عن إمكانية حضورها للقاهرة فى ٢٤ مايو إلى ٨٥، وقد أعددت تقريرا بترحيبى باللجنة وأهمية مقابلتها للمسئولين المصريين، ومقابلة الشهود وتسجيل شهاداتهم بالصوت والصورة، كمستند رئيسى، إلا أن عصمت عبد المجيد قد أشار- لاسباب لاأعلمها - بموافقته على رأيى بحضور اللجنة على أن تقابل على أقل المستويات، مما دعانى لاختيار بعض الشبان الدبلوماسيين لمقابلتهم وتسهيل مهمتهم، وقد أخطروهم باستغرابهم بعدم تحديد موعد لمقابلتى، ثم سألوا بعدئذ السفير سعد الفرارجى مندوب مصر فى الأمم المتحدة بجنيف بعد عودتهم بالاسباب التى دعتنى لعدم استقبالهم مثل المرة السابقة والتى أعطت اللجنة دفعة قوية فى تحقيق مهمتها وقتئذ بنجاح وقد ابرق للخارجية بذلك، مما دعا عبد المجيد إلى اخطارى بالاهتمام باللجنة فى زيارتها المقبلة فى العام القادم.

الهجرة اليهودية للأرض المحتلة

تابعت الدبلوماسية المصرية رفضها لهذه الهجرة لتأثيرها السلبى على حقوق الشعب الفلسطينى، وأكدت أن هذه الهجرة اليهودية، تؤثر تأثيرا كبيرا على الشعب الفلسطينى وحقه فى العودة لوطنه وأرضه. وأن هذه الهجرة تباعد بيننا وبين إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وللصراع العربى الاسرائيلى.

وقد أعربت عن هذا الرأى أثناء مقابلتى للمستر "بريماكوف" المسئول الرئيس بالحزب الشيوعى ومستشار جورباتشوف بعدئذ، ومع السفير السوفيتى بالقاهرة فى ١٧ ابريل ١٩٨٥، وقد اخطرت المسئولين السوفييت، بأن المؤتمر الدولى للقضية الفلسطينية، قد أصدر قراراته فى سبتمبر ٨٣، وبحضور المستر بريماكوف، وقد ضحك كثيرا عندما تذكر مواجهتى له فى بدء هذا المؤتمر كما سبق إيضاحه وأهم قراراته الدعوة لعقد مؤتمر دولى للسلام للشرق الأوسط، إلا أن ذلك يقترن بعدة شروط منها عدم السماح بالهجرة اليهودية وأشرت بأن بعض المعلومات تؤكد بأن اسرائيل ستستفيد من هذا المؤتمر أكثر من الدول العربية والشعب الفلسطينى، خاصة اذا لم تتحقق الشروط الخاصة بمنع الهجرة، وتنفيذ رغبة قادة التطرف الاسرائيلى والخاصة بأن موافقة اسرائيل على حضور المؤتمر تقترن بضرورة سماح الاتحاد السوفيتى بهجرة اليهود السوفيت لاسرائيل مباشرة، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وأن عقد مؤتمر على أساس شروط التطرف الاسرائيلى، سيحقق اغراض اسرائيل ويتعارض مع مصالح الدول العربية، إذ المؤتمر

سيؤدى لإعتراف ضمنى من الدول العربية والمجتمع الدولى باسرائيل -رغم مخالفاتها وممارساتها ضد حقوق الانسان- ويدخل القضية الفلسطينية فى متاهات المناقشات والاجتماعات، فى الوقت الذى ستحقق اسرائيل توطين المهاجرين لها . وقد أجاب بريماكوف، بأنه يعتقد بأن اسرائيل تسعى لتحقيق هذه الاغراض فى حالة الموافقة على المؤتمر، إلا أن السوفيت مصممون على التمسك بمبادئهم، حتى تغير اسرائيل سياستها وتنسحب من جميع الأراضى العربية المحتلة، بما يحقق قيام الدولة الفلسطينية، واقرار حقوق الشعبين الفلسطينى والاسرائيلى .

وقد أشرت فى عدة تقارير إلى خطورة هذا الاتجاه السوفيتى ، وضرورة مواجهة السوفيت حتى لايقدموا تنازلات لاسرائيل ، كالسماح بهجرة اليهود السوفيت للأراضى المحتلة وإعادة التمثيل الدبلوماسى، فى مقابل تحقيق مصالح للاتحاد السوفيتى فى علاقته مع الولايات المتحدة والغرب ، وأكدت بضرورة متابعة اتصالاتنا بالاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا ، لتنفيذ القرارات الدولية الخاصة بقضية فلسطين وأهمها الانسحاب الاسرائيلى، وحق تقرير المصير وحق العودة وربط هذه القرارات بمواقف الاتحاد السوفيتى المختلفة. وقد أكدت هذا الموقف المصرى فى لقاءاتى بالمسئولين وسفراء دول شرق أوربا ، وعلى سبيل المثال أخطرت سفير ألمانيا الديمقراطية فى مقابلتى فى نوفمبر ١٩٨٥ بخطورة الهجرة اليهودية للأرض العربية المحتلة، وهدفها من شغل المستوطنات الجديدة باليهود الوافدين، ومعظمهم من العلماء والخبراء والعسكريين، بتغيير الوضع السكانى فى الأراضى المحتلة لاستمرار الاحتلال، وكررت الطلب من الدول الصديقة بأن تؤيد الشعب العربى فى منع هذا التهجير اليهودى قبل تنفيذ اسرائيل للقرارات الدولية، كما اخطرته فى ١٩ ديسمبر ٨٥ عن إشتراط اسرائيل هجرة اليهود السوفيت كشرط أساسى لمشاركة الاتحاد السوفيتى فى التسوية السياسية، وقد أجاب السفير الألمانى الشرقى بأنه يرى خطورة هذه الهجرة، إذ أن بيريز وشامير متفقان على التمسك بالأراضى الفلسطينية، وأن محاولة حصول إسرائيل على موافقة السوفيت على هذه الهجرة ، إنما بهدف تحقيق أهداف إسرائيل، دون أن تعمل للوصول لحل شامل وعادل، وأنه يتفق فى الرأى من أن هذه الهجرة ستملأ المستعمرات الاسرائيلية، وتزيد من تمسك اسرائيل بالأراضى العربية المحتلة ، وتؤدى لتفجير عسكرى للصراع العربى الاسرائيلى. وأكدت للسفير تعبيرى عن آراء ملايين الشعب العربى، برفض هذا التهجير فى الوقت الذى ترفض إسرائيل حق العودة للشعب الفلسطينى. وقد وعد السفير الألمانى الشرقى بنقل أفكارنا لقيادة الدول الاشتراكية وايضاح مدى خطورة هذه الهجرة على القضية العربية . كما اخطرت سفراء غرب أوربا بوجهة نظرنا وتعبر مقابلتى لسفير ايطاليا فى ٢٩ يوليو ٨٥ عن موقفنا برفض هذا التهجير .

مصر والصراع العربى الاسرائيلى ١٩٨٦

وقد حرصت خلال هذا العام، على تكثيف لقاءاتى مع القيادات الشعبية والرسمية المصرية، لتوضيح أهمية تدعيم العلاقات المصرية العربية لصالح العمل العربى المشترك فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى، وقد عبرت فى خلال ندواتى ومحاضراتى الاسبوعية، عن وجهة نظر اللجنة العليا لشئون فلسطين، وقد حصلت على تأييد جميع الهيئات الرسمية والشعبية لوجهة نظر اللجنة خاصة فى إجتماعاتى مع مجلس الشعب المصرى واكاديمية ناصر العسكرية العليا ومعهد قادة ضباط الشرطة، والمعهد الدبلوماسى، والجامعات المصرية، وهيئات التدريس والنقابات المهنية والعمالية. ويمثل لقائى مع لجان الشئون العربية والعلاقات الخارجية والأمن القومى فى مجلس الشعب فى اجتماع مشترك بالمجلس يوم ٢٣ مارس ٨٦ والاجتماعات التالية، والتى حضرتها بناء على دعوات من هذه اللجان، مدى التلاحم مع أراء اللجنة العليا فى ضرورة استمرار مصر الشعبية والرسمية فى سعيها لانهاء الخلافات المصرية العربية للمصلحة الوطنية المصرية وللمصلحة القومية العربية، وتأكيد ارتباط المصالح الوطنية مع المصالح القومية، والتباعد عن المعارك الجانبية والتقارب مع جميع الاطراف العربية، بقدر يفوق تقاربها معنا، والالتقاء على نقاط الاتفاق بدلا من الخلاف والتوقف عن لوم مصر على ابرامها اتفاقيات كامب ديفيد ومقاطعة مصر، مما أدى إلى إنهيار الأمة العربية..

وأشرت لتجاوب معظم الأمة العربية مع مصر، فى تحركها القومى الايجابى فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى.. وأكدت عدم شرعية القرارات الخاصة بتجميد عضوية مصر فى جامعة الدول العربية، أو بنقل المقر إلى تونس، وأننى لمست من عدد من القادة العرب الرغبة فى إنهاء القطيعة... وأكدت تأييد مصر للدولة الفلسطينية وللشعب الفلسطينى وقيادته، والدعوة للفصائل الفلسطينية لتوحيد صفوفها، لمصلحة الأمة العربية، ولكن ليس على حساب مصر، وتأكيد وقوف مصر بقوة فى مواجهة إسرائيل لاسترداد الأرض العربية وإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى..

ثم أوضحت تطورات القضية الفلسطينية، والصراع العربى الاسرائيلى على ضوء خطاب الملك حسين فى فبراير ٨٦، إيقاف التنسيق مع قيادة المنظمة، مع الاشارة إلى موافقة هذه القيادة فى اجتماعنا معها فى نوفمبر ١٩٨٥، على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ على أن تحصل على موافقة على حق تقرير المصير... وأكدت استبعاد احتمالات تحرك أردنى سياسى منفرد للتسوية السياسية وأسبابه ... وأوضحت الموقف المصرى فيما يتعلق بالشق الفلسطينى من كامب ديفيد، بأنه مبادرة مصرية كغيرها من المبادرات بهدف ايجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وللصراع، وأن هذا الشق قد ألغى عمليا بعد رفض من ممثلى الشعب الفلسطينى، ولرفض اسرائيل تنفيذه، وأوضحت تأييدنا لمؤتمر جنيف الدولى سبتمبر ٨٣، وأن هذا الموقف يتعارض مع الشق

الفلسطينى من اتفاقية كامب ديفيد، كما أن تأييد مصر للاتفاق الأردنى الفلسطينى، فى فبراير ٨٥، كمنطلق عملى لحل القضية الفلسطينية، يعتبر انهاء لمصر من أية ارتباطات أخرى ... وطالبت القادة العرب والفلسطينيين، بالاتفاق مع مصر على إتفاق عربى للسلام الشامل ومصر ترحب بذلك. وأكدت بأن معاهدة ٧٩ لاتقيد مصر فى تحركها تجاه القضايا العربية، وأن للالتزامات العربية الأولوية...

وأشرت إلى أطماع التطرف الاسرائيلى، واستمرار احتلاله للأرض العربية، ورفضه للسلام الشامل، مما يؤكد ارتباط القضايا الفلسطينية والعربية تماما بقضايانا الوطنية وأمننا القومى المصرى... إن هذا الموقف الإسرائيلى يحقق إستمرار التوتر الدائم فى المنطقة لصالح التطرف الاسرائيلى، فى استمرار الصراع العربى الاسرائيلى. وأكدت ضرورة رفض اقامة علاقات مميزة، أو تحقيق التطبيع بين مصر وإسرائيل، طالما استمرت القيادات المتطرفة الاسرائيلية، فى موقفها من رفض الانسحاب واقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وأن على مصر أن تراعى فى تصرفاتها وعلاقاتها مصالحها الوطنية ومصالح الشعب العربى وان تتخذ مواقفها تبعا لذلك، وأكدت أن إيقاف التطبيع يتمشى مع القانون الدولى الذى يوافق على الحق فى التجميد لكل أو لجزء من المعاهدة اذا لم يف الطرف الآخر بالتزاماته.

تحركات السلام فى المنطقة

– وعلمت من السفيرين الأمريكى والأردنى، فى يناير ١٩٨٦، بأن الادراة الأمريكية، قد استجابت لطلبنا التحرك ثانية لتحقيق السلام الشامل والتسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلى، وأنها أخطرت الأردن بموافقتها على دعوة المنظمة للمشاركة فى المؤتمر الدولى، إذا أعلنت صراحة، قبولها الواضح لقرار ٢٤٢، واستعدادها للتفاوض من أجل تحقيق السلام مع حكومة اسرائيل، فى إطار مؤتمر دولى وادانتها للارهاب. وقد قام الأردن باخطار المنظمة بذلك، وقد أشار قادتها بأنهم يقبلون ٢٤٢ مع اشتراط موافقة الولايات المتحدة على الحقوق المشروعة بما فيها تقرير المصير فى إطار اتحاد كونفدرالى، وفقا لاتفاق فبراير ٨٥. وقد أفادت الادارة الأمريكية ان اتفاق ٨٥، أردنى فلسطينى، لادخل للولايات المتحدة بشأنه، وأنها تؤيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وفقا لخطة ريجان، وأن للمنظمة كما لغيرها حق طرح أى موضوع على المؤتمر الدولى بما فى ذلك حق تقرير المصير...

– وأخطرت قادة المنظمة بهذه الاتصالات، وطلبت ضرورة التحرك بالاعلان عن قبول ٢٤٢ مع حق تقرير المصير للمشاركة فى المؤتمر الدولى. وقد صرح الرئيس مبارك فى ٣٠ يناير ٨٦، بأهمية بحث المنظمة الاعتراف بقرارى ٢٤٢ و٣٣٨ لتتمكن المنظمة من حضور المؤتمر الدولى.

– أخطرنى السفير الأمريكى بتقدم الادارة الأمريكية فى ٥ فبراير ١٩٨٦، بصيغة جديدة

تتضمن موافقة الولايات المتحدة على عقد المؤتمر الدولى على أساس ٢٤٢، وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وأن الأردن قدم هذه الصيغة للمنظمة. ثم علمت من قيادة المنظمة، بأنها قدمت بالمقابل ثلاث صيغ للأردن، وأوضح عرفات فى اجتماعه بالوفد الاردنى فى ٦ فبراير ٨٦، بأن الاعتراف بالحقوق المشروعة لايغطى حق تقرير المصير الذى تصر المنظمة على قبول أمريكا له . وغادر عرفات بعدئذ عمان للقاهرة.

عرفات بالقاهرة والصيغ الفلسطينية الثلاث ١٣ فبراير ٨٦

- وقد قابلنا عرفات، بالقاهرة، وعقدنا عدة اجتماعات معه فى وزارة الخارجية، حيث قدم الصيغ الفلسطينية الثلاث ، فى اجتماع ١٣ فبراير ٨٦، وتتلخص جميعها فى التأكيد على الأرض مقابل السلام وأن المنظمة على استعداد للتفاوض مع سائر فرقاء النزاع العربى، مع حكومة اسرائيل ضمن مؤتمر دولى للسلام، يحضره الاعضاء الدائمون لمجلس الأمن، لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى، على أساس قرارى مجلس الأمن الدولى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، بما فى ذلك الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة ، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وعندما يبدأ المؤتمر، ستعلن المنظمة وقف الكفاح المسلح، كما تتوقع إعلان سائر الفرقاء التخلى عن العنف، وأشار عرفات للموقف السلبى لحكومة الأردن، مذكرا بموقفها من زيارة الوفد المشترك للندن، ولولا مبادرة شرح طه الفرنوانى لموقف المنظمة من هذه الزيارة للسفير البريطانى فى القاهرة، لتمت نتائج سلبية لعلاقات المنظمة ببريطانيا ولأثرت على نشاط مكتبها بلندن. . وأكد عرفات محاولة تلافيه لأية حساسيات مع الملك حسين، وفتح صفحة جديدة، إلا أن ذلك لايمكن أن يتم على حساب الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته، ثم عرض تفاصيل لقاءاته مع الملك حسين وزيد الرفاعى، لتحريك عملية السلام لايجاد تسوية حقيقية وشاملة للصراع العربى الاسرائيلى ... ثم ناقش الصيغ الثلاث والتى صيغت إحداها بمعرفة الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية الأسبق أثناء زيارته لعمان، وأن الصيغ تتمشى كذلك مع الاجتماع الذى عقد معنا فى القاهرة فى ١١ نوفمبر ٨٥. وقد أعربنا عن استعدادنا للتوسط بين الاردن والمنظمة بهذا الشأن، إلا أن الأردن لم يوافق على ذلك لأسباب أبداها بشأن مصداقية بعض القادة الفلسطينيين.

إيقاف الأردن التنسيق مع المنظمة ١٩ فبراير ٨٦

وفى مقابلتى مع سفير الأردن بالقاهرة، فى ١٧ فبراير ٨٦، أشار بأن الأهرام والأخبار والجمهورية ،نشرت خبرا عن مصادر أمريكية، عن مقابلة الملك حسين لاسحاق رابين، وأن هذه الصحف تتناول العلاقات الأردنية الفلسطينية، بأسلوب يوحى بتجاهل الأردن للمنظمة، وبتحميل الأردن مسئولية تعثر المباحثات بين الطرفين، وأن الحقيقة أن بلاده لم تضغط على المنظمة لاقرار ٢٤٢، إنما كان ينقل للأمريكيين رأى المنظمة، إلا أن الادارة الأمريكية لاترغب فى الاعتراف

بحق تقرير المصير، لأسباب منها عدم موافقتها على اقامة دولة فلسطينية مستقلة، وأن يجب العمل الجدى للتوصل لصيغة تنقذ الأرض المحتلة، وأنه لايوافق على رأى المنظمة، بأن قبولها قرار ٢٤٢، يعنى إهدارها لآخر ورقة متاحة للفلسطينيين وتسا ءل وماقيمة هذه الورقة اذا لم تستخدم فى الوقت المناسب؟ وأضاف بتأكيد الأردن بعدم الانفراد بالتفاوض، وبتصميمه على ضرورة التحرك مع المنظمة وقيادة عرفات...

ولم يمض يومان على المقابلة، حتى عرض على نص إعلان الملك حسين فى ١٩ فبراير٨٦ بعدم تمكنه من مواصلة التنسيق سياسيا مع قيادة المنظمة حتى تكون للكلمة منها، التزاما ومصداقية...وقابلنى فور هذا الاعلان سفير الأردن، ليسلمنى نص خطاب الملك حسين ويؤكد موافقة أمريكا السابقة كتابه والمسلمة للملك حسين بمشاركة المنظمة فى المؤتمر الدولى اذا أعلنت قبولها الواضح لقرار ٢٤٢ والتفاوض وادانة الارهاب وأشار أن أبو أياد قد أخطر الملك حسين فى عمان فى فبراير ٨٦ بأن المنظمة فى اجتماعها ببغداد فى نوفمبر ٨٦ رفضت ٢٤٢، ويضيف بأن المنظمة فوتت الفرصة ... فاخطرت السفير بأن الموقف الأمريكى مازال سلبيا بالنسبة لموقف القادة الاسرائيليين برفض الاعتراف بقرار ٢٤٢ بالنسبة للأراضى الفلسطينية، والتى يعتبرونها محررة وليست محتلة، ورفض أى كيان أو دولة فلسطينية، وأكدت موقف مصر ودورها الرئيسى فى عملية السلام من منطلق مسئولياتها القومية وأمنها الوطنى ...

– وتردد ممثل المنظمة بالقاهرة على مكتبى خلال هذه الفترة، وأخطرنى فى ٢٥ فبراير ٨٦، بمحاولة الملك حسين ممارسة الضغط على المنظمة، لقبول قرار ٢٤٢ بدون قيد أو شرط، وأن الخطة الأمريكية الأردنية ترمى لاستبدال عرفات وقيادته بغطاء فلسطينى من الأرض المحتلة، وأن المنظمة تخشى ممارسة امريكا الضغط على مصر، لتتبنى الموقف الأردنى، مما يؤدى إلى لجوء الفلسطينيين إلى التصلب واكتساب التيار المتطرف لجانبه، وتطلب من مصر الوقوف إلى جانبها فى حق تقرير المصير، من خلال اتصالاتها بأمريكا والأردن ، وتتمنى دعوة مصر لعقد مؤتمر ثلاثى مصرى أردنى فلسطينى بالقاهرة لاعادة التنسيق.

واستدعيت فى اليوم التالى ٢٦ فبراير ٨٦ القائم بأعمال السفارة الأمريكية والمستشار السياسى للسفارة واخطرتهما – بناء على موافقة القيادة السياسية– بطلب المنظمة إجراء مصر إتصالاتها، لتعترف أمريكا بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وأطلعتهما على نص الصيغ الثلاث التى أعلنتها المنظمة، وقد أخطرانى بأنهما لم يطلعا عليها سابقا (وقد أكد ميرفى بعدئذ فى ٩ مايو ٨٦ بأن بلاده لم تعرض عليها هذه الصيغ ولم تجر دراستها وان الملك حسين هو الذى رفضها) وأشارا إلى أن الصيغة الثانية، أكثرها ملاءمة، إلا أنها تحتاج لتعديلات – وفقا لرأيهما الشخصى– بقبول ٢٤٢ دون اشتراط النص على حق تقرير المصير، ونبذ أعمال العنف بدلا من الارهاب، وعدم ربط ذلك مع اعلان القاهرة. الذى لايوافقون عليه، لأنه يعنى ضمنا الموافقة على

استخدام العنف فى الأرض المحتلة، وأكدا بضرورة قيام مصر باقناع عرفات، بالموافقة على المطالب الأمريكية، والتى تقدم لعرفات فرصة لن تعوض، بموافقتها على بدء حوار معه، ودعوته لحضور المؤتمر الدولى، ومن خلال المفاوضات يستطيع طرح موضوع حق تقرير المصير، إذ أن أمريكا لن تقبل حاليا الموافقة على هذا الحق لأن ذلك يعنى إقامة دولة فلسطين وهو ما ترفضه اسرائيل.

وأشارا بأن موافقة عرفات على ذلك، تضع اسرائيل أمام اختبار العالم، إذا فشلت جهود السلام. وعقبت على حديثهما بأننى على ثقة. بأن قادة التطرف باسرائيل، لن يقبلوا أى جهود سلام شامل وعادل لانهاء الصراع العربى الاسرائيلى، وأنهم لن يقبلوا قرار ٢٤٢ بالنسبة للأراضى الفلسطينية حتى ولو أعلنت المنظمة قبول القرار دون أى اشتراط لحق تقرير المصير...(وهذا مايحدث فى الوقت الحاضر).

- وسلمنى بعدئذ ممثل المنظمة بالقاهرة مع أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة نص قرار اللجنة فى ٨ مارس ٨٦ ويشير إلى الموقف الأمريكى الرافض الاعتراف بها، وبالحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى، ورفض الحوار مع الوفد الاردنى الفلسطينى، وأن الولايات المتحدة، تطالب المنظمة وحدها بالقرارين ٢٤٢و٣٣٨ فى الوقت الذى امتنعت عن الاعتراف بحقه فى تقرير مصيره... وأكد بيان اللجنة أن خطاب الملك حسين حمل تبرئة للموقف الأمريكى، وحمل المنظمة مسئولية فشل عملية السلام ودعا البيان كافة الفصائل للوحدة..."

- وقد أعددت تقريرا فى ١٠ مارس ٨٦ عن تقديرى لبيان اللجنة التنفيذية، بأنه كان متوازنا وإيجابيا، وحرص على تفادى الصدام مع الملك حسين، وترك الباب مفتوحا أمام امكانية استئناف التنسيق مستقبلا، وتفادى توجيه أى هجوم استفزازى ضد الموقف الأمريكى، والاكتفاء بتوجيه النقد الموضوعى خاصة باعلانه الاعتراف بقرارى ٢٤٢ و٣٣٨، مرتبطا باعتراف امريكا بحق تقرير المصير وإجراء تفاوض مع وفد أردنى فلسطينى للتمهيد لإنعقاد المؤتمر الدولى ... واقترحت اعادة تكثيف المساعى المصرية لتقريب وجهات النظر بين الاردن والمنظمة وأمريكا، والبدء فى الحوار الامريكى مع وفد أردنى فلسطينى...

اغلاق مكاتب المنظمة فى الأردن ابريل ٨٦

وفى مقابلتى لعرفات فى أول ابريل ٨٦، أشار لاتخاذ الاردن اجراءات ضد المنظمة باغلاق مكتب التنسيق الذى يتولى الاتصالات بين السلطات الأردنية وقيادة المنظمة، وأشار عرفات بأن المنظمة بإخطارنا بذلك، يحدوها الحرص على تجنب الخلافات بين الطرفين...

وقد اعددت تقريرا فى ٦ ابريل ٨٦، أشير لمقابلة عرفات، وطلبت التدخل فورا مع

الحكومة الأردنيةلعدم تعميق الخلافات لصالح الأمة العربية والقضية الفلسطينية، إذ أننى فى هذه الظروف لاأستبعد قيام الأردن بمزيد من الخطوات تجاه اغلاق كافة مكاتب المنظمة الاخرى فى عمان، وأنه لو تحقق ذلك ، فسيعتبر عاملا سلبيا وخطيرا ، قد يقضى على أية آمال لاعادة التنسيق والتعاون بين المنظمة والأردن لايجاد حل سلمى للصراع العربى الاسرائيلى..

– وتابع القادة الفلسطينيون اتصالاتهم بنا لحثنا على ايقاف التردى فى العلاقات مع الاردن، وحضر لمكتبى هايل عبد الحميد "ابو الهول" عضو اللجنة المركزية لفتح ومسئول الأمن بالمنظمة ، وبصحبته ممثل المنظمة بالقاهرة يوم ١٠ إبريل ٨٦ ، وقد إستفسرت منه عن موقف المنظمة من عملية إعادة العلاقات الطبيعية مع الاردن ، واشار بأن قرار المنظمة بربط الاعتراف بالقرار ٢٤٢ مع اعتراف أمريكا بحق تقرير المصير، هو من الثوابت الفلسطينية حاليا ، خاصة بعد موافقة القيادة الفلسطينية على ذلك ، أثناء اجتماعها باسامة الباز وطه الفرنوانى فى ١٠ نوفمبر ٨٥، وأكد أن الملك حسين مثله كأمريكا واسرائيل لايقبلون إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وأعلن أن المنظمة على استعداد للدخول فى مفاوضات أو المشاركة فى المؤتمر الدولى دون أى شروط من أى جانب، ويدعو مصر إلى تبنى فكر الشعب الفلسطينى بهذا الشأن، ثم ناقشنا أحوال الفلسطينيين فى مصر ، ونشرت الأهرام ذلك فى١١ ابريل ٨٦ حيث اشارت للاجتماع بشأن التحرك السياسى خلال المرحلة القادمة ...

الموقف الغربى من إيقاف التنسيق

وقد قابلت السفراء الاجانب ، خاصة سفراء دول غرب أوربا ، لمعرفة رأيهم المحايد فى رار الأردن باغلاق مكاتب المنظمة الرئيسية فى الأردن وطرد أبى جهاد منها الأمر الذى رفضناه فى اجتماع اللجنة المصرية العليا لشئون فلطسين ، وأكدنا أن هذا الموقف يدفع الأمور للتردى ضد مصالح الدول العربية فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى. وقد أكد معظم السفراء الغربيين المحايدين أن الاجراء الأردنى يعرقل جهود التسوية السياسية، ويرجون تدخل مصر لاعادة هذه العلاقات الأردنية الفلسطينية لطبيعتها ، وقد عرضت هذه االآراء فى تقرير لى، مؤكدا على رأى هؤلاء السفراء بأن الأردن لن يستطيع التحرك بمفرده للتسوية مع سكان الأرض المحتلة بدون المنظمة .

مجلس الشعب المصرى وإيقاف التنسيق مايو ١٩٨٦

– وأبديت وجهة نظرى بشأن ايقاف التنسيق، ممثلا للخارجية المصرية، على لجان الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشعب تضمنت تأكيدى برفض مصر لايجاد بديل للمنظمة، وادانتى لتصريحات مارجريت تاتشر فى مايو ٨٦ بأن هناك ممثلين آخرين للشعب الفلسطينى غير المنظمة، والتى حاولت من خلالها الحصول على تأييد اسرائيل لها قبل تولى

بريطانيا رئاسة الجماعة الأوربية فى يونيه ٨٦، وأكدت رفض انقسامات المنظمة وأننا نسعى لوحدتها، وأن الشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج يسعى لاقامة الدولة الفلسطينية بعد أن اقتنع بأنه لاتعايش مع اسرائيل مطلقا...

رفض أى بديل للمنظمة

وقد أعلنت فى حديث للاذاعة المصرية، فى اليوم التالى لتصريحات تاتشر تضمن" أننا ضد خلق بديل للمنظمة، مذكرا بالتفصيل بمسئوليات بريطانيا التاريخية حيال الشعب الفلسطينى... وقد طلب السفير البريطانى بالقاهرة مقابلتى وأشار إلى حديثى للاذاعة المصرية، فأكدت دور بريطانيا منذ ١٩١٧ وحتى اليوم مرورا باحداث ٤٧و٤٨ وغموض قرار ٢٤٢... وقد أعرب السفير البريطانى عن تفهمه لرأيى ، إلا أنه يجب النظر للمستقبل بتفاؤل، وأكد - وقد كان مديرا لشئون فلسطين بالخارجية البريطانية- تأييد بلاده لجهود السلام وانهاء الصراع العربى الاسرائيلى.

- وقد نشرت جريده الشرق الأوسط حديثا فى٨٦/٦ بهذا الشأن تضمن "السفير طه الفرنوانى يعلن أن مصر ترفض محاولة تاتشر إيجاد بديل آخر للمنظمة ... واشارت الجريدة للقاءاتى بمجلس الشعب المصرى .

- كما أكدت هذا الموقف فى حديث لمجلة التضامن بتاريخ ٨٦/٨/٩ تضمن " أننا لن نعترف ببديل للمنظمة، وأن مصر ضد أى انشقاق فيها مهما كانت الاخطاء ، لأنها تمثل الشعب الفلسطينى ... وأبديت الرغبة فى إعادة التنسيق الاردنى الفلسطينى لايجاد حل للصراع يقوم على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وأن تحقيق هذا الحل السياسى يتوقف على ايجاد التوازن بين اسرائيل والدول العربية ... "

كما تابعت إعلان الموقف الخاص بتأييد مصر للقضية الفلسطينية ، وأهمية هذا التأييد للوصول لحل سياسى عادل للصراع العربى الاسرائيلى ، خلال مختلف الندوات والمحاضرات واللقاءات ... وقد أشاد القادة العرب والفلسطينيون بالموقف المصرى" وأكد ذلك ممثل المنظمة فى لقائه معى، كذلك ونشرت الأخبار فى ١٤ أكتوبر ٨٦ " استقبل السفير طه الفرنوانى مدير ادارة فلسطين بوزارة الخارجية الطيب عبد الرحيم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية فى مصر، وأشاد الطيب عبد الرحيم خلال الاجتماع بموقف مصر من حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرضه..."

الموقف الأمريكى

- ومتابعة لمجهودات مصر للتنسيق الأمريكى الفلسطينى، فقد قابلت بمكتبى يوم ١٠

مارس ٨٦ السفير" وات كلوفوريوس" ، والذى كا يتولى مع ميرفى مهمة التنسيق مع الاردن والمنظمة، والمستشارين السياسيين الامريكيين وكذلك فى ٢٥ مارس ٨٦ وتتلخص المقابلتان فيما يلى:

أعرب المسئول الأمريكى عن تقديره للتحرك المصرى لتحقيق السلام ويرجو مزيدا من الاتصالات مع المنظمة، لتقريب وجهات النظر لعقد المؤتمر الدولى الذى سعت المنظمة لتحقيقه وترحيبه باهتمام الرئيس مبارك بتحرك أمريكى جديد، وأشاد بأهمية دور مصر لتقريب وجهات النظر. ولما تساءلت عن موقفنا بطلب اجتماع ثلاثى مصرى أردنى فلسطينى قبل اعلان ايقاف التنسيق، أشار السفير الأمريكى بأن ذلك كان سيؤدى لحساسية لدى الملك حسين، خاصة بعد تفضيل عرفات إلقائه بيان الإرهاب بالقاهرة فى نوفمبر ٨٥ بحضور الرئيس مبارك بدلا من إصداره فى عمان كما طلب حسين، وأكد السفير التغير الايجابى للادارة الأمريكية أخيرا، وإلى أن الرئيس ريجان قد وافق شخصيا على تقديم التعهد المكتوب للملك حسين بقبول مشاركة المنظمة فى المؤتمر الدولى، إذا أعلنت قبولها الصريح لقرار ٢٤٢ واستعدادها للتفاوض مع اسرائيل فى إطار مؤتمر دولى وادانتها الارهاب ، على أن يعقب ذلك اتصالات امريكية سوفيتية مع السكرتير العام للدعوة للمؤتمر الدولى... وأن الولايات المتحدة قد أخطرت الأردن بموافقتها على تأييد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، وأنه يمكن للمنظمة طرح هذا الموضوع فى المؤتمر الدولى، وأن بلاده لايمكن أن تعتمد على وعود عرفات نظرا للتغييرات العديدة فى وجهات نظره ولذلك فانها مصممة على الحصول على ضمانات المنظمة عن طريق مصر أو الأردن ، وأنها تعلم بنوايا عرفات وقيادته فى الحصول على مكاسب سياسية، بالاجتماع بالمسئولين الامريكيين، ثم يتراجعون بعدئذ عن قبول قرار ٢٤٢ ويضعون الادارة الأمريكية فى موقف مدمر، أما بالنسبة لقرار ٢٤٢ فيرى السفير الأمريكى، بأن قيادة عرفات، تعلم تماما أن هذا القرار ليس قرارا خاصا باللاجئين ، إنما أساسا لتسوية شاملة للمشكلة، وأن بلاده تشترط عقد المؤتمر الدولى على أساس قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ويمكن للمنظمة أو للأطراف الأخري طرح غيرها من القرارات أثناء انعقاد المؤتمر، وأن أمريكا أخطرت الاتحاد السوفيتى بالموافقة على اشتراكه فى المؤتمر الدولى، وفقا للشروط المعروفة، وهى السماح بهجرة اليهود السوفيت وإعادة العلاقات. وبسؤالى عن موقف اسرائيل من قرار ٢٤٢ ، أشار السفير الأمريكى بأنه لايمكن عقد مؤتمر دولى دون موافقة حكومة اسرائيل، ولذلك يجب إيجاد صيغة مرنة، تساعد بيريز على قبول الاشتراك فى المؤتمر، ويرى أن حزب العمل وبيريز يقبلون ٢٤٢ مع تعديلات فى الحدود تختلف بالنسبة لاتجاهات كل قيادة من الحزب، أما الليكود فيرفض تماما ٢٤٢ ويعتبر الضفةوغزة أراضى حررت عام ٦٧ من مصر والاردن، أما بالنسبة لحق تقرير المصير، فان بيريز يرفضه حاليا، ولكن فى حالة تحرك القضية فى المؤتمر الدولى، فان الوضع الداخلى فى اسرائيل قادر على تحريك الأمور. وأكد السفير تصميم الملك حسين على عدم الاشتراك فى مفاوضات مباشرة أو مؤتمر دولى دون اشتراك المنظمة ، إذ

أن أية مفاوضات تستدعى تنازلات ، وهوما لايستطع حسين تقديمها ، وأكد السفير أنه بالرغم من هذه الموافقة فان بلاده تستطيع تحقيق، دعوة المنظمة للمؤتمر الدولى بقبولها ٢٤٢و ٣٣٨ بدون أية شروط ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، بشرط قبول المنظمة التفاوض مع حكومة اسرائيل ضمن المؤتمر وشجب الارهاب وأعمال العنف (وهذا ماتم تحقيقه حاليا)

الموقف الاسرائيلى

وفى مقابلة مع السفير المصرى فى تل أبيب فى ابريل ٨٦ بالقاهرة، أكد لى جدية بيريز وحزب العمل فى ايجاد حل للقضية الفلسطينية وللصراع العربى الاسرائيلى واستند فى رأيه لمقابلاته معه ، ولقرار حزب العمل الاسرائيلى فى مؤتمره الرابع فى ابريل ٨٦، بتأييد المفاوضات مع وفد أردنى فلسطينى، على أساس قرارى ٢٤٢و٣٣٨، وأن بيريز على استعداد للموافقة على بعض الأسماء الفلسطينية، وقد أخطرت السفير المصرى، بأن قرار حزب العمل ينص كذلك ، على عدم مشاركة المنظمة أو أية منظمة أخرى تقوم على الميثاق الفلسطينى بالمشاركة فى المفاوضات ، ورفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وأن يكون حل المشكلة الفلسطينية فى إطار دولة أردنية فلسطينية تشمل المناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية، وأن موافقة الحزب منصبة على الحوار مع الشخصيات الفلسطينية التى تعترف باسرائيل، وأخطرته كذلك بمعلوماتى عن سفير هولندا ، عن اجتماعات بيريز مع وزير خارجية هولندا ورئيس الجماعة الأوربية وقتئذ فى لاهاى فى يناير ٨٦، بأن هدفه تحسين العلاقات بين مصر واسرائيل، وبعدئذ يتجه للتوصل لحل المشكلة الفلسطينية، وأكد وقتئذ قبوله لفكرة المؤتمر أو المنتدى الدولى بشرط عدم مشاركة المنظمة فيه، وأعرب بيريز بأنه يمكن قبول التعامل مع المنظمة فى مرحلة متأخرة فى ظروف معينة، وأن رأيه فى هذا المؤتمر أن يؤدى إلى مباحثات مباشرة بين الاطراف المعنية وألا يكون المؤتمر مجالا للمباحثات أو لتقديم اقتراحات وليس له إلغاء أو تأكيد أى قرار توافق عليه الأطراف المعنية مع اشتراط سماح الاتحاد السوفيتى لهجرة اليهود السوفيت لاسرائيل مباشرة ودون أن يتوجهوا لبلاد أخرى كالولايات المتحدة واعادة التمثيل الدبلوماسى، وذلك ليتمكن السوفيت من المشاركة فى المؤتمر، وأن بيريز يرى ألا تبدأ المباحثات بموضوع القدس، ويؤكد أنها العاصمة الموحدة لاسرائيل، وأكدت للسفير أنها كلها شروط لصالح جانب واحد وهو إسرائيل.

وقد أعددت مذكرة فى أخر ابريل ٨٦، أشرت إلى أن قرارات حزب العمل وكذلك الليكود تؤكد رفض الانسحاب من الأراضى المحتلة، مع تعديلات شكلية للعمل، كما أن الحزبين يرفضان الدولة الفلسطينية، ومشاركة المنظمة فى المؤتمر أو فى المفاوضات، وأن هذه القرارات الاسرائيلية تتعارض مع امكانية التحرك السياسى للصراع .

وقد تابعت مع السفراء الأجانب بالقاهرة، ومع السفير المصرى فى تل أبيب ، محاولات بيريز وتصريحاته برغبته فى الحضور للقاهرة لإنهاء موضوع التحكيم فى طابا والتحرك للتسوية السياسية وذلك فى يوليو وأغسطس ٨٦. وقد أكد لى السفير المصرى فى أغسطس ٨٦ إهتمام بيريز بإيجاد حل للقضية الفلسطينية وأنه على استعداد لقبول بعض الأسماء الفلسطينية لتحضر المؤتمر الدولى ضمن الوفد الأردنى، اذا ماقدمت المنظمة لمصر هذه الأسماء، واضاف بان بيريز على استعداد لقبول أسماء بعض الشخصيات غير القيادية فى المنظمة، والمقيمين خارج الأراضى المحتلة، واخطرنى السفير بأنه اخطر القيادة السياسية المصرية بذلك فى نفس اليوم. وقد علقت على رأى السفير المصرى فى تقرير تضمن، أن أهداف بيريز خلال الشهرين القادمين فى رئاسة الوزارة، يحل بعده شامير، هى إظهار انجازاته الخارجية بالنسبة لعلاقاته مع مصر للرأى العام الاسرائيلى، مع اعتقادى بأن تحركه تجاه القضية الفلسطينية، والصراع العربى الاسرائيلى، شكلى ويهدف أساسا للوصول لانهاء الخلافات الثنائية مع مصر خاصة موضوع طابا، وأن يقدم حلولا فضفاضة لاتحقق السلام العادل والشامل للصراع، تساعده على تقبل مصر لآرائه، وأكدت أن بيريز وشامير وجهان لعملة واحدة .

وقد أوضحت رأيى وقتئذ للصحافة العربية والاجنبية فى أغسطس ٨٦، وأكدت تعليقا على تصريحات بيريز، بأن مصر تولى أهمية كبيرة لتحقيق المصير للشعب الفلسطينى ، وتصمم على إنهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية المحتلة، وإنهاء الممارسات الاسرائيلية، وأن شعب مصر وحكومته قد أجمعا على أن القضية الفلسطينية، قضية وطنية تتعلق بالأمن القومى المصرى وبموقف مصر من الصراع العربى الاسرائيلى. وقد نشرت مجلة التضامن العربية حديثا يعبر عن آرائى فى ١٩ أغسطس ٨٦، كما ادليت بأحاديث مماثلة للاذاعات المصرية والاجنبية. وقد تلقيت بعدئذ تعليقات لجريدة هاارتس وجريدة معاريف ويديعوت احرونوت الاسرائيليةعن تعليقاتها على أحاديثى وتضمنت أن موضوع تحسين العلاقات بين مصر وإسرائيل، أو برودها أو تجميدها ، أصبح خاضعا لحسابات وتوجيهات بعض المسئولين فى الجهاز السياسى للدبلوماسية المصرية، والذى يسعى إلى خلق نوع من العلاقات شبه الطبيعية مع الدول العربية، ومعظم هذه الدول تعارض وجود علاقات صحيحة بين مصر وإسرائيل" ولم أترك ساحة الاعلام للصحافة الاسرائيلية، والتى تحاول أن توهم الرأى العام الاسرائيلى والعالمى، بأن تحركى ليس نتيجة طبيعية لاستمرار الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية المحتلة، ولكن بهدف اعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية، والتى تطالب كشرط أساسى لذلك الغاء اتفاقيات كامبد ديفيد ، فألقيت عدة احاديث فى الاذاعة المصرية وفى الصحافة العربية تضمنت " أننى لاأعتقد بأن مصلحة العرب فى هذا الوقت إلغاء المعاهدة المصرية الاسرائيلية واتفاقيات كامب ديفيد ، رغم المخالفات العديدة التى ترتكبها اسرائيل ، ورغم تأييد القانون الدولى لحق أى دولة فى إلغاء أو تجميد المعاهدات والاتفاقيات اذا خالفها الطرف الآخر، وأننى أرى أن الجزء الخاص بالقضية الفلسطينية فى

اتفاقيات كامب ديفيد قد ألغى عمليا من الجانب الفلسطيني والاسرائيلي وجاءت مبادرات عربية ودولية بعدها، التزمت مصر بها وتتعارض مع كامب دفيد، وان هناك اتجاها قوميا في مصر يؤيد هذه المبادرات الأخيرة..."

قضية طابا والتحرك للحل السياسى الشامل

واستمر موقفي المؤيد ، بأن طابا مصرية ، والمطالبة باحالة القضية للتحكيم الدولي لحسمها، استنادا إلى حقنا التاريخي والقانوني، ورفضت في تقرير قرار المجلس الوزارى الاسرائيلي المصغر ، في ١٣ يناير ٨٦ والذى يطالب الجانبين الاسرائيلي والمصرى بدراسة عدة نقاط بشأن الخلافات بينهما ومنها مشكلة طابا، وأكدت أن موضوع التحكيم في طابا يجب الا يرتبط بالموضوعات الأخرى ، والتى أعلنت مصر في مناسبات عديدة موقفها الواضح منها، وقد تمت المباحثات بعدئذ بمشاركة الجانب الأمريكي للتوصل إلى مشارطة التحكيم ووافقت مصر واسرائيل عليها في ١ سبتمبر٨٦ ، وأعلن بيريز ذلك، ليقوم في نفس اليوم بزيارة لمصر التقى خلالها بالرئيس مبارك، وأكد البيان المشترك لمباحثات بيريز" أن عام ١٩٨٧ سيكون عام مفاوضات سلام، وأن الطرفين سيبذلان أقصى جهودهما، خلال هذا العام لتسوية المشكلة الفلسطينية واقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، وصرح بيريز في مؤتمر صحفي ، عقب إعلان البيان المشترك ، بأنه لم يتم التوصل لحل نهائي للمشكلة الفلسطينية وأن الطرفين وافقا على المؤتمر الدولي للسلام، وناقشا فكرة تشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر ووافقا عليها" . وقد أكدت في تقرير عن آراء بيريز في هذه الزيارة، بأنه مع الترحيب الكامل بالاتفاق على التحكيم الدولي بالنسبة لطابا ، إلا أن آراء بيريز بشأن المؤتمر الدولي، لم يتضمنها البيان المشترك ، إنما أدلى بها في مؤتمر صحفي ، الأمر الذى يساعده على التراجع عن هذا الموقف بعد تحقيقه مكاسب من زيارته لمصر ومقابلته لرئيس جمهوريتها.. وقد حدث ماتوقعه التقرير، إذ أشار بيريز بعدئذ وقبل مغادرته اسرائيل للولايات المتحدة، بأن هذا المؤتمر الدولي لن ينعقد في القريب العاجل وأن جميع مراحله ستتوقف على موافقة اسرائيل ، والتى يمكنها الاعتراض على كل ماتراه ضروريا ، ... وأكد" اشتراطه قبول الاتحاد السوفيتي لاعادة العلاقات مع اسرائيل واتخاذ موقف إيجابي من مشكلة هجرة اليهود السوفيت مباشرة لاسرائيل.. ثم اشار بعدئذ بيريز في أكتوبر ٨٦ بأن المحادثات مستمرة للاعداد للمفاوضات ... في إطار منتدى دولي ... لاتكون له سلطة الزامية، وأن المفاوضات ستجرى بين لجان مشكلة من ممثلي اسرائيل وكل طرف من جيرانها.. واستخدم كلمة منتدى بعد إعلانه السابق الموافقة على مؤتمر دولي اثناء زيارته لمصر في سبتمبر ٨٦.

وفي الوقت نفسه تلقيت تصريحا لشامير في ٢١ يوليو ٨٦ عن رأيه في الحل السياسى بعد انتقال رئاسة الوزارة اليه في اكتوبر ٨٦، تضمن "أنه على استعداد لتحمل مسئولية مخاطر

انشاء دولة فلسطينية اذا كان هذا هو ماسيؤدى إليه وضع الحكم الذاتى الذى تقترحه اسرائيل، على سكان الضفة وغزة ، وأنه لايزال يؤيد الحكم الذاتى الفلسطينى، كما ورد فى كامب ديفيد ، ثم اردف بأننا نأمل بالتأكيد الا يفضى نظام الحكم الذاتى ، إلى دولة فلسطين ولكن المخاطر قائمة ويجب أن تكون لدينا الشجاعة لتحمل هذه المخاطر، والواقع الدولى وحقائق المنطقة تضطرنا إلى ذلك ويجب أن نجد الطريق إلى التعايش السلمى بين اليهود والعرب ...

وقد أعددت تقريرا أشير فيه، إلى أهمية التحرك العربى والفلسطينى فى اتجاه واضح لحكم ذاتى كامل للأرض والسكان، تمهيدا لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وأنه يجب ألا نترك المجال لشامير- رغم معرفتنا بتمسكه باسرائيل الكبرى وبكل الأراضى المحتلة- يزايد علينا ، وأن ندعو إلى حكم ذاتى فلسطينى كامل للأرض والسكان - اذا كان لابد منه لانهاء الاحتلال الاسرائيلى تمهيدا لتحرير الدولة الفلسطينية المستقلة، وقد نشرت بعض الصحف العربية أرائى تعليقا على تصريحات شامير، فنشرت مثلا الشرق الأوسط فى ٢٧ يوليو ١٩٨٦ مقالا تضمن" جاء أول رد فعل على موقف شامير الانقلابى الجديد من القاهرة حيث صرح الدكتور طه الفرنوانى مدير ادارة فلسطين بالخارجية المصرية بقوله: مصر عملت دائما من أجل حكم ذاتى فلسطينى كامل تمهيدا لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة... وأوضح الفرنوانى بأن مصر تعمل فى هذا الاتجاه من أجل استعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه المشروعة... وأن مصر ساندت فى ظل هذه الروح الاتفاق السابق بين الأردن ومنظمة التحرير..."

كما نشرت جريدة الصباح التونسية فى ٢٨ يوليو ٨٦ حديثا تضمن "طه الفرنوانى يؤكد على دور مصر فى دعم الشعب الفلسطينى وتأييد الدولة الفلسطينية...."

اعادة دير السلطان بالقدس

واستمرت اتصالاتى مع السلطات الاسرائيلية لاعادة الدير للأقباط المصريين، وربطت بين التمسك بعدم تنفيذ التزامات مصر، مقابل عدم تنفيذ اسرائيل اعادة الدير، وقد أدليت بأحاديث لأجهزة الاعلام، فنشرت مثلا الأهرام فى صفحتها الأولى فى ٧ يناير ٨٦ حديثا تضمن:" أكد السفير طه الفرنوانى... بأن مصر تواصل اتصالاتها مع الحكومة الاسرائيلية لعودة الحقوق المصرية، الى دير السلطان تنفيذا لقرار المحكمة الاسرائيلية العليا... وكانت وزارة الخارجية قد تلقت رسالة من الأنبا باسيليوس مطران القدس ، طلب فيها من الحكومة المصرية مواصلة جهودها..."

ونشرت مجلة رابطة القدس للأقباط الأرثوذكس فى فبراير ٨٦ تصريحا لى تضمن " أن مصر تواصل اتصالاتها مع الحكومة الاسرائيلية لعودة دير السلطان، وأن الانبا باسيليوس قدم مذكرة بهذا الشأن..."وقد أكد الأنبا باسيليوس عند مقابلتى له فى فبراير ٨٦، أهمية إعادة الدير،

باعتباره أحد الأماكن المقدسة المسيحية وجزءا من كنيسة القيامة، وأن بيريز أخطره باستعداده لإبرام صفقة متكاملة مع مصر عن كل الأمور المعلقة بما فيها دير السلطان... وأشار الأنبا بأن هذه هي المرة الأولى التي يذكر فيها بيريز موضوع دير السلطان، وأكد أن حق مصر واضح تماما بالنسبة للدير، وأنه إذا كانت اسرائيل ترفض تسليم الدير لمصر تنفيذا لحكم المحكمة العليا الاسرائيليةعام ١٩٧١ ، بحجة حالة الحرب مع مصر، فانه لم يعد مجال لهذه الحجة بعد إنهاء حالة الحرب بمعاهدة ٧٩"..

وفي مقابلة أخرى مع الأنبا باسيليوس والأب اسحاق في مارس ٨٦، أشار الانبا إلى تصريحات بيريز الأخيرة بشأن طلب رفع الحكومة المصرية القيود على التجارة والسياحة المصرية لاسرائيل واستفسر عن صحتها، فأخطرته بأن موقف الدبلوماسية المصرية، ثابت بعدم السماح للحجاج الأقباط والسائحين المصريين، بزيارة القدس حتى يعود الدير لأصحابه الشرعيين، ولذلك اتصلت بوزيري السياحة والداخلية، للتأكيد على ايقاف العلاقات الثنائية مع اسرائيل حتى استعادة دير السلطان وحقوق الشعب الفلسطيني، وأفاد الانبا بأن وزير السياحة الاسرائيلي، زار أخيرا الدير وأشار بأن موضوعه ديني وليس سياسيا ، ويعارض الأنبا هذا الرأي، بالتأكيد بأن النزاع سياسي وليس دينيا بين الاقباط المصريين والأحباش، ويؤكد رأيه برفض أي محاولة اسرائيلية لإحالة الموضوع للتوفيق أو التحكيم إذ أن الأمر يتعلق بتنفيذ حكم المحكمة العليا الاسرائيلية باعادة الدير لمصر، وقد اخطرت الانبا بأنني سأخطر الوزراء والمسئولين المصريين، بوجهة نظره، وقمت بإرسال مذكرات بهذا الشأن بعد موافقة اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين، على ضرورة متابعة مصر للجهود لاسترداد الدير باعتباره أحد الاماكن المقدسة المصرية بالقدس العربية . كما أعددت مذكرات بهذا الشأن في ابريل ٨٦ ارسلتها لسفاراتنا بالخارج، وسلمتها كذلك للسفراء الأجانب بالقاهرة وأثناء مقابلاتي للعديد من المسئولين المصريين، ومناقشاتي معهم بشأن منع زيارة القدس، حتى يتم استرداد المقدسات المصرية، أشار عدد منهم – ممن يخلصون للقضايا القومية– بأنه مع تقديرهم للجهود المبذولة لتأييد رأي الكنيسة القبطية لاسترجاع الدير، وعدم السماح بزيارة المصريين للأراضي المحتلة والقدس العربية، حتى يتم ذلك، أشاروا بأنهم وبعد مضي سبع سنوات لمعاهدة ٧٩، وبعد المجهودات المصرية لتنفذ الحكومة الاسرائيلية لمطالب مصر العادلة، بتنفيذ حكم قضائي اسرائيلي، بإعادة الدير لمصر، الأمر الذي لايستدعي أكثر من إلغاء الحكومة الاسرائيلية لقرارها أثناء حالة الحرب، أشاروا بأن وراء رفض المطالب المصرية، اتجاه بعض القادة المتطرفين الاسرائيليين، الذين يرون أن تنفيذ المطلب العادل سيؤدي لحضور عدد كبير من المصريين مسلمين ومسيحيين للقدس العربية والأراضي المحتلة، الأمر الذي سيؤدي للتفاعل مع قطاعات عديدة من الرأي العام العربي واليهودي ويؤدي لاختراق عربي مصري للمجتمع اليهودي بواسطة التفاعل بين الحضارات والثقافة والاتصالات الاجتماعية، الأمر الذي يرفضه المتشددون الاسرائيليون الذين يعتمدون على بقائهم في الحكم

على استمرار الحروب، وفى مناقشاتى مع عدد من هؤلاء الاصدقاء المصريين، أكدوا أن زيارة القدس العربية والأراضى العربية المحتلة تتنافى تماما مع محاولة ايهام البعض بأن هذا تطبيع مصرى اسرائيلى وانه فى الحقيقة تطبيع مصرى فلسطينى عربى لصالح السلام الشامل وايجاد حل للصراع العربى الاسرائيلى.

المقاطعة العربية لاسرائيل

وفى لقاءاتى مع المسئولين المصريين منذ ٨٣- خاصة رجال الاقتصاد- أوضحت أهمية إجراء دراسة للموقف المصرى من المقاطعة العربية لإسرائيل، خاصة بعد معاهدة ١٩٧٩، وضرورة إجراء اتصالات مع الهيئات العربية المسئولة لتفادى إمكانية تطبيق هذه المقاطعة على بعض الشركات المصرية خاصة ذات الاتجاه القومى، وقد فوجئت فى يونيه ٨٦ باتصالات من كبار المسئولين المصريين، يخطروننى بأن المكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل بدمشق، قد اتخذ قرارا بتطبيق المقاطعة ضد شركة المقاولون العرب "عثمان أحمد عثمان". وقد أبديت اهتماما فوريا بهذا الموضوع، خاصة لعلمى بما سبق أن قدمته هذه الشركة المصرية ومازالت من خبرات فنية ومساعدات لجميع الدول العربية، وماأقامته من مشاريع عمرانية وصناعية هامة بهذه الدول. وباتصالاتى علمت بأن هذه المقاطعة ترجع إلى أن المهندس/عثمان أحمد عثمان قد رافق الرئيس السادات فى زيارة القدس عام ٧٧. وقد أخطرت المسئولين العرب بأن المهندس عثمان أحمد عثمان معروف باتجاهاته القومية العربية، وباخلاصه لجميع المشروعات التى اقامتها الشركة فى الدول العربية، وأكدت بناء على معلومات الشركة، بأن شركة المقاولون العرب مملوكة مائة فى المائة للحكومة المصرية وان استمرار اسم مهندس عثمان، يرجع إلى استمرار الإسم التجارى كما هو الحال فى بعض شركات القطاع العام المؤممة حتى بالنسبة للشركات التى كان أصحابها من اليهود مثل شيكوريل- بنزايون - عمر أفندى... وأعددت بالتنسيق مع الشركة ملفا أرسلته للدول العربية مدعما بالوثائق والمستندات بسلامة موقف الشركة، وعدم تعاملها مع إسرائيل وطلبت رفع الحظر، وقد استجابت الدول العربية ورفعت الحظر فى أغسطس ٨٦، وقد تلقيت كتاب شكر من رئيس مجلس إدارة الشركة والمسئولين المصريين على إظهار الحق واستمرار عمل الشركة فى التعمير العربى.

مصر والصراع العربى الإسرائيلى ١٩٨٧

وقد أبديت اهتماما كبيرا بلقاءاتى مع ممثلى مجلس الشعب المصرى لمناقشة الأوضاع العربية، كما التقيت بالعديد من الصحفيين والمسئولين الاسرائيليين لينقلوا عني وجهة النظر العربية للرأى العام الاسرائيلى ولحكومة بلدهم.

مجلس الشعب المصرى

وضمن لقاءاتى المستمرة مع النواب ممثلى الشعب المصرى، فى لجان الشئون العربية والشئون الخارجية والأمن القومى، بمجلس الشعب والشورى، إلتقيت بهم فى مجلس الشعب يوم ٢٥ يناير ١٩٨٧ وقد عرضت وجهة النظر الخاصة بمصر وعلاقاتها بالأمة العربية، فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى، وأكدت التزام مصر الاستراتيجى بالقضايا القومية العربية، وارتباط الأمن الوطنى المصرى، بالأمن القومى العربى، وبضرورة دعم العلاقات العربية الثنائية مع الدول العربية، والتعاون مع شعوبها، وأهمية عودة مصر للصف العربى ومشاركتها الفعالة فى دفع العمل العربى المشترك فى مختلف المجالات، مع رفض التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية، وتسوية خلافاتها وديا وبدون استخدام القوة. كما أكدت ضرورة الاستمرار بمطالبة اسرائيل بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة، والمشاركة فى مجهودات المنظمات والهيئات الدولية، لتحقيق ذلك مع إدانة الممارسات الاسرائيلية. وأشرت إلى أهمية دفع التحرك الدبلوماسى والسياسى للوصول لسلام شامل وعادل فى المنطقة، وإيجاد حل جماعى عربى للصراع العربى الاسرائيلى، مع التأكيد على أولوية التزامات مصر القومية على الالتزامات الاخرى، والتمسك بميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربى المشترك، مع استمرار المطالبة، بإنهاء إجراءات التحكيم لاسترداد طابا، ورفض أية مقترحات أمريكية للترفيق بهذا الشأن، مع التحذير من محاولات القيادات الاسرائيلية تطبيع العلاقات مع مصر، على حساب الصراع العربى الاسرائيلى، وأنه ثبت بأن مواقف جميع قادة التطرف الاسرائيليين تؤكد رفض السلام الشامل والعادل بالمنطقة وهو ماتسعى مصر لتحقيقه. وقد قدم لى رؤساء لجان المجالس شكرهم على هذا التعاون الايجابى وطلبوا استمراره مع تأييد اللجان بالاجماع للاراء السابقة.

المؤتمر الاسلامى

وقد قمت بتنسيق المواقف المصرية مع المواقف الفلسطينية والعربية، مع استمرارى فى محاولة اعادة الحوار والاتفاق الاردنى الفلسطينى، وذلك قبل وأثناء وبعد إنعقاد المؤتمر الاسلامى فى يناير ٨٧، حيث أشاد عرفات والقادة الفلسطينيون بدور مصر فى الساحة العربية، وأكدت مصر فى لقاءاتها معهم، تأييدها الكامل لوحدة الشعب الفلسطينى، ومطالبه المشروعة، وقد نشرت الصحافة العربية، ومثالها الاهرام فى ١٩ فبراير ٨٧ "استقبل السفير طه الفرنوانى مدير فلسطين بوزارة الخارجية السيد الطيب عبد الرحيم ممثل المنظمة فى القاهرة، وبحث معه تقييم الأوضاع الفلسطينية والعربية بعد مؤتمر القمة الاسلامى الاخير" ولم تقتصر مجهوداتنا على الجانب العربى والفلسطينى، بل قمت باتصالات مع الجانب الاسرائيلى، خاصة رجال الاعلام الاسرائيليين الذين يؤيدون حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره..

الموقف الاسرائيلى

وقد قابلت "يهودا ليتانى" المسئول عن الشرق الأوسط فى جريدة " الجيروساليم بوست" الاسرائيلية، بناء على طلب المركز الصحفى لمصلحة الاستعلامات المصرية يوم ٢٥ يناير ١٩٨٧، باعتبار أن للسيد ليتانى تأثيرا كبيرا على الرأى العام الاسرائيلى، فى اتجاه السلام الشامل والعادل، وأنه من جماعات أنصار السلام باسرائيل، وقد أشار بأن جماعاتهم تمثل نصف سكان إسرائيل، ولهم تأثير على الرأى العام الاسرائيلى، وأنهم يئسوا من الحرب ويطالبون بالتنسيق فى السلام مع الدول العربية ومع الفلسطينيين ، وأنهم يؤمنون بضرورة حل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى، بالتفاوض المباشر مع المنظمة باعتبارها ممثل الشعب الفلسطينى وفقا لأراء غالبية هذا الشعب، كما وأنهم يوافقون على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة مجاورة لاسرائيل وأنهم يأملون فى تحرك إيجابى لعناصر السلام باسرائيل، تتلاقى مع مصر والشعوب العربية من أجل استقرار المنطقة بما فيها إسرائيل، وأن رفض السلام سيؤدى للتطرف، واستمرار حالة الحرب، وتأثير ذلك على الدول العربية وعلى إسرائيل وعلى الشعب الفلسطينى . وأضاف بأنه يمكن هزيمة القادة الاسرائيليين المتطرفين، عن طريق خطة مدروسة، تهدف لاقناع الرأى العام الاسرائيلى، بعدم جدوى الحرب، والرغبة المشتركة فى السلام، ويرى أهمية تلاقى آراء الفلسطينيين والعرب والاسرائيليين لتحقيق هذه الخطة، والبدء فى ترتيب إجتماعات بين مسئولين عن المنظمة وعدد من الصحفيين الاسرائيليين المتحررين بالقاهرة، لابراز وجهة النظر الفلسطينية فى الصحف الاسرائيلية. وأشار بأن الليكود وشامير، استغلا رفض المنظمة لقرار ٢٤٢، باعتباره محاولة لتدمير اسرائيل، وقد أوضحت له أن المجالس الوطنية الفلسطينية قد قررت الالتقاء باليهود الذين يؤمنون بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، على اختلاف اتجاهاتهم، وأنه يعلم ويجب أن يبرز فى صحفيته أن المنظمة قبلت ٢٤٢ مع الاعتراف بحق تقرير المصير، فى حين أن العديد من القادة الاسرائيليين، يرفضون هذا القرار، فيما يتعلق بالانسحاب من الأراضى المحتلة، وتمثيل المنظمة للشعب الفلسطينى وان الشعب الفلسطينى يقبل التفاوض مع اسرائيل مباشرة، من خلال مؤتمر دولى، ويقبل القرارات الدولية ومنها قرار ٢٤٢ بشرط حق تقرير المصير وعلى قادة الرأى العام فى اسرائيل ورجال الاعلام إبراز ذلك لمصلحة السلام، وأن يجبروا القادة الاسرائيليين على التفاوض فى المؤتمر الدولى دون أية شروط مسبقة، وأن يبرز كل من الأطراف وجهة نظره بالمؤتمر. وأكد الصحفى الاسرائيلى، بأنه من خلال تحقيق لقاءات شعبية ، يمكن الضغط على القيادة الاسرائيلية للتجاوب مع المطالب العربية والفلسطينية العادلة.. وقد نشر حديثى فى الجريدة الاسرائيلية وتضمن وجهات نظرى.

ولم تمض أيام حتى طلب السفير أربى ليفين" مدير التخطيط السياسى بوزارة الخارجية الاسرائيلية، مقابلتى بالقاهرة، وبناء على موافقة وزير الخارجية عصمت عبد المجيد، قابلته

بمكتبى مع عدد من الزملاء الدبلوماسيين المصريين والاسرائيليين يوم ٤ فبراير ١٩٨٧ . وأكد المسئول الاسرائيلى بأنه يحمل للقاهرة وجهات نظر كل من العمل والليكود بشأن التسوية السياسية، ليناقشها مع كبار المسئولين المصريين، وأنه والقادة الاسرائيليون، صمموا على أن يلتقى بى، بعد سماعه وقراءته وتلقى تقارير سفارته بالقاهرة عن ارائى بشأن القضايا العربية والفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى. وقد أشرت بأن آرائى تعبر عن آراء شعب مصر، وحكومته وقيادته بضرورة تحقيق السلام الشامل والعادل لانهاء الصراع العربى الاسرائيلى، وأن تأجيل السلام ليس فى صالح جميع الأطراف وخاصة إسرائيل، وأنه قد يسهل على أيدى جيلنا الحالى الذى أحس بمرارة الحروب وضحاياها، تحقيق هذا السلام العادل من أجل مستقبل أمتنا . وأن أبناءنا - وهم لم يعانوا مباشرة أهوال هذه الحروب- قد تكون هذه المهمة صعبة إزاءهم. واضفت أن رفض اسرائيل الانسحاب وإحلال السلام الشامل والعادل سيؤدى إلى مزيد من التطرف بالمنطقة. وقد أكد المسئول الاسرائيلى تأييده لارائى، وأنه كان يرجو التعرف على آرائى لإمكانية الوصول للسلام الشامل والعادل، فأكدت أن إحدى الوسائل الرئيسية انعقاد مؤتمر دولى ، يضم أطراف النزاع بما فيهم المنظمة كوسيلة للتفاوض، خلاله ولتحقيق هذه التسوية، فأجاب السفير الاسرائيلى أن اشتراك السوفيت يؤدى لفرض ارائهم على المؤتمر وعرقلته، كما أن مشاركة المنظمة مرفوضة من اسرائيل نظرا لتطرفها وعدم الثقة فى وعود عرفات، وأوضحت بأنه لايمكن تجاهل الاتحاد السوفيتى كقوة تساهم فى ضمان السلام، وأننى أعلم بأن هناك اتصالات اسرائيلية لتغيير الاتحاد السوفيتى سياسته بهجرة اليهود، وأنه تم اتفاق مبدئى على ذلك للمشاركة فى المؤتمر الدولى. وأن وجود عناصر متطرفة فى المنظمة لايعنى عدم وجود أغلبية معتدلة فيها ترغب فى السلام، وأن المنظمة أعلنت إدانتها للإرهاب ، علما بأنه توجد عناصر متطرفة كذلك فى جانب المسئولين الاسرائيليين. وقد أكد المسئول الاسرائيلى بأن الموقف الاسرائيلى ، ليس متصلبا وأن الافكار الاسرائيلية تتطور على ضوء المستجدات المستقبلية

وقد أكدت للمسئول الاسرائيلى مسئولية مصر كقيادة بالمنطقة ومسئوليتها عن القضية الفلسطينية وقطاع غزة، وأنها تمديدها بالسلام العادل والشامل لمن يمديده لذلك، وأن معلوماتنا من داخل الأرض المحتلة، تؤكد تمسك الشعب الفلسطينى بالمنظمة، كرمز هام، وأن هذا الشعب يرفض استمرار الاحتلال الاسرائيلى والممارسات والمستوطنات، وأننى أرى قيام القادة الاسرائيليين بالمبادرة للتحرك من أجل السلام العادل وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى...

وقد أكد المسئول الاسرائيلى - بحضور الوفد المصرى والاسرائيلى- إستعداد شامير للتفاوض بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة، بالرغم من أرائه المعلنة بأرض اسرائيل الكبرى، والتى يجب التمسك بها . وبسؤالى للمسئول الاسرائيلى عن موضوع القدس، وهو من أهم الموضوعات التى تهتم بها الأمة العربية والاسلامية والمسيحية، كما أننى أعلن دائما ضرورة بدء المفاوضات

بأهم الموضوعات وهو موضوع عودة القدس العربية، فأجاب المسئول الاسرائيلي – ولدهشة جميع المسئولين المصريين– بأن شامير لايمانع كذلك في التفاوض بشأن القدس، ووعد المسئول الاسرائيلي بنقل حديثي للقادة الاسرائيليين متمنيا التحرك لانهاء الصراع العربي الاسرائيلي سلميا.

وقد أكد أحد الزملاء الذين حضروا لقاءات المسئول الاسرائيلي مع جميع المسئولين المصريين، بأنه قد فوجيء باللهجة الودية معي – بعكس لقاءاته مع عدد من المسئولين المصريين كما أنه لاحظ محاولاته التقارب مني بسؤاله عن العملية الجراحية التي أجريتها منذ أشهر، وأن المسئول الاسرائيلي كان متجاوبا ومتفهما تماما لمواقفي، وقد علق الزميل المصري بأنه يعلم عقلية القيادات الاسرائيلية، وانها تقدم الكثير حتى من التنازلات، في حالة مواجهتها بمواقف صلبة وحجج واضحة، وأن هذا ماحدث في هذا اللقاء.

وفي مقابلة مع السفير الأمريكي في ٥ فبراير ٨٧ أخطرني بمطالب بعض قيادات قطاع غزة من الولايات المتحدة للقيام ببعض المشروعات في غزة خاصة الصرف الصحي لسوء الأحوال بها، وتساءل عن رأيي في ذلك، فاخطرته بأن مصر لاتزال تتحمل مسئوليتها بالنسبة للقطاع والدليل استمرا الحاكم العام المصري للقطاع في عمله بالقاهرة، وان المنظمة لاتمانع في قيام مصر بدورها القيادي بالنسبة لدعم شعب الأرض المحتلة، وأننا نرحب بأية مساعدات أمريكية أو أجنبية لصالح شعب فلسطين.

الموقف الأوربي

وأثناء حضوري حفل استقبال، أخطرني سفير بلجيكا بالقاهرة في فبراير ١٩٨٧، بأهمية تحرك بلاده لإيجاد سلام شامل في المنطقة، وأنها تولي أهمية كبيرة لذلك باعتبارها رئيسة الجماعة الأوربية وقتئذ، وقد طلب مني الوساطة لدى بعض الفصائل الفلسطينية للافراج عن رهينة بلجيكية، إذ أن ذلك سيساعد بلاده على التحرك الايجابي بتأييد من الرأي العام البلجيكي، وقد أعددت تقريرا بذلك وتمت اتصالات بهذا الشأن. وقد تحقق ماكنا نرجوه، إذ تحركت بلجيكا مع بعض دول الجماعة الاوربية، بالتقدم لوزراء خارجية الجماعة بمشروع قرار للتسوية السياسية وأصدرت الجماعة بيانا عن رأيها في الصراع العربي الاسرائيلي، وأهمية تحقيق السلام الشامل وذلك في ٢٣ فبراير ١٩٨٧، وأشارت بأن هدف الجماعة البحث عن السلام في المنطقة، وأن للجماعة مصلحة مباشرة في ذلك وتقرر تأييدها لانعقاد مؤتمر دولي للسلام، تحت رعاية الأمم المتحدة، وباشتراك الأطراف المعنية، وأي طرف آخر يستطيع المساهمة الايجابية في إعادة وحفظ السلام وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا، وأن هذا المؤتمر سيوفر اطارا مناسبا للمفاوضات بين الاطراف المعنية مباشرة مع استعدادها للقيام بدورها والمساهمة الايجابية من

أجل عقد هذا المؤتمر...

وقد أعددت تقريرا عن البيان فى ٢٦ فبراير ٨٧، بأن تأكيد الجماعة لرغبتها فى القيام بدورر خاص وتراجعها عن موقفها السابق بالتخلى عن مسئولياتها للولايات المتحدة الأمريكية، والتى تحرص بالانفراد بالعملية وأن هذا الموقف الايجابى يتم بعد تردد لاحظته خلال المؤتمرات الدولية للقضية الفلسطينية عام ١٩٨٣ ويؤدى إلى التأييد الواضح لمصر وللدول العربية، بشأن عقد هذا المؤتمر" . وفى مقابلة مع السفير البلجيكى فى مارس ١٩٨٧، أوضحت أهمية تحرك بلجيكا كرئيسة للجماعة الأوربية، وقتئذ لتحقيق انعقاد المؤتمر بمشاركة الدول المعنية بما فيها المنظمة لصالح أمن دول المنطقة، والمرتبط لحد كبير أمن دول أوربا به، وقد أيد السفير وجهة نظرى. وفى ١٧ مارس ١٩٨٧ حضر السفير البلجيكى لمكتبى وسلمنى نص اعلان وزير خارجية بلجيكا فى ١٦ مارس ١٩٨٧ بتأييد الجماعة مشاركة المنظمة فى المؤتمر الدولى، وقد اعتبرت ذلك نجاحا للتحرك تجاه السلام الشامل والعادل، باعتبار أن هذا البيان هو أول بيان للجماعة الأوربية ينادى بالمؤتمر الدولى وبمشاركة المنظمة فيه...

وفى نفس الوقت أجريت الاتصالات بسفير الاتحاد السوفيتى وسفراء الدول الشرقية بالقاهرة، فأكدوا حرص بلادهم على انعقاد المؤتمر الدولى بمشاركة المنظمة والتى لاترفض اجراء مفاوضات ثنائية بين الاطراف المعنية خلاله، مع أهمية إيجاد حل لتفسير قرار ٢٤٢، بالنسبة للأراض أم الأراضى المحتلة، وكذلك الضمانات المطلوبة من مجلس الأمن... وأشاروا بأن رفض بلادهم الاتفاق الأردنى الفلسطينى فبراير ٨٥، نظرا لاحتوائه على تنازلات فى الحقوق المشروعة خاصة الدولة الفلسطينية المستقلة وقد أوضحت للسفراء أسباب تأييد مصر للاتفاق الاردنى الفلسطينى، بهدف التنسيق لإيجاد حل سياسى عادل وشامل للصراع العربى الاسرائيلى

وزيرا خارجية مصر واسرائيل

وقد حضر بيريز، رئيس حزب العمل لمصر- باعتباره وزيرا لخارجية اسرائيل- وقابل عصمت عبد المجيد

- ولم أشارك فى أى اجتماع بينهما وصدر بيان صحفى مشترك فى ٢٧ فبراير ١٩٨٧ أشار إلى المناقشات التى تمت فى قمة سبتمبر ٨٦، وأن الجانبين متفقان " على اتخاذ الاجراءات الفورية لتحرك مبادرة السلام، وعقد مؤتمر دولى للسلام خلال ١٩٨٧، يؤدى إلى مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية مبنية على قرارى ٢٤٢و ٣٣٨ وأن هذا المؤتمر سيحقق فرصة لمفاوضات مباشرة تؤدى إلى حل النزاع العربى الاسرائيلى فى كل المجالات والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، وأكد بيريز أن «الأطراف المعنية» لاتشمل وتستبعد المنظمة أو دولة فلسطينية"

وصدر فى نفس اليوم ٢٧ فبراير تصريح للمتحدث الرسمى للخارجية الأمريكية يؤكد " أن الولايات المتحدة تشجع دائما الحوار بين قيادات أكبر وأهم اصدقاء لها فى الشرق الأوسط وهما اسرائيل ومصر. . .إلا أن اسحاق شامير رئيس الوزراء سارع فصرح بأن بيريز لايحمل صفة رسمية فى مفاوضات أو محادثات مع المسئولين المصريين... مما دعا عصمت عبد المجيد للتصريح بأن تصريحات بيريز صادرة عن مسئول اسرائيلى رسمى...

وقد أعددت تقريرا عن هذا الموقف، أوضحت استمرار موقف حزب العمل وفقا لبرنامجه، وهو الدعوة إلى مظلة دولية، تجرى خلالها المفاوضات المباشرة مع الدول الأطراف دون أن يكون للمنظمة دور فيها على ألاتؤدى هذه المفاوضات إلى إقامة دولة فلسطينية.

الموقف الامريكى

وقابلت السفير الامريكى " كلوفوريوس" مساعد ميرفى لشئون الشرق الأوسط فى مكتبى فى ٢٤ مارس ٨٧ بناء على طلبه وقد شعرت باتجاه الولايات المتحدة لدفع تأييدها لحزب العمل ، وقد أشار لزيارته أخيرا لإسرائيل وبمقابلة المسئولين الاسرائيليين ، واتضح له تقبل بيريز لفكرة المؤتمر الدولى ورفض شامير له ، ويرى المسئول الأمريكى ضرورة اعلان المنظمة لموافقتها غير المشروطة على قرار ٢٤٢ وأنه يرى أن هذا الاعلان سيؤدى إلى إحراج الحكومة الاسرائيلية ورئيسها ، والذى يرفض تطبيق القرار على الضفة وغزة، وبذلك يقع اللوم على اسرائيل لعدم التحرك السياسى بدلا من وقوعه على الفلسطينيين، وقد عدت لأؤكد له موافقة المنظمة على قرار ٢٤٢ على أن تحصل على موافقة بحق تقرير المصير، وأضفت بأن اسرائيل لاتهتم بأى لوم من أية دولة أو منظمة دوليةحتى من أكبر حلفائها ، والدليل هو تجنيدها للجاسوس الأمريكى " بولارد" للتجسس على الاسرار العسكرية الاسرائيلية، رغم وجود التحالف الاستراتيجى بين الدولتين ، تحصل من خلاله اسرائيل على كل الاسرار والمعلومات العسكرية وبالتالى أرى ضرورة حصول الولايات المتحدة، على ضمانات من اسرائيل بقبول قرار ٢٤٢ ، على الضفة وغزة، مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، اذا كان قادتها يرغبون بالفعل فى حل سياسى للصراع العربى الاسرائيلى كما يشيرون، وتساءلت عن موقف الاتحاد السوفيتى من التسوية السياسية، فأجاب المسئول الأمريكى أنه لمس خلال اتصالاته الأخيرة بالسوفيت، تحركا ايجابيا فى المشاكل الثنائية وكذلك للمشاكل الاقليمية، وأن حكم جورباتشوف يساعد على إقرار حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى ومنها حقوق اليهود السوفيت، كما سيؤدى إلى إمكانية مشاركة السوفيت فى التسوية، وقد تساءلت ، وماذا عن حقوق الانسان العربى والفلسطينى ؟والتى أكدت الادارة الأمريكية ممارسات اسرائيل ضدها ، ألا تستدعى موقفا مماثلا من الادارة الامريكية فأجاب بأن بلاده تؤكد حقوق الانسان فى كل أنحاء العالم، ومنها حقوق الانسان العربى الفلسطينى، وأنه رغم وجهة نظره وبلده ، بتفضيل بيريز وحزب العمل على شامير والليكود ، وللتحرك السياسى، والتى

يعلم بأننى أعارضها (للأسباب السابق إبداؤها) إلا أنه يتفق فى عدم التركيز على بيريز والعمل، حتى لايستاء شامير ويبادر برد عنيف يعوق أى تحرك سياسى ويدفع لظهور عناصر متشددة كشارون...

وفى لقائى مع السفير الأمريكى بالقاهرة " فرنك وزنر" فى العشاء الشهرى الذى أعده بالنادى الدبلوماسى مع زملائى الدبلوماسيين المصريين والسفراء والدبلوماسيين الأجانب بالقاهرة كل على حدة، وكان اللقاء فى ٣٠ مارس ١٩٨٧، وقد بدأت الحديث بتأكيد موقفنا من القضايا العربية وتحرير أرضنا العربية ورغبتنا فى السلام الشامل والعادل لانهاء الصراع العربى الاسرائيلى، وإلى إمكانية تحقيق ذلك، بانعقاد المؤتمر الدولى فأجاب السفير الأمريكى بأن بلاده تفضل مؤتمرا اقليميا ، تجرى خلاله مفاوضات مباشرة بين الأطراف وانها ترفض فكرة المؤتمر الدولى الفعال للأمم المتحدة ، أو اشتراك المنظمة فى أية مفاوضات للتسوية وبعد مناقشاتنا لأوضاع الحل السياسى، ووفقا للعرف الذى اتبعته فى هذه اللقاءات الشهرية مع السفراء الأجانب، طرح السفير الأمريكى سؤالا واضحا بعد أن تحدث عن تفاصيل المساعدات الامريكية متسائلا ماذا تريد مصر من الولايات المتحدة؟ وتقدم أصغر الزملاء الدبلوماسيين بالاجابة فأكد أن مصر تسعى للسلام والاستقرار والتنمية فى المنطقة ، وأنها تعمل لإيجاد حل للمشكلة الرئيسية فى المنطقة، وهى القضية الفلسطينية، وأن ماتطلبه مصر من الولايات المتحدة يتلخص فى الاعتراف بالمنظمة حتى يمكن الوصول لاهدافنا فى السلام والتنمية... وعندئذ همس السفير الأمريكى فى أذنى بأن ماأدلى به الزميل الدبلوماسى يتفق مع دراسته معى عن أهدافنا ، فأخطرته بأننى سعيد أننا جميعا نتحدث نفس اللغة. ثم أشار السفير بعدئذ بأنه علم باحتمالات عقد المجلس الوطنى الفلسطينى فى ٢٠ ابريل ١٩٨٧ بالجزائر، وأن بلاده ترى لصالح التحرك السياسى تأجيل انعقاد المجلس بعد انتخابات الرئاسة الجديدة فى نوفمبر ٨٨ ليمكن الوصول لصيغة جديدة، تساعد على دفع عملية السلام، فأجبت بأن الأمر راجع للفلسطينيين وأن غالبيتهم يئسوا من إمكانية التحرك الأمريكى الفعال نتيجة للضغوط الاسرائيلية، وتمنيت أن تعلن بلاده عن مواقف إيجابية تساعد القادة الفلسطينيين على التحرك السياسى الايجابى...

وقابلت السفير الأمريكى بالقاهرة بعد ذلك مصادفة فى ١٨ ابريل ٧٨ ويصحبته وكيل الخارجية الأمريكية للشرق الأقصى فى حفل استقبال أقامه السفير حسن فهمى عبد المجيد ، وقد أشار بعلمه باختيارى فى اليوم السابق رئيسا للوفد المصرى فى اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر.. وتساءل عن جدوى حضور وفد مصرى رسمى للمجلس، بعد علم مصر بأن المجلس سيتخذ قرارات قد تصل لقطع العلاقات معها ، فأخطرته بأنه مع علمنا بقرارات الاجتماعات التى سبقت الاعداد للمجلس، إلا أن مصرقررت تلبية هذه الدعوة، أملا فى أن يكون حضورنا دافعا لتخطى العقبات مع المنظمة والدول العربية، فى سبيل عودة تضامنها ، والوصول

لإقرار السلام العادل والشامل للصراع. ثم استفسر السفير عن جدوى مشاركتي للمنظمة في اجتماع مجلسها، في الوقت الذي ترددت الانباء باتصالات أردنية اسرائيلية تستبعد أي دور للمنظمة في التسوية، فأخطرت السفير الأمريكي برأيي بأنه مع احتمالات صحة هذه الانباء - فإنني أرى استحالة اتخاذ أي دولة قرارا بشأن القضية الفلسطينية بعيدا عن ممثليها الشرعيين... (وقد تذكرت هذا الحديث في اليوم التالي لوصولي الجزائر لحضور المجلس الوطني والتداعيات التي تلاحقت بعدئذ...) وقد أيدني في أرائي مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأوسط، مما جعل السفير ويزنر ينبهه إلى أن هذه الاراء تختلف مع سياسة بلاده.

وقابلت الرئيس السابق جيمي كارتر في القاهرة مع السفير الأمريكي فرنك ويزنر في ابريل ٨٧وناقشت معه أهم التطورات بالنسبة لعقد المؤتمر الدولي بحضور جميع الاطراف المعنية، بما فيها سوريا والمنظمة ، لأهميتهما القصوى بالنسبة للحل السياسي للصراع العربي الاسرائيلي.

وقد أخطرني كارتر بأنه يحاول جاهدا إشراك سوريا في التسوية، وأنه يجرى اتصالاته مع الرئيس الأسد لتحقيق ذلك، وقد أوضح السفير الأمريكي بأن الرئيس الأسد وافق على المشاركة في المؤتمر الدولي والتفاوض مع اسرائيل، في إطار هذا المؤتمر، وأن اسرائيل ترحب بهذه الخطوة الايجابية، وقد أشرت بترحيبي بذلك ، وأرجو أن نتخطى كذلك موضوع التمثيل الفلسطيني، إذ أن المنظمة، أصبحت الرمز الحقيقي لشعب فلسطين، وأنه بدون مشاركتها، فانه لن يتحقق السلام الشامل، وأنه لايمكن للولايات المتحدة كدولة عظمى - لها مبادئها - أن تستسلم لآراء القادة الاسرائيليين الرافضة لمشاركتها خاصة وأن المنظمة قد أعلنت رسميا عن آرائها في الصيغ الثلاث التي قدمتها لأمريكا والأردن، عن موافقتها على قرار ٢٤٢ مع حق تقرير المصير والتفاوض مع اسرائيل في المؤتمر الدولي.

وقد علمت بعدئذ من السفير الأمريكي موافقة بلاده، على مشاركة الاتحاد السوفيتي في المؤتمر الدولي بشرط إعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل وتسهيل هجرة اليهود السوفيت لاسرائيل. وقد علمت من سفيرنا في المنظمة الدولية بنيويورك، بأنه نتيجة للموقفين السوري والسوفيتي من مطالب الولايات المتحدة ، فان هناك احتمالا قريبا لتحرك أمريكي مماثل مع الفلسطينيين وأنه قد بدأ التحضير للمؤتمر الدولي باجتماع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن مع السكرتير العام للأمم المتحدة في١٤ إبريل ١٩٨٧ ، للتحضير لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام وأنه يحتمل قيام السكرتير العام بجولة في المنطقة لتحديد خطوات انعقاده- وقد أشرت إلى أهمية هذا الاتجاه لتحقيق السلام الشامل مع ضرورة مشاركة المنظمة في المؤتمر وذلك في أحاديث اعلامية ونشرت الجمهورية في١٥ ابريل ٨٧ حديثا لي تضمن "أنه بعد التطور الأخير في الموقف الأمريكي، وإعلان الرئيس ريجان عدم رفضه لفكرة عقد المؤتمر الدولي، فان هذا المؤتمر قد يتحقق إنعقاده قريبا وفقا لقرار الجمعية العامة عام ٨٣ بالموافقة على قرار المؤتمر

الدولى للقضية الفلسطينية فى جنيف فى سبتمبر ٨٣... وأكدت فى الحديث ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بالمؤتمر..."

المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر - ابريل ٨٧

وحاولت منذ أول عام ٨٧ بمشاركة من زملائى اعضاء اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين دفع الجهود السياسية للوصول لحل عادل ودائم نتمكن من خلاله من تحرير الارض العربية واقرار الحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى، محاولين تخطى السلبيات فى العلاقات المصرية العربية والفلسطينية نتيجة لقرارات وتصريحات مختلفة منها قرارات المجلس الوطنى السادس عشر لعام ٨٣ قرار عدن ثم الجزائر ٨٤ ثم براج ٨٦ ثم طرابلس مارس ٨٧، والخاصة برفض قرارى ٢٤٢و٣٣٨ مع حق تقرير المصير واستمرار قطع العلاقات السياسية مع مصر وصارحت المسئولين الفلسطينيين : عرفات وابو جهاد وابو اياد وابو اللطف وغيرهم من أن هذه التصريحات تنعكس سلبيا على القضايا العربية والفلسطينية وعلى التوازن الاستراتيجى فى الصراع. وأكدت هذا الرأى لهم خاصة عندما تلقيت الدعوة الرسمية للحكومة المصرية لحضور وفد رسمى لاجتماعات المجلس الوطنى بالجزائر فى ابريل ٨٧ واخترت لرئاسة هذا الوفد مع الزميلين وحيد الدالى وصلاح زكى واعلنت فى الاجتماع الكبير الذى عقد فى مقر جامعة الدول العربية فى ٣١ مارس ٨٧ بمناسبة يوم الأرض فى كلمة مرتجلة حرصنا على الوحدة العربية وعلى العمل العربى المشترك وتحقيق تحرير الارض العربية وفى مقدمتها القدس وبضرورة تكاتف القادة العرب والفلسطينيين مع مصر لتحقيق ذلك .

وقد نشرت الصحف العربية والمصرية تصريحاتى بهذا الشأن حيث ذكرت بأن المعنى المستفاد من يوم الارض هو تمسك الشعب الفلسطينى بأرضه وبحقه فى تقرير مصيره وإقامة الدولة الفلسطينية وأنه لايمكن تحقيق السلام الشامل والعادل إلا باقامة الدولة الفلسطينية.."

وتوجهت مع الوفد الرسمى المصرى للجزائر فى ١٩ ابريل ٨٧ وقابلنا عرفات واعضاء اللجنة التنفيذية وأشار القادة الفلسطينيون إلى تمسكهم بالعلاقات مع مصر وتدعيمها بعد تسلمهم رسالة من الرئيس مبارك واضافوا بأنهم قرروا الغاء الاتفاق الاردنى الفلسطينى لفبراير ١٩٨٥.

وحاولت تخطى القرارات التى هى محل خلاف أو صراع عربى مصرى فلسطينى (سأثيرها فى كتاب السياسية الخارجية) وأخطرنى صحفى مصرى مسئول فى اليوم التالى بأن رئيسى فصيلتين فلسطينيتين ، اجتمعا بالصحفيين المصريين ، خارج قاعات المجلس، وأشارا إلى مشروع قرار المجلس المستند لقرار الدورة ١٦ لعام ٨٣، ثم قاما بمهاجمة الحكومة المصرية بناء على هذا القرار.. وقد أخطرت عرفات بالموقف، وبخطورة ذلك على العلاقات، وبأن تصميم بعض

الفصائل على تكرار صيغة المجلس السادس عشر ، ومهاجمتها للحكومة المصرية، سيؤدى وفقا لرأى القاهرة ، لاتخاذ مصر موقفا سلبيا من المنظمة ، وإغلاق مكاتبها بالقاهرة، وقد كنت حريصا على أنقل بدقة الرسائل المتبادلة بين السيد/ عرفات و الرئيس مبارك فى هذا الشأن. حرصا على استمرار العلاقات القوية بين مصر والمنظمة ، لصالح التوازن العربى فى الصراع العربى الاسرائيلى إلا أنه لتصميم القاهرة على عدم الاشارة لقرار الدورة ١٦ ، ولصدور قرار المجلس يشير إلى القرار مع التعديلات التى ادخلت على ذلك ، قررت القاهرة سحب وفدها الرسمي من المجلس، وأخطرت عرفات بذلك بناء على طلب القاهرة. وأثر اخطار عرفات شعرت بألم حاد فى أمعائى وفى جانبى الأيمن، وكنت اشعر بهذا الألم مخففا عندما أتعرض لألم نفسى، وغادرت الجزائر فجر ٢٥ ابريل ٨٧ للقاهرة عن طريق باريس، إلا أننى لم الحق بالطائرة المغادرة للقاهرة لتأخر الطائرة الجزائرية، مما اضطرنى للبقاء فى باريس حيث توجهت فورا للمستشفى الذى سبق اجراء عملية الكلى فيه، قد استقبلنى الطبيب المعالج وأجرى عدة فحوصات وأشعة، ثم أخطرنى بوجود حصوة كبيرة فى المرارة يقتضى الأمر استئصالها بأسرع مايمكن، وقد استمهلت الطبيب الجراح لفترة أعود فيها للقاهرة فورا، ثم أعود ثانية لباريس لاجراء العملية الجراحية فى يونيه ٨٧ .

وفى مساء ذلك اليوم استمعت من باريس للاذاعة المصرية تشير إلى عودتى للقاهرة، وتقديمى تقريرا لوزير الخارجية، عن المجلس الوطنى الفلسطينى، ثم فى نشرة اخرى بعدئذ بتصريح لمتحدث رسمى بوزارة الخارجية المصرية يعلن...."أن ماورد ببيان المجلس الوطنى، حول تحديد المنظمة علاقاتها بمصر على أساس ماأسماه البيان بالتخلى عن سياسة كامب ديفيد ، بما لايخدم أهداف العمل الفلسطينى... ويصبح ذلك ارتدادا سلبيا عن التعاون الايجابى مع المنظمة... وأن الاشارة إلى القوى الوطنية الديمقراطية الشعبية بمصر هى بمثابة تجاهل لكل ماقدمته مصر...:" وقد أخطرت السفير المصرى بباريس دكتور سمير صفوت عند مقابلتى له مساء بأن تصريح المتحدث بوزارة الخارجية ، وردت فيه تفسيرات وعبارات لم ترد فى قرار المجلس الوطنى بالجزائر، ويتباعد تماما مع صياغة القرار، حيث لم يرد به أى ذكر عن سياسة كامب ديفيد أو عن القوى الوطنية والديمقراطية والشعبية، وأن برقياتى العديدة المرسلة للخارجية لم تتضمن أى ذكر لهذه العبارات . وأنه رغم اتفاقى مع عصمت عبد المجيد قبل سفرى للمجلس، بأن أكون على اتصال مستمر معه من الجزائر، إلا أنه قد تهرب عدة مرات من الرد على إتصالى التليفونى. وسارعت بالسفر للقاهرة على أول طائرة مصرية، وأثناء تحليق الطائرة فى الجو طلب منى قائد الطائرة الاستماع للبيان المذاع من عصمت عبد المجيد فى الاذاعة المصرية، حيث أشار "إلى أن قرار المجلس تعرض للعلاقة بين المنظمة ومصر على نحو عدائى يتنكر للتضحيات التى قدمتها مصر... وكان المبرر الوحيد الذى قدم لهذا القرار الطائش الذى صدر بغير مناسبة وافتئات تام على الحقيقة، هو أنه لتحقيق الثمن المطلوب لارضاء بعض الدول.. وأن مصر قد قررت اغلاق

جميع مكاتب المنظمة والمؤسسات التابعة لها ومايترب على ذلك من اجراءات .." وقد رحب شامير فورا بهذا القرار وأشار بأنه لم يكن مفاجأة بسبب اختلاف مصالح مصر مع الفلسطينيين . وأننا شرحنا ذلك لمصر..."

ووصلت القاهرة يوم ٢٧ ابريل ٩١ وحضر إبنى محمد لاستقبالى حيث اخطرته تليفونيا بحضورى مع عدم إخطار الخارجية أو الصحفيين بذلك، إلا أننى فوجئت ببعض الشبان من الصحفيين المصريين بمطار القاهرة- بحكم عملهم - وعلموا بوصولى، ووجهوا إلى عدة استفسارات، وقد كنت صريحا للغاية رغم اغلاق المكاتب منذ ساعات فقط- لأعلن بحضور السفير ممدوح عبد الرازق الذى كان معى بالطائرة ، بأن رئيس المنظمة كان حريصا هو وقياداته، على عدم المساس بمصر، وحاولوا تعديل صيغة القرار، وأن القادة الفلسطينيين والفصائل، لم يتعرضوا لأى هجوم على مصر أو قيادتها فى أى اجتماع للمجلس الوطني أو لجانه، بل كانت مصر ووفدها الرسمي والشعبى محل ترحيب جميع الفصائل، وان قادة الأحزاب المصرية، كان موقفهم موحدا مع الوفد الرسمي المصرى...

وأبديت حزنى لتدهور العلاقات إلى هذا الحد بما لايخدم مصالح مصر ومصالح أي طرف عربى وتمنيت تجاوز ماحدث وأن اغلاق المكاتب لايعنى قطع العلاقات لأن المنظمة هى الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطينى، ولايمكن تجاهلها فى أي حل سياسى بالمنطقة ، وأننى أعلم بأن هناك رغبة مخلصة من الجانبين لتجاوز التداعيات لصالح مصر والأمة العربية فى الصراع العربى الاسرائيلى. وقد نشرت الصحف المصرية هذه التصريحات وتناقلتها وكالات الانباء العالمية والعربية...

وتوجهت بعد وصولى لمطار القاهرة إلى منزلى ورفضت الاتصال بأى تليفون، إلا أن الدكتور أسامة الباز أصر على مقابلتى، وقد اخطرته بحقيقة الأمور وبتجاوز بيانات الخارجية المصرية للحقائق، وطلبت منه توضيح الموقف للرئيس مبارك، وأتمنى أن يشير الرئيس مبارك إلى تقديره لموقف حركة فتح وقيادتها ، فى خطاب ١ مايو ٨٧ وقد تم ذلك وقد قررت أثر ذلك ترك عملى بالخارجية المصرية، والتوجه للعمل السياسى والثقافى، بدءا باقامة مركز الابحاث والدراسات العربية والشرق الأوسط" واعلنت ذلك فى الصحافة العربية والمصرية وطلبت اعفائى من عملى كمدير لشئون فلسطين ، وقد برر عصمت عبد المجيد موقف الخارجية والبيانات الصادرة لاسباب لم أستطع الموافقة عليها وأكدت على ماردته دائما ، بأن الأمن القومى المصرى جزء لايتجزأ من الامن القومى العربى، وأشار الوزير برفض طلبى" وضرورة استمرارى فى هذه المسئولية باعتبارى واجهة عربية مضيئة لايمكن الاستغناء عنها (حسب تعبيره) ونظرا لدقة الموقف العربى وأهمية العمل لاعادة العلاقات المصرية العربية خلال شهور كما وعدنى عدد من الرؤساء والمسئولين العرب وبذلك يتحقق نوع من التوازن فى الصراع العربى الاسرائيلى، ولذلك

قبلت الاستمرار فى عملى مديرا لشئون فلسطين .

وقد نشرت جريدة الاهرام الدولى حديثا لى فى مايو ٨٧ تضمن "مصر لم تغير موقفها باعتبار المنظمة الممثل الشرعى.." كما نشرت الاخبار" طه الفرنوانى يعلن أن المنظمة هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى، ويرى أهمية دعم الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة.

ونشرت الشرق الأوسط فى مايو ٨٧ " لاتصفية للوجود الفلسطينى..".

وقد صدر بيان اللجنة التنفيذية للمنظمة فى ١٧ مايو ٨٧ يؤكد التقدير الفلسطينى لدور مصر وللرئيس مبارك فى خدمة القضية الفلسطينية..." وقررت اللجنة العليا لشئون فلسطين فى اجتماعها فى ١٨ مايو ٨٧، استمرار دعم مصر ومساعداتها للشعب الفلسطينى، ورفض إبعاد جيش التحرير الفلسطينى وقد أعيد افتتاح جميع مكاتب المنظمةفى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٧ وقد سبق ذلك قيام عرفات بدور إيجابى لعودة مصر لجامعة الدول العربية فى قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٧.

خلافات اسرائيلية بشأن الصراع

وتلقيت تقارير عن الصراعات الداخلية فى اسرائيل، بشأن التحرك للتسوية السياسية، ومحاولة كل من الأحزاب الرئيسية الليكود والعمل الحصول على الأصوات ، واكتساب الرأى العام ، واستلفت نظرى نشرة صحفية فى مايو ١٩٨٧، عن مقال نشرته صحيفة هامشمار الاسرائيلية فى ٢٨ ابريل ٨٧ يؤكد التقاء الملك حسين ملك الأردن مع شيمون بيريز وزير خارجية اسرائيل واسحاق رابين وزير الدفاع (عمل) واتفقوا على اجراءات عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط، وتشير النشرة إلى أن المتحدث بأسم حزب العمل أشار تعليقا على المقال الصحفى، بأن قيادة حزب العمل تؤيد جهود السلام التى يبذلها شيمون بيريز واسحق رابين، وأن لقاء حسين وبيريز ورابين كان وراء تصريح رابين بأن الأراضى قابلة للتفاوض وأن الحدود الأمنية لاسرائيل هى نهر الاردن، وتأكيد بيريز بأنه لم يحدث من قبل أن إقتربنا إلى هذا الحد من التفاوض، وأضاف بيريز ، بأن اسرائيل لم تكن قط أقرب إلى عقد محادثات مباشرة مع دولة عربية غير مصر ، مثلما هو الحال الآن مع الأردن، وأنه متأكد بأن الأردن سيدخل مباحثات مباشرة مع اسرائيل دون الارتباط بمنظمة التحرير الفلسطينية (وتذكرت يومئذ ما أخطرنى به ابو جهاد فى ابريل ٨٧ واسباب الغاء الاتفاق الاردنى الفلسطينى...)وقد أشارت النشرة الصحفية إلى أن التسوية السياسية التى اتفق عليها حسين وبيريز ورابين تتضمن قيام سكرتير عام الأمم المتحدة بتوجيه الدعوة لجميع الأطراف المعنية لافتتاح المؤتمر الدولى، ينعقد المؤتمر على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ لتسوية المشكلة الفلسطينية فور إنعقاد المؤتمر سيتم إنشاء ثلاث لجان

، لجنة إسرائيل والاردن ووالفلسطينيين – لجنة اسرائيل وسوريا – لجنة اسرائيل ولبنان .

– الموافقة على أن المؤتمر لايفرض حلولا أو يعترض على مشروعات قرارات اللجان .

– يعلن المشتركون موافقتهم على قرارى ٢٤٢و٣٣٨ والتنديد بالارهاب

(هذا ويلاحظ تقارب هذه المبادرة مع مؤتمر السلام بمدريد فى ٣٠ اكتوبر ٩١ مع استبعاد الدعوة من سكرتير الأمم المتحدة.)

محاضرة وزير خارجية اسرائيل السابق بالقاهرة

– وقد صمم مدير المعهد الدبلوماسى المصرى على حضورى مع جميع الدبلوماسيين المصريين لمحاضرة أبا إيبان وزير خارجية اسرائيل الاسبق ورئيس لجنة الشئون الخارجية بالكنيست (البرلمان الاسرائيلى) وذلك فى أوائل اكتوبر ١٩٨٧ ، وقد ألقى ايبان محاضرة عن جهود اسرائيل للسلام وسعيها لتحقيقه، إلا أن سوريا والمنظمة ترفضان ذلك وأشار إلى الارهاب الفلسطينى، ثم أكد على أهمية العلاقات بين مصر واسرائيل، وقد أشار السفير أحمد ماهر (سفير مصر حاليا بواشنطن) إلى تعارض بعض ماأبداه ايبان مع تصريحات صحفية له وقد برر ايبان هذا التناقض باختلاف ظروف التصريح وتوقيته، ثم طلبت الكلمة وأشرت باختصار وبهدوء إلى عدم صحة ماأشار اليه ايبان عن سوريا والمنظمة، وأنهما اعلنتا استعدادهما للتفاوض بشأن السلام فى مؤتمر دولى، وأن المنظمة اقرت الموافقة على قرار ٢٤٢ مع حق تقرير المصير واستعدادها للتفاوض مباشرة مع وفد دولة اسرائيل وإدانة الارهاب وان المصريين تمنوا ان تكون خطوة الرئيس السادات بزيارة القدس عام ١٩٧٧ مقدمة لسلام شامل ودائم، إلا أن القادة الاسرائيليين رفضوا ذلك وحاولوا افراغ مضمون الزيارة والاتفاقيات اللاحقة بها ،ومباحثات الحكم الذاتى، فى محاولة من اسرائيل لأن تبدو هذه الاتفاقات ثنائية ، بما يؤثر على علاقة مصر بالأمة العربية، وأكدت أن مصر كقيادة للأمة العربية والاسلامية ، تتمسك بوحدتها معها، وتطالب بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضى المحتلة، واقرار السلام الدائم والعادل، لصالح جميع الأطراف بالمنطقة، ولإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى..." وماأن فرغت من تعليقى حتى ضجت القاعة بالتصفيق، ولاحظت امتقاع وجه إيبان ، وحاول ايجاد مبرراته، مشيرا إلى أن ماأدليت به لايعلمه ، حيث أنه بعيد عن الخارجية الاسرائيلية، إلا أنه يلاحظ من رد فعل الدبلوماسيين المصريين على آرائى وتعليقى، بأنهم جميعا يؤكدون أن مصر مازالت جزءا من الأمة العربية، وأنه مهما قيل فى أوقات مختلفة بغير ذلك، يناقض ماسمعه وشاهده اليوم، وقد علقت قائلا: وهل هناك من شك فى انتماءاتنا العربية!!وقد نقل ايبان والسفير الاسرائيلى الذى كان حاضرا، ماأستمع اليه خلال هذا الاجتماع إلى القيادة السياسية المصرية، ثم إلى المسئولين الاسرائيليين، والكنيست الاسرائيلى، الأمر الذى سعدت به، اذ تأكدت القيادة الاسرائيلية، من استمرار الاتجاهات الوطنية المصرية والتمسك

بارتباطاتها مع الأمة العربية ، وأن السلام لن يتحقق والصراع العربى الاسرائيلى لن ينتهى الا اذا اخذ القادة الاسرائيليون بهذه المفاهيم المصرية.

السلام الصعب لجيروزاليم بوست

ثم قابلت بعدها بأيام فى اخر اكتوبر ٨٧ وبناء على طلب من مصلحة الاستعلامات المصرية مندوبة الجيروزاليم بوست الدولية، ونشرت حديثا مطولا بعدئذ فى ١ نوفمبر ٨٧ موضوعه"السلام الصعب"تضمن " أن عددا من المسئولين بوزارة الخارية المصرية ، رفضوا زيارة اسرائيل، وقد كان طه الفرنوانى منهم، وتبع ذلك اتجاه مماثل من رجال النقابات ورجال الاعمال والصحفيين، الذين قاطعوا أية اتصالات مع الاسرائيليين، وأن الدوائر المطلعة الاسرائيلية تتساءل عما اذا كانت المعاهدة مع مصر ستستمر، وهل يمكن استمرار مباحثات التسوية السياسية بين مصر واسرائيل، وتساءلت الصحفية عن رد الفعل فى الرأى العام المصرى المتجاوب مع ارائه. وان تصريحات طه الفرانوانى، الذى يعتبر من أحسن الشخصيات المرموقة فى وزارة الخارجية، واضحة وصريحة فى مواجهة اسرائيل وأنه رأس الوفد المصرى فى اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر، والذى أشار بأنه شخصيا كان يتمنى ألا يحدث هذا الخلاف خلال المجلس ، وأنه من غير المتحمسين بل والمعارضين للشق الفلسطينى بكامب ديفيد، لرفض الشعب الفلسطينى له"، وأشارت الصحيفة" بأن طه الفرنوانى قال للصحفيين الاسرائيليين" هل شاهدتم وعرفتم رأى الطلبة المصريين والأجيال الصاعدة. عندما يعلمون مايحدث فى الأراضى العربية المحتلة، وفى لبنان من الممارسات الاسرائيلية، أن هؤلاء الطلبة مقتنعون بأنه لن يكون هناك سلام بدون صراع مسلح، وأن القيادة الاسرائيلية ، تدفع بأجيالنا الحديثة إلى هذا الاتجاه، وإننى كنت فى وقت أظن أن الوقت ضد العالم العربى ، إلا أننى تأكدت من عدم صحة ذلك وأن عامل الوقت ضد اسرائيل ، وأننى أرى بأن هذا الوقت هو أنسب الأوقات لاسرائيل لاتخاذ خطوات السلام وانها تستطيع الحصول على شروط لن تحصل عليها بعد سنوات، وأن جيلنا هو الذى سيفاوض، إذا كانت إسرائيل ترغب الآن فى السلام، هذا الجيل الذى حارب اسرائيل أربعة حروب ، وأنه الحريص على الوصول الى سلام عادل ، وأن هذا الجيل العربى ومايقابله من الجيل الاسرائيلى، قادرون على تقديم التنازلات المتبادلة، وبشرط انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى العربية واقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، أما الاجيال القادمة فى كلا الطرفين- فانها سترفض أية تنازلات ، لأن الأشخاص الذين يعرفون القتال هم أكثرهم لطلب السلام، ولكن الأجيال الجديدة، التى ولدت بعد ١٩٦٧ ، فإنها لم تقاس من الحروب ،كما قاسينا ، وأنهم يفكرون فى أن اسرائيل مثل الصليبيين ، وأن الصليبين ظلوا فى منطقتنا مائة عام ، إلا أنهم اضطروا للانسحاب ، وكذلك سيحدث بالنسبة لاسرائيل، وأنهم يرون أن النصر للأجيال العربية فى النهاية"

وقد كان هذا الحديث الذى نشر فى الجريدة، قبل الانتفاضة ، وتناولته بعض وكالات

الأنباء بنشر بعض آرائه قبل القمة العربية لعودة مصر للصف العربى، وكان له صدى كبير فى اسرائيل اذ أوضحت استعدادنا للتفاوض من أجل السلام الشامل والعادل، لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى، على أن تنسحب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة، وتقر بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وقد تلقيت العديد من رسائل الاسرائيليين يؤيدون السلام، وهذه الاراء، وأنهم يعملون لتحقيقها فى مواجهة تطرف بعض القادة الاسرائيليين .

كما تلقيت آراء من عدد من الزملاء العرب يؤكدون هذه المعانى ويعلنون تمسكهم بها. وقد أشرت فى ندوات عديدة الى تمسكى بآرائى من الصراع واجبت فى احداها عما تردد عن تقدمى بطلب الترشيح لرئاسة الجمهورية، فاجبت بالايجاب وذلك من منطلق حرصنا على تطبيق مبادىء الديمقراطية وتأكيدها وذلك بقيام سفير بالخارجية المصرية بالتقدم لهذا الترشيح.

اللقاءات الامريكية

وفى مقابلة لى مع السفير الأمريكى بالقاهرة فرنك وزنر والسفير وات كلوفوريوس مساعد وكيل وزارة الخارجية لشئون الشرق الأوسط فى ١١ مايو ١٩٨٧ ، بناء على طلبهما تساءلت عن حقيقة مانشر فى الصحافة الاسرائيلية عن التسوية السياسية، التى يدعى بأن الملك حسين وافق عليها مع بيريز ورابين خلال هذه الفترة ، فأشار السفير الامريكى إلى أن بيريز قد تجاوب مع التحرك الامريكى ، ووافق على عقد المؤتمر الدولى بالشروط التى أخطر بها الملك حسين (السابق الاشارة اليها) ، إلا أن هناك معارضة شديدة من شامير ، بالنسبة لهذه الشروط ، وأن المجلس الوزارى الاسرائيلى المصغر سيتخذ قرارا بشأنها قريبا ، وباستفسارى عن الاتصالات الامريكية بشأن التسوية مع سوريا ولبنان والاردن والمنظمة ، أشار كلوفوريوس إلى أن أمريكا على إتصال مستمر مع سوريا والأردن بشأن التسوية ، أما المنظمة فانه لرفضها قرار ٢٤٢ والغائها الاتفاق الأردنى الفلسطينى ، فانها لن تكون مشتركة فى هذه المرحلة فى التسوية السياسية، وإن كان يرى إمكانية ذلك بعدئذ، وأن عرفات قد أشار سابقا باستعداده للموافقة على اشتراك ممثلين فى المؤتمر من غير المنتمين للمنظمة فى المرحلة الأولى، وقد أوضحت ضرورة مشاركة المنظمة فى أية مرحلة حتى يمكن نجاح المؤتمر إذا كانت الولايات المتحدة حقيقة ترمى إلى نجاحه، فأشار كلوفوريوس أن الأردن لايثق فى قيادة عرفات، وأن الجانب الأردنى هو الذى رفض الصياغات الثلاث المقدمة من المنظمة قبل إطلاع الأمريكيين عليها ، ولذلك أوقف التنسيق فى فبراير ٨٦، إلا أن السفير الأمريكى يرى أن هناك أملا فى تحريك السلام لانهاء الصراع العربى الاسرائيلى، ولكن بشرط ألا تتخذ المنظمة ومتطرفوها إجراءات ضد الأردن أو الفلسطينيين الذين سيشاركون معه فى عملية السلام. وأكدت للسفيرين رأيى بأن هذا الخط لن يؤدى إلى تحريك حقيقى لعملية السلام، فأشار كلوفوريوس أن الشروط التى اتفق عليها بيريز، قد لاتؤدى إلى تحريك الأمور، خاصة وأن الأردن متردد فى موضوع استبعاد المنظمة، من المشاركة فى التحرك

السياسى، لظروف الاردن الداخلية وعلاقاته العربية، بالاضافة إلى عدم ثقة الاردن فى إمكانية فرض بيريز اتفاقه ورأيه بالنسبة للتسوية السياسية على القيادات الاسرائيلية وشامير، واستمرت لقاءاتى بعدئذ مع السفير الأمريكى بالقاهرة، والمسئولين الاسرائيليين، للموافقة على المؤتمر الدولى للسلام بحضور المنظمة، إلا أن الموقف الامريكى لم يتغير كثيرا، نظرا للظروف الأمريكية الداخلية والخارجية وللتأثير الاسرائيلى على الادارة الأمريكية، وظلت العقبة الرئيسية أمام إنعقاد المؤتمر، هى موضوع التمثيل الفلسطينى فى المؤتمر، ومشاركة الاتحاد السوفيتى بشرط سماحه بالهجرة اليهودية لاسرائيل، بالاضافة لانقسامات الحكومة الاسرائيلية بشأنه. وعلمت بمشروع جديد للولايات المتحدة لانعقاد المؤتمر الدولى والذى وافقت اسرائيل عليه، ويتضمن إجراء مفاوضات أردنية اسرائيلية مع اشتراك فلسطينيين، ضمن الوفد الأردنى، وتحت اشراف مجموعة دولية وتحديد دور السوفيت فى المؤتمر بعد تنفيذ الشروط المطلوبة، وقد قام شولتز بزيارات لمصر والسعودية والأردن واسرائيل... لحث هذه الدول على الموافقة على المشروع الأمريكى...

وقد أعددت تقريرا فى ٢٢ أكتوبر١٩٨٧ بشأن العرض الأمريكى تضمن " أن هذه الشروط تعتبر تراجعا من الولايات المتحدة عن موقفها السابق من المؤتمر الدولى، وأن الغرض من هذه المبادرة استبعاد المنظمة الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى، الأمر الذى يتعارض مع خط السياسة المصرية..."

وقد أدليت بأحاديث لوكالات الانباء والصحافة، عن رأيى الشخصى فى المشروع الأمريكى، وقد نشرت مثلا الشارقة والخليج فى اكتوبر ٨٧ مقالا تضمن "أن الدكتور طه الفرنوانى مدير ادارة فلسطين بالخارجية المصرية، أعرب عن اعتقاده بأن جولات شولتز للمنطقة... ترمى إلى إستبعاد دور المنظمة والغاء دورها فى أية تسوية حقيقية للصراع العربى الاسرائيلى.... وأنه لو كانت الولايات المتحدة تدعو حقا لايجاد حل سياسى عادل لاختارت التحاور مع المنظمة باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطينى، بدلا من محاولة اهمال دورها... وطالب الدول العربية بالاتفاق على قاعدة الحد الأدنى تجاه عقد المؤتمر الدولى، وتسوية أزمة الشرق الأوسط ، وأخذ زمام المبادرة وتحديد الاهداف الوطنية وتحقيق التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى، حتى يمكن مواجهة المقترحات الامريكية والاسرائيلية، واجبار اسرائيل على تغيير موقفها والانسحاب من الاراضى العربية والاعتراف بالحقوق الفلسطينية..."

القمة العربية الطارئة / عمان - نوفمبر ٨٧

وقد رحبت بعدئذ بصدور قرار القمة العربى غير العادى فى ١١ نوفمبر ٨٧ ويتضمن " أن

الأمن القومى العربى لاتستكمل عناصره... إلا بتضامن كامل... وقرر القادة العرب أن العلاقات الدبلوماسية بين اى دولة عضو فى الجامعة العربية وبين جمهورية مصر العربية عمل من اعمال السيادة تقرره كل دولة بموجب دستورها وقوانينها - اعيدت معظم العلاقات العربية مع مصر خلال نوفمبر ٨٧... وقررت القمة تأييد الدعوة للمؤتمر العربى للسلام بمشاركة المنظمة .

واجتمعت بلجنة الشئون العربية فى اخر نوفمبر ١٩٨٧ ، حيث أخطرت اللجنة بأهمية عودة العلاقات العربية المصرية إلى طبيعتها ، وضرورة مشاركة مصر الفعالة فى دفع العمل العربى المشترك، باعتبارها قيادة عربية إسلامية ولمنطقة الشرق الأوسط، ومايؤدى عمل مصر الريادى إلى تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية بجانب تحقيق مصالح الدول العربية والاسلامية، وقد أوضحت بأنه بتحقيق العودة العربية ويقرب تحقيق حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره فاننا سنحقق التوازن الاستراتيجى بالمنطقة وكذلك نقترب من السلام الشامل والعادل والدائم للصراع العربى الاسرائيلى. وقد أوضح أعضاء مجلس الشعب بأنه بعد عودة العلاقات العربية، بمقتضى قرار عمان نوفمبر ٨٧، فإنهم يعربون عن اعتزازهم بآراء ومواقف الدبلوماسية المصرية والتى قامت بواجبها وتحملت أعباء شاقة خلال الفترة السابقة لتحقيق عودة العلاقات العربية المصرية، وقد رددت على هذا التقدير الكريم بتأكيد أن الدبلوماسية المصرية لم تقم إلا بواجبها الوطنى والقومى وأنها بفضل تأييد شعب وقيادة مصر لها فقد استطاعت أن تحقق أهداف وأمانى الشعب العربى فى العودة ، مما سيؤدى قريبا وباذن الله إلى تحقيق التوازن وانهاء الصراع.

مركز ابحاث ودراسات الشرق الأوسط

وقد قررت تنفيذ تقديم استقالتى بعد تحقيق آمالنا بعودة التضامن العربى، نظرا لاقتناعى بأن المرحلة القادمة تحتاج إلى مجهودات أجيالنا العربية الصاعدة والتى لمستها خلال مواجهاتها لاحداث الصراع العربى الاسرائيلى، والتى أظهرت قوة وصلابة هذه الأجيال،والتى شعرت بأهمية ايجاد مركز دراسات وأبحاث الشرق الأوسط لإعداد هذه الأجيال العربية على فكر واحد وثقافة واحدة للوصول إلى تحقيق آمال امتنا العربية، إلا أن تفجير الانتفاضة الفلسطينية الباسلة جعلنى استجيب لآراء عدد من الزملاء والأخوة المصريين والعرب بضرورة الاستمرار فى عملى الرسمى.

الباب السابع

من الإنتفاضة (٨٧ - ١٩٩٣)

استمرت مصر فى دعم علاقاتها العربية، خاصة بعد عودة العلاقات الدبلوماسية مع جميع الدول العربية وقد قامت مصر بطلب المساندة العربية للانتفاضة باعتبارها خط الدفاع الأول والرئيسي لحكومات وشعوب الأمة العربية والاسلامية فى صراعها العربي الاسرائيلى. وقد تأثر الموقف العربى إثر احتلال العراق للكويت فى اغسطس ٩٠ وتفجر الخلافات العربية مما اثر على الصراع .

وأيدت مصر فلسطين ونادت الدبلوماسية المصرية بضرورة تحرير أرضها واقرار حقوق شعبها ، وقد وقفت مواقف واضحة وصريحة من تأييدها العلنى غير المشروط لهذه الانتفاضة

وعملت مصر على استراد حقوقها المشروعة وذلك بصدور قرار التحكيم الدولى باعادة طابا للسيادة المصرية. كما استمرت مصر فى مطالبها باعادة دير السلطان وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وأرضهم. ووقفت الدبلوماسية المصرية فى مواجهة التطرف الصهيونى خلال هذه المرحلة بكل قواها ، ورفضت أن يكون لهذا التطرف أى تأثير على العمل الدبلوماسى المصرى الوطنى والقومى

الانتفاضة الفلسطينية ديسمبر ١٩٨٧

– والتقيت كذلك بعدد من قادة الارض المحتلة، وأكدوا بأنه مع قناعتهم بأهمية اقامة مركز الأبحاث ، إلا أن وجودى مديرا لشئون فلسطين ورئيسا للجنة العليا لشئون فلسطين، يمثل أهمية كبرى للشعب الفلسطينى فى الداخل لتأييدى لمطالبهم. واستمررت فى عملى واجتماعاتى مع السفراء الاجانب بالقاهرة ومع المسئولين الأجانب والدوليين، وأخطرتهم فى جميع المقابلات، أن استمرار الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية، وتصاعد الممارسات الاسرائيلية، ضد سكان الأرض المحتلة، دون اتخاذ المجتمع الدولى إجراء رادعا ضد اسرائيل، يجبرها وفقا لميثاق الأمم المتحدة (فصل ٧) وقواعد القانون الدولى على الانسحاب، لابد وان يترتب عليه نتائج خطيرة، حيث أن الشعب الفلسطينى مصمم على حقه فى تقرير مصيره واقامة دولته وعودته إلى أرضه ،وأنه مهما استمر هذا الشعب فى صبره وتحمله، فان الأيام ستثبت أنه قادر على التعبير عن رفضه للاحتلال بجميع الوسائل، واندلعت شرارة الانتفاضة بدءا بأرض قطاع غزة الفلسطينى فى ٧ ديسمبر ٨٧ – الذى اعتز بشعبه وابنائه – قبل أيام من تنفيذى انهاء عملى الرسمى، الأمر الذى أبعدنى عن تنفيذ قرارى السابق والعودة لروح الثورة الدبلوماسية المصرية فقمت فورا بتحديد اجتماع للجنة المصرية العليا لشئون فلسطين واتخذت اللجنة قراراتها بدعم الشعب الفلسطينى بكل الوسائل والامكانيات. ونشرت الصحافة العربية بعض هذه القرارات، فنشرت الأهرام مثلا فى ديسمبر ٨٧ مقالا تضمن " أوصت اللجنة العليا لشئون فلسطين فى اجتماعها برئاسة السفير طه الفرنوانى مدير ادارة فلسطين بوزارة الخارجية ، بدعم الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة والضفة

الغربية... " ونشرت " قررت الدبلوماسية المصرية تشكيل غرفة عمليات دبلوماسية لمتابعة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية فى الأراضى المحتلة بقطاع غزة والضفة برئاسة السفير طه الفرنوانى، واتخذت قرارات... "

وفى اليوم التالى للانتفاضة أشرت فى حديث فى التليفزيون المصرى تضمن" التأييد الرسمى والشعبى المصرى، وطالبت اسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وماقبلها..." واشرت لقرار ١٨١ لسنة ٤٧ المؤكد لوجود الدولة الفلسطينية المستقلتو..."

وقدم السفير الاسرائيلى فى اليوم التالى احتجاجا للخارجية المصرية على كلمة وماقبل ١٩٦٧، واعتبر ذلك تخليا من مصر عن قرار ٢٤٢، وقد أوضحت وأعلنت رفضى لهذه الاحتجاجات، التى لاتسعى اسرائيل من ورائها إلا تغطية جرائمها وانتهاكاتها وممارساتها ضد الشعب الفلسطينى، ومخالفاتها للمواثيق الدولية ومعاهدة ٧٩، ولميثاق حقوق الانسان، وأكدت على موقفى المؤيد للشعب الفلسطينى، وتضامن شعب مصر معه فى مواجهة هذه الجرائم الاسرائيلية...

وأدليت بعدة أحاديث لوكالات الأنباء والاذاعات والتليفزيونات والصحافة الأجنبية والعربية سأشير إليها فى الكتاب الثانى والخاص بالسياسة الخارجية المصرية والخص بعضها فيما يلى:

- الانتفاضة خط الدفاع الأول لشعوب وحكومات الأمة العربية والاسلامية ضد العدوان الصهيونى.

- إسرائيل انتهكت المواثيق الدولية والاتفاقيات الثنائية مع مصر . ومصر كلها تقف مع الحقوق الفلسطينية ومن حق القيادة الفلسطينية مطالبة كل الدول العربية بتطبيق معاهدة الدفاع المشترك.

- كامب ديفيد فى حكم العدم فيما يتعلق بالشعب الفلسطينى...

- الانتفاضة ثورة عربية واسلامية يجب أن تلقى التأييد والدعم من كل الدول العربية والاسلامية .

- الانتفاضة تعبير عن حقيقة وجود الدولة الفلسطينية، شعب فلسطين، وإقليم الدولة الفلسطينية وسيادتها .

- الانتفاضة أعطت الدول العربية فرصة نادرة لتحقيق توازن القوى الذى يجبر العدو

الصهيونى بمطالبنا العربية العادلة .

– واجتمعت مع لجان الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلسى الشعب والشورى وأبديت تأييدنا التام للانتفاضة ، واشتركت مع د.الزيات وزير الخارجية الاسبق فى صياغة بيان اقره مجلس الشعب واعلنه لتأييد الانتفاضة فى ٢٦ ديسمبر ١٩٨٧

مصر والصراع العربى الاسرائيلى ١٩٨٨

وكانت تحركات الدبلوماسية وزملائى فى لجنة شئون فلسطين، تتميز خلال هذا العام باستقبال مرحلة جديدة فى العلاقات المصرية العربية، بعد إعادة العلاقات مع معظم الدول العربية إثر قرار عمان نوفمبر ١٩٨٧ مما أدى إلى وقفة قوية لنا فى إتجاه تدعيم العمل العربى المشترك خلال مرحلة هامة من مراحل الصراع العربى الاسرائيلى.

وقد أكدت خلال اجتماعاتى وندواتى، وأحاديثى ومقالاتى وإذاعاتى ، عن أهمية إيجاد مزيد من التنسيق السياسى والعسكرى والاقتصادى والثقافى... العربى وتطويره لصالح الأمة العربية فى الصراع، وأهمية هذا التطور الايجابى، الذى ينهى مرحلة انفراد اسرائيل بمصر، ويعزز النظام العربى لصالح التوازن الاستراتيجى فى المنطقة، ويؤدى لدعم الانتفاضة، فى مواجهة الانتهاكات والممارسات الاسرائيلية، وأوضحت أهمية استمرار مصر فى مطالبتها بتحرير الأرض العربية والفلسطينية المحتلة، وضرورة تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بفلسطين، وأن حدود الدولة الفلسطينية موضحة بالقرار ١٨١ لسنة ٤٧ وأن قادة التطرف الاسرائيلى، يرفضون الاعتراف بدولة فلسطين، أو بحقوق شعبها فى تقرير مصيره أو بممثليه الشرعيين، وبالتالى فيجب ألا نطالب قيادة المنظمة بالاعتراف بدولة اسرائيل فى ظل هذا التطرف، وأن مزيدا من التنازلات ، لايقابلها إلا مزيدا من التشدد من جانب التطرف الاسرائيلى، واستمرارا بالتمسك بالأراضى العربية المحتلة ، ورفض الانسحاب وتصعيد الممارسات والانتهاكات وأكدت ضرورة زيادة الدعم العربى للانتفاضة، واقامة التجمعات العربية القومية ، لتحقيق هذا الدعم وأهمية استمرار مصر فى دورها لاقرار السلام الشامل والعادل، حتى يتحقق النصر لأمتنا العربية..

كما أشرت إلى ضرورة الاعتراف بسيادة مصر على طابا ، ورفض التوصل لتسوية خارج إطار التحكيم الدولى وضرورة استمرار الخط المصرى الوطنى والقومى فى مواجهة مخططات التطرف الاسرائيلى ، وادعاءاته واحتجاجاته غير الحقيقية ضد بعض المسئولين المصريين الذين يتمسكون بمواقفهم وكرامة وطنهم مصر وأمتهم العربية...

الانتفاضة الفلسطينية

واستمرت متابعاتى لتأييد الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، وقامت مصر شعبا وحكومة

ورئيسا ، باعلان التأييد لها ومساعدتها ، وأعلنت بأن الثورة الشعبية التي قادها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال هي لصالح الأمة العربية والاسلامية في الصراع العربي الاسرائيلي.

اللجنة المصرية لمساعدة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة - يناير ٨٨

وأكدت في اجتماعات اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين في ٣ يناير ٨٨ قرار اللجنة السابق باستكمال تشكيل هذه اللجنة على أن يكون مقرها جمعية الهلال الأحمر المصري، وتضم الشخصيات العامة وممثلين عن الوزارات المختلفة، وأعضاء اللجنة المصرية العليا. وتقوم هذه اللجنة بتحديد احتياجات أهالي الضفة وغزة وتقديمها للهيئات الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، على أن تقوم اللجنة بجمع التبرعات لهذا الغرض، وقد قررت اللجنة العليا تكليف شئون فلسطين بالخارجية بالحصول على الموافقة السياسية لقيام اللجنة بجمع هذه التبرعات، واتصلت بوزير الخارجية عصمت عبد المجيد بهذا الشأن ووافق على إرساله مذكرة لرئيس الوزراء بالموافقة على قيام اللجنة بجمع التبرعات وفقا للقانون، وقد قابلت بعدئذ رئيس الوزراء عاطف صدقي في أحد الاستقبالات وطلبت منه سرعة الموافقة، إلا أنه أشار بأنه لم تصله مذكرة وزير الخارجية، وسيتخذ قراره فورا بشأنها ، وأوضحت أهمية الموافقة الرسمية العاجلة، إذ يتوقف عليها تحرك اللجنة ايجابيا لدعم الشعب الفلسطيني. وبمتابعتي صدور هذا القرار مع عصمت عبد المجيد، أشار بأنه لم تصله الموافقة بعد، مما أدى إلى اصدار اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين مجددا قرارها بالاجماع، بأهمية سرعة الموافقة على رأيها السابق، باعتباره أمرا هاما وعاجلا، وبمقابلتي لرئيس الوزراء بعدئذ أشار بأن وزير الخارجية أخطره بأن اسرائيل ترفض قيام مصر بإرسال المساعدات للضفة وغزة، وقد أجبته بمسئوليتي الكاملة عن إيصال هذه المساعدات للشعب الفلسطيني، لذلك طلب مني عاطف صدقي الاتصال بعصمت عبد المجيد بهذا الشأن فاخطرته بأنني عرضت عليه الأمر عدة مرات ولم نصل لأية نتيجة، وأنه يلقي مسئولية التأخير على تأخر رئيس الوزراء، وأكدت بأن معاهدة ٧٩ تفرض على اسرائيل إدخال جميع المساعدات المصرية للأراضي المحتلة، وأن التزاماتنا القومية تحتم رفض ادعاءات اسرائيل، وتلزمها بادخال المساعدات وإلا تعتبر مخالفة للمعاهدة، وأعدت التأكيد باستعدادي واللجنة العليا تحمل مسئولية إدخال هذه المساعدات.

وقد أدليت بتصريحات بشأن التحرك المصري، فنشرت روزاليوسف مثلا مقالا تضمن" أن اللجنة العليا المصرية لشئون فلسطين قد أصدرت قرارا بتشكيل اللجنة المصرية لمساعدة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وأن مصر طلبت إدخال المعونات الغذائية ، إلا أن الحكومة الاسرائيلية رفضت الطلب المصري... ،وأن ذلك مخالفة لنصوص معاهدة ٧٩ والتي تنص على حرية مرور الاشخاص والبضائع والسيارات دون عائق..." وقد كان لهذه المقالات أثرها في التحرك الايجابي لتقديم المساعدات

اللجنة القومية للتضامن مع الانتفاضة

واتصل بعض الزملاء بى ومنهم لطفى الخولى ود. عبد الغفار خلاف وأشاروا بعلمهم بقرار اللجنة العليا المصرية لشئون فلسطين، بتكوين اللجنة المصرية لمساعدة الانتفاضة، وأنهم مع تأييدهم لهذه اللجنة، إلا أنهم يعلمون بأن الروتين الحكومى قد يؤخر من تحركها، لذلك قرروا تشكيل لجنة قومية للتضامن مع الانتفاضة، تضم كافة القوى، وأنهم يوجهون لى الدعوة لحضور الاجتماع التحضيرى فى ٩ يناير ٨٨ وقد أخطرتهم بضرورة إخطار وزير الخارجية ، إلا أنه لم يوافق على مشاركتى فى أعمال اللجنة القومية، رغم أن مشاركتى كانت بصفتى مواطنا مصريا عربيا وليس كمسئول رسمي، ورغم ذلك فان اللجنة اعتبرتنى من الأعضاء المؤسسين فى اللجنة القومية منذ اليوم الأول لتشكيلها ولم أحضر اجتماعاتها إلا بعد انتهاء عملى بوزارة الخارجية.

الدعم الأدبى للانتفاضة

ركزت مجهوداتى منذ تفجر الانتفاضة لتحقيق الدعم الأدبى والاعلامى للانتفاضة، فناديت مختلف الهيئات بضرورة عقد ندوات لتأييد الانتفاضة، ، وشاركت فيها جميعا ، وألقيت كلمات خلال هذه الندوات، أطالب بانسحاب اسرائيل وحق الشعب الفلسطينى وإدانة قادة اسرائيل، وألقيت عدة أحاديث فى التليفزيون المصرى والاذاعة والصحافة بالدعوة لتأييد الانتفاضة، وقد تلقيت العديد من الرسائل من الاخوة فى الأراضى المحتلة تشيد بمجهودات الدبلوماسية المصرية وأوضحت خلال يناير ١٩٨٨ فى عدة ندوات أرائى نشرتها الصحف العربية ووكالات الأنباء. فنشرت الخليج مثلا مقالا فى يناير ١٩٨٨ تضمن "الفرنوانى يؤكد أن قضية فلسطين هى القضية الأساسية للأمن القومى المصرى، وأننا نرفض أى سلام جزئى على أرض مصر ... وان الحق لايسترد إلا بالقوة...ونشرت الأهالى مقالا تضمن "أن اسرائيل لن تتنازل عن الأرض العربية ، بالمفاوضات، بل أن السبيل الوحيد لإجبارها هو إشعارها بالقوة العربية ووجود توازن استراتيجى، يجعلها تخشى القوة العربية... وسأفرد فصلا فى كتاب السياسة الخارجية المصرية عن تفاصيل هذه الندوات والتصريحات...

الدعم المادى للانتفاضة

واجتمعت مع مسئولى وكالة الأغاثة الأونروا" فى يناير ٨٨، وتدارست معهم تطورات الموقف فى الأراضى المحتلة، وطالبتهم بموافاتى بتقرير أسبوعى عن أوضاع الأرض المحتلة، وقد أشارت هذه التقارير الاسبوعية إلى الجرائم الاسرائيلية والممارسات، وتعتبر وثائق تضاف لغيرها عن ممارسات اسرائيل ضد حقوق الانسان.. وتم التنسيق بشأن إدخال الاغذية والأدوية، وغيرها المرسلة من مصر للوكالة إلى داخل الأراضى المحتلة لتوزيعها على المخيمات الفلسطينية، على أن يقوم سكان هذه المخيمات، بتوزيع الفائض على المحتاجين الفلسطينيين.

وقد نشرت الصحافة المصرية والعربية عن بدء إرسال مصر لهذه المساعدات بإرسالها ١٥٩ طنا مواد غذائية وملابس..

وقد نظمت لقاءات لممثلي الأونروا مع السفراء الأجانب بالقاهرة، لإخطارهم بالاحوال السيئة في الأرض المحتلة ولأطالب بمزيد من الدعم لشعب الأرض المحتلة، وقد نشرت الصحف العربية والمصرية في يناير وفبراير عن هذه الاتصالات. فنشرت مثلا الأخبار في فبراير مقالا تضمن "بحث الموقف في الأراضي المحتلة مع المسئولين بمنظمة اغاثة اللاجئين الأونروا أجراه السفير طه الفرنواني...والأهرام الدولي بحديث في ٢٧ فبراير تضمن "أن مصر تقدم المعونات الغذائية والأموال والأدوية للفلسطينيين..." كما أدلى ممثل وكالة الأونروا، بحديث لهذه الصحيفة، تمت بترتيبه، وتضمن " أما بشأن معونات الدول العربية، فطبقا لمعلوماتي، لم تصل حتى الآن أي معونات من الدول العربية». وقد تألمت من هذا الموقف، وأعلنت في الصحف العربية، بضرورة تقديم الدول العربية لدعمها للانتفاضة، ونشرت مثلا روزاليوسف حديثا لي يتضمن "تأكيدي بأن دعم الدول العربية لاستمرار الانتفاضة ليس كافيا، وطالبت العرب بتقديم المزيد من الدعم المادي والأدبي..." وأن هذا الدعم سيشعر الفلسطينيين بأن ورا ءهم ١٥٠ مليون عربي يساندونهم...

وأشرت إلى الهزائم الاسرائيلية ١٩٧٣و١٩٨٢، وأكدت سهولة مقاومة الجيش الاسرائيلي وقهره، وبأن اسرائيل ستضطر إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة، خوفا من اندلاع حرب أهلية..." وقد احتج السفير الاسرائيلي بالقاهرة، عما ورد في تصريحي بشأن احتمال اندلاع حرب أهلية، ، باعتبار ذلك مخالفا لمعاهدة ٧٩، باعتباره تحريضا للقوى الاسرائيلية على الحرب الأهلية، وتدخلا في شئون اسرائيل الداخلية، وقد أكدت رفضي لهذا الاحتجاج، وتأكيدي لما أدليت به وهي الحقيقة، وأنه لايمكن أن نرى أبنا ءنا وبناتنا واخوتنا يقتلون في الأراضي المحتلة ، ولانقوم بالتعبير بكل صراحة عن آرائنا ورفض هذه الجرائم والممارسات...

وقد أدليت بحديثين هامين لتأييد الانتفاضة في التليفزيون المصري استمع اليهما شعب مصر وشعب الأرض المحتلة تضمنا " تأييد مصر شعبا وحكومة للانتفاضة الفلسطينية لتحرير الارض الفلسطينية لحدود عام ١٩٦٧ وماقبل ذلك وناشدت الأمة العربية بدعم الانتفاضة لانها خط الدفاع الأول والرئيسي للشعوب والحكومات العربية ضد التوسع الصهيوني.."

الانتفاضة والدولة الفلسطينية

- وأكدت في جميع لقاءاتي بعد تفجر الانتفاضة، ماسبق أن رددته بأن الدولة الفلسطينية موجودة بالفعل، وأن واجبنا تحرير هذه الدولة من الاستعمار الاسرائيلي...

وأكدت ذلك في جميع اجتماعات اللجنة العليا لشئون فلسطين، وطالبت القادة العرب

والفلسطينيين بتحديد برنامج لتحريرها وبنائها...وأشرت فى عدة ندوات ومحاضرات ومقالات لأهمية تحرير الدولة وتحقيق استقلالها وقد أذاعت الاذاعة المصرية واذاعة صوت العرب فى يناير ١٩٨٨ احاديثى وتضمنت «الدولة الفلسطينية حقيقة»... ومثال لذلك ماأدليت به للاهرام فى ٢٧ يناير ٨٨ تضمن " السفير طه الفرنوانى ... الانتفاضة أحدثت تغييرا فى موازين القوى بالمنطقة، وأجبرت كافة الأطراف على التحرك نحو الحل الشامل... الدولة الفلسطينية موجودة بالفعل، ويجب على العرب أن يتحركوا لتحريرها من الاستعمار الاسرائيلى.. لايمكن الوصول لحل نهائى إلا من خلال الثورة التى تجبر المستعمر على التفاوض حتى يحافظ على كيانه . إن هذه الثورة عامل هام لتحريك القضية على طريق الاستقلال وايجاد الدولة الفلسطينية... " أهمية شعار الشعب فى الأرض المحتلة، وهو الاستشهاد أو النصر، وهو شعار خطير، بالنسبة للاستعمار الصهيونى..." إننى متأكد من استمرار الثورة، حتى يتحقق التوازن بين الطرفين للتوصل لحل دائم وعادل ويعنى الدولة الفلسطينية المستقلة..." إن أى مفاوضات قادمة ، لتحديد حدود الدولتين ، وليس البحث فى إقامة الدولة الفلسطينية أو حق تقرير المصير.. ،نشرت عكاظ فى يناير ٨٨ مقالا تضمن "ويرى السفير طه الفرنوانى أن الأمة العربية والاسلامية تمر بمرحلة خطيرة تهدد أمنها ومستقبلها، وأن استرداد الأماكن المقدسة فى فلسطين والانتهاكات الاسرائيلية لحرمة هذه الأماكن، يدعونا إلى ضرورة دعم الانتفاضة... وأنه لن تتحقق أى نتائج لأى مؤتمر دولى، اذا لم تقف الأمة العربية والاسلامية صفا واحدا فى مواجهة التحديات وتحرير الدولة الفلسطينية..." وتضمن مقال لجريدة النهضة يوم ١٢ مارس ٨٨ " طه الفرنوانى يعلن ضرورة وجودة قوةعربية لتشكل ثقلا تفاوضيا للعرب، وتمنع فرض الشروط عليهم... والدولة الفلسطينية موجودة وشعب فلسطين فى حاجة لتأييده ، لتحقيق دولته المستقلة... ولكيفية تحديده حدود هذه الدولة، وغيرها من الضمانات لدول المنطقة فتحدده مفاوضات، ولتكن مباشرة اذا ماتحقق لنا توازن القوى بين الأطراف للجلوس للتفاوض ..."

وأذاعت الاذاعة المصرية والاجنبية عدة احاديث ومثالها الحديث المذاع فى الاذاعة المصرية ٣٠ مارس ٨٨ وتضمن "أهمية تدعيم كامل من الأمة العربية للانتفاضة لأنها خط الدفاع الأول والرئيسى للحكومات والشعوب العربية، واذا استطاعت اسرائيل التغلب على الانتفاضة - لاقدر الله- فان اسرائيل ستزيد من تهديداتها لكل الدول العربية وشعوبها... والانتفاضة غيرت فى الرأى العام الاسرائيلى وفقا لاحصائيات معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، حيث تؤكد أن نصف اسرائيل بعد الانتفاضة ليس لديهم مانع فى التفاوض مع المنظمة والانسحاب مقابل السلام... وأن الانتفاضة أوجدت توازنا سياسيا بين شعوب المنطقة... الأمر الذى يؤدى لتحقيق سلام شامل وإقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى..." كما أعلنت فى حديث آخر فى الاذاعة المصرية فى ١ إبريل ٨٨ تضمن : "هناك دولة فلسطينية قائمة بالفعل، تسعى لتحرير نفسها ، وبدون هذا المنطلق، فإنه لايمكن تحقيق السلام الشامل... وأن المبادرات

المعروضة حاليا لإنهاك قوى الشعب العربى،، فى الداخل والخارج ، ولكسب الوقت"...

ونشرت الشعب فى ٥ أبريل ٨٨ مقالا عن الندوة التى أقيمت بمناسبة يوم الأرض الفلسطينية تضمن :" وشارك طه الفرنوانى فى الندوة، والذى حرص على أن يكون دائما عنوانا للحقيقة فى كل مايقوله ... وأشار إلى أنه لايمكن إجبار أية قيادة على تسوية سياسية أو تجبر أى شعب عليها وأنه لايمكن لغير الشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج، أن يقرر مصير هذا الشعب ومستقبله وتحرير دولته..."ونشرت الجمهورية مقالا فى ٢ يونيو ٨٨ تضمن "السفير طه الفرنوانى يجيب بأن الانتفاضة هى قضية العرب الأولى، لأنها تمثل خط الدفاع الأول، والرئيسى للحكومات والشعوب العربية... وأن اسرائيل اذا استطاع- لاقدر الله- ضرب الانتفاضة فستقوم بمزيد من الانتهاكات والتهديدات للدول العربية، كما قامت سابقا، وكما هددت أخيرا المملكة العربية السعودية لحصولها على صواريخ أجنبية..." ونشرت جريدتا السياسة والخليج فى مايو ٨٨، مقالين تضمنا "أكد السفير طه الفرنوانى بضرورة تقديم الدعم المادى والأدبى للانتفاضة، وأن الانتفاضة تؤثر بصورة مباشرة على البنيان الاقتصادى الاسرائيلى... وأوضح أهمية العصيان المدنى الفلسطينى الذى يحتاج للدعم ...وأكد وجود الدولة الفلسطينية..." ونشرت مجلة الموقف العربى فى يونيه ١٩٨٨ مقالا تضمن" أن الانتفاضة سوف تستمر وأنها خط الدفاع الأول وعلى العرب ألا يسمحوا للآلة العسكرية الاسرائيلية لإجهاض الانتفاضة.. وأكدت على توافر عناصر الدولة الفلسطينية المستقلة... الأرض والشعب والسيادة..."

وقدمت حديثا للاذاعة المصرية اذيع بها وبصوت العرب يوم ١ يونيه ٨٨ تضمن " الاشادة بأبطال الثورة الفلسطينية..." ونتمنى أن يصل الدعم العربى للأرض المحتلة وإيصاله سهل جدا ، إذ هناك المنظمات الدولية، وكالة غوث اللاجئين (الأونروا) تقوم باستلام المساعدات وتقدمها لأبناء الشعب الفلسطينى فى الداخل مباشرة، وباسم كل دولة وكل شعب وكل هيئة... ولاتستطيع اسرائيل ايقافها... وأن الشعب الفلسطينى مصمم على استمرار ثورته حتى تحرير الدولة الفلسطينية..."

الموقف المصرى من الصراع

وعرضت على اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين أوضاع الصراع العربى الاسرائيلى، ومبادرات السلام فى اجتماعاتها العديدة خاصة فى اجتماع ٨ ديسمبر ٨٧ وفى الاجتماعات التالية فى النصف الأول لعام ٨٨ وقد اجمعت اللجنة على موقف موحد بالنسبة لمبادرات السلام الشامل والعادل لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى وموقف مصر منها خاصة فى اجتماعها فى ١ يناير ٨٨ وتتلخص فى :

- استمرار دعم وتأييد الانتفاضة الفلسطينية ماديا وأدبيا واعلاميا.

- أهمية استمرار هذه الثورة وعدم الموافقة على التحرك لتسوية حقيقية ، حتى تحقيق التوازن العربى الاسرائيلى

- التأييد المطلق للشعب الفلسطينى، لتحرير أرضه وتحقيق حقه فى تقرير المصير والعودة واقامة الدولة.

- أهمية القضية الفلسطينية والتضامن العربى للأمن الوطنى المصرى المرتبط بالأمن القومى العربى، والدعوة لذلك فى المحاضرات والندوات وأجهزة الاعلام.

- ضرورة المساهمة فى تحريك القوى الرسمية والشعبية المصرية من أجل نمائه ورخائه واستقلاله السياسى بالتضامن مع الأمة العربية.

- الدعوة لمؤتمر دولى تحضره الدول دائمة العضوية، والدول المعنية، ومنها دولة فلسطين الممثلة بالمنظمة .

- أن قبول الشعب الفلسطينى لقرارى ٢٤٢و٣٣٨ مع حق تقرير المصير يقتضى بالتالى إعلان اسرائيل لقبولها الانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة.

- أهمية عدم التسرع فى تقديم التنازلات للجانب الاسرائيلى، اذ أن ذلك سيؤدى لمزيد من التشدد الاسرائيلى.

- أهمية استمرار الانتفاضة والكفاح لاسترداد الأرض حتى تقر اسرائيل بالحقوق المشروعة وتنسحب من الأراضى المحتلة.

- أن الكفاح والتضحيات هى التى ستحقق آمالنا وأن التحرير ثمنه باهظ وعلينا جميعا تحمله .

- أن مصر والأمة العربية تؤيد السلام الشامل والعادل لجميع دول المنطقة، ،وأنها ضد التسويات الثنائية أو المنفردة.

وقد عبرت وفقا لهذا الخط وفى مساء نفس اليوم فى اذاعة القاهرة فى ١ يناير ٨٨ عن تأييد المؤتمر الدولى للسلام وتضمن حديثى فى الاذاعة المصرية أن مصر أكدت هذا الاتجاه ، خاصة بعد انتخابها نائبا لرئيس المؤتمر الدولى فى جنيف - سبتمبر ١٩٨٣، واستمرت فى تأييد هذا المؤتمر، وحاولت تخطى العقبات التى تضعها الولايات المتحدة واسرائيل أمام انعقاده ، ورحبنا بإعلان الولايات المتحدة أخيرا تحركها الايجابى ليعقد المؤتمر الدولى للسلام وترحيبنا بجميع المواقف الايجابية التى تبدى من الأطراف المعنية لتحقيق السلام الشامل فى المنطقة

لإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى..."

ونشرت روزاليوسف فى ١٨ يناير ٨٨ مقالا تضمن " أن الدكتور طه الفرنوانى لايرى فى الموقف الاسرائيلى من القضية الفلسطينية أى تحسن أو تغيير... وأشارت المجلة أن اسرائيل ترفض وسترفض أية مقترحات للتسوية الشاملة فى الشرق الأوسط لتمسكها بالأراضى المحتلة، ولن ينتزعها من اسرائيل إلا استمرار الثورة الفلسطينية، وأن قادة التطرف الاسرائيليين مازالوا لايبالون باهتمام لأية مبادرة عادلة أو لضغط الرأى العام العالمى، وأنهم لايهتمون إلا بالرأى العام الداخلى...للذلك هم يتعجبون لإمتناع الولايات المتحدة عن التصويت على القرارات الخاصة بالأمم المتحدة، خاصة فى مجلس الأمن، ضد ممارساتهم القمعية، كما يهدد شامير بالغاء زيارته المتوقعة لبريطانيا ردا على إدانة وزير الدولة البريطانى- وعن حق - للعنف ضد أطفال الحجارة... وأن قادة التطرف الاسرائيلى يرفضون أى تصريح أو اشارة لأى مسئول أوربى أو أمريكى بادانة المذابح الاسرائيلية والتى تتساوى مع مذابح النازى فى أوربا..."

وشاركت لجان مجلس الشعب فى اجتماعاتها خلال هذه الفترة، وأصدرت - بعد استماعها لآرائى- قرارات بالاجماع تعلن، إدانة مصر كلها للممارسات الاسرائيلية فى الأرض المحتلة، وأنها لاتقبل معاهدة السلام المصرية كحل منفرد بل على أساس أنها جزء من عملية السلام الشامل بالمنطقة لانهاء الصراع العربى الاسرائيلى.

مبادرة مصرية

- واتصل بى عدد من الصحفيين المصريين ومن بينهم مراسلو بعض الوكالات الأجنبية فى فبراير ٨٨ . وأخطرونى بنص حديث محور تلقوه فى برقية عاجلة لوكالة الانباء الأمريكية يونايتد بريس " للرئيس مبارك، ويتضمن هذا الحديث المحرف، الدعوة لوقف أعمال العنف فى الأراضى المحتلة لستة أشهر ووقف أعمال الاستيطان واحترام الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني وحماية هذا الشعب بواسطة آليات ملائمة والتحرك نحو عقد مؤتمر دولى للتوصل لتوسية شاملة واتصلت بالمسئولين بالخارجية للاستفسار عن صحة هذا الحديث ، فأشاروا بعدم علمهم به، وأنهم لم يتلقوا حديثا للرئيس مبارك بهذا الشأن، وباعادة الصحفيين المصريين سؤالى عن هذا الحديث ، أخطرتهم بأن موقف مصرو الرئيس مبارك واضح بهذا الشأن، وأنه اذا قامت اسرائيل بالانسحاب وإيقاف الممارسات فإنه بعدئذ يمكن ايقاف الانتفاضة والتى نهتم جميعا باستمرارها لإنهاء الاحتلال، والتى تفجرت بعد عشرين سنة من الاحتلال وقد قامت بعض الصحف ووكالات الأنباء بنشر تصريحى ، كما نقلته الاذاعة البريطانية...

وفى مساء نفس اليوم وفى اجتماع مع بعض السياسيين المصريين بمكتب عميد كلية الاقتصاد ، قبل ندوة عامة بجامعة القاهرة، تساءل بعض المجتمعين ومن بينهم حسنين هيكل

وعمرو موسى ومحمد سيد أحمد وأحمد الغندور عن تصريحى الذى نقلته وكالات الأنباء ، وأكدت لهم بضرورة وجود تحريف فى حديث الرئيس مبارك، بوضع الأولوية لايقاف العنف، وأنه لإمكانية تحقيق التسوية السياسية ، فإنه يجب بدء اسرائيل فى ايقاف عملية الاستيطان واحترام حقوق الشعب الفلسطينى والموافقة على عقد المؤتمر الدولى حتى يمكن بدء وقف العنف من الجانبين ، بدءا بأسرائيل البادئة بالعدوان والاحتلال.."

وقد ركزت الادارة الأمريكية، فى تعليقها على حديث الرئيس مبارك، إلى البند الخاص بايقاف أعمال العنف فى الأرض المحتلة لستة أشهر، حيث أنه يساعد على التغيير، وإيجاد صيغة جديدة لحل مشكلة الشرق الأوسط، وأكد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكية بأنه لايتوقع التوصل إلى قرار بشأن باقى الأفكار الواردة بحديث الرئيس مبارك. وقد أوضح الرئيس مبارك بعدئذ فى ٩ فبراير بأن الهدف من حديثه للوكالة الامريكية هو أن الانتفاضة، حركت على أرض الواقع عملية السلام، وأنه كان لابد من التجاوب مع الانتفاضة، بتحويلها إلى موقف حركة واعطائها آلية سياسية تفرض نفسها ، وأن مصر فتحت أبوابها لتحريك القضية ودقت نواقيس الخطر للمجتمع الدولى ، الذى أصبح فى حالة تفاعل ومهيأ لتحرك عربى يخدم القضية والانتفاضة... وأن مصر تؤمن بضرورة تحريك عملية السلام من موقع إلتزامها القومى العربى تجاه شعب فلسطين..."

وقد أكدت فى تقرير أعددته بشأن هذا الموضوع موقف القيادة المصرية، الحريص على متابعة الانتفاضة وتحذير الرأى العام الدولى، من النتائج الوخيمة التى ستترتب على السلبية فى معالجة موضوع الانتفاضة وضرورة تحرك المجتمع الدولى لعقد المؤتمر الدولى لانهاء الصراع العربى الاسرائيلى.

الموقف الأمريكى

– وأوضحت فى لقاءاتى واجتماعاتى منذ الانتفاضة، الموقف الحقيقى من الصراع العربى الاسرائيلى، واستمر موقفى فى ندواتى فى الجامعات والمعاهد والندوات ولجان مجلس الشعب المصرى، فى دعوة الولايات المتحدة لاتخاذ موقف ايجابى من الصراع العربى الاسرائيلى، وأوضحت للسفير الأمريكى عدة مرات موقفى من الادارة الأمريكية واتجاهاتهابأن أمريكا كدولة كبرى عليها التزامات دولية وعليها أن تراعى الشرعية الدولية، والقرارات المتعلقة بتسوية الصراع، وأن تعلن عن آرائها المتحررة، التى تعودناها ودرسناها فى تاريخ تحرير الولايات المتحدة ، وأنه مع معرفتنا بتأثير اللوبى الصهيونى على اتجاهات السياسة الأمريكية الخارجية والتحالف الاستراتيجى بين الدولتين، إلا أن أحداث الانتفاضة والتى تفجرت بعد عشرين عاما من استمرار الاحتلال الاسرائيلى، وما تم خلالها من جرائم وممارسات وإرهاب من قادة التطرف

الاسرائيلى، أشارت اليها وسائل الاعلام العالمية بما فيها الأمريكية، فاننا ننتظر من الولايات المتحدة ، تحركا فى التسوية ، تجاه موقف عادل محايد على قدر الامكان ، خاصة فى ظل قتل وتعذيب واعتقال اخوتنا فى الأراضى المحتلة، بدون رد فعل رسمى يتناسب مع ذلك . وقد حاول السفير الأمريكى بالقاهرة تبرير بعض مواقف الادارة الامريكية ، إلا أنه لم يستطع أن يبرر عددا آخر من هذه المواقف مشيرا إلى أن التحرك لانهاء الصراع سينهى كل ذلك، مشيرا إلى عقدة شولتز وزير خارجية أمريكا ، والتى تواجدت من الموقف الأمريكى فى لبنان ، ومشاركة بلاده فى إتفاق ١٧ مايو (آيار) ١٩٨٣ ثم الغاؤه فى مارس ٨٤، وأن هذا الموقف العربى فى لبنان يعتبر لطمة موجهة لشولتز وسياسته خاصة بعد مقتل ٢٤٠ من رجال البحرية الأمريكية واضطرار أمريكا للانسحاب من لبنان. وقد أخطرت السفير الأمريكى بعدم اقتناعى ومعظم الشعب المصرى العربى بالحجج التى أبداها واستندت إلى وقائع نفندها تماما.

وأعددت تقارير عديدة، تؤكد أن السياسة الأمريكية لاتحترم إلا موقف القوى،وأنه لايمكن أن نتصور أن نهادن هذه السياسة الظالمة ضد شعبنا العربى ، فى سبيل مزيد من المساعدات الاقتصادية لمصر، كما يشير بعض المصريين، بل على العكس ، فان وجود مصر كقوة قائدة فى المنطقة لها أراؤها ومواقفها المعلنة والرافضة لما يحدث على ارضنا العربية، سيؤدى ذلك إلى مزيد من تقدير الادارة والرأى العام الأمريكى لمصر .

وقد عرضت هذا الموضوع على اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين، وموقفنا الرسمى والشعبى من الولايات المتحدة فى ظل الظروف السابقة، وقد اتخذت اللجنة قرارها بضرورة إبرازى لوجهة نظر مصر الوطنية والقومية من سياسة الولايات المتحدة، بصفة قاطعة وواضحة ومعلنة، حتى نستطيع أن نكون قوى مؤثرة لإمكان ايجاد تغييرات ايجابية فى السياسة الأمريكية لصالح عدالة موقفنا

وزير خارجية أمريكا فى الشرق الأوسط

– وعلى الأساس السابق ، أكدت فى احاديثى وندواتى ، عندما علمت بمهمة شولتز وزير خارجية امريكا فى أواخر يناير وأوائل فبراير ٨٨ بآراء تضمنت " أن هذه المهمة هى محاولةلإنقاذ اسرائيل، كما سبق أن أنقذتها أمريكا فى أكتوبر ١٩٧٣، وأن هذه المهمة هى محاولة لايقاف الانتفاضة ودون أن تقوم الحكومة الاسرائيلية بأى تغييرات فى مواقفها المتطرفة من الانسحاب وإيقاف الممارسات... وأن معلوماتى من الاعلام الأمريكى والأوربى أن هذا التحرك هو نتيجة لضغط القيادات اليهودية فى الولايات المتحدة ، لمساعدة اسرائيل وايقاف الانتفاضة ... وتضمنت أحاديث أخرى بأن الهدف الأمريكى هو أن إجراء مفاوضات على أساس قرارى ٢٤٢ و٣٣٨ للوصول إلى ترتيبات مؤقتة وانتقالية . – ليس لها صفة الدوام والاستمرار – للوضع فى

الضفة وغزة ، على أن تجرى هذه المفاوضات الأردنية بمشاركة فلسطينيين من الضفة وغزة ، لانتخاب سلطة فلسطينية محدودة، للادارة الذاتية لتكون مسئولة عن الشئون اليوميةوأن تتم المفاوضات فى مؤتمر دولى شكلى وليس فعالاوتحدد الخطة بدء المفاوضات قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية فى نوفمبر ٨٨ ، ثم تبدأ عملية السلام بعد هذه الانتخابات ... على مبدأ الأرض مقابل السلام مع استبعاد القدس من العملية. وبسؤالى للسفير الأمريكى عن صحة هذه المعلومات ، لم يستطع نفيها، ولما سألته عن وجود ضمانات امريكية لارغام اسرائيل على الانسحاب وقبول مبدأ الأرض مقابل السلام ، نفى ذلك وأشار بأن المفاوضات بين الجانبين ستحقق التقارب بينهما مما يؤدى لتطبيق هذا المبدأ .. !! وقد أعددت تقريرا بشأن زيارة شولتز للمنطقة والعروض الأمريكية ، وأكدت استمرار مواقف اسرائيل الرافضة لأى تسوية سياسية حقيقية فى المنطقة فى ظل عدم التوازن ، ويؤيد رأيى إعلان شامير فى ٢٦ يناير ٨٨ رفض مبدأ الأرض مقابل السلام، ورفض المؤتمر الدولى والتصميم على المفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل بهدف تضييع الوقت ودون أى تنازل عن استمرار احتلال الأرض ورفض اختصار مدة الفترة الانتقالية بالضفة وغزة، واضفت بأن التطرف الاسرائيلى سيرفض مبادرة شولتز - رغم عدم ايجابيتها فى اتجاه الحق العربى - كما سبق أن رفض مبادرة ريجان سبتمبر ٨٢، لمجرد أن المشروع الأمريكى تضمن كلمة مطاطة كثيرا ماسمعناها " الأرض مقابل السلام "

- وقد أوضحت فى ندوات وأحاديث عن وجهة نظرى فى زيارات شولتز للمنطقة فى هذا التوقيت بالذات يناير - فبراير - ابريل - يونيه ٨٨، وعرضه مشروعات أمريكية عديدة أهمها مبادرته فى أول ابريل ٨٨ والتى تتلخص فى الموافقة على مؤتمر دولى إقليمى بحضور أمريكا مع مشاركة سوفيتية فى حالة تحقيق الهجرة اليهودية مباشرة لاسرائيل وإعادة العلاقات الدبلوماسية- وإجراء مفاوضات ثنائية داخل المؤتمر الاقليمى مع كل دولة عربية ، معنية بتحقيق السلام- وإجراء ترتيبات أمن لصالح اسرائيل- مناطق منزوعة أو مجردة... تتنازل بعدها اسرائيل عن بعض الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ - على أن تجرى المفاوضات مع وفد أردنى يضم فلسطينيين من الضفة وغزة مع استبعاد المنظمة(أعتقد أن هذه الشروط تتقارب كثيرا مع شروط مؤتمر مدريد ٣٠ اكتوبر ٩١)

- ومثال لما نشر مقال فى روزاليوسف فى ٤ ابريل ٨٨ تضمن تأكيدى لرفض إسرائيل أية مقترحات للتسوية فى الشرق الأوسط لأنها متمسكة بالأراضى المحتلة ولن ينتزعها من اسرائيل إلا إستمرار الثورة الفلسطينية... وأكد طه الفرنوانى فى الندوة التى عقدتها نقابة الصحفيين فى الاسبوع الماضى، أن المبادرة الأمريكية التى جاءت لمواجهة تهديد الثورة الفلسطينية ... لاتلبى المطالب العربية..." وأعلنت بضرورة تطوير الولايات المتحدة لمبادراتها لتتمشى مع عدالة الاراء العربية .... " ونشرت جريدة الوطن فى ابريل ١٩٨٨ مقالا تضمن : " الفرنوانى ... التنازلات

العربية، تؤدى إلى مزيد من التشدد والعنف الاسرائيلى وأن المفاوضات السياسية الأمريكية بصورتها المعروضة لن تؤدى إلى تسوية حقيقية وفعالة للصراع العربى الاسرائيلى... ونشرت الخليج فى ١ مايو ٨٨ مقالا تضمن : " طه الفرنوانى... إن أى مبادرة لن يكتب لها النجاح إذا تجاهلت المنظمة فى أى تسوية على قدم المساواة مع القوى والأطراف الأخرى... وأن هذه المبادرات لن تؤدى لنتائج فعالة خاصة وأن الطرف الاسرائيلى يرفض جميع المطالب العربية ... وأنه لاتوجد مشكلة للتمثيل الفلسطينى. ويجب ألا نستجدى..» وذكرت الوفد حديثى فى ابريل ٨٨ تضمن: " اذا كانت الولايات المتحدة ترغب فى أن يكون لها دور فى التسوية ، فان عليها أن تلتزم بالمطالب العربية بالدرجة نفسها التى تطالب بها الاتحاد السوفيتى بمطالب لصالح اسرائيل... وأى تجاهل لمطالب الشعب العربى سيجعل من أى مبادرة مهما كان مصدرها مجرد كلمات فارغة بلا معنى أو مضمون..."

وذكرت الأنباء فى ٣مايو مقالا تضمن : " أن تحركات شولتز وزير الخارجية الأمريكى الأخيرة بالمنطقة بهذه التصورات التى نرفضها، إنما فى رأيى واعتقادى تهدف إلى الغاء دور المنظمة فى أية تسوية حقيقية للصراع العربى الاسرائيلى ... وأنه اذا كانت الولايات المتحدة تدعو حقا لإيجاد تسوية سياسية عادلة وشاملة لاختارت التحاور مع المنظمة باعتبارها الممثل للشعب الفلسطينى...وأن المبادرات السياسية المعروضة لن تؤدى إلى سلام حقيقى وفعال للصراع العربى الاسرائيلى، خاصة وأن الطرف الاسرائيلى، مازال على رفضه لطروحات السلام والحقوق الفلسطينية والعربية.. وتساءل الدكتور الفرنوانى ... كيف نتصور إمكانية قيام الادارة الأمريكية بممارسة موقف محايد ازاء الصراع العربى الاسرائيلى فى الوقت الذى تتبنى فيه جميع المطالب الاسرائيلية وترفض معظم الحقوق الفلسطينية والعربية..»

ونشرت المستقبل فى ٧ مايو ٨٨ مقالا تضمن :" هدف مبادرات شولتز إلغاء دور المنظمة...و أنه لو كانت الولايات المتحدة ، تدعو حقا لايجاد تسوية سياسية عادلة لاختارت التحاور مع المنظمة ...

وقد عرضت جميع تصريحاتى ولقاءاتى على اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين والتى أشادت بها واعتبرتها بحق تعبيرا عن موقف مصر تجاه الأمة العربية، ازاء المحاولات المبذولة والمبادرات العديدةالتى ترسخ استمرار الاحتلال الاسرائيلى لأرضنا العربية بدلا من الوصول لسلام شامل للصراع .

العناصر الوطنية والقومية المصرية العربية

وقابلنى عدد من الأصدقاء الذين أعربوا عن تأييدهم الكامل فى جميع الآراء التى عرضتها ، إلا أنهم لمعرفتهم، بما يحدث خلف الكواليس، فانهم يعربون عن مخاوفهم على العناصر

القومية المصرية، التى أبرزت بوضوح اتجاهاتها الوطنية والقومية ،فى مرحلة حرجة وهامة من مراحل الصراع العربى الاسرائيلى. وأوضحوا أن قادة التطرف فى اسرائيل ، يساعدهم أصدقاء مخلصون لهم فى الخارج ، لن يستسلموا بل سيقومون بحملة شرية وقرية لضرب العناصر المصرية ، خاصة بعد اتضاح صورة مصر العربية المشرقة، والتى عبر عنها الشعب المصرى من مختلف الفئات والاتجاهات والاحزاب ...

– وتلقيت مكالمة تليفونية من د عصمت عبد المجيد وزير خارجية مصر يوم ٨ مايو ٨٨، يشير إلى بعض مانشرته الصحف المصرية والعربية عن موقف الدبلوماسية المصرية من إسرائيل وعن المبادرات الأمريكية ، وقال بأن أمامه مجلة المستقبل التى تشير لهذا الاتجاه... وقد أخطرت عبد المجيد، بأن هذه التصريحات تتفق مع الحقيقة ومع السياسة الخارجية المصرية كما عرضتها عدة مرات على لجان مجلس الشعب للشئون الخارجية والعربية والأمن القومى والتى ترسل محاضرها له ووافق أعضاء مجلس الشعب بالاجماع عليها ، كما أن موقفى نابع من موقف اللجنة العليا لشئون فلسطين ووفقا لمصالح مصر الوطنية وأهدافها القومية ، وأن الاسرائيليين، قد تجاوزوا الحدود فى قتل وتعذيب الشعب الفلسطينى، والموافقة الضمنية للادارة الأمريكية على ذلك، وأنه لتجاربنا فإنهم لايحترمون إلا القوة العادلة ولايقدرون الموقف المصرى القيادى بالمنطقة، إلا من خلال ارتباطه بالأمة العربية وبالقضية الفلسطينية، وأنه يعلم تماما أن أحاديث المسئولين الاسرائيليين تختلف وتتناقض بشأن التسوية السياسية وكلها تهدف إلى مصلحة اسرائيل، أفلا يجدر بنا أن نأخذ مواقف واضحة من الصراع العربى الاسرائيلى والذى مازالت مصر لم تتبعد عن نيرانه إلا إذا حققت السلام الشامل والعادل فى هذا الصراع..." وقد علق عبد المجيد على ذلك قائلا" ألا تعتقد بأن هذه الأحاديث ستؤثر على زيارة شولتز القادمة للقاهرة..؟ فأشرت بأن واجبنا إخطاره، وقبل اجتماعه بنظيره السوفيتى، بموقف مصر العربية شعبا وحكومة وقيادة، من قضايانا المصيرية، حتى لايحضر للمنطقة وفى حقيبته فقط الشروط الاسرائيلية فى محاولة لإملائها، بل ليعلم مسبقا موقفنا الحقيقى من الصراع العربى الاسرائيلى..." وقد ظننت بعد هذا الحديث ومن مقابلاتى لوزير الخارجية، بأن الأمور تسير فى إتجاهها الطبيعى مع السماح لنا بإبداء أرائنا الموضوعية من أجل تحقيق السلام الشامل ...!!

وأبرزت بعض اجهزة الاعلام بعدئذ موقفى من مبادرات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى. ومن أمثلة مانشر ماذكرته مجلة اليقظة فى حديث فى مايو ٨٨ تضمن "أن للدكتور الفرنواني مواقف واضحة، وله مواقف جريئة يعلن عنها بكل صراحة... وأشار إلى أثر الانتفاضة على القوى اليهودية فى الولايات المتحدة، إذ بدأ الكيان الاسرائيلى، يهتز ولذا جاء الضغط على الادارة الاأمريكية للتحرك." وأشارت مجلة النهضة فى عددها أول يونيه ٨٨ فى حديث لى تضمن" التحرك الأمريكى واقعة خوف اليهود الأمريكيين على مستقبل اسرائيل ... وأتمنى ألا تكون

القمة الأمريكية السوفيتية على حساب الحقوق العربية، وإجابة على سؤال عن جولة شولتز القادمة للمنطقة من ٣ إلى ٨ يونيه ٨٨ عقب انتهاء قمة موسكو بين ريجان وجورباتشوف... أجاب الفرنواني... «نحن نأخذ العبر من التاريخ فمحادثات لوزان ٤٩ وباريس ٥١ وقرار ٢٤٢ ومبادرة روجرز ٧٠ وريجان ٨٢ وغيرها ، توضح أن أمريكا لاتستطيع إلزام اسرائيل بأى موقف عادل، وأنها مازالت الحليف الرئيسى لاسرائيل، وانها تشترط وتعرض دائما شروطا لصالح اسرائيل، ومثال ذلك رفض دور معين للاتحاد السوفيتى فى التسوية، إلا بهجرة اليهود السوفيت مباشرة لاسرائيل، وهذا يتعارض مع حقيقة حقوق الانسان الفلسطينى وضد المصالح العربية وتدخلا فى شئون الاتحاد السوفيتى الداخلية.. ألا يجدر بنا فى المقابل أن تكون للدول العربية شروط لامكانية قيام الولايات المتحدة وتواجدها فى التسوية السياسية، وأن نطالبها بإمكانية موافقتنا على دور أمريكى فى مسيرة السلام، بشرط أن تكون لها علاقات متوازية ومتكافئة مع جميع اطراف الصراع العربى الاسرائيلى...ولى رأيى الشخصى فى أسلوب التعامل مع الاقتراحات ويتلخص فى إعلان مواقفنا بوضوح منها، لكن الا نبادر بالرفض الرسمى لها وإن كنت أرى ترك حرية الرفض لفئات الشعب المصرى- وذلك حتى لانعطى للرأى العام الأمريكى الفرصة لسماع الدعايات الصهيونية بأننا الرافضون.. علينا بالتعامل بفن السياسة... ويجب ألا نكون دائما فى صورة المواجهات المستمرة مع القوى الكبرى، ولكن يجب أن يكون تعاملنا معها فى إطار ماتحققه لنا تلك القوى من مزايا، وبشرط ألا نسمح لهذه القوى إملاء آرائها علينا دون مراعاة لمصالحنا... والأمثلة لنا عديدة ومنها فيتنام».

الاعلام المصرى وزيارة وزير خارجية أمريكا

وقد قدمت الاذاعة المصرية عدة أحاديث لى خاصة بالتحرك الأمريكى فى ابريل ومايو و١ يونيه ٨٨ تضمنت : "الواقع أن التغيير الأمريكى والتحرك لمحاولة التسوية حدث نتيجة للثورة الفلسطينية فى الداخل، وطالما نادينا بضرورة إجراء حوار مباشر بين الادارة الأمريكية وممثلى الشعب الفلسطينى، إلا أنها كانت ترفض بحجة تعهدات كيسنجر ٧٤و٧٥، بعدم إجراء ذلك إلا بقبول قرار ٢٤٢ ، والاعتراف باسرائيل، وذلك رغم علم الادارة الأمريكية بأن القادة الاسرائيليين يرفضون ٢٤٢ ، فيما يتعلق بالضفة وغزة ... وأن الولايات المتحدة حاولت ولعدة مرات اجراء حوار غير مباشر أو اتصالات مع جانب غير الجانب الفلسطينى الممثل للشعب الفلسطينى ، إلا أنها فشلت فى ذلك باستمرار... إننا ننادى الادارة الأمريكية بتغيير أسلوبها وأن تعيد الحق إلى نصابه وأن تجرى حوارا مباشرا مع ممثلى الشعب الفلسطينى، لاقرار حق هذا الشعب فى تقرير مصيره وبناء دولته... وبدون ذلك لن تتحقق أى مفاوضات أو مؤتمر دولى... ولاتتصور ضغط أمريكا على السوفيت للسماح بالهجرة اليهودية ، رغم أن ذلك تدخلا فى السياسة الخارجية والداخلية السوفيتية وانتهاكا لحقوق شعب فلسطين فى حقه فى أرضه فى الوقت الذى ترفض فيه

الادارة الأمريكية والكونجرس الأمريكى حوارا مع ممثلى الشعب الفلسطينى ، حتى يكون للولايات المتحدة كلمة بالنسبة للسلام فى الشرق الأوسط وللتسوية العادلة للصراع العربى الاسرائيلى..."

وفى حديث آخر بالاذاعة المصرية واذاعة صوت العرب أشرت إلى :

" أنه ليس لدى الادارة الأمريكية الحالية فسحة من الوقت لاتخاذ خطوات فعالة، لها نتائج إيجابية ، إذ المدة قصيرة جدا حتى الانتخابات الأمريكية ولولا الانتفاضة لما تحرك وزير الخارجية ولا الرئيس الأمريكى إطلاقا ، إذ أن أمريكا أجلت النظر فى القضية لمرحلة التسعينات... وإننى أرى شخصيا ، أن هذه المبادرات الأمريكية الأخيرة، لم تصل إلى عمق المشكلة الفلسطينية وهو إقامة الدولة الفلسطينية وأن هناك بالفعل دولة فلسطينية قائمة بالفعل تسعى لتحرير نفسها ، وبدون هذا المنطلق فلا يمكن لأية مبادرات أمريكية، أن تحقق أى تسوية سياسية للصراع العربى الاسرائيلى...

أن مايردده وسيردده شولتز، فى جميع زياراته ولقاءاته، هو ماردده الولايات المتحدة عند نشوب كل أزمة يتعرض لها أمن اسرائيل للخطر، فنجد الادارة الأمريكية تخرج علينا بتحرك معين، لاحتواء هذه المشاكل والأزمات لما فيه مصلحة اسرائيل..وأنه يجب، ألا ننتظر حلا سياسيا من الخارج، ولاننتظر أن يفرض علينا حل سياسى لانقبله، إنما الحل يكون من دول المنطقة وأن يؤدى هذا الحل لتحرير الأرض العربية، وتأكيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره... ليحقق الحل إنهاء الصراع العربى الاسرائيلى..."

ولم اتابع رسميا زيارة شولتز للمنطقة فى ٧ يونيه ٨٨ حيث صدر قرار وزير الخارجية عصمت عبد المجيد يوم ٤ يونيه ٨٨ بابعادى عن منصبى كمدير شئون فلسطين ورئيس اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين، إلا أننى تابعتها كمواطن مصرى عربى، خاصة أن هذه الزيارة تمت بعد التفاهم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى قمة موسكو لحل بعض الصراعات الاقليمية، ومن ضمنها الصراع العربى الاسرائيلى، وأشار شولتز إلى خطر نشوب حرب جديدة فى المنطقة ومعارضته لقيام دولة فلسطينية...

وقد أدليت بعدة أحاديث، نشرتها الصحافة العربية، فمثلا نشرت جريدة الوفد فى ٢٣ يونيه ٨٨ حديثا تضمن "نعم مبادرة شولتز لعب فى الوقت الضائع لحكومة ريجان، اسرائيل رفضت مبادرة ريجان فى أوج سلطته سبتمبر ٨٢، كما رفضت مبادرة فاس فى نفس الوقت سبتمبر ٨٢، ورغم المحاولات العربية للتفاهم مع الولايات المتحدة لتحريك التسوية السياسية وقتئذ، إلا أن الادارة الامريكية، اعتذرت أو رفضت أو سوفت فى قبول أية مطالب عربية منذ ٨٢ وحتى ٨٨، رغم ذلك فإننى أرحب بكل مبادرة إيجابية وحقيقية، لتقرير حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره،

وأن يكون ممثلو شعب فلسطين هم الذين يقررون هذا الحق.. وأؤكد أن التحرك الأمريكى المتمثل فى مبادرة شولتز سوف يضيع قريبا فى إزدحام المعركة الانتخابية الأمريكية بعد محاولته إرضاء اللوبى الصهيونى..."

(ويتكرر هذا السيناريو حاليا فى اللقاءات العربية الفلسطينية الاسرائيلية. واشنطن موسكو وغيرهما) واضفت قائلا:

مستقبل هذه المنطقة يحدده أبناؤها ، ويجب أن نستعد حتى للمفاوضات المباشرة، ولكن فى الوقت الذى نشعر فيه بأننا الأقوى، حتى لاتكون تلك المفاوضات نتيجة لمواقف استسلامية..."

ونشرت جريدة العرب فى ٨ يونيه ٨٨ مقالا تضمن "هناك أسباب كثيرة دفعت شولتز للتوجه للمنطقة بعد فشله فى لبنان فى اتفاق ١٧ مايو ٨٣... وأن أهم أسباب التحرك الأمريكي حماية أمن اسرائيل والعمل على تحسين صورتها... وأن هذا التحرك قبيل الانتخابات الأمريكية، محاولة من الحزب الجمهورى لإكتساب أصوات اليهود...وإيهام بعض الدول العربية بتحرك أمريكا لحل سياسى فى الوقت الذى تسعى فيه لانهاء الانتفاضة، وانقاذ اسرائيل من أثارها... إلا أننى أؤكد أن قيادة الانتفاضة على وعى كامل بالأهداف الأمريكية، وأن أمريكا اذا لم تستطع التوجه بأية مبادرات للشعب الفلسطينى، صاحب المصلحة المباشرة، فلا شك سيتجاهل هذا الشعب هذه المبادرات وسيرفضها..."

– وعلقت على تحرك عصمت عبد المجيد وسرعة توجهه للولايات المتحدة للاجتماع الثلاثى بين ريجان وبيريز وعبد المجيد بحضور شولتز حيث أدليت بعدة أحاديث بهذا الشأن ويمثل مانشرته جريدة الشرق فى يوليو ٨٨ هذا الاتجاه ويتضمن : الاجتماع الثلاثى عبارة عن محاولة من الحزب الجمهورى لاستقطاب عدد من أصوات اليهود، داخل أمريكا، باعتباره يسعى لاقرار السلام على المفهوم الاسرائيلى.. ودعنى أتساءل اذا كان ريجان لم يستطع وهو فى أوج قوته عام ٨٢، فرض مبادرته– رغم ممالأتها لاسرائيل– على قادة التطرف الاسرائيلى الذين رفضوا المبادرة فى نفس يوم إعلانها، فهل نتصور منطقيا أن يكون لتحرك ريجان وهو يستعد لمغادرة البيت الأبيض أى فعالية؟.. إن هذه الاجتماعات هى أيضا دعم انتخابى لبيريز فى الانتخابات القادمة، إذ أن واشنطن تفضل العمل على الليكود ليس على أساس إمكانية تحرك العمل لتسوية عادلة، إنما على أساس أن سياسته تساعد على حفظ ماء وجه واشنطن مع الدول العربية وهى ما أطلق عليها " القبضة الحريرية" التى تساعد أمريكا على تمرير سياستها مع بعض القادة العرب، بينما الليكود يسبب أزمات حادة لأمريكا مع الدول العربية.. وكلا الحزبين هدفهما واحد، وهو استمرار احتلال الاراضى العربية..."

القمة العربية لدعم الانتفاضة

– واستمرت مطالباتى للقادة العرب، بضرورة دعم الانتفاضة الفلسطينية، باعتبارها خط الدفاع الأول والرئيسى لشعوب وحكومات الدول العربية... وذلك خلال الندوات واللقاءات والمحاضرات التى قدمتها منذ لحظة تفجر الانتفاضة فى ديسمبر ٨٨ . وطالبت بأهمية اجتماع القادة العرب فورا لتحديد خطة هذا الدعم وكيفية تنفيذها .

وقد نشرت جريدة السياسة فى مايو ٨٨ مقالا تضمن "ضرورة تقديم القمة العربية الدعم المادى والادبى للانتفاضة" كما أكدت هذا الاتجاه فى جريدة الخليج فى مايو ٨٨ . وبضرورة إتفاق القادة العرب على قاعدة الحد الادنى تجاه عقد القمة لدعم الانتفاضة. ونشرت الجمهورية فى عددها الاسبوعى مايو ٨٨ بضرورة اجتماع القمة ومشاركة مصر فيها ،، وفى يونيه ٨٨ تضمن " ستنتهى الخلافات الجانبية العربية لو نجحت القمة فى مساندة الانتفاضة... وأعتقد بانها لو نجحت فى الخروج باتفاق عربى جماعى حول دعم الانتفاضة، فاننا سنضع أقدامنا على بداية تحقيق التضامن العربى الحقيقى... وأننا حاولنا الدعوة منذ شهور إلى هذا الاجتماع، والذى نرى أنه لو خرج بنتائج إيجابية لمساندة ثورة الحجارة، فإن فرص الدول العربية لايجاد تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع العربى الاسرائيلى ستتزايد لصالح الأمة العربية... وإقتراحى بانشاء صندوق للانتفاضة اقتراح له أهميته فى ظروف الانتفاضة على أن يمول حكوميا وشعبيا مع ضمان إيصال الدعم للشعب الفلسطينى المناضل فى الأرض المحتلة...

وأشارت الموقف العربى فى يونيه ٨٨ إلى آرائى بالنسبة للمواقف الدولية والاقليمية من الانتفاضةتضمنت حقيقة اتجاهاتى من القمة العربية، والانتفاضة، وموقف القوى الدولية والمحلية منها ، وأشارت المجلة أن هذه وجهة نظر دبلوماسى مصرى كبير.. ترك منصبه قبل أسابيع، بسبب الضغوط الاسرائيلية، التى وجهت اليه تهمة التعاطف العلنى مع انتفاضة الشعب الفلسطينى ، وتأييده لتحرير الدولة الفلسطينية... وأن هذا الحوار معه تم فى آخر مايو ٨٨ قبل اقالته من منصبه وقبل عقد قمة الجزائر العربية... ولكن ماذكره الفرنوانى يظل صالحا فى عمومه كمفتاح لفهم ردود الفعل ومواقف الفلسطينيين والعرب والأمريكيين والسوفيت مع الانتفاضة أو ضدها...
(وسأشير فى كتيب لنصوص هذه الأحاديث والمقالات)

– وأدليت بحديث لاذاعة صوت العرب مع الأخ حلمى البلك رئيس الاذاعة المصرية حاليا يوم ١ يونيه ٨٨ قبل ثلاثة أيام من تنحيتى من مهمتى الرسمية تضمن رأيى أن هذه القمة تأخرت كثيرا ... وأن الدول العربية تستطيع بطرق عديدة تدعيم الشعب الفلسطينى ماديا وسياسيا وأدبيا وإعلاميا ، دون قمة أو حتى دون إعلان ... وأشيد بابطال الانتفاضة الذين فرضوا هذا الاجتماع على القادة العرب... وأن استمرار هذه الانتفاضة سيؤكد للقادة العرب مدى الخطر الذى تواجهه

الامة العربية ... لايمكن أن تقف بعض الحكومة العربية ، متفرجة فى حين معونات تبلغ ملايين الدولارات من الجماعة الاقتصادية الأوربية دون عقدها إجتماعات قمة أو غيرها ..

– وتابعت اجتماعات القمة العربية الطارئة بالجزائر فى يونيه ٨٨، وقد تركت منصبى كمدير لشئون فلسطين قبلها بيومين، عشية ذكرى مريرة للأمة العربية، ذكرى اعتداءات اسرائيل ٥ يونيه ٦٧

قرارات القمة العربية بالجزائر ٩ يونيه ١٩٨٨

– وأصدرت القمة العربية قرارها فى ٩ يونيه ٨٨ بتقدم كافة المساعدات الضرورية للانتفاضة، كما قررت العمل على تحقيق الشعب الفلسطينى لحقه فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة..."

وقد علقت على هذه القرارات فى تصريحات لعدة وكالات أنباء وصحف عربية وأجنبية، فمثلا نشرت صوت العرب فى يونيه ٨٨ مقالا تضمن ان قرارات القمة وتجاوبها مع انتفاضة الشعب العربى الفلسطينى وتأييدها الدولة الفلسطينية المستقلة، يعد مؤشرا إلى الاتجاه الصحيح.. وأن قادة التطرف الاسرائيلى غير راغبين فى السلام، وان المعركة معهم هى معركة تحرير، ويجب ألاندخل لمتاهات التسوية السياسية فى الظروف الحاضرة حيث يغيب التوازن الضرورى، وأن الحديث عن التسوية السياسية حاليا وفى ظل ماهو قائم خطأ لايمكن قبوله ... ومع ذلك فإننا نرحب بأى تحرك إيجابى وجدى ، إذا كان سيؤدى لحل شامل ودائم وعادل بما فى ذلك إقرار حق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة...

ونشرت الوطن فى ٢٣ يونيه ٨٨ حديثا لى تضمن: «أنه يجب العمل على تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة، وأن حالة الحرب مازالت قائمة بين دول المنطقة واسرائيل، الأمر الذى يقتضى معه اليقظة والحذر... والحكومات العربية قدمت الكثير من التنازلات فى التسويات السياسية، والملاحظ أن رد الفعل الاسرائيلى، يأخذ اتجاها عكسيا بمزيد من التشدد.."

الممارسات الاسرائيلية

وكشفت استمرار الممارسات الاسرائيلية على اختلاف أنواعها للرأى العام المصرى والعربى والعالمى. وطالبت رسميا خلال النصف الأول حتى يونيه عام ٨٨ بضرورة انسحاب اسرائيل الفورى وغير المشروط من الأراضى العربية المحتلة، وضرورة محاسبة قيادة التطرف الاسرائيلى عن ممارساتهم وجرائمهم ضد الانسانية وضد الشعب الفلسطينى وفقا لقواعد العدالة والقانون الدولى، آخذين فى سابقة محاكمة مجرمى الحرب الألمان فى نورنبرج ، مبدأ قانونيا يطبق على القادة الاسرائيليين المتطرفين عن جرائمهم ضد الشعب العربى . وطالبت بقطع

الاتصالات المصرية الاسرائيلية ورفض أى طلب للقادة الاسرائيليين، عمل أو ليكود ، بعقد أى اجتماع فى القاهرة لبحث تدهور العلاقات ، طالما إستمر التطرف الاسرائيلى فى إحتلاله للأراضى العربية وتابع ممارساته اللاإنسانية. كما أكدت ضرورة إيقاف أى عمليات ثنائية، إقتصادية أو ثقافية أو غيرها مع اسرائيل، ومنع اشتراكها فى المعارض الدولية فى مصر. كما قررت المطالبة بضرورة استمرار مصر فى تسجيل هذه الممارسات والمخالفات ، وتقديم احتجاجات ضد هذه الممارسات الاسرائيلية، والمطالبة باحترام الحقوق الجماعية للشعب الفلسطينى، وفى مقدمتها حق تقرير المصير، والزام اسرائيل باحترام اتفاقية لاهاى ١٩٠٧ وجنيف ١٩٤٩ وميثاق حقوق الانسان والعهدين الدوليين المدنى والسياسى وكذلك الاقتصادى والثقافى والاجتماعى فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطينى.

الاذاعات المصرية والأجنبية وانتهاكات إسرائيل

وقد كانت مطالباتى تتردد باستمرار فى أجهزة الاعلام المصرية والعربية والأجنبية، ومثال على ذلك حديثى للاذاعة المصرية فى ابريل ٨٨ تضمن " أن الممارسات الاسرائيلية مستمرة، وأن المسئولين الاسرائيليين عنها لايلقون أية جزاءات نتيجة لجرائمهم ، وعلى سبيل المثال حكم على جندى إسرائيلى إتهم بتعذيب وقتل ودفن فلسطينيين أحياء، بخمسة أشهر حبس مع إيقاف التنفيذ وكذلك ضد المسئولين بالمباحث الاسرائيلية" شين بيت" والمتهمين بقتل شابين فى قطاع غزة، بتقديمهم لمحاكمة صورية، ثم صدور قرار بالعفو عنهم.. وهكذا فالممارسات مستمرة والأحكام الاسرائيلية العسكرية مهزلة ، لأنها أظهرت حقيقة الديمقراطية التى يتشدق بها بعض القادة الاسرائيليين... أثبتت الأحداث بأن اسرائيل تخالف جميع المواثيق، إتفاقية جنيف الرابعة لعام ٤٩ لحماية المدنيين فى الأراضى المحتلة، تخالف ميثاق واتفاقيات حقوق الانسان... لكن مايدعو للدهشة أن يقوم أحد المسئولين الأمريكيين وهو " جورج شولتز" وزير الخارجية بتبرير هذه الجرائم، مشيرا إلى إنها لاتخالف الشرائع... أية شرائع... كيف يقبل المصريون ذلك ... إن المسئولين عن هذه الممارسات، لهم يومهم الذى سيحاسبون عن جرائمهم قريبا باذن الله عندما تتحرر فلسطين..."

وأكدت آرائى فى حديث آخر فى الاذاعة المصرية فى أول يونيه ٨٨ تضمن " أن من حق الشعب الفلسطينى تقرير مصيره، وهذا حق مشروع حتى فى معاهدة ٧٩ ، والتى تنص على تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة الذى ينص بدوره على حقوق الشعوب فى تقرير مصيرها... كما تنص هذه المعاهدة المصرية الاسرائيلية لسنة ٧٩ على إحترام حقوق الانسان فى كل مكان وأن على اسرائيل أن تحترم هذه الحقوق وفقا للمعاهدة... وأن المنظمات الدولية وآخرها اللجنة الدولية الخاصة بالتحرى عن ممارسات اسرائيل ومخالفاتها لحقوق الانسان فى الأراضى العربية المحتلة، قد أدانت هذه الممارسات، وأن هذه اللجنة ستزور القاهرة فى اليوم التالى ٢ يونيه ٨٨ للتحقق

بالصوت والصورة والوثائق عن الممارسات الاسرائيلية المخالفة لمبادىء حقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية...

كما قدمت الاذاعة البريطانية حديثا لى فى ١ يونيه ٨٨ عن الممارسات الاسرائيليةفى الأراضى العربية والفلسطينية، حيث تضمن " أن مصر ترفض كل هذه الممارسات والاجراءات ، لأنها ترى أنها تخالف ميثاق الأمم المتحدة،،، تخالف اتفاقيات جنيف ١٩٤٩، خاصة الاتفاقية الرابعة لحماية السكان المدنيين فى الأراضى المحتلة... مصر ترى أن هذه الأحداث تخالف حقوق الانسان فى كيانه وفى وجوده فى الأرض المحتلة، ومن هذا المنطلق ومن منطلق أن مصر جزء من الأمة العربية، فإنها ترفض تماما هذه الممارسات وفقا لمسئوليتها الدولية، وفقا لمسئوليتها بالنسبة للقضية الفلسطينية، ولن تتهاون فى اتخاذ مواقف ضد أى إجراء يتخذ ضد السكان العرب فى الأراضى العربية المحتلة، وأن اسرائيل وقادتها يعلمون أن هذه الاجراءات تخالف القانون الدولى. هذه الاجراءات توقف مسيرة السلام، وأن مصر فى احتجاجها على هذه الممارسات إنما تعبر عن الرأى العام العالمى، وعن الرأى العام العربى، وتعبر عن آراء الشعب الفلسطينى فى الأراضى العربية المحتلة... مصر تحذر دائما من هذه الممارسات لأن هناك معاهدة بينها وبين اسرائيل . هذه المعاهدة تنص على حماية السكان العرب فى الأراضى العربية المحتلة، تنص على عدم قيام اسرائيل باعتداءات بالنسبة للدول المجاورة، وبالنسبة للالتزامات المتبادلة فى هذه المعاهدة ، فان مصر مصممة على أن هذه الالتزامات لايمكن أن تكون من جانب واحد ، بل تكون هناك التزامات متبادلة من الجانبين المصرى والاسرائيلى ، وأنه اذا ماقصرت اسرائيل فى التزاماتها باحترام حقوق الانسان بالنسبة للشعب الفلسطينى أو بالنسبة للشعب العربى، فإن مصر لايمكن أن تستمر فى تنفيذ جميع التزاماتها التى اتفقت عليها ...."

وكان هذا التصريح يتفق مع تصريح الرئيس مبارك السابق فى ٢٤ مارس ٨٨ ردا على تصريحات قادة التطرف الاسرائيليين، بتوجيه التهديدات للسعودية لشرائها الصواريخ الصينية، وبأنها لن تسمح بإقامتها وأنها ستقوم بضربها عند تركيبها، إذ حذر الرئيس مبارك، رئيس وزراء اسرائيل، من أى اعتداء على السعودية، وأن هذا الموضوع خطير وينسف السلام بأكمله، وقد رحبت فى تقرير أعددته عن هذا الموضوع بموقف الرئيس مبارك الذى يؤكد خطورة التهديدات الاسرائيلية على الأمة العربية جميعها، وإعلان مصر عن وقوفها فى وجه التهديدات الاسرائيلية، وعن إمكانية حدوث صدام عسكرى مع اسرائيل فى سبيل محافظة مصر على الأمن القومى للأمة العربية...

اللجنة الدولية للتحقيق فى مخالفات اسرائيل بالقاهرة

- وحددت موعدا للجنة الدولية للتحقق من ممارسات ومخالفات اسرائيل فى الأراضى

العربية المحتلة للحضور للقاهرة يوم أول يونيه ٨٨ وذلك بعد تأجيل حضور اللجنة عدة مرات بناء على مطالبة القادة الاسرائيليين بذلك وموافقة كل من كمال حسن على ثم عصمت عبد المجيد وزيرى الخارجية على ذلك . إلا أننى أكدت فى تقرير، أهمية حضور هذه اللجنة لمصر فى يونيه ٨٨ أثناء زيارتها للمنطقة وأن نستعد لاستقبالها وإعداد التقارير والوثائق والشهود لتأييد موقف مصر من إستمرار الممارسات الاسرائيلية. وقد أعلنت الاذاعات ووكالات الأنباء السورية والأردنية عن مهمة اللجنة، وبأنها ستقوم بعد زيارتها للأردن وسوريا بزيارة القاهرة فى أول يونيه ٨٨ وأنها ستقابل طه الفرنوانى مدير شئون فلسطين بالخارجية المصرية والذى سيقدم لها ملفا عن الممارسات والمخالفات الاسرائيلية لحقوق الانسان ، ولقواعد القانون الدولى خاصة على أرض قطاع غزة مدعما بالمستندات والشهود .

وقابلت اللجنة فى أول يونيه ٨٨، واجتمعت معها وزملائى، وقدمت لها تقارير مكتوبة ومستندات عن الجرائم والممارسات الاسرائيلية جمعناها من أوثق المصادر، كما استدعيت عددا من شهود الاثبات لمقابلة اللجنة- ومعظمهم من أبناء قطاع غزة، باعتبار أن مصر مازالت مسئولة قانونا عن هذا القطاع وفقا لدستور غزة ١٩٦٢ وجميع القرارات الدولية التى تؤكد استمرار هذه الدستورية ، واستمعت مع اللجنة للشهود الذين أكدوا الجرائم والممارسات التى اقترفها القادة الاسرائيليون المتطرفون وأعلنوا عن أسمائهم جميعا تحت رئاسة اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى (رئيس الوزراء حاليا) من قتل وتعذيب وسجن وابعاد وهدم المنازل وحصار المخيمات ومنع وصول الأغذية والأدوية. . . إلى غير ذلك من جرائم سياسية ومدنية، واقتصادية وثقافية تخالف حقوق الانسان. وقد وافق هؤلاء الشهود - بمحض رغبتهم- على مقابلة بعض الصحفيين، كما أدلوا بشهاداتهم بالصوت والصورة، وتم تسجيل كل شهاداتهم، ثم أخطر بعض الشهود بعدئذ مراسلى الوكالات الأجنبية عن هذه الجرائم، وعن حضورى لهذه الاجتماعات وتقديمى الوثائق والمستندات .

شائعة افتتاح مكتب للمنظمة بالعريش

وأثناء تواجدى فى النادى الدبلوماسى المصرى مساء نفس اليوم، والذى كنت أتولى رئاسة مجلس ادارته ، قابلت مصادفة بعض الزملاء والذين كانوا متواجدين فى قاعات أخرى بالنادى، وقد كانوا جميعا يعلمون بمهمة اللجنة الدولية حيث كان لعدد منهم دور كبير فى الصراع العربى الاسرائيلى ومازالوا يتابعون تطورات الصراع، وأخطرنى عدد منهم، بأنهم يخشون على شخصى فى ظل الظروف الراهنة، من الصراع نتيجة للخط الواضح فى تحدى التطرف الاسرائيلى، خاصة بعد تفجر الانتفاضة الفلسطينية، وكشفى للجرائم والممارسات الاسرائيلية بطريقة معلنة فى مختلف المناسبات، خاصة عندما أكدت مسئولية هؤلاء القادة عن جرائمهم مثل جرائم النازى ومحاكمتهم فى نورمبرج.

وأشار الزملاء إلى أن هذا الموقف المصري، يمثل مرحلة جديدة وهامة من مراحل الصراع العربى الاسرائيلى، وقد أخطرتهم بأن هذا الموقف تم تبنيه بناء على قرارات اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين، ونتيجة لارتباط وطنى وقومى، إلا أن أحد الزملاء إنتحى بى جانبا وأخطرنى بصفة شخصية بأن وزير الخارجية عصمت عبد المجيد قد طلب منه مفاتحتى تلميحا فى إمكانية ترك منصبى كمدير لشئون فلسطين لمنصب أعلى بالخارجية، إلا أنه لم يستطع- فى ظل هذه الظروف- أن يفاتحنى فى هذا الأمر، خاصة وأنه يعلم بتأييد غالبية الدبلوماسيين المصريين من الشباب ومن أعضاء مجلس الشعب والنقابات المهنية والعمالية المصرية لهذا الموقف، وقد أخطرت الزميل بتعجبى من ذلك، حيث سبق أن أبلغت عصمت عبد المجيد عدة مرات عما إذا كان يرغب - لظروف معينة- إنهاء عملى بشئون فلسطين، إلا أنه رفض وأيد إستمرارى..." وشعرت من الحديث بمحاولات ابعادى عن مسئولياتى... خاصة بعد أن تلقيت فى ساعة متأخرة من مساء نفس اليوم، برقية من وكالة رويتر تشير إلى مزاعم إسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى، بأن بلاده تلقت إقتراحا مصريا، لفتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية، فى مدينة العريش، لقربها من قطاع غزة المحتل... وذكر رابين فى تصريح أدلى به لراديو اسرائيل، أن بلاده تعتبر الاقتراح المصرى خرقا لمعاهدة كامب ديفيد إذ أن هذا المكتب سيستخدم قاعدة انطلاق لشن هجمات فلسطينية عبر الحدود المصرية الاسرائيلية..."

وتلقيت برقية اخرى تشير أن رابين قد احتجاجا رسميا، إلى سفير مصر فى تل أبيب، حول تصريحات الفرنوانى لصحيفة لبنانية يشير إلى موافقة مصر على افتتاح مكتب للمنظمة فى مدينة العريش.. كما تلقيت معلومات أخرى تشير إلى أن عددا من القادة الاسرائيليين، ومنهم شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلية قد قدموا احتجاجات للخارجية المصرية بهذا الشأن..."

وقد كانت جميع تصريحات رابين وزملائه من قادة التطرف الاسرائيلى، غير حقيقية على الإطلاق، ولم نتقدم بأى اقتراح بهذا الشأن، كما لم تصدر منى أو من أى زميل طوال السنوات السبع التى توليت فيها ادارة شئون فلسطين ورئاسة اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين أى اشارة أو تعليق أو طلب بهذا الشأن..."

وعلمت فورا بأن حملة التطرف الاسرائيلى، بمساعدة عناصر معادية، قد فتحت، نيرانها، وأنها تهدف إلى اخماد كل صوت مصرى وطنى يحاول التعبير عن شعب مصر وإرادته.

مقابلات صحفيين اسرائيليين وأمريكيين بالخارجية المصرية

وصليت الفجر، صباح اليوم التالى، ثم بدأت أعيد قراءة هذه البرقيات المزورة. والبعيدة تماما عن الحقيقة والواقع، وعند استعدادى لمغادرة منزلى لمتابعة عملى مع اللجنة الدولية يوم ٢ يونيه ٨٨، تلقيت مكالمة من مسئول بالاستعلامات المصرية يطلب إمكانية تحديدى مواعيد

عاجلة صباح نفس اليوم لصحفيين أمريكيين واسرائيليين، وأن وزير الخارجية وافق على مقابلتى لهم، وقد حددت مواعيد صباحية مبكرة ومتلاحقة ، تنتهى قبل اجتماع اللجنة الدولية فى وزارة الخارجية لمتابعة مهمتها .

-وقابلت بحضور بعض زملائى بعض الصحفيين الاسرائيليين والأمريكيين، ولم يسألوا عن الانتفاضة أو أعمال اللجنة الدولية أو مبادرات شولتز، بل يسألوا جميعا عن حقيقة التصريح المنسوب إلى ، عن افتتاح مكتب للمنظمة بالعريش، مما أدى لاحتجاج عدد من قادة اسرائيل، وقد أكدت لهم عدم صحة صدور أى تصريح أو كلمة أدليت بها صراحة أو ضمنا بهذا الشأن، وأوضحت بأنهم كما يعلمون ، لم أتنصل فى حياتي من أى تصريح أدليت به، وأضفت أن هذا الموقف لقادة التطرف الاسرائيلى هو بغرض إحراج الحكومة المصرية بسبب مواقفها الواضحة ، بادانة الممارسات والجرائم الاسرائيلية وكانت مراسله جيروزاليم بوست إحدى الصحفيين ، فاشارت إلى تأكيد ذلك، حتى أننى رددت على استفسار سابق لها بعدم سماح السلطات المصرية بافتتاح مكاتب جديدة للمنظمة، وذكرت بأنه قد يكون وراء نشر هذا التصريح المنسوب لى أو المنشور فى إحدى الصحف اللبنانية المغمورة، إحراجى شخصيا ، وانتقاما منى لموافقى من القضية والصراع، مشيرة خاصة إلى موقفى وتصريحاتى السابقة بشأن عدم مسئولية مصر عن دخول العناصر الفدائية لديمونه من الأراضى المصرية والذى أدى إلى هجوم عنيف ضدى من بعض الصحافة الاسرائيلية ذات الاتجاه المتطرف .

تزوير التطرف الاسرائيلى للحقائق

- وقد تأكدت من هذه الأحداث، بأن اسرائيل تحاول التغلب على العناصر الوطنية والقومية ، بعد هزيمتها عالميا ، بكشف ممارسات اسرائيل وقادتها المتطرفون .. فقام هؤلاء القادة باختلاق معلومات مزورة وبعيدة عن الحقيقة... ويعلم ذلك كل زملائى بالخارجية المصرية وباللجنة العليا لشئون فلسطين ... وبدأت اتساءل وماذا بعد؟ وقمت فور انتهاء مقابلة الصحفيين، بمطالبة أحد الزملاء الدبلوماسيين المسئولين نائب مدير شئون فلسطين، بتحرير مذكرة بتاريخ ٢ يونيه ٨٨، أرسلتها فورا وباليد لوزير الخارجية عصمت عبد المجيد، أؤكد فيها بأن كل مايتعلق بعلاقة مصر بالمنظمة ونشاطها يتم عرضه على اللجنة العليا لشئون فلسطين التى شرفت برئاستها لحوالى سبع سنوات وتضم كبار المسئولين فى وزارات الدولة وأجهزتها المعنية، وان اللجنة تتخذ قراراتها وتوصياتها وتعرض فورا على وزير الخارجية، وأنه لم يسبق أن طلبت المنظمة، أو عرض على اللجنة أى موضوع يتعلق بافتتاح مكتب للمنظمة بالعريش، كما أننى لم أشر فى أية مقابلة أو تصريح إلى هذا الموضوع... وأن هذا التلفيق الاسرائيلى له اهدافه المعلومة ولايمكن أن نقبله ....."

وانتقلت بعدئذ لقاعة الاجتماعات بوزارة الخارجية، وابتدأت اجتماعات اللجنة الدولية، واستمعت إلى الشهود وسجلت شهاداتهم بالصوت الصورة، وعند الظهر أخطرني أحد الزملاء بأن مساعد الوزير يطلب مقابلتي فورا لأمر هام وعاجل جدا .

قرار لوزير الخارجية

إستأذنت رئيس اللجنة الدولية وصعدت لمكتبي، وإذ بالزميل يخطرني بأنه آسف لينقل لي قرار وزير الخارجية بنقلي من إدارة شئون فلسطين، لادارة أخرى، وأن القرار صدر في نفس اليوم، وطلب الوزير منه مقابلتي فورا وإخطاري بذلك، فأخطرت الزميل بأنني طلبت اعفائي منذ أشهر من هذه المسئولية وأخطرت الوزير بذلك لخشيتي وقتئذ من تعارض إتجاهاتي الوطنية والقومية مع هذه المسئولية الرسمية، خاصة بعد أن تمكنا بحمد الله من إعادة العلاقات العربية المصرية وانتهاء دوري بهذا الشأن، إلا أن الوزير أبدى اهتمامه باستمراري في عملي، وأضفت بأنني مصمم على إنهاء عملي مع اللجنة الدولية، ثم أحضر العشاء الذي أعددته على شرف اللجنة بالنادي الدبلوماسي، ثم أودعهم عند مغادرتهم القاهرة، ثم إذ بي افاجأ بالزميل يخطرني بأن تعليمات وزير الخارجية عصمت عبد المجيد تقضي بتنفيذ النقل فورا مخالفا بذلك جميع الأعراف الدبلوماسية- فأخطرت مساعد الوزير بأنني تبينت من أحداث اليوم واليوم السابق، أسباب عجلة عبد المجيد لتنفيذ النقل، وكان بودي - لولا مصلحة مصر والأمة العربية - أن أقدم استقالتي وأعلنها في جميع أجهزة الاعلام، وأوضح أسباب قرار الوزير، كما فعل وزيرا الخارجية السابقان، إلا أنه لاحترامي لعملي الدبلوماسي، وحفاظا على موقف مصر الدولي، فأنني مصمم على حضور كل اجتماعات اللجنة الدولية، ثم اودع اللجنة عند سفرها، وأنني أرفض النقل لأي منصب آخر، لأنني أعرف ماوراء هذا القرار، وسأغادر الخارجية المصرية نهائيا، ولن تطأ قدماي مبنى الوزارة طالما عصمت عبد المجيد وزيرا لها وبعد اتصال الزميل بعصمت عبد المجيد رجاني الزميل بأسم الزمالة وتقديرا من جميع زملائي الدبلوماسيين الذين يقدرون موقفي، أن أحضر جميع اجتماعات اللجنة الدولية، ثم أقوم باجازة مفتوحة حتى انتهاء خدمتي الرسمية... (وبالفعل لم أدخل مبنى وزارة الخارجية منذ ذلك الوقت، رغم طلب ابني محمد تقديم أوراق اختباره كملحق دبلوماسي بالخارجية، إلا أنني رفضت ذلك، واتصل بي عدد من الزملاء الدبلوماسيين بعدئذ فهنأوني باجتيازه جميع الاختبارات التحريرية والشفوية بين حوالي الألف متقدم وحصوله على ترتيب الأول وطلبوا أن أنهي مقاطعتي للخارجية بعد انتهاء خدمة عبد المجيد وتولى الأخ عمرو موسى منصب وزير الخارجية) . وبعد إنتهاء عملي كمدير لشئون فلسطين، إتصل بي عدد من كبار المسئولين وحضروا لزيارتي بمنزلي، وأخطروني بأن القيادة السياسية تقدر عملي كل التقدير، إلا أن عرض الموضوع قد جانبه الصواب، باعتبار أن موقفي السياسي يتعارض مع عملي الدبلوماسي، وقد أخطرتهم جميعا بأننا جميعا مواطنون مصريون ننتمي لوطننا ولأمتنا العربية، وأن مواقفي

السياسية معروفة لهم جميعا ، حتى قبل أن أصبح دبلوماسيا ، وأننى لم أقبل أن يكون وضعى الدبلوماسي- كما يتصورون - قيدا على ضميرى وضد مبادئى ومبادىء مصر، وأننى على تصميمى بتأييد استقلال جميع الدول والمطالبة بتحرير أى جزء منها تحت الاحتلال وأننى لم أسع ولن أهدف لأى غرض أو منصب شخصى، إنما تحركى كهدف وطنى وقومى يحقق مصالح مصر والشعب العربى. واعتبرت المجموعة المصرية، ذات الاتجاه الوطنى والقومى، أن تنحيتى عن منصبى تمثل مرحلة من مراحل الصراع العربى الاسرائيلى، وأوضحت أجهزة الأعلام المصرية والعربية عن تأييدها الكامل لموقفى... هذا ولم يسبق خلال السنوات الأربع، والتى تولى فيها عبد المجيد وزارة الخارجية، أن اعترض أو لم يوافق على أى قرار أو توصية أو رأى للجنة المصرية العليا لشئون فلسطين أو لادارة شئون فلسطين، عدا استفساره بشأن التصريحات الخاصة بزيارة وزير الخارجية الأمريكى للمنطقة ورأيه بالنسبة لاقتراح اللجنة الخاص بإقامة لجنة مصرية وطنية للقدس، وفقا لقرارات المؤتمر الاسلامى، وإشارته بتأجيلها لبعض الوقت، رغم أهمية إقامة هذه اللجنة وتشكيلها من القادة المصريين الشعبيين والرسميين، لتأييد الحق العربى فى مدينة القدس العربية، وقد التزمت بتنفيذ ذلك. وكذلك استفساره عن رأيى فى اعتبار الشق الفلسطينى فى اتفاقيات كامب ديفيد، قد جمد تماما لرفض الشعب الفلسطينى وقيادته له وكذلك لعدم رغبة اسرائيل فى تنفيذه ومخالفاتها العديدة له وفقا للتقارير المقدمة لوزير الخارجية بهذا الشأن، وذلك وفقا للمبدأ القانونى بحق أى طرف فى معاهدة أو اتفاقية تجميد لالتزاماته كليا أو جزئيا ، فى حالة عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزاماته أو مخالفته للمعاهدة أو الاتفاقية فقد حادثنى عبد المجيد تليفونيا بعد حضورى - وبناء على موافقته- ندوة نقابة الصحفيين المصريين فى ديسمبر ٨٧ لتأييد الانتفاضة الفلسطينية، وأشار لهذا الموضوع، وذكر بأن الرئيس مبارك يستفسر عن ذلك، وقد أخطرته بأننى أقدم له تقارير عن كل لقاءاتي وتصريحاتى، وأننى قد أدليت بهذا الرأى وفقا لرأى مصر وقيادتها ، ولم يحدث أن اعترض سابقا على ذلك وتساءلت عما إذا كان هناك تغير فى هذا الاتجاه لاسباب معينة فنفى ذلك ، وقد طلبت منه التفضل بابلاغ الرئيس مبارك بما حدث فى هذه الندوة. وفقا للتقرير الذى أرسلته اليه، وأننى ملتزم تماما بخط مصر الوطنى والقومى بهذا الشأن ، ولم يعلق عبد المجيد على ذلك ، بل أجاب بأنه سيطلع على تقريرى وسيخطر الرئيس مبارك بما تم فى هذه الندوة.

وانهيت عملى الرسمى فى الخارجية المصرية فى ٢ يونيه ٨٨ وجلست فى منزلى - دون أن أغادره فى يوم ٥ يونيه ٨٨، ومرت على نفسى سحابة من الحزن بمناسبة ذكرى ٥ يونيه ٦٧، وتذكرت هذه المناسبة الحزينة، فى يوم آخر حزين، لم أتوجه فيه لوزارة الخارجية المصرية، لمتابعة جهودنا فى الصراع العربى الاسرائيلى... ونشرت صحيفة هاآرتس الاسرائيلية مقالا تضمن : أن وزارة الخارجية المصرية قررت إبعاد السفير طه الفرنوانى مدير شئون فلسطين بوزارة الخارجية بسبب تصريحاته العدائية لاسرائيل... وقالت الصحيفة الاسرائيلية أن الأوساط السياسية

المصرية تعتبر إبعاد طه الفرنوانى عن عمله ومنحه اجازة طويلة حتى تاريخ احالته للمعاش، شرف وتتويج لعمله خلال السنوات الماضية..."

ونشرت على سبيل المثال المستقبل فى ١٨ يونيه" استقالة مدير إدارة فلسطين بوزارة الخارجية المصرية بسبب الضغوط التى تمارسها اسرائيل- ضد مصر فى الفترة الأخيرة... وأن الفرنوانى ترك عمله احتجاجا على الضغوط الاسرائيلية، ومحاولة اسرائيل إرهاب المسئولين المصريين، وكذلك مطالبة اسرائيل المتكررة من مصر إبعاد العناصر الرافضة لتقارب اسرائيل مع مصر عن العمل السياسى..."

وذكرت الوطن فى ٢٣ يونيه ٨٨ فى مقال عن أسباب نقل طه الفرنوانى المفاجىء تضمن: "وعقب خروجه أذاعت وكالات الأنباء خبرا مفاده أنه تم تغيير الفرنوانى بعد مذكرات الاحتجاج التى قدمتها اسرائيل للخارجية المصرية على تصريحات الفرنوانى، التى ندد فيها بالمواقف التعسفية لاسرائيل واشادته بالانتفاضة.. وأنه حدثت ضغوط اسرائيلية وأمريكية حتى صدر قرار بنقل طه الفرنوانى من إدارة فلسطين..."

ونشرت الأنباء فى ١١ يونيه مقالا تضمن :"استبعدت وزارة الخارجية المصرية – بعد ضغط مكثف من أمريكا واسرائيل- السفير طه الفرنوانى مدير ادارة فلسطين من منصبه، بسبب التصريحات العدائية لسياسات اسرائيل فى الأراضى المحتلة... وعلمت الأنباء أن اللجنة الدولية للتحرى عن ممارسات اسرائيل وحقوق الانسان فى الأراضى المحتلة قد زارت القاهرة فى أول يونيه والتقت بالوفد المصرى الذى يرأسه الفرنوانى. وقد قدم الفرنوانى للجنة تقريرا عن ممارسات اسرائيل مدعما بالوثائق والمستندات وشهود العيان، وسجلت بالصوت والصورة... وقد صرح مصدر مصرى فى وزارة الخارجية ردا على مزاعم اسرائيل، بأن تصريحات الفرنوانى تعبر عن وجهة نظره الشخصية، وأنه لم يدل بأى تصريحات ضد السلام بين مصر واسرائيل وإنما ضد المفهوم الخاطىء للسلام، وصرح المصدر وعلى مدار السنوات السبع التى قضاها مديرا لشئون فلسطين لم يدل بأى تصريحات إلا بناء على توصيات وموافقة اللجنة العليا لشئون فلسطين والتى تضم جميع الوزارات وأجهزة الدولة...».

ونشرت الشعب مقالا تضمن: "المسئولون المصريون حاولوا تجنب أسلوب الصدام السياسى، وعندما أدلى الفرنوانى بتصريحاته... طلب منه الاستقالة رغم شعبية الفرنوانى بين المثقفين..."

كما نشرت الأهالى فى يونيه ٨٨ مقالا تضمن أنباء حضور اللجنة الدولية للقاهرة واجتماعها بالسفير الفرنوانى الذى أبلغها برفض مصر للممارسات الاسرائيلية... وإن طه الفرنوانى ترك عمله احتجاجا على الضغوط الاسرائيلية ومحاولتها إرهاب المصريين ومطالبتها

المتكررة بابعاد العناصر الرافضة للتقارب المصرى الاسرائيلى...

ونشرت عدة صحف مقالات بهذا الشأن من ضمنها مانشرته صوت العرب فى يونيه ٨٨ تضمن التقاء طه الفرنوانى بوفد اللجنة الدولية وتقديمه مستندات عن الممارسات الاسرائيلية، وقدم الشهود من غزة شهاداتهم وسجلت بالصوت والصورة، كمستند دولى عالمى للممارسات ... وأكدت الجريدة أن ملف مخالفات اسرائيل جاهز ليوم تستطيع فيه أمتنا العربية أن تحاسب وأن تعاقب..."

واشارت الوفد فى مقال لها تضمن أن ياسين سراج الدين رئيس الهيئة البرلمانية الوفدية قدم سؤالا إلى الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية حول أسباب نقل السفير طه الفرنوانى... رغم أنه أمضى فترة طويلة فى العمل كمدير لادارة فلسطين أثبت خلالها جدارته ووطنيته... وهل كانت من أسباب نقله مواقفه الأخير التى أحرجت اسرائيل ...

وقرأت رسالة فى صحيفة مصرية فى ٢١ أغسطس ٨٨ من مواطن مصرى بالدقهلية يقول: "ماذا جناه الدكتور طه الفرنوانى ليجد نفسه مقالا أو منقولا.. هل هذا جزاء من يدافع عن حقوق مصر.. هل أصبح لاسرائيل لوبى صهيونى يقيل من يشاء ويبقى على من يشاء ... أننى أقول للسفير طه الفرنوانى لاتحزن لأن الشعب سيذكر اسمك دائما..."

وتلقيت من عدد من الزملاء فى الخارج مانشر عن هذا الموضوع وأخص بالذكر مانشر بجريدة العرب بقطر فى ٢ يوليو ٨٨ بقلم يوسف عبد الله نعمة يتضمن "أخى جاوز الظالمون المدى... ولو كانت الدنيا العربية كما كانت زمان لأقمنا تعظيم سلام للدكتور طه الفرنوانى الذى قال لا .ولا.. لإسرائيل وهو يشغل منصبا رسميا فى عاصمة الكنانة..."

إن طه الفرنوانى رجل مصرى يذكرنا بشباب العروبة وأمجادها... وتمر الأيام ثم يأتى علينا زمان تكون فيه شتيمة اسرائيل مرفوضة ومقاتلة اسرائيل جريمة ... طه الفرنوانى أيها السادة رجل مصرى رفض أن يغمض عينيه عما يدور فى الأرض المحتلة... ويمتدح الحبيب شارون والصديق شامير... ولكنه استخدم حقه الطبيعى فى أن ينحاز إلى ... كمال عدوان وأبو جهاد... إن أصعب مافى هذا الزمان العربى أننا من جيل عرف طعم الكبرياء والكرامة... وعند ماتحضرنا لحظة صدق مع النفس نكتشف أننا نغير جلودنا كل يوم فى حين أن اسرائيل لاترتدى على جلدها إلا الثياب الصهيونية.. طه الفرنوانى للذكرى أيها السادة كان يشغل منصب مدير ادارة فلسطين فى مصر ..."

ونشرت مجلة النهضة فى يوليو ٨٨ مقالا بعنوان الرجال مواقف تضمن " أن طه الفرنوانى بكل المقاييس صفحة مشرفة فى تاريخ تلك المرحلة، فالرجل الذى دفع ثمن مواقفه المؤيدة للشعب

العربى وواجه الكيان الصهيونى، كان يعرف عن يقين أن الوطن فى حاجة إلى رجال مثله... يرفعوا راية الحقيقة ويقف أمام محاولات تزييف التاريخ ، وليضرب المثل للأجيال الحالية والقادمة... والمؤسف حقا أن قرار وزير الخارجية ضد الرجل الذى ظل طوال ٣٤ عاما يمارس عمله فى اطاره السياسى مناصرا لسبع حركات تحرير إنتصرت جميعا ، يطلب منه فى أواخر خدمته وفى عنفوان فكره السياسى وقوته أن ينقل لعمل إدارى لا دراية له به ،،، والجميع قابلوا قرار نقل د/ الفرنوانى بأسف عميق. فقد كنا نظن أنهم فى مصر يقدرون اللعبة السياسية، فالكيان الصهيونى أبرز مثال لحالة التناقض فى المواقف الإعلامية فهناك المتشدد والاخر يقبل التفاهم والكل لمصلحة اسرائيل.. ولم نسمع أن قرارا قد صدر فى اسرائيل باستبعاد هذا أو ذاك من موقعه احتجاجا على صدور تصريح هنا أو هناك... أما أن يلجأ وزير الخارجية لإبعاد رجل فذ كالسفير طه الفرنوانى من موقعه لمجرد أنه مع مصر ويقف ضد التطبيع ويناصر حقوق الشعب العربى والانتفاضة الفلسطينية، فهذا هو التقدير الخاطىء للمواقف والذى يضعنا فى النهاية فى موقف الضعيف أمام الكيان الصهيونى..."

وأشارت عدة صحف أخرى فى مقالات تضمنت العبارات التالية: " سوف يسجل التاريخ فى صفحاته المضيئة وبأحرف من نور ماأقدم عليه واتخذه السفيرد طه الفرنوانى من مواقف بطولية..."

"آخر انجازات اسرائيل فى مصر اقالة السفير طه الفرنوانى وكل جريمته فى نظر اسرائيل ومن نفذوا رغبتها فى قمة الخارجية المصرية ، هو أنه عبر عن تعاطفه مع الشعب الفلسطينى والانتفاضة ضد جرائم اسرائيل اليومية فى غزة والضفة الغربية..."

ولاشك أن اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى وجزار الفلسطينيين يشعر الآن بارتياح عميق بعد استجابت الخارجية المصرية ونفذت رغبته فى إبعاد الفرنوانى..."

" واتصلت بالفرنوانى فى منزله صحفية اسرائيلية، بعد إبعاده مباشرة، وقالت له هذه المرة لاأرغب فى اجراء حوار بل لأذكرك أنك لقيت جزاء وقوفك فى وجه اسرائيل... ومن جانبنا نقول لطه الفرنوانى لاتحزن فإقالتك ليست اهانة لشخصك بل اهانة للدبلوماسية المصرية كلها وللمصريين جميعا ، والذنب ليس إسحاق رابين، بل الذين تسببوا زورا فى هذا القرار من القاهرة..."

- وقد مستنى هذه المقالات العديدة التى تؤيد المواقف الوطنية والقومية، وجعلتنى أشعر بالاعتزاز بوطننا المصرى وبأمتنا العربية.

- وصمم زملائى من الدبلوماسيين على اقامة حفل تكريم لى فى النادى الدبلوماسى الذى كنت رئيسا لمجلس إدارته، وتطور النقاش وبهدوء عن موضوع إبعادى عن شئون فلسطين وأكد عدد

كبير منهم بأنه يجب ألا نترك لاسرائيل المجال لأن تملى ارادتها على أوضاعنا السياسية وأنه يجب أن يسمح بتحرك الدبلوماسى تحركا وطنيا قوميا يهدف لتحقيق أهداف مصر الوطنية والقومية ، وأجمعوا أن جميع تصريحاتى ومحاضراتى كان هدفها الرئيسى المصلحة الوطنية المصرية باعتبار أن أمننا الوطنى جزء من الأمن القومى العربى، وأننى كنت حريصا على تقديم تقارير دقيقة عن كل هذه الاجتماعات والتصريحات لوزير الخارجية ولم يحدث أن عارض أو انتقد أيا منها، وقارنوا بين ماحدث من وزير خارجية مصر وقتئذ وبين ماحدث فى هذه الأيام من خلاف فى الخارجية الاسرائيلية أثر تصريحات السفير ابراهام شامير "من أن منظمة التحرير الفلسطينية هى ممثل الشعب الفلسطينى" ومحاولة حثه فى التراجع عن تصريحه، إلا أنه صمم عليه، ولم يبعد شامير عن منصبه رغم تصريحاته المناقضة لسياسة الحكومة الاسرائيلية.

وتلقيت مئات المكالمات التليفونية والرسائل، من أخوتى وأبنائى فى مصر وفى كل أقطار الأمة العربية، وقد أسعدنى ماتلقيته إذ شعرت بأن مصر وأمتنا العربية مازالوا بخير كما تلقيت من بعض الاصدقاء والاخوة العرب والمصريين – وقد علموا بتركى عملى الرسمى– ليطلبوا منى أن أشاركهم أعمالهم وليعرض البعض الآخر وظائف رفيعة فى هيئات مختلفة، وقد أبديت شكرى وامتنانى لذلك، إلا أننى اعتذرت عن قبول هذه العروض الأخوية، اذ أننى قد نذرت جهدى خلال هذه المرحلة لاهداف رئيسية، وعندما تتحقق فاننى على استعداد لقبول أى من هذه العروض، وأوضحت أن أهدافى فى المرحلة القصيرة العمل على تكوين جبهة مصرية عربية، هدفها غرس الاهتمام بين الاجيال الحالية والقادمة بقضايانا العربية والاسلامية... وأن نعمل لإعادة ترتيب بيتنا المصرى والعربى واعادة تنظيم قوانا الوطنية بهدوء ووفقا لمخطط واضح لنقف وقفة صلبة ضد الاستعمار الخارجى، وفى مواجهة محاولة الاحتلال السياسى والعسكرى والاقتصادى والثقافى والاعلامى الأجنبى فرض أجنحته على شعوبنا ، كما نسعى لتنمية مواردنا وبث الأمل والتفاؤل فى المستقبل وندعو لسلام عادل وشامل ...

قطع الروابط الادرارية والقانونية للأردن مع الضفة الغربية أغسطس ٨٨

وقد تناقشت مع عدد من الزملاء عن تأثير قرار الملك حسين، المفاجىء بقطع الروابط القانونية بين الأردن والضفة الغربية المحتلة فى ٢ أغسطس ٨٨.

وقد أشرت إلى رأيى فى عدة احاديث منها مانشر فى جريدة الأنباء فى ٢٥ سبتمبر ٨٨، تضمن "أن أبعاد القرار الاردنى تكمن فى الأهداف والدوافع التى دعت لاتخاذه، ومن بينها تصميم الشعب الفلسطينى داخل الأرض المحتلة وخارجها، على إقامة الدولة الفلسطينية واستمراره فى الصراع العربى الاسرائيلى حتى التحرير..." أن القرار الأردنى وضع النقاط على الحروف، وابعد الشبهات عن إمكانية تحرك أية دولة عربية، لتقرير مصير الشعب الفلسطينى، إذ أن القرارات

العربية والدولية أكدت أن الممثل الشرعى هو المنظمة، وأن اشتراكها فى أى مؤتمر دولى ينبغى أن يكون على قدم المساواة مع باقى الأطراف المعنية..."

المجلس الوطنى الفلسطينى الجزائر ١٥ نوفمبر ١٩٨٨

ناقشت عددا من القادة الفلسطينيين والعرب المستقلين، عن قرارات هذا المجلس، والخاصة باعلان قيام الدولة الفلسطينية على أساس الحقوق التاريخية للشعب الفلسطينى وعلى الشرعية الدولية المتمثلة فى قرار الأمم المتحدة١٨١ لسنة ٤٧... وبالوصول إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع العربى الاسرائيلى بانعقاد مؤتمر دولى للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية وجميع أطراف النزاع بما فى ذلك المنظمة، على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ . وقد أخطرنى بعض أعضاء المجلس، بأنه تمت مناقشة طويلة لموضوع قرار ٢٤٢خاصة وأن جميع المجالس السابقة رفضت هذا القرار وقد تقرر حسم هذا الأمر بإجراء التصويت فحظى القرار على أغلبية ٨٤٪ مع ضمان حقوق الشعب الفلسطينى بما فى ذلك حق تقرير المصير (وهذا يتفق مع اجتماعاتى مع القادة الفلسطينيين بالقاهرة ١١ نوفمبر ٨٥) وانسحاب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها بعد عام ٦٧ والسعى لوضع الأراضى الفلسطينية المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة محددة، حتى تتهيأ ظروف إنجاح المؤتمر الدولى ...

وقد عبرت عن آرائى بالنسبة لقرارات المجلس، فنشرت مثلا جريدة الحقيقية فى ١٩ نوفمبر ٨٨ مقالا تضمن : " قرارات المجلس تعطى للقضية تأثيرا عالميا ... و،أننا إن كنا نختلف مع بعض هذه القرارات كما اختلفت عليها عدد من أعضاء المجلس أثناء التصويت عليها ، خاصة فيما يتعلق بالشرعية الدولية لاستقلال الدولة الفلسطينية حيث أراها فى قرار عصبة الأمم بالانتداب عام ١٩٢٢ بانتهائه ، تم الاستقلال التام للدولة الفلسطينية فى حين أن المجلس رأى أن قرار ١٨١ لسنة ٤٧ يمثل الشرعية الدولية، كما أننى اعترضت على الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى التى احتلتها اسرائيل عام ٦٧، وأن ذلك يتنافى مع أسلوب التفاوض الدولى بعدم التنازل قبل اجرائها ، اذ أن اسرائيل لم تحد حدودها حتى الآن ، كما أن قواعد القانوان الدولى والشرعية الدولية تقضى بحدود ٤٧ وليس ٦٧...

وإننى اتمنى أن تكون هذه التنازلات داعية لإبطال حجج امريكا واسرائيل، بعدم الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ، حتى يعترف الفلسطينيون بهذه القرارات، والاعتراف بدولة اسرائيل، فاعتراف المجلس بقرار ١٨١ يعنى الاعتراف الضمنى باسرائيل ، كما أن قرار ٢٤٢ يعنى الاعتراف بجميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل... وقرارات المجلس استوفت الشروط الأمريكية للاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى.. فهل ستعترف الحكومة الأمريكية بمنظمة التحرير؟، خاصة أن الرئيس بوش لم يحصل إلا على نسبة ١٢٪ من أصوات اليهود فى

انتخابات نوفمبر ۸۸... أم أن أمريكا ستضحك على العرب مرة أخرى وتعود لتكرر مقولة اللوبى الصهيونى. أو الظروف الدولية وعلى الدول العربية أن تعيد حساباتها مع أمريكا وأن تضع مصالح أمريكا معها فى الميزان طبقا للتصرفات الأمريكية الجديدة..."

وكما توقعت رفضت الولايات المتحدة ، منح عرفات تأشيرة دخول للتحدث أمام الجمعية العامة فى نيويورك وصدر قرار الجمعية بالانتقال إلى جنيف حيث ألقى عرفات خطابا فى ۱۳ ديسمبر ۸۸ اعلن فيه مبادرة سلام فلسطينية ترتكز على مقررات المجلس الوطنى بالجزائر، وقرارات الأمم المتحدة، وتنشيط جهود اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى، والمطالبة بوضع الاراضى الفلسطينية تحت اشراف مؤقت للأمم المتحدة، ووضع قوات دولية محايدة لحماية الشعب الفلسطينى، والاشراف على الانسحاب الاسرائيلى والعمل لأجل التوصل لتسوية سلمية بين أطراف الصراع العربى الاسرائيلى بما فى ذلك دولة فلسطين واسرائيل والدول المجاورة فى اطار المؤتمر الدولى للسلام بما يحقق المساواة وتبادل المصالح واحترام حق العيش فى أمن وسلام للجميع، ضمن حدود أمنة ومعترف بها وفقا لقرارى مجلس الأمن ۲٤۲و۳۳۸...

- وتابعت لقاءات عرفات، بعدد من المسئولين السويديين، وقد اعترف عرفات صراحة بالدولة الاسرائيلية وأعلن بعدئذ أن الميثاق الوطنى الفلسطينى عاجز انتظارا بالاعتراف الامريكى بمنظمة التحرير، كبداية لعملية التسوية السياسية من خلال مؤتمر دولى، إلا أن الادارة الأمريكية، تجاوبت بقدرمحدود، وذلك باعتمادها بدء حوار شكلى مع المنظمة فى ١٤ ديسمبر ۸۸ بتونس على أن يتولاه السفير «بلتروه» سفير امريكا السابق فى تونس وحاليا بالقاهرة، والذى سبق مناقشتى معه للعلاقات الأمريكية الفلسطينية فى عام٨٦، أما بالنسبة لاسرائيل، فان شامير رئيس وزراء اسرائيل صرح فى ديسمبر ۱۹۸۸ بأنه ضد ايقاف بناء المستوطنات الاسرائيلية، وضد الرجوع لحدود ٦٧ أو اخلاء هذه المستوطنات ... وأن منظمة التحرير لاتريد سلاما مع اسرائيل، بل تريد فناءها، لذلك لاتوجد فائدة لإجراء مفاوضات سلام مع أشخاص يرفضون السلام... وأن المنظمة باعترافها بقرار ٢٤٢. فان اعترافها ليس جديا، لأن هدفها فناء اسرائيل على مراحل تبدأ بالانسحاب لحدود ٦٧ وبعد هذا تستمر فى الحرب، وأننا نعلم أن الميثاق الوطنى يقضى بافناء اسرائيل..."

وقد ابديت رأيى بالنسبة لتصريحات شامير وغيره، من قادة التطرف الاسرائيلى، بعدم الاعتراف بالمنظمة أو بممثلى الشعب الفلسطينى، ورفضه الانسحاب لحدود ٦٧ وإخلاء المستوطنات... وأكدت معارضتى لاعتراف المنظمة باسرائيل. وإن لم تعترف اسرائيل بالمنظمة فعليها أن تسحب اعترافها باسرائيل، وقد نشرت عدة صحف تصريحاتى ومنها مجلة الحقيقة فى ١٩ نوفمبر ۸۸. تتضمن:" عدم موافقتى على رأى شامير وأرى أن حركة التحرير لايمكن أن تعترف بالاحتلال مثلما لايمكن للحمل أن يعترف بالذئب، وأهداف اسرائيل واضحة برفض الدولة

الفلسطينية أو تحريرها، وأؤكد بأنه مهما اعترفت المنظمة باسرائيل، فاسرائيل لن تعترف بالمنظمة أو بقيام دولة فلسطين... لماذا كل هذا التهافت... وكلما قدمنا مزيدا من التنازلات تشددت اسرائيل، لكن لو وقفنا وقفة صلبة مع الانتفاضة، فإننا سنحقق توازن القوى ونجبر اسرائيل على الاعتراف بالمنظمة.. كلمة صريحة وهى لايمكن للشعب العربى أن يقبل الاعتراف باسرائيل، إلا إذا قررت إسرائيل وأمريكا الموافقة والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى...

وأشير بأن هناك فكرة الاعتراف المتزامن والمتبادل، فلماذا نتراجع عنها..." وأشرت فى عدة أحاديث تضمنت :" وجدت لوما من بعض الشخصيات العربية لأن الانتفاضةمكنت التطرف الاسرائيلى من الوصول للحكم . . . وهذا اللوم أرفضه تماما... اذ أن تأييد بيريز ورابين (حزب العمل) من بعض القيادات يتعارض مع منطق الواقع، فان رابين وزير الدفاع ومن قادة حزب العمل هو الذى يقود حملة الإرهاب ضد الانتفاضة، كما أن الحروب الأربعة الكبرى التى خاضها العرب مع اسرائيل كانت فيها تحت قيادة العمل... إلا أن تحبيذ العمل لأسباب أخرى وهى أنه يستطيع أن يوهم بعض الاطراف العربية بأنه يسعى للسلام، ولكن عندما نقارن بين برنامجى العمل والليكود خلال الانتخابات نجدهما متشابهين... وخطورة العمل فى أنه يحاول أن يتظاهر بأنه يحاول الاتجاه للسلام والانسحاب من الاراضى العربية وهذا غير صحيح - إلا أنه يجعل بعض النظم العربية تفضله على الليكود ، أما الحقيقة، فان وجود الليكود فى الحكم وآرائه واضحة ضد الانسحاب ، تعيد للعرب حقيقة استمرار الصراع العربى الاسرائيلى وضرورة السعى الدائم للتوازن مع اسرائيل ، هذا الصراع لن يجد تسوية سياسية وشاملة له إلا بالسلام الدائم وانهاء التطرف الاسرائيلى

مصر والصراع العربى الاسرائيلى عام ١٩٨٩

الجبهة العربية لدعم الانتفاضة

وبدأت فى عام ١٩٨٩ اتصالات مع عدد من الزملاء، ناقشت خلال ذلك تقييما لموقفنا كمجموعات مصرية، تؤمن بالخط الوطنى المصرى والقومى العربى، وتساءلت هل حققنا أهدافنا ومبادئنا فى التحرير والاستقلال السياسى والاقتصادى والثقافي والدفاع عن الديمقراطية والشورى، واحترام حقوق الانسان ، ودعم التضامن العربى...

وقد رأينا أننا بالفعل قد حققنا نتائج إيجابية للغاية والحمد الله، سواء اثناء الدراسة أو العمل لحوالى الاربعين عاما . . . وبدأت مع الزملاء العمل لتحقيق إقامة جبهة عربية لدعم الانتفاضة.

وتلقيت دعوة كريمة من رابطة الاجتماعيين بالكويت لحضور ندوة عن الانتفاضة

الفلسطينية فى ١٩٨٩ أدليت خلالها برأيى بكل صراحة فى الاوضاع العربية، وناديت بتكثيف الجهود لاقامة هذه الجبهة العربية لدعم الانتفاضة، والعمل من خلالها لتحقيق العمل العربى المشترك، فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى. واتفقنا على تشكيل لجنة تحضيرية تتطوع لتحقيق هذا العمل تضم أحمد صدقى الدجانى - أحمد الخطيب - جاسم - جميل مطر - خالد محيى الدين - طه الفرنوانى - فاروق أبو عيسى - محمد فائق- محمود رياض- أحمد بهاء الدين- على خليفة الكوارى- تريم عمران- محمد البصرى... وقام الأخوة بالاتصال بقادة المنظمة الأخ صلاح خلف " أبو إياد" للتنسيق فى عملها مع ممثلى الشعب الفلسطينى، وقد رحب أبو إياد بهذه الخطوة الوحدوية لتدعيم الانتفاضة فى صراعها مع اسرائيل.

واثناء مناقشة الأخوة هذا الموضوع، فى تونس مع أبى إياد، دخل ياسر عرفات مكان الاجتماع وواجه بحدة الاخوة العرب الذين قاموا نيابة عن الشعب العربى بالتطوع بعرض الفكرة على قيادة المنظمة وحصلوا على موافقتها على تحركهم، إذ بهم يفاجأون بترديد عرفات بأن هذا العمل فيه إضعاف للمنظمة مما أدى إلى تصدى أحمد الخطيب لرأى عرفات، ويخطره بان اجتماعهم يتلو عدة إجتماعات مع قادة المنظمة واخطارهم بموافقة المنظمة على ذلك، وأنه ليس لهم اغراض شخصية أو قطرية فى هذا العمل، اللهم إلا دعم الانتفاضة الباسلة باعتبارها خط الدفاع الأول للأمة العربية، وأنهم اتفقوا مع ابى إياد، الرجل الثانى فى المنظمة، على أن تعمل الجبهة بالتنسيق الكامل مع المنظمة فى كل خطواتها، وأضاف بأنه إذا كانت هناك مستجدات بهذا الشأن فإنهم على استعداد لمناقشتها خاصة بالنسبة لموضوع من أخطر الموضوعات التى تهدد أمتنا العربية فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى، وإنتهى الاجتماع بتأجيل النظر فى الموضوع لاجتماع آخر واجتمعت مع اعضاء الجبهة بالقاهرة فى ٢٠ مايو ١٩٨٩ بحضور السادة أحمد الخطيب، أحمد صدقى الدجانى، وجاسم القطامى، ومحمود رياض، ومحمد البصرى، ومحمد فائق، وعلى الكوارى، وفاروق أبو عيسى، وأحمد يوسف أحمد، وجميل مطر، ومصطفى كامل السيد، وقد عرض علينا ملفا كاملا أعده أساتذة العلوم السياسية عن الانتفاضة وخطة التنسيق المقترحة للتحرك لنصرة الجانب العربى الفلسطينى فى الصراع العربى الاسرائيلى - وقد أشار بعض الزملاء إلى موضوع الاعتراضات التى حدثت فى تونس ، إلا أن الأخوة أعربوا على اتفاقهم على تحرك الجبهة بالتنسيق الكامل مع المنظمة ، إلا أن أحد الزملاء أشار بأهمية الحصول على موافقة صريحة من قيادة المنظمة لامكانية بدء اللجنة أعمالها ، وكلف بعض الزملاء بذلك .. إلا أنه لم يصلنا كأعضاء مؤسسين للجبهة هذه الموافقة ، وشعرت بأن هناك اتجاها يفضل تقديم المساعدات المالية للانتفاضة للمنظمة مباشرة وأنه بعدئذ توجهها للداخل . اجتمعنا مرة أخرى وقررنا متابعة هذا الموضوع لصالح الأمة العربية فى صراعها مع اسرائيل.

مؤتمر المحامين العرب لدعم الانتفاضة دمشق - يونيه ٨٩

وتلقيت دعوة كريمة من الأخ أحمد الخواجة رئيس اتحاد المحامين العرب ومن الأخ فاروق أبو عيسى أمين عام الاتحاد لحضور مؤتمر المحامين العرب فى دمشق من ١٩ إلى ٢٢ يونيه ٨٩، وكان موضوع المؤتمر " مؤتمر الوحدة العربية والانتفاضة الفلسطينية"، وحضرت جميع الندوات واللقاءات التى تمت خلال المؤتمر ، وأثناء حضورى لجنة فلسطين بالمؤتمر فوجئت بتفجير خلاف بين بعض المحامين الحاضرين وبين الأخ جمال الصورانى أمين اللجنة التنفيذية للمنظمة، وتطور النقاش بحدة وارتفعت الأصوات، الأمر الذى أدى إلى توقف عمل اللجنة. وقد طالبت رؤساء اللجنة بالصعود ثانية للمنصة حيث قدمنى رئيس الاجتماع إلى الحاضرين، "الأخ طه الفرنوانى المخلص للقضايا العربية والمؤيد لجميع القضايا العربية الفلسطينية والمشارك الفعال فى كل تطورات الصراع العربى الاسرائيلى سيلقى كلمة...

وألقيت كلمة هادئة وقاسية فى نفس الوقت حيث اشرت أن هذه الدورة دورة الانتفاضة وعلينا أن نناقش كيفية دعمها ، ولا أتصور أن نختلف عربيا وفى دمشق، فى الوقت الذى يتحدالشعب العربى فى الداخل ، ويواجه الرصاص الاسرائيلى وينادى بالتحرير ، ألا يجدر بنا رجال القانون والعدالة ، أن نتحد وأن نعمل سويا لنصرة مطالب شعبنا العربى العادلة فى التحرير والاستقلال وندعم الانتفاضة..." وتقدم بعض المعارضين للصورانى لطلب الكلمة، وأيدوا حديثى، كما تقدم عدد كبير لتحيتى بعد الاجتماع ، خاصة أبناء الارض المحتلة، وأشادوا باحاديثى وتصريحاتى التى كانت تبث فى نفوسهم روح الأمل والتفاؤل فى مواجهة الاستعمار الاسرائيلى، وقد أخطرتهم بسعادتى بلقائهم وباستماعى لآرائهم ، وأن واجبنا العمل سويا لنصرة الأمة العربية فى صراعها مع اسرائيل وكانت لقاءاتى بالأخوة العرب فى هذا المؤتمر وتأييدهم لفكرتنا فى ضرورة إقامة تجمع عربى لدعم الانتفاضة بعيدا عن الخلافات العربية والفلسطينية، دافعا لى فى العودة ثانية لتحقيق فكرة، الجبهة العربية لدعم الانتفاضة، وأشرت لذلك فى أحاديث عديدة فى الصحف العربية، وأن هدف هذا التجمع توحيد جهود لجان الدعم العربية الموجودة، حاليا بالاضافة لانشاء لجان أخرى فى الدول التى لم تنشأ فيها هذه اللجان... وأكدت فى أحاديث أخرى أهمية دعم الانتفاضة التى تقف فى مواجهة الخطر الصهيونى والتوسع الاسرائيلى، ونشرت مثلا صوت العرب فى ديسمبر ٨٩ حديثا لى تضمن " استمرار الانتفاضة وتصعيدها ودعمها واجب وطنى قومى على جميع شعوب الأمة العربية الاسلامية..."

مصر والصراع العربى الاسرائيلى - ١٩٩٠ - لجان دعم الانتفاضة

وتابعت أعمال لجان الانتفاضة وضرورة المبادرة إلي دعم الشعب الفلسطينى فى داخل الأراضى المحتلة ، واشتركت في اجتماعات الهيئات والنقابات والجامعات للدعوة لذلك.

وقد ركزت مجهوداتي في يناير ٩٠ علي اقامة لجنة دعم الانتفاضة في لجنة التضامن الأفريقي الآسيوي بتأييد من الدكتور مراد غالب والأستاذ أحمد حمروش، وحضر هذه الاجتماعات عدد من القادة المصريين والعرب ومنهم حافظ اسماعيل - احمد بهاء الدين - محمد عوده - سمير مكايد- وغيرهم وقد أشارت الصحافة إلي أهمية إقامة هذه اللجان فنشرت الأهالي مثلا في ١٩٩٠ مقالا تضمن إنشاء هذه اللجنة، وأن السفير طه الفرنواني تقدم باقتراحات لتدعيم الانتفاضة ، وإلي أن أحد مندوبي الدول العربية في لجنة التضامن عارض هذا الاقتراح، باعتبار أنه تم أخيرا إقامة لجنة لدعم الانتفاضة في كل قطر.." وقد علمت في نفس الوقت أن حزب البعث العراقي دعا عددا من المسئولين العرب لزيارة العراق، وقدم الحزب لهم مذكرة مقدمة من القيادة الفلسطينية تطالب بإقامة لجنة عربية للانتفاضة مركزها بغداد..، وأن حزب البعث العراقي قد حصل على موافقتهم وتوقيعهم على المذكرة.

وقد رفضت وعدد من الاخوة هذا الطلب نظرا لظروف الصراعات العربية، وتساءلنا ألم يكن أجدر الموافقة على إقامة جبهة عربية للانتفاضة تضم الشخصيات العربية غير الملتزمة حزبيا أو قطريا لتنسق مع المنظمة وقيادتها دعم الانتفاضة.. وأخطرت عدداً من القادة العرب الموقعين على المذكرة العراقية بوجهة نظرى فأشاروا بأنهم وقعوا على المذكرة المقدمة من رئيس المنظمة ولم يكن لديهم خلفية عن هذا الموضوع وتأثيره السلبى على العمل العربى المشترك لصالح الانتفاضة.

وقد عبرت فى أحاديثى عن أهمية استمرار الانتفاضة وضرورة دعمها وعلى سبيل المثال نشرت الخليج فى ١٤ يناير٩٠ مقالا تضمن : لابد أن يكون هدفنا الأول استمرار الانتفاضة.. واحذر من التسويات الناقصة.. طه الفرنوانى أحد أهم الخبراء فى القضايا العربية.. وأحد الأصوات الأولى التى بشرت بانتفاضة الشعب الفلسطينى... وعندما كان البعض يبتسم لحماس السفير المصرى ، كان هو يبصر الحقيقة الكاملة من خلال موقعه مديرا لإدارة فلسطين منذ ١٩٨٢... بل عندما ترك موقعه عام ٨٨ ورفضه تولى أى موقع آخر... استمر صوته مرتفعا.. الانتفاضة قامت لتستمر ولن يستطيع أحد إيقافها.. وقال لا أرى إلا مهمة واحدة يجب أن يعمل من أجلها كل مسئول وكل مواطن عربى وهى استمرار الانتفاضة ... فهى الأمل فى فرض الحل العادل للصراع العربى الاسرائيلى.. ويجب أن نتحرك كعرب جميعا صفا واحدا والا نجعل وفاق العملاقين على حساب القضايا العربية في الصراع العربى الاسرائيلى.

ونشرت الشعب فى ٩ يناير٩٠ مقالا تضمن " علي شعوبنا أن ترفع أصواتها لتطالب بحقوقها المشروعة فى الحرية والوحدة... ويستعرض مايقوم به الأبطال في الأرض الفلسطينية المحتلة وفى الحزام الأمنى فى لبنان من أجل العقيدة والمبدأ، وأن القوى المحتلة والحاكمة ستجبر إن عاجلا وإن آجلا على التراجع والاندحار..."

وأكدت بأهمية العودة للعمل العربي المشترك، دون أن يجد البعض في تحميل بعض الاتفاقيات، أكثر مما تحتمل ليستمروا في سلبياتهم، وقد أشرت إلي ذلك في عدة أحاديث وتضمن مانشرته روزاليوسف في ٥ مارس ١٩٩٠ ملخصا لوجهة النظر فذكرت " طه الفرنواني ... السفير الثائر ... قطع الطريق على من يريدون الصيد في الماء العكر خلال ندوة اتحاد المحامين العرب عن هجرة اليهود السوفيت ... حيث إنزعج لمحاولات البعض الاشارة لكامب ديفيد بأنها تعرقل التزامات مصر العربية ... وأوضح بحسم أن مصر لم تتخل أبدا عن التزاماتها العربية وأن تفسير ملحق معاهدة ٧٩ وتصريحات المسئولين المصريين تضمنت أن معاهدة الدفاع المشترك لها أولوية على معاهدة مارس ٧٩ ... قال أحد أعضاء الندوة.. إن طه الفرنواني دائما ثائر... بدرجة سفير.."

القمة العربية - بغداد مايو ١٩٩٠

وقد تابعت انعقاد القمة العربية الطارئة في بغداد في مايو ١٩٩٠ لمناقشة التهديدات ضد الأمن القومي العربي، والتدابير اللازمة حيال ذلك... وقد لمست من خطابات بعض القادة العرب، محاولات لاثارة مشاكل إقليمية ومحلية، وتصريحات إعلامية تهاجم اسرائيل والولايات المتحدة، وشعرت بأن هناك محاولات من البعض لادخال مصر في هذه الاتجاهات، وماقد تؤدي إليه من تصعيد الموقف حتى نصل إلي ماوصلنا إليه عام ١٩٦٧، ويتحقق لاسرائيل أهدافها، وتستطيع أن تضرب الانتفاضة الفلسطينية والقوى العربية المتصاعدة متذرعة بالعديد من الحجج المعروفة، وقد حذرت من هذا الاتجاه في العديد من أحاديثي ولقاءاتي وعلى الأخص مانشر في جريدة الوفد في ١٦ يونيه ١٩٩٠" السفير طه الفرنواني... إسرائيل تسعى لاستدراج مصر لحرب جديدة .. تساءلت الصحيفة هل تعني تصريحات مساعد رئيس الأركان الاسرائيلي بمثابة شرارة تساعد على تحقيق مخطط اسرائيل لاستفزاز الدول العربية، واستدراجها إلى حرب جديدة، ... وأشار السفير طه الفرنواني" أن هذه التهديدات تعني استمرار السياسة الاسرائيلية والتي لم تتغير قبل توقيع كامب ديفيد أو المعاهدة المصرية الاسرائيلية أو بعدها، فاسرائيل لم تلتزم بتنفيذ المعاهدة تنفيذا دقيقا وخرقتها أكثر من مرة،. لأن إسرائيل كانت تسعى من وراء توقيع المعاهدة مع مصر، للتوصل إلي صلح جزئي وليس إلى سلام عادل ودائم وشامل للصراع العربي الاسرائيلي... وأن هناك عددا من صقور اسرائيل ينظر إلي السلام مع مصر على أنه سلام مؤقت... وأن انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء مجرد هدف تكتيكي يهدف إلي عزل مصر، باعتبارها أكبر قوة عربية ، وفي مقابل الانسحاب من سيناء، أخذ التطرف الاسرائيلي في التوسع على جبهات عربية أخرى، استعدادا لشن حرب جديدة ضد العرب... وإنني أرى أن استقدام مهاجرين من دول أوربا الشرقية وأثيوبية، وتوطينهم في النقب مع تشكيلاتهم العسكرية، خرقا للمعاهدة وتهديدا مباشرا لأمن مصر... وأنني أرفض الاستجابة للاستفزازات الاسرائيلية لاستدراج مصر إلي معركة جديدة

ومشابهة لحرب يونيو٦٧، ولكن يمكن مواجهة أى احتمال عن طريق تقوية قوانا السياسية واقتصادنا وأمننا القومى، وإجراء اصلاحات سياسية وديمقراطية تساعد على ذلك...."

وتابعت بقلق بالغ الموقف العربى والخلاف العراقى الكويتى، الذى تفجر في أواخر يوليه ٩٠، ومحاولة تسوية الخلاف فى جدة ثم تحرك القوات العسكرية العراقية لتحتل الكويت فى ١ أغسطس ١٩٩٠، الأمر الذى دعانى إلي التصريح بضرورة الالتزام بميثاق الجامعة العربية وقراراتها، وأن هذا الوضع يؤثر على مستقبل الأمة العربية، وعلى التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى.. وأدليت بتصريحات في هذا الصدد. وقد نشرت فعلا الشرق الأوسط فى أغسطس ٩٠ مقالا تضمن " السفير طه الفرنوانى لقد جاء هذا العمل قبل أن تسعد أمتنا العربية وتبتهج بعودة العلاقات بين مصر وبقية الأقطار العربية، وهو ما استبشرنا به خيرا لبدء مرحلة جديدة للعمل العربى المشترك، فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى..وشهدت هذه الفترة القصيرة أثر عودة العلاقات المصرية العربية والاتفاق على التصدى للتهديدات الأجنبية للعراق بامتلاكه الأسلحة الكيماوية وتهديده لاسرائيل- والعمل لتأييد الانتفاضة وإنهاء الوضع المتردى فى لبنان ومواجهة الهجرة اليهودية للأراضى المحتلة.. وأخشى أن ندخل فى مرحلة جديدة من التمزق والانقسام بعد أن كدنا ننجح في علاج واحتواء آثار جروح عشر سنوات من التفتت فى أعقاب مؤتمر بغداد ٨٨..."

فى تعليقى على قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة التى بدأ انعقادها فى ١٠ أغسطس ١٩٩٠، أدليت بأحاديث منها مانشرته الشرق الأوسط فى ١١ أغسطس ٩٠ تضمن : أن الموقف هام جدا في هذه المرحلة، وعلي القادة العرب الا يتركوا تلك الفرصة تضيع من أيديهم، وأن يطوقوا النزاع فى إطاره العربى خوفا من أطماع الحاسدين والحاقدين على أمتنا العربية..."

وقد رفضت تشبيه ماحدث في المنطقة العربية عام ٩٠ بما حدث فى الستينات وأشرت لهذا الرأي فى عدة مقالات وقد نشرت مثلا جريدة الخليج فى أول اكتوبر ١٩٩٠ مقالا تضمن : إن عبد الناصر رغم ماحدث وقتئذ، إلا أنه كان حريصا على تصفية الخلافات العربية بالطرق الودية، وفي نطاق الأسرة العربية أو الجامعة العربية ... واشرت إلي دعوة عبد الناصر عبد الكريم فور تهديد قاسم للكويت فى يونيه١٩٦١، إلي عقد اجتماع قمة عربية، حيث تقرر ارسال قوات عربية لمساندة الكويت، وفرض الحل العربى بالقوات العربية، وتحت علم الجامعة العربية، واجبار بريطانيا للانسحاب بعد قيام القوات العربية بواجبها.. ورفض إعطاء المبرر للتدخل الأجنبى.. وأشرت إلي موقف عبد الناصر من هزيمة ٦٧ وتوقعى صباح ٩ يونيو اقدامه على الاستقالة لاعتقاده أنه فشل فى تحقيق مصالح الشعب وأمته العربية فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى.."

ولم تبتعد أنظارى عن الموقف فى الأراضى العربية المحتلة، رغم ماحدث في الخليج،

فتابعت مطالبتى بدعم الانتفاضة في مواجهة الجرائم الاسرائيلية، وادانتى لمذبحة المسجد الأقصى بالقدس فى اكتوبر ١٩٩٠ ومطالبتى بإنهاء الاحتلال الاسرائيلى وفقا لنفس المبادئ الخاصة بانسحاب القوات العراقية من الكويت، وحذرت من خطورة هجرة اليهود السوفيت وشاركت فى اللقاءات الخاصة بالمنظمة العربية والمصرية لحقوق الإنسان، لتوضيح ضرورة مواجهة الممارسات الاسرائيلية خاصة الهجرة اليهودية.. كما طالبت بضرورة تحرير الجنوب اللبناني وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥لسنة ٧٨، بإنسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضى اللبنانية، خاصة وأن استسلام ميشيل عون في ١٣ اكتوب٩٠، قد فتح الباب لفرض الشرعية والاستقرار في ربوع لبنان وإعادة البناء والتعمير..

مصر والصراع العربى الاسرائيلى عام ١٩٩١ - حرب الخليج

وشعرت منذ بداية هذا العام، بخطورة الموقف في منطقة الخليج، وأكدت بضرورة مبادرة العناصر العربية القومية بالتحذير من هذه المرحلة، وأن الهدف لبعض القوى الأجنبية، ليس انسحاب القوات العراقية من الكويت، بل تحطيم القوى العسكرية العراقية، باعتبارها سندا رئيسيا للقوى العربية فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى وما يؤدى ذلك إلي نتائج منها ضرب الانتفاضة، واستمرار الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية.

وأجريت اتصالات ولقاءات مع عدد من القادة العرب، لحثهم على التدخل لإنهاء المشكلة عربيا دون استخدام القوة العسكرية لصالح امتنا العربية، ووحدتها ومستقبلها.

وقد نشرت عدة أحاديث في أول يناير بهذا الشأن، ويمثل حديثى لجريدة الأنباء في ٥ يناير ١٩٩١ أى قبل الموعد المحدد للهجوم علي الكويت والعراق بعشرة أيام تضمن : " السفير طه الفرنواني.. ١٥ يناير حد فاصل فى تاريخ المنطقة وأشارت الجريدة أن طه الفرنوانى أكتسب سمعته المرموقة، في المحافل الدولية والعربية عبر السنوات الطويلة الماضية خلال مواقفه الواضحة والمؤيدة لحقوق الإنسان ولحق الشعب العربى الفلسطينى فى أرضه وحقه في تقرير مصيره.. ومطالباته الأمة العربية بوحدة صفوفها. وهو من الأصوات المخلصة للقضايا العربية، ولأنه كان من أكثر الشخصيات العربية والمصرية اخلاصا لهذه القضايا.. فان شهادته الآن وتأثير أزمة الخليج على هذه القضايا، كانت دافعنا للتحاور معه... وتاريخه من القضايا العربية والفلسطينية يتيح له بُعْد الرؤية... ومواقفه تحرم المتاجرين المزايدة عليه.. وخروجه من منصبه يجعله بعيدا عن الشبهات... فلا شبهة ولامصلحة له من أى نوع في الإدلاء بشهادته، وكان الحوار معه فرصة لفضح نوايا اسرائيل فى المنطقة، ودورها فى الحرب القادمة.. وتصوره للحل السلمى للأزمة... وخطورة حرب فاصلة في ١٥ يناير القادم.. ماذا قال السفير طه الفرنوانى ... (وأشير باختصار إلى مايلى) : أن الموقف الأمريكى والموقف العراقى ضعيف مهما كانت النتائج..

والطرف المستفيد الأول هو اسرائيل.. ستحاول أن تجنى ثمار المواقف العربية الخاطئة... سيسقط مبدأ عدم جواز احتلال اراضى الغير بالقوة، وهى الفكرة التى ناضل العرب لترسيخها في كل المحافل الدولية، على مدى السنوات الماضية، تأكيدا لرفض احتلال اسرائيل للأراضى العربية.. وستحاول اسرائيل نسف هذا المبدأ، لتتمسك بشرعية احتلالها للأراضى العربية باعتبارها أرضا محررة وليست محتلة.. وتسعد اسرائيل بانشغال العالم كله بأزمة الخليج، وتناسي الانتفاضة الفلسطينية التي هي أخطر مايهدد أمنها، وغض النظر عن جرائمها في الأراضى المحتلة، وعن هجرة اليهود السوفيت إلى الأراضى المحتلة.. وأن اسرائيل هى صاحبة المصلحة الأولى، والمستفيدة الوحيدة من هذه الحرب، وأي حرب فى المنطقة... وأكدت معلومات عن المقربين من بوش، بأنه جاد جدا فى موقفه وسيبادر بالهجوم يوم ١٥ يناير...

وحذرت من وجود القوات الأجنبية فى منطقة الخليج، بما يعني العودة لفكرة الأحلاف العسكرية التى حاربناها فى الخمسينات ومازلنا نحاربها... وخطورة هذه القوات الآن، أنها ستأخذ غطاء من القانون الدولي وفقا للميثاق... وأخشى أن يتحرك الوفاق الدولى الجديد إلي مرحلة جديدة للحوار والارتباط، بينما يتطور الواقع العربى للحرب والتمزق .

أوروبا الغربية تتجه لحل مشكلاتها وايجاد كيان اقتصادى موحد.. فى الوقت الذى يواجه الاتحاد السوفيتى وحلفاؤه بأزمات سياسية واقتصادية، تسعى اسرائيل لإنتهازها، لتزيد من هجرة اليهود السوفيت لاسرائيل، وإقامة مستوطنات جديدة، مما يزيد مشكلة الصراع العربى الاسرائيلى من تعقيدات، إذا ما تمت مفاوضات في المستقبل لحل القضية الفلسطينية. ولا يجب فى نفس الوقت أن تبعدنا الخلافات العربية عن خطورة الاستعمار الاسرائيلى..

وأننى أوافق على الفكرة المعروضة من تزامن انسحاب القوات الأجنبية المحتشدة فى الخليج مع انسحاب القوات العراقية من الكويت... ان الشعب المصرى كان فى طريقه لالتقاط أنفاسه، بعد معاناة السنوات التى عاشها بعد كامب ديفيد، إلا أننا فوجئنا بضربة مفاجئة للتضامن العربى... وأن مصر مازال يقع على عاتقها مهمة إعادة التضامن العربى ومواصلة الحوار العربى العربى، كما أن عليها ألا تقطع شعرة معاوية مع العراق، والدور الأساسى المطلوب من مصر بعدئذ أن تساهم في إعادة بناء النظام الاقليمى فى المنطقة، وأن تحافظ علي وحدة الشعب العربى ..."

وكما توقعت وحذرت، فقد ضرب العراق ومنشئاته فى ١٥ يناير٩١ تمهيدا للهجوم البرى وأعلنت بأننى وإن كنت أطالب بانسحاب العراق الكامل والفورى من الكويت، إلا أننى أرفض الاعتداء على العراق وشعب العراق ومن بينهم مليون مصرى...،"

وناديت بضرورة تحرك الحكومات العربية المشتركة مع الولايات المتحدة فى الضغط

عليها لإيقاف ضربها للشعب العراقي والذي يعتبر درعا عربيا في التوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي، وأن قوته مع القوى العربية والانتفاضة الفلسطينية قادرة على اجبار الطرف الاسرائيلي – من خلال هذا التوازن –على الإنسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة ... وقد عبرت عن ذلك في عدة أحاديث للصحافة العربية، ومثل لذلك مانشرته الشعب في ٢٢ يناير ١٩٩١ من حديث لي تضمن : " طه الفرنواني يقول لابد للدول العربية، التي لها علاقة بأمريكا والغرب أن تطالب بأقصى سرعة من خلال الاتصالات السياسية والدبلوماسية بوقف الحرب، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، سواء في أزمة الخليج أو القضية الفلسطينية.. حقنا للدماء العربية... وأطالب الشعوب والهيئات والنقابات والأحزاب العربية، أن تنظم صفوفها فورا، وتضغط على الحكومات للمطالبة بوقف الحرب، وانسحاب العراق من الكويت وانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة..."

كما نشرت مثلا الأهالي في ٦ فبراير ٩١ مقالا تضمن : " أن الحلفاء يسعون لتدمير العراق ولو عبر تدمير الكويت أيضا ... مع ايهام البعض بأن التدمير للتحرير وليس لاستنزاف ثرواتهم حتى آخر برميل نفط وآخر دولار... وإنني أتعامل مع القضية بشكل موضوعي، وعلي هذا الأساس يجب الوقوف بكل قوة – رسميا وشعبيا– ضد كل مايخل بالتوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي.."

وأضاف الفرنواني " أن في مخيلتي أن ثمة ردا عراقيا قد يحدث في الأيام المقبلة، تجاه اسرائيل (وقد تم ذلك بعدئذ) غير أني اتصور أن ذلك لن يحل المشكلة مهما كانت جسامة التهديد الذي سيحدثه... (وللتذكرة فإن حالة الحرب بين العراق واسرائيل مازالت مستمرة منذ ١٩٤٨)... وعلى العناصر القومية أن تضغط بكل قوة لوقف محاولات اسرائيل انتهاز الموقف في الخليج لتضخم من أهمية الدور السياسي والجغرافي والاقتصادي لاسرائيل، ليتناسب ويتوازن مع مرحلة هيمنة القطب الأمريكي المهتاج في العالم وفي منطقتنا العربية ..."

"وأن الانسحاب العراقي من الكويت، قد ينطوي على الحفاظ على القوة العراقية أو إيقاف استغلال اسرائيل لوجود قوات الحلفاء في المنطقة، كما يتيح الفرصة الأوسع بمشاركة بعض التدخلات العربية – للضغط على قوات الحلفاء بالانسحاب من ناحية أخرى. ومنع تواجد قوات أجنبية على أرضنا العربية... إن احتلال دولة لأخرى مرفوض... والتواجد الأجنبي الدائم مرفوض، وضرب إيران عراقيا من قبل مرفوض... وعلينا أن نتعلم الرفض والقبول طبقا للحسابات الموضوعية، ولسنا بالضعف الذي نتصوره لنظل نؤجل كل صراع بدعوى الظروف، وأخشى أن يأتي الظرف المواتي، ونكون قد نسينا الصراع العربي الاسرائيلي..."

ونشرت الوفد حديثا لي في ٧ فبراير ٩١ تضمن " ان اسرائيل لاتعترف بالشرعية

الفلسطينية وهى شرعية تقوم على أساس وجود الشعب والاقليم والنظام السياسى... وهذه الشرعية موجودة من قبل صدور قرار التقسيم ١٨١لسنة٤٧... (وأشرت إلى القرارات الدولية التى تدين اسرائيل ورفض تطبيقها)... ويؤكد السفير طه الفرنوانى أنه يعتبر كل القرارات التى تحدد حدود الدولة الفلسطينية على أساس حدود يونيه١٩٦٧ قرارات غير شرعية وغير قانونية بما فيها قرارات قمة فاس سبتمبر١٩٨٢".

وأنه يجب على الولايات المتحدة والمجتمع الدولى الضغط علي اسرائيل باستخدام العقوبات المقررة فى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة- مثلما تفعل مع العراق - لطرد اسرائيل من الأراضى التى احتلتها، وأن يقوم المجتمع الدولى، بايفاد قوات دولية للأراضي المحتلة تحمى الشعب الفلسطينى، وتحل محل قوات الاحتلال الاسرائيلى، تمهيدا لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضى المحتلة..."

وقد رفضت بشكل قاطع بعض تصريحات المسئولين عن دور إسرائيلى محتمل في الترتيبات الأمنية، التى ستتم بعد حرب الخليج فى إطارالنظام الأمنى، وأعلنت آرائى فى نداءات وأحاديث تؤكد رفض مشاركة اسرائيل المعتدية فى أى اجراءات أمنية عربية.

ونشرت الصحف العربية بعضا من هذه التصريحات، فنشرت مثلا الأهالى فى ٢٠ فبراير٩١ مقالا تضمن " نرفض مشاركة اسرائيل أو أية دولة غربية لها مواقف ضدنا فى أى اجراءات أمنية... ولا أستطيع أن أتصور مشاركة اسرائيل في عمليات الأمن قبل موافقتها وتنفيذها الانسحاب الشامل من جميع الأراضى العربية والوصول إلى سلام عادل بالمنطقة... كيف تشارك إسرائيل وهى في حالة حرب قانونية وفعلية ضد الدول العربية، ولم تحترم قرارات الأمم المتحدة بالانسحاب من الأراضى العربية، ولم تعترف بالدولة الفلسطينية حتى حدود ٤٧وفقا للشرعية الدولية... يجب على الدول الخليجية ومصر أن ترفض هذه المشاركة...

كيف نطالب دول المنطقة بنزع أسلحة الدمار الشامل دون أن يتم نزع السلاح النووى والكيماوى الاسرائيلى، وترفض اسرائيل التوقيع على معاهدة منع التجارب النووية بالمنطقة ترفض التفتيش على منشآتها النووية، التى تمثل تهديدا لأمن الدول العربية بالمنطقة..."

ونشرت جريدة الشعب في ١١ مارس ٩١ حديثا لى تضمن : أمريكا استغلت الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها الاستعمارية... إستمرار العقوبات واستخدام القوة الأمريكية ضد العراق يخالف ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن التى لم تنص صراحة على استخدام القوة العسكرية، كما جرى العرف الدولى خاصة في موضوع كوريا ١٩٥١... وأن قبول العراق لجميع قرارات مجلس الأمن يحتم إلغاء العقوبات الاقتصادية...

أطلب من الأمم المتحدة ومن الولايات المتحدة - إذا كانت هناك حقيقة عدالة دولية - بمعاملة اسرائيل بالمثل وأن يحدد لها مجلس الأمن مهلة محددة للانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة، وأن تحل قوات دولية محلها تستفتي شعب الأرض المحتلة في تقرير مصيره وأطالب الدول التى ساندت أمريكا في حرب الخليج، بأن تبذل نفس الجهد ونفس الحماس لحل القضية الفلسطينية، كما تلزم اسرائيل بالانسحاب والتوقيع على اتفاق حظر الأسلحة النووية والكيماوية..."

ضرورة إستمرار دعم الإنتفاضة

ولم ينسن الموقف الدولى، موقفي بالنسبة لضرورة استمرار دعم الانتفاضة، وأكدت حقى في ابداء آرائى الشخصية، بالنسبة لمواقف القادة العرب من هذا الموضوع وأن أؤيد أى موقف لأى قائد عربى يدعم الانتفاضة، وبالتالي يشارك مشاركة فعالة فى إنهاء الصراع العربى الاسرائيلى لصالح الأمة العربية.

وعلى هذا الأساس أدليت بعدة أحاديث، وقد نشرت مجلة روزاليوسف حديثا لى فى ١٢ مارس ١٩٩١، إلا أننى لاحظت قيام المحرر باضافة عبارات أو حذف فقرات من الحديث الذى يتضمن " موضوع توقيع بعض رجال الأحزاب المصرية على ميثاق بانشاء " لجنة عربية للانتفاضة في بغداد بدلا من إنشاء اللجنة القومية العربية التى سبق أن اقترحناها ورفضى الاعتراف باسرائيل في مقابل حوار شكلى مع الولايات المتحدة في تونس توقف بعد عدة شهور.. وضرورة العمل العربى المشترك والمحايد لتخطى الموقف المتردي في حرب الخليج بعد أن كنا ننتظر بعد إنتهاء الحرب العراقية الايرانية، استخدام القوات العربية لصالح القضية الفلسطينية... وماترتب على ذلك من تفتيت الشعب العربى وارتفاع اصوات الشماتة في اسرائيل والغرب لتهزأ من التضامن العربى..."

وكان من الضرورى متابعة الموقف الأمريكى بعدئذ أثناء زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة لاسرائيل في ١٢ مايو ٩١ فى إطار جولة بالشرق الأوسط وإعلان الوزير بأنه " لاتوجد لديه خطة محددة لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى، وحل المشكلة الفلسطينية، وأشار إلي أنه من الخطأ توقع تحقيق سلام فورى، وحل سريع للصراع العربى الاسرائيلى..."

وقد أوضحت في عدة أحاديث بأن الشعب العربى قد سأم ترديد هذه العبارات وأنه يتطلع إلي موقف عادل من الولايات المتحدة وإنهاء المشكلة الفلسطينية بمشاركة ممثلى الشعب الفلسطينى. وقد نشرت مثلا جريدة الوفد فى ١٤ مايو ١٩٩١ حديثا لى تضمن : " ضرورة مشاركة الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطينى فى أى تسوية عادلة وشاملة، ودون تدخل من أى جهة في تحديد ماهية هؤلاء الممثلين، كما هو الحال بالنسبة للأطراف الأخرى" مذكرا بالموقف الاسرائيلى

في نهاية عام ٩٠ أثناء أزمة الكويت وإعلان اسرائيل استعدادها لإجراء انتخابات في الأراضى المحتلة تهدف إلي اقامة حكم ذاتى فى إطار الدولة اليهودية...

وأكدت أن إجراء انتخابات للتمثيل الفلسطيني فى الضفة بمافيها القدس وغزة، أمر لابدمنه، وهو حق طبيعي لشعب الأرض المحتلة، وفقا للقانون الدولي والشرعية الدولية إلا أن اسرائيل ترفض الانتخابات الديمقراطية الحرة، وتصر على انتخابات بدون ضمانات، للوصول لحكم ذاتى محدود لإدارة البلديات ولكنها تتمسك بالسلطة الداخلية والدفاع والتمثيل الخارجي...الخ .الأمر الذى يرفضه الفلسطينيون... وأرى أن الشرعية الدولية لا تتجزأ، وأطالب بضرورة فرض قرارات الأمم المتحدة على اسرائيل، ومنحها مهلة زمنية محددة لتنفيذ هذه القرارات..."

ونشرت مجلة المجلة في ٧مايو ١٩٩١مقالا تضمن " يقول السفير الفرنواني أن آراء بيكر تتشابه إلي حد كبير بالأراء الأمريكية السابقة، خاصة مبادرة ريجان في سبتمبر١٩٨٢، والتى رفضها الاسرائيليون ومعظم القادة العرب والفلسطينيين، رغم أن خطة ريجان كانت تقضي بأن مجلس الأمن يمثل حجر الأساس، بعكس آراء بيكر التى تركز على الرعاية الدولية... كما أن ريجان طالب برفض إقامة المستوطنات الاسرائيلية، في حين أن بيكر لم يشر إلي ذلك... ويرى الفرنواني أنه بالنسبة لما يمكن أن يوافق عليه العرب والفلسطينيون موضوع نزع السلاح فى المناطق الفلسطينية التى تنسحب منها اسرائيل، مع تبادل ذلك مع مناطق اسرائيلية، وأن يكون ذلك مع إشراف دولي فعال، حتى لاتستطيع اسرائيل بعدئذ ضمها كما حدث بعد هدنة ٤٩... والموافقة على تدمير أسلحة الدمار الشامل بالنسبة للدول المحيطة باسرائيل، وكذلك بالنسبة لاسرائيل نفسها، مع الموافقة الجماعية على الاشراف الدولي لتحديد حجم القوات المسلحة فى بعض المناطق بالتبادل مع اسرائيل...

أما السيناريو الذي يتوقعه طه الفرنواني فهو توقع حدوث مفاوضات عربية فلسطينية اسرائيلية، شرط أن تساهم المنظمة بشكل فعال فيها، سواء بوفد يمثلها أو وفد من الأراضى المحتلة يخضع لاشراف المنظمة... أما بالنسبة للنتائج المتوقعة، فهذا يتوقف على شكل المفاوضات ونوعيتها وامكانية ممارسة الضغط الأمريكي علي اسرائيل... مع ضرورة الاتفاق العربي على شروط موحدة يستطيعون فرضها خلال المفاوضات التى ستجرى خلال المؤتمر المرتقب أيا كان شكله إقليميا، أو دوليا... وأن التسوية السياسية الحقيقية للصراع العربى الاسرائيلى لن تتحقق إلا فى ظل توازن حقيقى واستراتيجى... فهل حان الوقت لتحقيق هذا التوازن بعد الانهيار العربى أثر حرب الخليج؟.."

وفى حديث للأهالى فى ٢٢ مايو ١٩٩١ أشرت «التخاذل العربى حيال دعم الانتفاضة ليس

وليد أزمة الخليج، كما يصور البعض الموقف الآن ومعلوم ان قرارات مؤتمر القمة بالجزائر عام ١٩٨٨ والخاصة بدعم الانتفاضة ماديا ومعنويا واعلاميا لم تطبق، بل عرقلت بعض الدول تنفيذها، واذكر أن مسئولا عربيا هاجم بعض القادة العرب بعنف فى مؤتمر قومى عربى عام ٨٣ لأنهم قصروا فى دعم مصر فى عهود ناصر والسادات ومبارك فيما يخص احتياجاتها بشأن القوات المسلحة. وأن هذا الموقف ضد عوامل أخرى أدت الى كامب ديفيد والآن فإن التخاذل العرى قد يؤدى إلى عواقب وخيمة، ولقد أثمر التخاذل العربى فى دعم الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية فى لبنان عام ٨٢ إلى مقررات فاس وفيها الاعتراف الضمنى باسرائيل والانسحاب الى حدود ١٩٦٧ وليس لحدود ١٩٤٧ واظن أن عدم دعم الانتفاضة كان كذلك وراء التنازلات الفلسطينية من نوفمبر ١٩٨٨ بشأن الاعتراف بدولة اسرائيل واعلان أن الميثاق الوطنى الفلسطينى لم يعد قادرا على مسايرة التطورات رغم انه صلب وجود المنظمة وان استغراق الجامعة العربية فى الشكليات بدعوى كسب الوقت لحين تنقية الاجواء العربية ينطوى على أكثر من وهم، والظن بأن الوقت يعمل فى صالح التنقية وسط الوجود الغربى والأمريكى المكثف والضاغط سياسيا وعسكريا فى المنطقة وهم، إن الانتفاضة لن تنتظر والعدو الاسرائيلى لن يؤجل ابتلاعه للأرض والوجود والاحتلال الغربى لشمال العراق لن يجمد أوضاعه حتى تنقى اجواءها... لقد كانت الخلافات بين مصر والسعودية على أشدها وعندما دعت مصر لمؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧ حضر الجميع وتحققت مكاسب على صعيد التصدى القومى للخطر الصهيونى والآن حتى تستعيد الجامعة العربية جديتها وحتى تستفيد مؤسسة القمة عافيتها...؟

وذكرت "الموقف العربى" فى ١٩ مايو٩١ حديثا لى يتضمن " لا حل للقضية الفلسطينية قبل إنهاك الصهاينة... ويرى السفير طه الفرنوانى وأحد البارزين في الحركة السياسية: أن حرب الخليج قد تفجرت بعد اجتماع قمة بغداد في مايو٩٠ والذى كان يهدف لبحث كيفية مواجهة المخططات الصهيونية... إلا أن أحداث الخليج قلبت الموازين رأسا علي عقب... وأن تجاربي مع حركات التحرير تاريخيا أكدت وقوف هذه الحركات باستمرار موقفا محايدا تماما فى جميع الخلافات العربية العربية... وقد شاركت في حرب تحرير الجزائر في وقت خلافات عربية خاصة بعد الانفصال المصرى السورى ١٩٦١ ورغم علاقاتنا القوية بقادة التحرير الجزائرى، ودعمنا المستمر لثورتهم، إلا أنهم كانوا حريصين على عدم التدخل فى أى خلاف عربى... وأشار الفرنوانى بضرورة قيام الأمة العربية بدفع الديمقراطية والشورى وحقوق الإنسان... وأن ندعم باستمرار الانتفاضة الفلسطينية... وآمل ألا يتخذ الموقف الفلسطينى من حرب الخليج كذريعة لمنع المعونات والمساعدات عن الانتفاضة سواء أخطأ بعض القادة أم لم يخطئوا... وأن موضوع تصعيد الانتفاضة، يتوقف على تقدير القيادة في الداخل وتقديرها الآثار والنتائج... وأؤكد أن الانتفاضة لن تتوقف، لأنه لايمكن وقف الكفاح المشروع للشعب الفلسطينى لتحرير أرضه، ولابديل عن هذا، فلا قرارات الأمم المتحدة ولا مجلس الأمن ولا اجتماعات القمة العربية والأوربية

ولا الوعود والتصريحات، تستطيع أن توجد حلا للقضية الفلسطينية، دون الانهاك الدائم المستمر لقوى الاستعمار الصهيوني، وهكذا علمتني تجاربي مع حركات التحرير. وأشرت إلي قيامي أثناء عملي كسفير لمصر في زامبيا أثناء حرب تحرير روديسيا وزمبابوي باتصالات مع قادة حركات التحرير وتأكد لي تصميم قادة التحرير على ضرورة استمرار الاستنزاف لقوى الاستعمار، وبعدها يمكن الجلوس على مائدة المفاوضات مع استمرار الكفاح... وناقشت أيان سميث رئيس روديسيا قبل التحرير، وقد أصبح بعدها زعيما للمعارضة البيضاء في زيمبابوى المستقلة، عن أسباب خسارته الحرب وكيف استسلم لقوى تحرير زمبابوى، أجاب إن الانهاك لحكمه الناتج عن تصميم ومواصلة قوى التحرر علي استرداد الحق كان الفيصل في ذلك..." وأكدت من واقع تجاربي مع سبع حركات تحرير بأن السلام وإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي لصالح الأمة العربية لن يتحقق الا بتفوق التوازن..."

مؤتمر مدريد أكتوبر ١٩٩١

وكما سبق أن توقعت في أوائل عام ١٩٩١ من احتمالات حدوث مفاوضات عربية فلسطينية اسرائيلية، فقد وجه الرئيسان الأمريكي جورج بوش والسوفيتي ميخائيل جورباتشوف في ١٠ اكتوبر ١٩٩١ الدعوة إلي الأطراف المعنية بالصراع العربي الاسرائيلي لحضور مؤتمر السلام الذى تقرر عقده في مدريد في ٣٠ اكتوبر ١٩٩١.

وقد سبق أن أكدت في تصريحاتي السابقة، خاصة في مارس ومايو١٩٩١ بضرورة قيام الولايات المتحدة بدور فعال- وفقا للشرعية الدولية- وبنزاهة وحياد لايجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي وبأن الشعب العربي يتطلع إلي موقف عادل من أمريكا لإنهاء المشكلة الفلسطينية بشرط مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني الشرعيين بدورهم بهذا الشأن عن طريق وفد يمثل المنظمة أو وفد من الأراضي المحتلة يرتبط بتوجيهاتها ودون تدخل من اسرائيل في تحديد ماهية هؤلاء الممثلين مع ضرورة إجراء انتخابات في الضفة الغربية بما فيها القدس وغزة مع ضرورة فرض الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لقرارات الأمم المتحدة على اسرائيل ومنحها مهلة زمنية محددة لتنفيذ هذه القرارات، فقد اتصل بي السفير الأمريكي وعدد من المسئولين الأمريكيين أثناء زيارتهم لمصر لمعرفة رأيي بالنسبة لأية مفاوضات مقبلة، وقد أكدت لهم وجهات نظرى السابقة، كما أشرت إلي أن الآراء الأمريكية المطروحة لا تلبي المطالب المشروعة للشعب العربي في استرداد أراضيه واقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وأن هذه الآراء تتناقص بالنسبة للأمة العربية حتى مع مبادرة ريجان لعام ١٩٨٢.

وقد أشار الرئيسان الأمريكي والسوفيتي في دعوتهما لعقد مؤتمر مدريد في ٣٠ اكتوبر ١٩٩١ إلي أن هناك فرصة تاريخية قائمة لتحقيق سلام حقيقي في الشرق الأوسط وأن بلديهما

على استعداد لمساعدة الأطراف لتحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة من خلال مفاوضات مباشرة ترتكز علي قراري مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ وأن المفاوضات الثنائية المباشرة تبدأ بعد أربعة أيام من افتتاح مؤتمر مدريد بين اسرائيل وكل من سوريا ولبنان والأردن مع مشاركة الفلسطينيين كجزء من الوفد الأردني الفلسطيني وتدعى مصر والمجتمع الأوربى بصفة مشاركين كما ستوجه الدعوة لمجلس التعاون الخليجي لإرسال امينه العام للحضور كمراقب وللأمم المتحدة لإرسال الأمين العام مراقب يمثله، كما ستجتمع بعدها باسبوعين الأطراف التى ترغب في حضور المفاوضات المتعددة الأطراف في موسكو للتفاوض بشأن قضايا المنطقة مثل الرقابة على الأسلحة والأمن الاقليمي والمياه وقضايا اللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية والمواضيع الأخرى ذات الاهتمام المشترك. ونص خطاب الدعوة إلي المؤتمر بأنه لن تكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الأطراف أو حق رفض الاتفاقات التى سيتوصلون لها، ولن تكون للمؤتمر سلطة اتخاذ قرارات للأطراف أو التصويت على القضايا أو النتائج وأن عقد المؤتمر مرة ثانية سيكون بموافقة جميع الأطراف. وركز الرئيسان على توضيح الدور بالنسبة للمفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين الذين هم جزء من الوفد الأردني الفلسطيني المشترك بأنها ستدور علي مراحل تبدأ بمباحثات حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت للتوصل إلي اتفاق في موعد أقصاه سنة واحدة وبمجرد الاتفاق ستستمر ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت مدة خمسة اعوام وبدءا من العام الثالث من هذه الترتيبات.ستجرى المفاوضات بشأن الوضع الدائم. وقد قدمت الولايات المتحدة تطمينات الي المشاركين في المفاوضات المباشرة، فأشارت في تطميناتها لاسرائيل فى ١٨ اكتوبر ١٩٩١ إلي أنه بواسطة المفاوضات المباشرة فقط يمكن تحقيق سلام حقيقي وأن الولايات المتحدة قد التزمت بأمن اسرائيل والتى رفض جيرانها الاعتراف بوجودها وحاولوا تدميرها وأنها تعاونت معها لتلبية احتياجات أمنها وتحقيق تفوقها النوعى للوصول إلي حدود آمنة لاسرائيل وقابلة للدفاع يتفق عليها في المفاوضات لتحقيق سلام عادل ودائم خلال مباحثات تستند إلي قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ وعقد اتفاقات سلام وعلاقات دبلوماسية كاملة بين اسرائيل وجاراتها العربيات وأكدت أمريكا سياستها التقليدية فى المنطقة بعدم تأييدها إنشاء دولة فلسطينية مستقلة . كما لا تؤيد استمرار السيطرة أو الضم للمناطق التى تحتلها اسرائيل وبأنه لن تكون للمؤتمر فرض حلول على الأطراف أو صلاحية اتخاذ قرارات ويتجدد انعقاده بموافقة كل الأطراف، كما أنها تدعم المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف ولا تؤيد ارتباطا بين المفاوضات المختلفة ولا ترغم أى طرف على الجلوس مع من لا يرغب في الجلوس معه وأن تمثيل الفلسطينيين يتم في وفد أردني فلسطيني مشترك من سكان الضفة وغزة وأن أمريكا لا تهدف إلي وصول منظمة التحرير الفلسطينية إلي المفاوضات أو تحمل اسرائيل على الدخول في حوار أو مفاوضات معها وأن المفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين تجرى علي مراحل لتسوية مرحلية لحكم ذاتي يستمر خمس سنوات، وأن تبدأ المفاوضات على الترتيبات الدائمة ابتداء من السنة

الثالثة من فترة الترتيبات المرحلية وتوافق أمريكا علي التشاور مع اسرائيل وعلى أخذ مواقفها في الاعتبار في مسار مفاوضات السلام.

وأكدت أمريكا لإسرائيل بأن موقفها من المفاوضات مع سوريا لم يتحدد بعد من مسألة الحدود، وإذا اضطرت لإعلان موقفها فانها ستولى وزنا كبيرا لموقف اسرائيل بأن التسوية السياسية مع سوريا تعتمد على بقاء اسرائيل بهضبة الجولان. كما قدمت الولايات المتحدة تطمينات للجانب العربى فأكدت للبنان بأنها ستتصرف كوسيط نزيه لحل النزاع العربى الاسرائيلى وطمأنت سوريا بأنها ملتزمة بمبدأ الأرض مقابل السلام على كل الجبهات بما فيها الجولان خلال التفاوض وبأنها ستستمر في رفض الاعتراف بضم الجولان أو تطبيق القانون الاسرائيلى عليه ورفض النشاط الاستيطانى داخل حدود ٦٧ وأنها ستكون وسيطا أمينا لمحاولة التوصل لحل النزاع .

أما بالنسبة للتطمينات الأمريكية للفلسطينيين فإن أمريكا أكدت ضرورة سلام شامل على أساس قرارى ٢٤٢و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام والاعتراف بالأمن لكل دول المنطقة بمافيها اسرائيل وبالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطينى وأن الفلسطينيين سيختارون أعضاء وفدهم في الوفد الاردنى الفلسطينى المشترك دون أى اعتراض من فلسطينى المناطق الذين يوافقون على المفاوضات وعلى استعداد للعيش بسلام مع اسرائيل وأنه لايمكن اجبار أى طرف على الجلوس مع أى شخص لايريد الجلوس معه ورفض تقسيم القدس وأن وضعها النهائى يحدد خلال المفاوضات وأن لسكان القدس الشرقية الحق في التصويت في انتخابات الحكم الذاتى الانتقالى وامكانية ضم فلسطينيين من خارج المناطق بشرط تطبيق الشروط السابقة عليهم ومعارضة الولايات المتحدة للنشاط الاستيطانى فى الأراضى المحتلة عام ٦٧ واعتباره عقبة فى طريق السلام مع تحديد أسس مفاوضات الحكم الذاتى بما يتفق-بل ينقص- من حقوق الشعب الفلسطينى.

وقد أعربت خلال هذه المرحلة من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف والتى امتدت لحوالى سنة، عن رأيى بالنسبة لتوقيت هذه المفاوضات وآثارها في الوصول لتسوية سياسية للصراع العربى الاسرائيلى والذى يتلخص في أن ميزان القوى حاليا قد اختل بين العرب واسرائيل اثر أزمة الخليج لصالح اسرائيل لأسباب عديدة منها الانقسامات العربية وضعف التنسيق العربي، الأمر الذي لن يحقق السلام الشامل والعادل في المنطقة في ظل هذه الظروف. وأكدت بأنه لايمكن للقادة العرب أن يعتمدوا في مفاوضاتهم الثنائية أو المتعددة الأطراف علي مايأملون فيه من قيام الولايات المتحدة بالضغط على اسرائيل للحصول على تنازلات منها لاسترداد حقوقنا المشروعة ولتنفيذ القرارات الدولية نتيجة لاختلال التوازن بين العرب واسرائيل خلال هذه المرحلة خاصة وأن موعد الانتخابات الامريكية قد اقترب، الأمر الذى لايشجع قيادات التطرف الاسرائيلي علي

تقديم تنازلات حقيقية، بعدماحصلوا على ضمانات القروض (عشرة بلايين دولار) لتقوم اسرائيل بتنفيذ مشاريعها الاستيطانية واستقطاب المزيد من المهاجرين اليهود وما يمثله ذلك من خطورة رفض الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة واستمرار أهداف التطرف الاسرائيلي في التوسع على حساب الأرض العربية.

وأكدت في تصريحاتي على أهمية تمسك الأمة العربية والاسلامية خلال هذه المرحلة بحقوقها الوطنية الكاملة بتدعيم الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة الوطنية اللبنانية في جنوب لبنان والسورية في الجولان، والعمل فورا وبقوة وإيمان على عودة التضامن العربى والاسلامى لمواجهة خطورة توسع التطرف الاسرائيلى واستمرار احتلاله للأرض العربية ..

المفاوضات الثنائية العربية الاسرائيلية والمتعددة الأطراف

وتابعنا المفاوضات الثنائية والصعوبات التى واجهت المفاوضين العرب السوريين واللبنانيين والاردنيين والفلسطينيين بشأن تحقيق ماتم الاتفاق عليه فى مدريد ووفقا للتطمينات الأمريكية التى قدمتها الولايات المتحدة للدول العربية المفاوضة على أساس كل الأرض مقابل السلام الشامل ونقا لقرارى ٢٤٢و٣٣٨ ورفض تقسيم القدس وتحديد وضعها النهائى خلال المفاوضات ومعارضة النشاط الاستيطانى منذ عام ٦٧ وتطبيق حكم ذاتى يتفق مع حقوق الشعب الفلسطينى. وقد أكدت ضرورة مساندة المفاوضين العرب فى التمسك بانسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضى العربية المحتلة واقرار حق تقرير الشعب الفلسطينى لمصيره بما فى ذلك العودة وإقامة الدولة. وقد رفضنا التسويف الاسرائيلى خلال مراحل المفاوضات الثنائية ومحاولات المفاوض الاسرائيلى إقامة حكم ذاتى شكلى وإدارى لايتفق مع مؤتمر مدريد أو التطمينات الأمريكية ونادينا بضرورة وقوف الولايات المتحدة فى مواجهة اسرائيل باعتبارها المسئولة الرئيسية عن عقد وتنفيذ قرارات مدريد.

وتابعنا كذلك المفاوضات المتعددة الأطراف والتى ترمى اسرائيل من خلالها الي تطبيع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول العربية والاستفادة من هذه المفاوضات لإقامة نظام اقتصادى في الشرق الأوسط تهيمن عليه اسرائيل، ونادينا بضرورة عدم اتخاذ أى قرارات في هذه المفاوضات المتعددة الأطراف حتى يتضح موقف اسرائيل من الانسحاب الكامل من جميع الأراضى العربية المحتلة واقرار حق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره.

مشروعات اتفاقيات فلسطينية اسرائيلية بشأن قطاع غزة ١٩٩٣/١٩٩٢

وتأكدت معلوماتى من داخل الأراضى المحتلة ومن اسرائيل بأن هناك رأيا عاما اسرائيليا يتنامى ويتصاعد، ليؤكد ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ولا يمانع كذلك

بالانسحاب من بعض مناطق في الضفة الغربية، لا تمثل خطرا علي اسرائيل أو الاحتلال الاسرائيلي في الأرض المحتلة وليست ضمن الاطماع التاريخية الصهيونية كأريحا.

وأشارت بعض الصحف الاسرائيلية في يناير وفبراير ومارس ١٩٩٣ إلى ضرورة الانسحاب العسكرى الاسرائيلي من قطاع غزة ومن بعض المناطق بالضفة وذلك لتدهور الأحوال فى هذه المناطق ولعدم امكانية تصفية الانتفاضة فيها بالوسائل العسكرية، الأمر الذى يهدد المصالح الأمنية الوطنية لاسرائيل بل ويهدد حتى وجود اسرائيل نفسها، وهذا ماكنا نتوقعه وسبق أن أعلنته في تصريحاتي السابقة عن أهمية دعم استمرار الانتفاضة، لأن ذلك سيؤدى إلي انهاك الصهاينة مما يعجل من انسحابهم من جميع الأراضى العربية المحتلة.

هذا وقد علمت بأن بعض القادة الفلسطينيين والذين سبق أن ناقشتهم عام ١٩٨٦ بشأن امكانية اتفاق مرحلى يؤدى للانسحاب من بعض المناطق ومطالبة قادة التطرف الاسرائيلى بثمن باهظ نظير ذلك وهو تطبيع علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع القيادة الفلسطينية واقامة مشروعات مشتركة في ظل كونفدرالية فلسطينية اسرائيلية، والذين وافقوا على هذه الفكرة الاسرائيلية وقتئذ ظنا منهم بأنهم سيتغلبون في النهاية على التطرف الاسرائيلى، علمت بأن هؤلاء القادة الفلسطينيين قد أعلنوا عن طريق وسطاء عرب وأجانب بموافقة بعض قيادات المنظمة على ملء الفراغ الناتج عن الانسحاب الاسرائيلى من قطاع غزة وبعض مناطق الضفة مقابل تعاون اقتصادى مشترك وذلك بشرط أن يتم التفاوض الاسرائيلى المباشر مع هذه القيادات وبمبادرة اسرائيلية.

الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ٩ سبتمبر ١٩٩٣

ونتيجة للمفاوضات السرية السابقة، وبدون علم العديد من قادة منظمة التحرير الفلسطينية أو الفصائل الفلسطينية الأخرى التى تشارك في الانتفاضة وفي المطالبة بتحرير أرض فلسطين، اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل وبقبول المنظمة قرارى مجلس الأمن الدولي رقمى ٢٤٢و٣٣٨ والتزام المنظمة بعملية السلام في الشرق الأوسط والحل السلمى للنزاع، وأعلنت أن القضايا المعلقة سيتم حلها بالتفاوض ومسئوليتها عن جميع اعضائها وتحمل مسئولية منع العنف وتأديب المخالفين واعتبار جميع المواد الواردة في الميثاق الفلسطيني والتى تنكر حق اسرائيل فى الوجود باطلة.

كما أكد اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل بعدئذ وفي نفس اليوم بأنه استجابة لخطاب المنظمة السابق، وفي ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية السابق، فان حكومة اسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني وبدء مفاوضات معها ضمن عملية السلام في الشرق الأوسط.

وبذلك انتهت مرحلة خطيرة من مراحل الصراع بين بعض قادة منظمة التحرير الفلسطينية وبين اسرائيل وبدأت مرحلة جديدة وخطيرة كذلك بشأن الاتفاقيات التى ستوقع بين الطرفين، وقد كنا نرغب فى أن يكون هذا الاعتراف اعترافا متبادلا ومتزامنا بين دولة فلسطين واسرائيل وليس بين المنظمة واسرائيل، إذ أن فلسطين قد أعلنت رسميا كدولة منذ ١٩٤٧ وتأكدت فى عام ١٩٨٨ واعترف بها العديد من الدول اعترافات رسمية وفعلية قد يتجاوز عددها اعتراف دول العالم باسرائيل.

إعلان المبادىء لترتيبات الحكم الذاتى الفلسطينى

(اتفاق غزة واريحا) ١٣ سبتمبر ١٩٩٣

وتم توقيع هذا الاتفاق فى البيت الأبيض بواشنطن وبحضور عدد كبير من المسئولين الأمريكيين والاسرائيليين والفلسطينيين والعرب ويتضمن الاعلان تحديد هدف المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية من خلال عملية سلام الشرق الأوسط الجارية لتأسيس حكومة ذاتية فلسطينية انتقالية في الضفة وغزة لمرحلة انتقالية تقود الى تسوية دائمة على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ واجراء انتخابات مباشرة لانتخاب سلطة الحكم الذاتى والتى ستغطى الضفة وغزة عدا قضايا سيتم التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي، وستبدأ المرحلة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي خلال خمس سنوات بعد الانسحاب من قطاع غزة وأريحا. أما مفاوضات الوضع النهائى فتبدأ خلال ثلاث سنوات من الفترة الانتقالية وتشمل القدس، اللاجئين، المستوطنات ، الترتيبات الأمنية ، الحدود ، التعاون مع الجيران الآخرين، وأن الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير اعلان المبادئ أو أية اتفاقيات لاحقة للمرحلة الانتقالية،سيتم حلها بالمفاوضات وإن لم يمكن ذلك فتحل خلال آلية للتسويات يتفق عليها بين الطرفين، ويمكن للطرفين أن يعرضا للتحكيم الخلافات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، فإن الطرفين سيشكلان لجنة تحكيم !! (مرفق) وتم توقيع بروتوكولات ملحقة باعلان المبادئ الأول خاص بحق الفلسطينيين من سكان القدس فى المشاركة في انتخابات سلطة الحكم الذاتى، والثانى خاص بانسحاب القوات الاسرائيلية من غزة واريحا ، والثالث تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادى المشترك، والرابع خاص بتعاون اسرائيلى فلسطينى في مجال التنمية الاقليمية في نطاق المفاوضات المتعددة الأطراف مرفق

ونظرا لخطورة هذا الاتفاق وابعاده الفلسطينية والعربية والاسلامية فاننى انقل وجهتى النظر للموافقين والمعارضين، واشير كذلك الى آرائى بالنسبة لقطاع غزة .

ويرى الموافقون بأن هذا الاتفاق خطوة أولي وفك اشتباك واعلان مبادىء يتحقق بعدها حكم ذاتى كامل فى الضفة وغزه ويؤدى للدولة الفلسطينية، وأن الموضوعات الهامة كالقدس

والمستوطنات واللاجئين والحدود سيتم التفاوض بشأنها، وأعربوا بأن ظروف الأمة العربية وظهور التيار الاصولي الاسلامي والظروف الدولية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بتقرير الأوضاع في مختلف مناطق العالم وهي السند الرئيسي لاسرائيل مع تدهور الأوضاع العربية أثر حرب الخليج، قد عجلت المفاوض الفلسطيني إلي تنفيذ قرار المجلس الوطني والقمة العربية ١٩٧٤ في اقامة أية سلطة فلسطينية على أي أرض يتم تحريرها وتوقيع هذا الاتفاق. مرفق

أما المعارضون فيرون رفض الاتفاق واستمرار الجهاد نظرا لاختلال الموازين في الوقت الحاضر وأن أي اتفاق هو لصالح اسرائيل، كما أن الاتفاق سيؤدي إلي محاولة وقف الانتفاضة الفلسطينية والكفاح المسلح وهذا أمر مرفوض حتى انتهاء تحرير الأرض العربية بالاضافة إلي أن الاتفاق اجل أهم الموضوعات الفلسطينية والعربية والاسلامية كموضوعات القدس وحق العودة ويطالب بالغاء بنود في الميثاق رغم ما تعلنه اسرائيل دائما من النيل إلى الفرات واستمرار السلاح النووي . هذا والاتفاق يمثل خطورة كبيرة خاصة في الملحق الاقتصادي إذ أن تنفيذه وفقا للمفهوم الاسرائيلي والأمريكي الغربي سيؤدي إلى سيطرة اسرائيل علي المنطقة العربية بايقاف المقاطعة العربية وتطبيع كامل قبل أن تحقق اسرائيل انسحابها الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس العربية.

وأرى ضرورة وأهمية عودة التضامن العربي والاسلامي فورا وإجراء حوار عربي اسلامي لمواجهة هذه الخطورة الاسرائيلية مع التمسك بحقوق الشعب العربي كاملة وتدعيم الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية وحركات الكفاح.

ولم استطع الوقوف موقفا محايدا بين الموافقين للإتفاقيات والمعارضين لها، فأشرت في عدة تصريحات صحفية عن رأي بشأنها..: فأشرت للأهرام الأسبوعي في ١٥ سبتمبر ١٩٩٣ «بأن هذه الإتفاقيات تماثل مرحلة اتفاقيتي فك الاشتباك المصري - الاسرائيلي عامي ٧٤ ، ٧٥ بعد حرب ١٩٧٣ ، وأن هاتين الاتفاقيتين كانتا الخطوة الأولى للتوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد، وتساءلت عما اذا كانت اتفاقيات سبتمبر ٩٣ هي مقدمة لتولي الشرطة الفلسطينية مسئولية منع الفلسطينيين من مقاومة الاحتلال، وهل ستكون مهمتها وقف الانتفاضة..؟، واذا ما حدث ذلك فإنها ستكون بداية النهاية..».

كما أشرت في مقالات عديدة نشرت في الصحافة العربية والأجنبية وفي تصريحات للإذاعات المصرية والأجنبية الى أن اعتراف اسرائيل بالمنظمة - كما تصور اسرائيل - لايعتبر تنازلا اسرائيليا بل هو إقرار للامر الواقع. واننا نطالب اسرائيل بالاعتراف بدولة فلسطين في مقابل الاعتراف بها.

وأكدت رفض مصر أثناء عملى كمديرا لشئون فلسطين للمقترحات الاسرائيلية للانسحاب من غزة لعدم الثقة فى نوايا اسرائيل بشأن الانسحاب الشامل من الأراضى العربية المحتلة، والبدء فى تنفيذ حكم ذاتى كامل بالضفة وغزة تمهيدا لتحرير الدولة الفلسطينية، وأشرت وقتئذ «ان هذا الانسحاب الاسرائيلى المحدود هو عنصر مساومة لقاء احكام القبضة الاسرائيلية على القدس والضفة والجولان وجنوب لبنان، ومحاولة من اسرائيل لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية..».
ورفضت ماتردد بانهاء الميثاق الوطنى أو تعديل بعض بنوده الخاصة بأهداف التحرير، إذ ان المنظمة وقيادتها منبثقة من الميثاق الوطنى ولايمكن أن نقبل بذلك فى الوقت الذى لم تعدل اسرائيل من مخططاتها «من النيل الى الفرات» وبان القدس الموحدة العاصمة الابدية لاسرائيل، وبان لاسرائيل السيادة على الجولان وجنوب لبنان.

وأكدت أن الهدف الاسرائيلى ايجاد الفرقة العربية والفلسطينية وتحقيق التعاون السياسى والتجارى والصناعى بينها وبين الدول العربية وابعاد الشعب العربى على التحرك العربى المسئول.

وأكدت أن أي اتفاق سياسى بدون إنهاء الاحتلال الاسرائيلى بالقدس العربية وعودتها على أمتها العربية، لن يؤدى إلا الى مزيد من اشتعال الصراع بدل اخماده... وأوضحت أن «اهتماماتى تنصب حاليا على دعم القوة العربية والاسلامية والمسيحية لمواجهة أى احتمالات للسيطرة أو الهيمنة على مصائرنا ومصائر أجيال أمتنا الحاليين والقادميين ولن نستطيع مواجهة السيطرة إلا بالايمان بمستقبل هذه الأمة وضرورة تحقيق أمنها ورخائها فى ظل وحدة وتضامن حقيقى بيننا دون فرقة أو تفرقة...».

ونشرت جريدة الخليج فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٣ حديثا مطولا عن الاتفاقيات فأشرت «رأيى الشخصى هو استمرار الانتفاضة ودعمها فى الأراضى المحتلة خارج غزة واريحا - بعد تنفيذ الاتفاق المرحلى - لان استمرارها وتصاعدها سيجبر اسرائيل على الانسحاب ويعطى قوة للمفاوض الفلسطينى ...»

و«تعهدت مصر فى اتفاقيات كامب ديفيد ببحث قضية الحكم الذاتى للفلسطينيين وظلت هذه المباحثات لمدة عامين، حتى فوجئنا باصدار اسرائيل تشريعا يقرر ضم القدس واعتبارها عاصمة ابدية لاسرائيل، فاوقفنا المباحثات، ثم طلبت اسرائيل بعد ذلك استمرارها ثانية ولكن غزوها للبنان لتوقف مباحثات الحكم الذاتى ثانية، وتمسكت اسرائيل خلال سنوات المفاوضات بأنه حكم للسكان ادارى محدود، بينما كانت مصر ترى، وفقا لكامب ديفيد بانه يشمل الأراضى والسكان تمهيدا لاقامة السلطة أو الكيان الفلسطينى...فهل يتكرر ذلك؟»

«لاأستطيع رفض الاتفاق اذا وافقت عليه الاغلبية الفلسطينية والعربية، وكذلك اذا كانت

هناك امكانية حقيقية لاجراء تعديلات عليه، منها التأكيد على مستقبل القدس العربية وحق العودة بالنسبة للشعب الفلسطينى وفقا لقرار الأمم المتحدة ١٩٩٤ لسنة ١٩٤٨ وتحديد حدود الدولة الفلسطينية والاسرائيلية وفقا لقرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧، إذ ان القبول بقرار ٢٤٢ ليس معناه القبول بالحدود التى نص عليها وهى الأرض المحتلة عام ١٩٦٧..».

و «يجب على القيادة الفلسطينية أن تجرى حوارا شاملا ديمقراطيا حول الاتفاق قبل التصديق عليه مع كافة الفصائل الفلسطينية، والقوى الشعبية العربية التى ساندت على الدوام القضية الفلسطينية... وعلى العرب أن يكون لهم قرارهم الخاص والا يفرض عليهم شئ فى ظل الظروف العربية البالغة السوء، التى نمر بها...».

و «ليس من حق أى مواطن عربى أو فلسطينى توقيع بروتوكولات خاصة بالتعاون الاقتصادى والتطبيع مع اسرائيل، دون اتفاق عربى مسبق. فهذا الصراع عربى - اسرائيلى فيجب أن يشارك فيه الجميع ومخاطره ستتعرض لها جميع الدول العربية، ولا اتصور أن مجرد اتفاق حكم ذاتى يرفق به مثل هذه الملاحق الخاصة بالتطبيع والمياه و...، وهى أمور لا يجب أن تتم الا بعد تحقيق الاهداف العربية...».

ما يقال بأن العرب تخلوا عن القضية الفلسطينية بتقديم تنازلات، قول غير صحيح وغير حقيقى، الشعب العربى قاس مثل الفلسطينيين، والسبب الرئيسى للحروب العربية - الاسرائيلية، كان اسبابه فلسطين، فالقضية دوما كانت عربية، ففى كامب ديفيد - مهما اختلفنا بشأنها - رفضت مصر أن تنفرد بالحل، وصممت على أن تتعلق المفاوضات بمصر والأراضى العربية... وأناشد القيادة الفلسطينية إجراء حوار شعبى ورسمى على جميع القوى التى أيدت الشعب الفلسطينى على مدى الاربعين عاما الماضية، وإلا فلن تجد هذه القيادة بعئذ من يقف بجوارها لو تنصل الاسرائيليون...»، وأشرت الى خطورة الوضع قائلا : أعتقد بانه لو استطاعت اسرائيل - لقدر الله - تحييد الجبهة الفلسطينية، فإنها ستستطيع تحييد الجهات الأخرى، وبمعاونة أمريكا يمكنها اجبار الأطراف الأخرى بأن تحقق السلام مع اسرائيل، وفقا للمفهوم الاسرائيلى الامريكى...».

وأتمنى من الله تعالى أن تعود الى الأمة العربية وحدتها وتضامنها لكى يقف الشعب العربى فى مواجهة هذه التحديات لصالح هذه الأمة وأجيالها الصاعدة..

والله الموفق،،،

الملاحق

ميثاق جامعة الدول العربية

٢٢ مارس ١٩٤٥

... بعد تبادل وثائق تفويضهم التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل قد اتفقوا على ما يأتي :

مادة ١ — تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق . ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة ، فإذا رغبت في الانضمام قدمت طلبا بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب[١] .

مادة ٢ — الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها .

---

(١) انضمت إلى الميثاق تطبيقا لهذه المادة الدول العربية الآتي بيانها :

١ — المملكة الليبية المتحدة في ٢٨/٣/١٩٥٣
٢ — جمهورية السودان في ١٩/١/١٩٥٦
٣ — الجمهورية التونسية في ١/١٠/١٩٥٨
٤ — المملكة المغربية في ١/١٠/١٩٥٨
٥ — دولة الكويت في ٢٠/٧/١٩٦١
٦ — الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في ١٦/٨/١٩٦٢
٧ — جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ١٢/١٢/١٩٦٧
٨ — دولة البحرين ١١/٩/١٩٧١
٩ — دولة قطر ١١/٩/١٩٧١
١٠ — سلطنة عمان ٢٩/٩/١٩٧١
١١ — دولة الإمارات العربية المتحدة ٦/١٢/١٩٧١
١٢ — الجمهورية الإسلامية الموريتانية ٢٦/١١/١٩٧٣
١٣ — جمهورية الصومال الديمقراطية ٢٠/٥/١٩٧٤

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها أو أحوالها فى الشئون الآتية :

(أ) الشئون الاقتصادية والمالية ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

(ب) شئون المواصلات ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

(جـ) شئون الثقافة .

(د) شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين .

(هـ) الشئون الاجتماعية .

(و) الشئون الصحية .

مادة ٣ — يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلى الدول المشتركة فى الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها .

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات فى الشئون المشار إليها فى المادة السابقة وفى غيرها .

ويدخل فى مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

مادة ٤ — تؤلف لكل من الشئون المبينة فى المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة فى الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة .

ويجوز أن يشترك فى اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى ، ويحدد المجلس الأحوال التى يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل .

مادة ٥ — لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى مجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما .

وفى هذه الحالة لا يكون للدول التى وقع بينها الخلاف الاشتراك فى فى مداولات المجلس وقراراته .

ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما .

وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء .

مادة ٦ — إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا .

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالإجماع فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة ، لا يدخل فى حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية .

وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية

مبينة فى الفقرة السابقة . وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لأى دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده .

مادة ٧ — ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة فى الجامعة ، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله .

وفى الحالتين تنفذ قرارات المجلس فى كل دولة وفقا لنظمها الأساسية .

مادة ٨ — تحترم كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول وتتعهد أن لاتقوم بعمل يرمى إلى تغيير ذلك النظام فيها .

مادة ٩ — لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض . والمعاهدات والاتفاقات التى سبق أن عقدتها أو التى تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لاتلزم ولاتقيد الأعضاء الآخرين .

مادة ١٠ — تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية ولمجلس الجامعة أن يجتمع فى أى مكان آخر يعينه .

مادة ١١ — ينعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا مرتين فى العام فى كل من شهرى مارس وسبتمبر[1] وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة .

مادة ١٢ — يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين .

---

(١) عدل موعد الاجتماع من أكتوبر إلى سبتمبر بقرار مجلس الجامعة رقم ١٥٠٨ ١٧/١٠/١٩٥٨ فى دور الانعقاد العادى

ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الأمين العام .

ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة .

ويضع مجلس الجامعة نظاما داخليا لأعمال الأمانة العامة وشئون الموظفين .

ويكون الأمين العام في درجة سفير والأمناء المساعدون في درجة وزراء مفوضين ويعين في ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة .

مادة ١٣ — يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية .

مادة ١٤ — يتمتع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجانها وموظفوها الذين ينص عليهم في النظام الداخلي بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم وتكون مصونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة .

مادة ١٥ — ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام ويتناوب ممثلو الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد عادى .

مادة ١٦ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق يكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشئون الآتية :

(أ) شئون الموظفين .

(ب) إقرار ميزانية الجامعة .

(جـ) وضع نظام داخلي لكل من المجلس والأمانة العامة .

(د) تقرير فض أدوار الاجتماع .

مادة ١٧ — تودع الدول المشتركة فى الجامعة الأمانة العامة نسخا من جميع المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها .

مادة ١٨ — إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة .

ولمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار إليها .

مادة ١٩ — يجوز بموافقة ثلثى دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ولإنشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام .

ولا يبت فى التعديل إلا فى دور الانعقاد التالى للدور الذى يقدم فيه الطلب وللدولة التى لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيد بأحكام المادة السابقة .

مادة ٢٠ — يصدق على هذا الميثاق وملاحقه وفقا للنظم الأساسية المرعية فى كل من الدول المتعاقدة، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول .

حرر هذا الميثاق باللغة العربية فى القاهرة من بتاريخ ٨ من ربيع الثانى سنة ١٣٦٤ هـ (٢٢ من مارس سنة ١٩٤٥) من نسخة واحدة تحفظ فى الأمانة العامة .

وسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة .

(٤)

ملحق خاص بفلسطين

منذ نهاية الحرب العظمى الماضية، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية، ومنها فلسطين، ولاية تلك الدولة، وأصبحت مستقلة بنفسها، غير تابعة لأية دولة أخرى، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها، وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها فإن ميثاق العصبة فى سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذى وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها، فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لاشك فيه، كما أنه لاشك فى استقلال البلاد العربية الأخرى، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجورة لأسباب قاهرة فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها فى أعمال مجلس الجامعة.

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية نظرا لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله.

ملحق خاص

بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة فى مجلس الجامعة

نظرا لأن الدول المشتركة فى الجامعة ستباشر فى مجلسها وفى لجانها شئونا يعود خيرها وأثرها على العالم العربى كله. ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة فى مجلس الجامعة ينبغى له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها.

فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصى مجلس الجامعة، عند النظر فى إشراك تلك البلاد فى اللجان المشار إليها فى الميثاق بأن يذهب فى التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع، وفيما عدا ذلك بألا يدخر جهدا لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب.

أحكام قرار التقسيم ١٨١ (د٢) ١٩٤٧ ⑤

ان قرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين ، الذى يعرف باسم القرار ١٨١ (د ـ ٢) ، يشكل في واقع الأمر توصية موجهة "للمملكة المتحدة ، بوصفها الدولة المنتدبة ولجميع الدول الاخرى الاعضاء في الامم المتحدة بالقيام ، فيما يتصل بنظام الحكم المقبل في فلسطين ، باعتماد وتنفيذ مشروع التقسيم مع الوحدة الاقتصادية " ، مع مطالبة مجلس الأمن بان "يتخذ الاجراءات اللازمة المنصوص عليها في المشروع من اجل تنفيذه . . ."

وقد تقرر تقسيم فلسطين الى "دولة يهودية "غير مسماة و "دولة عربية "غير مسماة . كما تقرر أن تسحب بريطانيا العظمى وجودها بحلول ١ آب/اغسطس ١٩٤٨ ، تاركة للدولة اليهودية ، بحلول ١ شباط/فبراير ١٩٤٨ ، منطقة تتضمن ميناء بحريا لتيسير قدوم "هجرة كبيرة" . وفي أثناء الفترة الانتقالية التي تبدأ في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، تتولى الامم المتحدة تدريجيا دفة الادارة في الاقليم كله ، على أن تمارس هذه الادارة عن طريق لجنة ، وان يتم تسليم السلطة الى الدولتين يوم الاستقلال الذى ينبغي ألا يتجاوز ١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٨ . وتقرر ان ترتبط الدولتان في وحدة اقتصادية .

وقد تم تقسيم فلسطين الى ثمانية أجزاء ، خصص ثلاثة منها للدولة اليهودية وثلاثة للدولة العربية ، وتقرر أن يشكل الجزء السابع ، وهو يافا ، جيبا عربيا في الاقليم اليهودى (المرفق الأول) .

أما الجزء الثامن فقد تقرر ان يكون مدينة القدس بوصفها كيانا مستقلا يخضع لنظام دولي خاص . وتقرر أن يتولى مجلس الوصاية التابع للامم المتحدة ادارة القدس لفترة اولية تبلغ عشر سنوات . يعيد المجلس في نهايتها دراسة المشروع ، و "يصبح سكان المدينة عندئذ احرارا في ان يعبروا بواسطة استفتاء عن رغباتهم فيما يتعلق بامكانية تعديل نظام حكم المدينة " .

ووردت ضمانات مركز القدس بالعبارات التالية :

" لا يجوز انكار او الاخلال بالحقوق القائمة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية أو المواقع الدينية .

" فيما يتعلق بالأماكن المقدسة ، تضمن حرية الوصول والزيارة والعبور ، طبقا للحقوق القائمة ، لجميع سكان ومواطني الدولة الأخرى ومدينة القدس ، وكذلك للأجانب ، دون تمييز بسبب الجنسية ، شريطة المحافظة على النظام العام واللياقة العامة .

" تصان الأماكن المقدسة والأبنية أو المواقع الدينية . ولا يسمح بأى فعل قد يخل على أى نحو بطابعها المقدس . . . "

وكان التحليل العقلي لهذا التقسيم الاقليمي الترقيعي ، هو ضمان اشتمال الدولة اليهودية على أقصى عدد من اليهود وتخفيض عدد أولئك الذين سيستبقون في الدولة العربية الى أدنى حد ممكن (يقدر بحوالي ١٠٠٠٠ شخص) . ولكن سيبقى داخل حدود الدولة اليهودية عدد كبير جدا من عرب فلسطين : ٤٩٧٠٠٠ نسمة (منهم ٩٠٠٠٠ بدوى) مقابل ٤٩٨٠٠٠ يهودى (١٣) . وقد تضمن مشروع التقسيم ضمانات مفصلة لكفالة حقوق الأقليات ، منها ما يلي :

" تكفل للجميع حرية الضمير وحرية ممارسة جميع أشكال العبادة ، علـــــى أن يخضع ذلك فقط لحفظ النظام العام والاخلاق العامة .

" لا يجوز ممارسة أي نوع من أنواع التمييز بين السكان بسبب العنصر أو الديـــن أو اللغة أو الجنس .

" لجميع الأشخاص الداخلين في نطاق اختصاص الدولة الحق في التمتع بحماية القوانين على قدم المساواة .

" تحترم قوانين الأسرة والمراكز الشخصية لمختلف الأقليات ومصالحها الدينيـــة ، بما فيها الأوقاف . . .

" تؤمن الدولة تعليما ابتدائيا وثانويا كافيا للأقلية العربية والأقلية اليهوديـــة بلغتهما وعاداتهما الثقافية على التوالي . . .

" لا يجوز حرمان أية طائفة من حقها في المحافظة على مدارسها الخاصة مـــن أجل تعليم ابنائها بلغتها الخاصة ، شريطة امتثالها للمتطلبات التعليمية ذات الطابــع العام التي قد تفرضها الدولة ، ولا يجوز المساس بهذا الحق . . .

" لا يسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربيا في الدولة اليهودية (أو يهوديا فـــي الدولة العربية) الا للمنفعة العامة . وفي جميع الحالات ، يجب دفع تعويض كامــــل وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا ، وان يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه . . . "

وينبغـــي كذلـــك، أن تضمـــن كلتا الدولتين حرية الحركة والعبور .

امـــا الضمانـــات المتعلقـــة بمركز القدس وحق الأقليات فقد تقرر أن يكون لها مركـــز الاحكام الدستورية في كل دولة :

" تصدر الحكومة المؤقتة لكل دولة مقترحة اعلانا موجها الى الأمم المتحدة ، قبل الاستقلال : . . .

المرفق الثالث

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (د ـ ٣) المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٨

ان الجمعية العامة ،

وقد درست من جديد الحالة في فلسطين ،

١ ـ تعرب عن عميق تقديرها للتقدم الذى تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الامم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلة في فلسطين ، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته ؛

وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة ، وتفانيهم للواجب في فلسطين ؛

٢ ـ تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الامم المتحدة ، تكون لها المهمات التالية :

(أ) القيام ، بقدر ماترى أن الظروف القائمة تستلزم ، بالمهمات التي أوكلت الى وسيط الامم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة ١٨٦ (دا ـ ٢) المؤرخ في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ ؛

(ب) تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها اليها القرار الحالي ، وتلك المهمات والتوجيهات الاضافية التي قد تصدرها اليها الجمعية العامة أو مجلس الامن ؛

(ج) القيام ، بناء على طلب مجلس الامن ، بأية مهمة تكلها حاليا قرارات مجلس الامن الى وسيط الامم المتحدة لفلسطين ، أو الى لجنة الامم المتحدة للهدنة . وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الامن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية ، التي لا تزال قرارات مجلس الامن تكلها الى وسيط الامم المتحدة لفلسطين ؛

٣ ـ تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة ، مكونة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ، اقتراحا بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية ؛

٤ ـ ترجو من اللجنة أن تبدأ عملها فورا حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الاطراف ذاتها ، وبين هذه الاطراف واللجنة ؛

٥ ـ تطلب الى الحكومات والسلطات المعنية الى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الامن الصادر في ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٨ ، والى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجرى اما مباشرة او مع لجنة التوفيق ، بغية اجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها ؛

٦ — توعز الى لجنة التوفيق اتخاذ التدابير بغية مساعدة الحكومات والسلطات المعنية، لاحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها ؛

٧ — تقرر وجوب حماية الاماكن المقدسة — بما فيها الناصرة — والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول اليها وفقا للحقوق القائمة، والعرف التاريخي، ووجوب اخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لاشراف الامم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها الى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الاماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعينة تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الاماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول الى هذه الاماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة ؛

٨ — تقرر أنه نظرا الى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فان هذه المنطقة، بما في ذلك بلدية القدس الحالية، يضاف اليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقا أبو ديس وأبعدها جنوبا بيت لحم وأبعدها غربا عين كارم (بما فيها المنطقة المبنية في موتسا) وأبعدها شمالا شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الاخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الامم المتحدة الفعلية ؛

ترجو من مجلس الامن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن ؛

توعز الى لجنة التوفيق ان تقدم الى الجمعية العامة، في دورتها العادية الرابعة، اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس ؛

ان لجنة التوفيق مخوّلة صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة، يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالادارة المؤقتة لمنطقة القدس ؛

٩ — تقرر وجوب منح سكان فلسطين، جميعهم، أقصى حرية ممكنة للوصول الى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك الى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلا ؛

توعز الى لجنة التوفيق أن تعلم مجلس الامن فورا، بأية محاولة لعرقلة الوصول الى المدينة من قبل أي من الاطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة ؛

١٠ — توعز الى لجنة التوفيق العمل لايجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية، من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك عقد اتفاقيات بشأن الوصول الى المرافىء والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات ؛

١١ ـ تقرر وجوب السماح بالعودة ، في أقرب وقت ممكن ، للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم عن كل مفقود أو مصاب بضرر ، عندما يكون من الواجب ، وفقا لمبادئ القانون الدولي والانصاف ، ان يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة ؛

وتوعز الى لجنة التوفيق تسهيل اعادة اللاجئين ، وتوطينهم من جديد ، واعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك دفع التعويضات ، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير اغاثة الامم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الامم المتحدة ؛

١٢ ـ تأذن للجنة التوفيق بتعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت امرتها ، ماترى أنها بحاجة اليه لتؤدي ، بصورة مجدية ، وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي . ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس ، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة . ويقدم الامين العام عددا محدودا من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها ؛

١٣ ـ توعز الى لجنة التوفيق ان تقدم الى الامين العام ، بصورة دورية ، تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها الى مجلس الامن والى أعضاء منظمة الامم المتحدة ؛

١٤ ـ تطلب الى الحكومات والسلطات المعنية ، جميعا ، التعاون مع لجنة التوفيق ، واتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ هذا القرار ؛

١٥ ـ ترجو من الامين العام تقديم مايلزم من موظفين وتسهيلات ، واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الاموال اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي

١٣ ابريل

من المملكة العربية السعودية : حضرة صاحب المعالى الشيخ يوسف ياسين وزير الدولة ووزير الخارجية بالنيابة .

من الجمهورية اللبنانية : حضرة صاحب الدولة رياض بك الصلح رئيس مجلس الوزراء .

من المملكة المصرية : حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، رئيس مجلس الوزراء .

وحضرة صاحب المعالى الدكتور محمد صلاح الدين بك ، وزير الخارجية .

من المملكة اليمنية : حضرة صاحب السعادة السيد على المؤيد المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية .

الذين بعد تبادل وثائق التفويض التى تخولهم سلطة كاملة والتى وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل قد اتفقوا على ما يأتى :

(المادة الأولى)

تؤكد الدول المتعاقدة ، حرصا منها على دوام الأمن والسلام واستقرارها وعزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية سواء فى علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو فى علاقاتها مع الدول الأخرى .

(المادة الثانية)

تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها ، أو على قواتها ، اعتداء عليها جميعا ، ولذلك فإنها ، عملا بحق الدفاع الشرعى — الفردى والجماعى — عن كيانها ، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وبأن تتخذ على الفور ، منفردة ومجتمعة ، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما .

وتطبيقا لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ فى صدده من تدابير وإجراءات .

(المادة الثالثة)

تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها ، بناء على طلب إحداها كلما هددت سلامة أراضى أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها .

وفى حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها فى اتخاذ التدابير الوقائية الدفاعية التى يقتضيها الموقف .

(المادة الرابعة)

رغبة فى تنفيذ الإلتزامات السالفة الذكر على أكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها ، وتشترك ، بحسب مواردها وحاجتها ، فى تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أى اعتداء مسلح .

(المادة الخامسة)

تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلى هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه .

وتحدد فى ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما فى ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون والاشتراك المشار إليهما فى المادة الرابعة .

وترفع هذه اللجنة الدائمة تقاريرها عما يدخل فى دائرة أعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عنه فى المادة التالية .

(المادة السادسة)

يؤلف ، تحت إشراف مجلس الجامعة ، مجلس للدفاع المشترك يختص بجميع الشئون المتعلقة بتنفيذ أحكام المواد ٢، ٣، ٤، ٥ من هذه المعاهدة ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة المشار إليها فى المادة السابقة .

ويتكون مجلس الدفاع المشترك المشار إليه من وزراء الخارجية والدفاع الوطنى للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم .

وما يقرره المجلس بأكثرية ثلثى الدول يكون ملزما لجميع الدول المتعاقدة .

(المادة السابعة)

استكمالا لأغراض هذه المعاهدة وما ترمى إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية فى البلاد العربية ولرفع مستوى المعيشة فيها تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادى وتنسيقه وإبرام ما يقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف .

(المادة الثامنة)

ينشأ مجلس اقتصادى من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية أو من يمثلونهم عند الضرورة لكى يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلا بتحقيق الأغراض المبينة فى المادة السابقة .

وللمجلس المذكور أن يستعين فى أعماله بلجنة الشئون الاقتصادية والمالية المشار إليها فى المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية .

(المادة التاسعة)

يعتبر الملحق المرفق بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها .

(المادة العاشرة)

يتعهد كل من الدول المتعاقدة بألا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة وبألا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكا يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة .

(المادة الحادية عشرة)

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس ، أو يقصد به أن يمس بأية حال من الأحوال ، الحقوق ، والالتزامات المترتبة ، أو التي قد تترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو المسئوليات التي يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام والأمن الدولي .

(المادة الثانية عشرة)

يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة، بعد مرور عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة ، أن تنسحب منها في نهاية سنة من تاريخ إعلان انسحابها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

وتتولى الأمانة العامة إبلاغ هذا الإعلان إلى الدول المتعاقدة الأخرى.

(المادة الثالثة عشرة)

يصدق على هذه المعاهدة وفقا للأوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة .

وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتصبح المعاهدة نافذة قبل من صدق عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الأمانة العامة وثائق تصديق أربع دول على الأقل .

ملحق

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧

فى ٢٢ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٦٧ ، صوت مجلس الأمن على مسودة قرار قدمتها بريطانيا ، واقرها بالاجماع • وفيما يلى نص القرار :

أن مجلس الأمن اذ يعرب عن قلقه المستمر للوضع الخطير فى الشرق الأوسط • واذ يؤكد عدم جواز اكتساب الأرض بالحرب والحاجة للعمل من اجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة أن تعيش فى أمن •

واذ يؤكد كذلك أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفق المادة الثانية من الميثاق •

١ ــ يثبت أن تحقيق مبادىء الميثاق يتطب إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط يجب أن يشمل تطبيق المبداين التاليين كليهما •

* انسحاب القوات الاسرائيلية من أراض احتلت فى النزاع الأخير •

* انهاء كل تمسك بصفة المحاربة أو حالة الحرب وايلاء الاحترام والاعتراف بسيادة كل دولة فى المنطقة وحقها فى أن تعيش ضمن حدود أمنة ومعترف بها خالية من التهديدات أو أعمال القوة •

٢ ــ يثبت كذلك الضرورة

(أ) ــ لضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية فى المنطقة •

(ب) ــ لتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين •

(ج) ــ لضمان الحرية الاقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة باتخاذ اجراءات بما فيها انشاء مناطق مجردة من السلاح •

٣ ــ يطلب الأمين العام انتداب ممثل خاص ليذهب الى الشرق الأوسط لاقامة ومواصلة الاتصالات مع الدول المعنية بغية تشجيع الاتفاق ومساعدة الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفق النصوص والمبادىء الواردة فى هذا القرار •

٤ ــ يطلب من الأمين العام موافاة مجلس الأمن ، فى أقرب وقت ممكن ، بتقرير عن سير جهود الممثل الخاص •

قرار مجلس الأمن ٣٣٨ سنة ١٩٧٣

أن مجلس الأمن :

١ - يدعو جميع أطراف القتال الحالي الى وقف كل اطلاق للنيران ، وانهاء كل نشاط عسكرى فورا ، في فترة لاتتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اعتماد هذا القرار وذلك في المواقع التي يحتلونها الآن .

٢ - ويدعو الأطراف المعنيين الى البدء فور وقف اطلاق النار في تنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ / ١٩٦٧ بكل أجزائه .

٣ - ويقرر أن يبدأ فور وقف اطلاق النار اجراء المفاوضات بين الأطراف المعنيين تحت الرعاية المناسبة بهدف اقرار سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

اطار السلام فى الشرق الأوسط

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل مع جيمى كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى كامب ديفيد من ٥ الى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ واتفقوا على الاطار التالى للسلام فى الشرق الأوسط ، وهم يدعون أطرف النزاع العربى – الأسرائيلى الأخرى الى الانضمام اليه •

ان البحث عن السلام فى الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتى :

ان القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه •• وسيرفق القراران رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة •

بعد أربعة حروب خلال ثلاثين عاما ورغم الجهود الانسانية المكثفة فان الشرق الأوسط مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاثة لم يستمتع بعد بنعم السلام ، ان شعوب الشرق الأوسط تتشوق الى السلام حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الأمم •

ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذى لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيجين للاسماعيلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التى تقدم بها كل من الزعيمين ، وما لقيته هذه المهام من استقبال حار من شعبى البلدين كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل وهى فرصة لا يجب اهدارها ان كان يراد انقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسى الحرب •

وان مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولى والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول •

وأن تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة واجراء مفاوضات فى المستقبل بين اسرائيل وأى دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والأمن معها هى أمر ضرورى لتنفيذ جميع البنود والمبادىء فى قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ •

ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة وحقها فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة

ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف • وأن التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن أن يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الأوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الأمن •

وان السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طيبة •• وبالاضافة الى ذلك في ظل معاهدات السلام ويمكن للأطراف — على أساس التبادل — الموافقة على ترتيبات أمن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات انذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال واجراءات يتفق عليها للمراقبة والترتيبات الأخرى التي يتفقون على أنها ذات فائدة •

ان الأطراف اذ تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل الى تسوية عادلة شاملة ومعمرة لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ بكل فقرتهما •

وهدفهم من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار وهم يدركون أن السلام لكي يصبح معمرا يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع أعمق تأثير •

لذا فانهم يتفقون على أن هذا الاطار مناسب في رأيهم ليشكل أساسا للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب بل وكذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الأساس •

ان الأطراف اذ تضع هذا الهدف في الاعتبار ، قد اتفقت على المضي قدما على النحو التالي :

١ — ينبغي أن تشترك مصر واسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ، ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل :

(أ) الضفة الغربية وغزة :

(أ) تتفق مصر واسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع الأخذ في الاعتبار الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة

الغربية وغزة لفترة لاتتجاوز خمس سنوات ولتوفير حكم ذاتى كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية منهما ستنسحبان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان فى هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فان حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الاطار ويجب أن تعطى هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الأراضي واهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع ٠

(ب) أن تتفق مصر واسرائيل والأردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة فى الضفة الغربية وقطاع غزة ٠٠ وقد يضم وفدا يضم مصر والأردن وممثل الضفة الغربية وقطاع غزة أوفلسطينيين آخرين طبقا لما يتفق عليه ٠

وستتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات سلطة الحكم الذاتى التى ستمارس فى الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الاسرائيلية وسيكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التى ستبقى فى مواقع أمن معينة وستضمن الاتفاقية أيضا ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلى والخارجى والنظام العام ٠

وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين ٠٠ بالاضافة الى ذلك ستشترك القوات الاسرائيلية والأردنية فى دوريات مشتركة وفى تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود ٠

(جـ) وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتى « مجلس ادارى » فى الضفة الغربية وغزة فى أسرع وقت ممكن دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية ٠٠ وستجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ولابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية ، وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والأردن والممثلين المنتمين لسكان الضفة الغربية وغزة ٠

وسيجرى انعقاد لجنتين منفصلتين ولكنهما مترابطتان ..
احدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلى الأطراف الأربعة التى ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائى للضفة وغزة وعلاقاتها مع جيرانها • وتتكون اللجنة الثانية من ممثلى اسرائيل وممثلى الأردن والتى سيشترك معها ممثلو السكان فى الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والأردن واضعة فى تقديرها الاتفاق الذى تم التوصل اليه بشأن الضفة الغربية وغزه •

وسترتكز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادىء لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ •

وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن •• ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباتهم العادلة وبهذا الاسلوب سيشارك الفلسطينيون فى تقرير مستقبلهم من خلال :

١ ــ أن يتم الاتفاق فى المفاوضات بين مصر واسرائيل والأردن وممثلى السكان فى الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية •

٢ ــ أن يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة •

٣ ــ اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان فى الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التى سيحكمون بها أنفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق •

٤ ــ المشاركة ــ كما ذكر اعلاه ــ فى عمل اللجنة التى تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والأردن •

(د) سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها •• وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتى بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية •

وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة ..
وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الاسرائيليين والأردنيين والمصريين المعينين لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلى.

(هـ) خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتى لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة فى ١٩٦٧ مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطراب وأوجه التمزق ويجوز أيضا لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

(و) ستعمل مصر واسرائيل مع بعضهما البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والشامل لحل مشكلة اللاجئين .

(ب) مصر واسرائيل :

١ ـ تتعهد مصر واسرائيل بعدم الالتجاء للتهديد أو لاستخدام القوة لتسوية المنازعات ، وسيتم تسوية أى نزاع بالطرق السلمية طبقا لأحكام المادة ٣٣ لميثاق الأمم المتحدة .

٢ ـ فى سبيل تحقيق السلام فيما بينهما يوافق الطرفان على التفاوض بنية حسنية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما خلال ثلاثة أشهر اعتبارا من تاريخ توقيع هذا الاطار . وفى ذات الوقت يدعون أطراف النزاع الأخرى الى العمل فى نفس الوقت للتفاوض وللتوصل الى معاهدة سلام مماثلة تستهدف تحقيق تسوية شاملة فى المنطقة . ان الاطار الخاص بتوقيع معاهدة سلام بين مصر واسرائيل سيحكم مفاوضات السلام الخاصة بتلك الأطراف . سيتفق الطرفان على ترتيبات وجدول تنفيذ التزامهم وفقا للمعاهدة

(ج) المبادىء المرتبطة :

١ ـ تعلن مصر واسرائيل أن المبادىء والنصوص المذكورة أدناه ينبغى أن تطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وبين كل من جيرانها مصر والأردن وسوريا ولبنان .

٢ ـ على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التى هى فى حالة سلام كل منها مع الأخرى .

وعند هذا الحد ينبغى أن يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الأمم المتحدة ، ويجب أن تشمل الخطوات التى تتخذ فى هذا الشأن على :

(أ) اعتراف كامل •

(ب) الغاء المقاطعات الاقتصادية •

(جـ) الضمان فى أن يتمتع المواطنون فى ظل السلطة القضائية بحماية الاجراءات القانونية فى اللجوء للقضاء •

٣ ـ يجب على الموقعين استكشاف امكانيات التطور الاقتصادى فى اطار اتفاقيات السلام النهائية بهدف المساهمة فى صنع جو السلام والتعاون والصداقة التى تعتبر هدفا مشتركا لهم •

٤ ـ يجب اقامة لجان للدعاوى القضائية للحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية •

٥ ـ يجرى دعوة الولايات المتحدة للاشتراك فى المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات واعداد جدول زمنى لتنفيذ تعهدات الأطراف •

٦ ـ سيطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها ، وسيطلب من الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن التوقيع على معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها ، كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التى يحتويها هذا الاطار •

عن حكومة اسرائيل
مناحم بيجين

عن حكومة جمهورية مصر العربية
محمد أنور السادات

عن حكومة الولايات المتحدة
جيمى كارتر رئيس الولايات المتحدة

١٧ سبتمبر ١٩٧٨

معاهدة السـلام

بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل

ان حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة اسرائيل ..

الديباجة

اقتناعا منهما بالضرورة الماسة لاقامة سلام عادل وشامل ودائم فى الشرق الأوسط وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ..

اذ تؤكدان من جديد التزامهما «باطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب دافيد» ، المؤرخ فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ..

واذ تلاحظان أن الاطار المشار اليه انما قصد به أن يكون أساسا للسلام ، ليس بين مصر واسرائيل فحسب ، بل أيضا بين اسرائيل وأى من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس ..

ورغبة منهما فى انهاء حالة الحرب بينهما واقامة سلام تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة أن تعيش فى أمن ..

واقتناعا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل يعتبر خطوة هامة فى طريق السلام الشامل فى المنطقة والتوصل الى تسوية للنزاع العربى الاسرائيلى بكافة نواحيه ..

واذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى فى النزاع الى الاشتراك فى عملية السلام مع اسرائيل على أساس مبادىء اطار السلام المشار اليها آنفا واسترشادا بها ..

واذ ترغبان أيضا فى انماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولى التى تحكم العلاقات الدولية فى وقت السـلم ..

قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من تنفيذ الاطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ..

المادة الأولى

١ ـ تنتهى حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة ٠

٢ ـ تسحب اسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء الى ماوراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء ٠

٣ ـ عند اتمام الانسحاب المرحلى المنصوص عليه فى الملحق الأول ، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة (فقرة ٣) ٠

المادة الثانية

ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة فى الملحق الثانى وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة ٠ ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضى الطرف الآخر بما فى ذلك مياهه الاقليمية ومجاله الجوى ٠

المادة الثالثة

١ ـ يطبق الطرفان فيمابينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولى التى تحكم العلاقات بين الدول فى وقت السلم ، وبصفة خاصة :

(أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسى ٠

(ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر فى أن يعيش فى سلام داخل حدوده الآمنه والمعترف بها ٠

(جـ) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، أحدهما ضد الأخر على نحو مباشر أو غير مباشر ، وبحل كافة المنازعات التى تنشأ بينهما بالوسائل السلمية ٠

٢ ـ يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على

أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر • كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الاثارة أو المساعدة أو الاشتراك فى فعل من أفعال الحرب العدوانية أو النشاط الهدام أو أعمال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر فى أى مكان • كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبى مثل هذه الأفعال للمحاكمة •

٣ ـ يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التى ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وانهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميزة المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع • كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطنى الطرف الآخر الخاضعين للاختصاص القضائى بكافة الضمانات القانونية وبوضع البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التى يتعهد الطرفان بمقتضاها ـ بالتوصل الى اقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازى مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة •

المادة الرابعة

١ ـ بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلى الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما فى ذلك مناطق محدودة التسليح فى الأراضى المصرية والاسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت فى الملحق الأول وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يوقع عليها الطرفان •

٢ ـ يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة فى المناطق الموضحة بالملحق الأول ويتفق الطرفان على ألا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم الا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما فى ذلك التصويت الايجابى للأعضاء

الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك •

٣ ـ تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه فى الملحق الأول •

٤ ـ يتم بناء على طلب أحد الطرفين اعادة النظر فى ترتيبات الأمن المنصوص عليها فى الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين •

المادة الخامسة

١ ـ تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من اسرائيل واليها بحق المرور الحر فى قناة السويس ومداخلها فى كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول • كما يعامل رعايا اسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من اسرائيل واليها معاملة لا تتسم بالتميز فى كافة الشئون المتعلقة باستخدام القناة •

٢ ـ يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو ايقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوى • كما يحترم الطرفان حق كل منهما فى الملاحة والعبور الجوى من والى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة •

المادة السادسة

١ ـ لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة •

٢ ـ يتعهدالطرفان بأن ينفذا بحسن نيه التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف أخر وبشكل مستقل عن آية وثيقة خارج هذه المعاهدة •

٣ ـ كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكى تنطبق فى علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التى يكونان من أطرافها بما فى ذلك تقديم الاخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الايداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات •

٤ ـ يتعهد الطرفان بعدم الدخول فى آى التزامات يتعارض مع هذه المعاهدة •

٥ ـ مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتهما الأخرى ، فأن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة ٠

المادة السابعة

١ ـ تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة ٠

٢ ـ اذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال الى التحكيم ٠

المادة الثامنة

يتفق الطرفان على انشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية ٠

المادة التاسعة

١ ـ تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها ٠

١ ـ تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر واسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥

٣ ـ تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها ٠

٤ ـ يتم اخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة ٠

حررت فى واشنطن د ٠ ى ٠ س فى ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ م ، ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٩٩ هـ من ثلاث نسخ باللغات العربية والعبرية والانجليزية ، وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفى حالة الخلاف فى التفسير فيكون النص الانجليزى هو الذى يعتد به

عن حكومة جمهورية مصر	عن حكومة دولة اسرائيل
محمد أنور السادات	مناحم بيجين

شهد التوقيع
جيمى كارتر
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

محضر متفق عليه

للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة
وللملحقين الأول والثالث لمعاهدة السلام

المادة الأولى

ان استئناف مصر لممارسة السيادة الكاملة على سيناء المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الأولى تتم بالنسبة لكل منطقة بمجرد انسحاب اسرائيل من هذه المنطقة •

المادة الرابعة

من المتفق عليه بين الأطراف أن تتم اعادة النظر المنصوص عليها فى المادة ٤ فقرة (٤) عندما يطلب ذلك أحد الأطراف ، وعلى أن تبدأ فى خلال ثلاثة اشهر من طلبها ولكن لا يجرى أى تعديل الا باتفاق كلا الطرفين •

المادة الخامسة

لا يجوز تفسير الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة على أنها تنتقص مما جاء بالجملة الأولى من تلك الفقرة • ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لما جاء بالجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة التى تقضى بما يلى :

« يحترم الطرفان حق كل منهما فى الملاحة والعبور الجوى من والى أراضية عبر مضيق تيران وخليج العقبة » •

المادة السادسة (فقرة ٢)

لا تفسر أحكام المادة السادسة بما يخالف أحكام اطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب دافيد •

ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لأحكام المادة السادسة (فقرة ٢) من المعاهدة التى تقضى بما يلى :

« يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتها الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أى وثيقة خارج هذه المعاهدة •

(٤)

المـادة السادسـة (فقرة ٥)

من المتفق عليه بين الاطراف أنه لا توجد أى دعاوى بأن لهذه المعـاهدة أولوية على المعاهدات والاتفاقيات الأخرى ، أو للمعاهدات والاتفاقات الأخرى أولوية على هذه المعاهدة ٠

ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالفة لأحكام المـادة السادسة (فقـرة ٥) من هذه المعاهدة التى تنص على ما يلى :

« مع مراعاة المـادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطـرفان بأنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هـذه المعـاهدة وأى من التزاماتهما الأخرى ، فان الالتزامات الناشئة عن هـذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة » ٠

الملحق الأول

تقضى المـادة السادسة (فقرة ٨) من الملحق الأول بما يلى :

« يتفق الطرفان على الدول التى تشكل منها قوات ومراقبو الأمم المتحدة ويتم ذلك من الدول غير ذات العضـوية الدائمة بمجلس الأمن التـابع للأمم المتحدة » ٠

وقد اتفق الطرفان على مايلى :

« فى حالة عدم الوصول الى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بأحكام الفقرة الثامنة من المـادة السادسة من الملحق الأول ، فانهما يتعهدان بقبول أو تأييد ما تقترحة الولايات المتحدة الأمريكية بشـأن تشـكيل قـوات الأمم المتحدة والمراقبين » ٠

(أ) مذكرة التفاهم
بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية ودولة اسرائيل

اقرارا بدلالة ابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وتقديرا لأهمية التطبيق الشامل لمعاهدة السلام بالنسبة لمصالح الأمن الاسرائيلية ومساهمة إتفاقية السلام بالنسبة لأمن اسرائيل ونموها فضلا عن دلالة ذلك للامن والاستقرار في المنطقة والحفاظ على السلام الدولى والأمن .

واقرارا بان الانسحاب من سيناء يفرض اعباءا اضافية ثقيلة على اسرائيل من ناحية الأمن ومن النواحى العسكرية والاقتصادية . ان حكومتى الولايات المتحدة ودولة اسرائيل مع مراعاة الاجراءات الدستورية لبلديهما وقوانينهما المطبقة ، تؤكدان ما يلى :

١ ـ فى ضوء الدور الذى اضطلعت به الولايات المتحدة لتحقيق اتفاقية السلام ورغبة من الأطراف فى أن تستمر الولايات المتحدة فى جهودها المساندة ، سوف تتخذ الولايات المتحدة التدابير الملائمة لتدعيم الالتزام الكامل بمعاهدة السلام .

٢ ـ اذا ماتبين للولايات المتحدة أن هناك انتهاكا أو تهديد بانتهاك معاهدة السلام ، فسوف تتشاور الولايات المتحدة مع الأطراف فيما يتعلق بالاجراءات التى توقف أو تحول دون هذا الانتهاك ، وضمان الالتزام بالمعاهدة ، وتعزيز العلاقات الودية والسلمية بين الأطراف ودعم السلام فى المنطقة ، كما أنها سوف تتخذ تلك التدابير المعالجة والتى تراها مناسبة والتى قد تتضمن تدابير دبلوماسية واقتصادية وعسكرية كما هو موضح فيما بعد :

٣ ـ سوف تقدم الولايات المتحدة التأييد الذى تراه ملائما للاجراءات المناسبة التى تتخذها اسرائيل استجابة منها للانتهاكات المنبثقة من اتفاقية السلام ، وخاصة اذا كان من شأن هذا الانتهاك لاتفاقية السلام تهديد أمن إسرائيل ، بما فى ذلك الحصار البحرى ومنع اسرائيل من استخدام الممرات المائية الدولية وانتهاك نصوص معاهدة السلام فيما يتعلق بتحديد القوات أو القيام بهجوم مسلح ضد اسرائيل ، وسوف تكون الولايات المتحدة مستعدة للاخذ فى الاعتبار وعلى أساس عاجل تلك التدابير التى من شأنها تقوية الوجود الأمريكى فى المنطقة وامداد اسرائيل بالمعونات العاجلة وممارسة الحقوق البحرية من أجل وضع حدا للانتهاك .

٤ ـ سوف تؤيد الولايات المتحدة حقوق الأطراف فى الملاحة والمرور الجوى للوصول من والى الدولتين من خلال وعبر مضيق تيران وخليج العقبة وفقا لاتفاقية السلام .

٥ ـ سوف تعارض الولايات المتحدة وتصوت اذا استلزم الأمر ضد أى اجراء أو قرار فى الأمم المتحدة اذا ما كان من وجهة نظرها له آثار معاكسة على اتفاقية السلام .

اول سبتمبر ١٩٧٥

ترجمة غير رسمية من النص الانجليزى

(ج) مذكرة الاتفاق

بين حكومتى اسرائيل والولايات المتحدة

تقر الولايات المتحدة بأن الاتفاقية المصرية ـ الاسرائيلية المؤرخة فى ١ سبتمبر ١٩٧٥ (والتى سيشار اليها فيما بعد بكلمة الاتفاقية) والتى تنص على الانسحاب من مناطق حيوية فى سيناء ، تشكل حدثا ذا دلالة كبرى من جانب اسرائيل فى السعى من أجل السلام النهائى ـ وتتمتع هذه الاتفاقية بالتأييد الكامل من جانب الولايات المتحدة .

تأكيدات امريكية ـ اسرائيلية :

١ ـ ستبذل حكومة الولايات المتحدة كل ما فى وسعها للاستجابة الكاملة ، فى حدود مواردها وفى حدود التفويض الذى يمنحه الكونجرس ، وعلى أسس استمراوية وطويلة المدى ، الى احتياجات اسرائيل من المعدات العسكرية وغيرها من الاحتياجات الدفاعية والاقتصادية ومتطلباتها من الطاقة . وستدرج الاحتياجات المحددة فى الفقرات ١ ، ٢ ، ٣ و ٤ فيما بعد فى المجموع الكلى السنوى الذى سيطلب للسنة المالية ٧٦ والسنوات المالية التالية .

٢ ـ ستكون احتياجات اسرائيل العسكرية طويلة المدى من الولايات المتحدة موضوع مشاورات دورية بين ممثلى المؤسسات الدفاعية الأمريكية والاسرائيلية على أن يتم ادراج الاتفاق المتوصل اليه حول بنود معينة فى مذكرة امريكية ـ اسرائيلية مستقلة . ومن أجل تحقيق هذه الغاية يقوم الخبراء العسكريون بوضع دراسة مشتركة فى خلال ثلاثة أسابيع . وخلال القيام بهذه الدراسة ، التى ستتضمن احتياجات اسرائيل لعام ١٩٧٦ ستنظر الولايات المتحدة الى الطلبات الاسرائيلية بعين الرعاية بما فى ذلك الطلبات على الأسلحة المتقدمة والمتطورة .

٣ ـ ستتولى اسرائيل الترتيبات الخاصة بها فيما يتعلق بامدادات البترول لمقابلة احتياجاتها من طريق الاجراءات الطبيعية .

وفى حالة اذا ما لم تتمكن اسرائيل من تأمين احتياجاتها بهذه الطريقة تقوم حكومة الولايات المتحدة بناء على اخطار من حكومة اسرائيل ، بالتصرف وفقا للآتى لفترة خمس سنوات يمكن لأى طرف فى آخرها أن ينهى هذه الترتيبات على أن يعلم الطرف الآخر قبل الانهاء بعام واحد :

(أ) اذا لم يتوفر للشراء البترول الذى تحتاجه اسرائيل لمقابلة متطلباتها العادية للاستهلاك المحلى فى ظروف لاتوجد فيها قيود كمية على قدرة الولايات المتحدة

فى الحصول على بترول لمقابلة احتياجاتها العادية ، تقوم حكومة الولايات المتحدة -بتوفير البترول الذى تشتريه-اسرائيل لمقابلة احتياجاتها الطبيعية المشار اليها سابقا ؛

(ب) اذا لم يتوفر للشراء البترول الذى تحتاجه اسرائيل لمقابلة متطلباتها العادية للاستهلاك المحلى فى ظل ظروف توجد فيها قيود كمية عن طريق الحظر او غيره تمنع الولايات المتحدة عن الحصول على بترول لمقابلة احتياجاتها العادية ، تقوم حكومة الولايات المتحدة بتوفير البترول الذى تشتريه اسرائيل وفقا لصياغة وكالة الطاقة الدولية الخاصة بالتخزين والحصص كما تطبق من قبل حكومة الولايات المتحدة. وذلك من أجل احتياجات اسرائيل الاساسية . واذا لم تتمكن اسرائيل من تأمين الوسائل الضرورية لنقل هذا البترول الى اسرائيل ؛ تبذل حكومة الولايات المتحدة كل مافى وسعها لمساعدة اسرائيل فى تأمين الوسائل الضرورية للنقل .

وسيجتمع خبراء اسرائيليون وامريكيون سنويا أو بناء على طلب اى الطرفين للنظر فى احتياجات اسرائيل المستمرة من البترول .

٤ ــ من اجل مساعدة اسرائيل فى مقابلة احتياجاتها من الطاقة ، وكجزء من الرقم السنوى الشامل الوارد فى الفقرة ١ ، توافق الولايات المتحدة على الآتى :

(أ) فى تحديد الرقم السنوى الشامل الذى سيطلب من الكونجرس ، ستولى حكومة الولايات المتحدة اهتماما خاصا لاحتياجات اسرائيل من البترول المستورد هذا بالاضافة الى أنها للفترة التى تحددها المادة ٣ المشار اليها ستاخذ فى اعتبارها عند حساب هذا الرقم مصاريف اسرائيل الاضافية لاستيراد بترول يحل محل الكميات التى كانت تستخرج من أبو رديس وراس سدر (٤ر٥ مليون طن فى ١٩٧٥) .

(ب) مطالبة الكونجرس بتخصيص مبالغ ، يتم تحديدها عن طريق اتفاق مشترك ، لحكومة اسرائيل لاستغلالها فى مشروع تخزين احتياطى من البترول بهدف توسيع طاقة التخزين من ستة أشهر كما هو متوفر حاليا الى سنة وقت اتمام هذا المشروع الذى سينفذ خلال أربع سنوات . وسيكون انشاء وادارة وتمويل هذا المشروع وغير ذلك من المسائل المتعلقة به موضوع مباحثات مفصلة وسريعة بين الحكومتين .

٥ ــ لن تتوقع حكومة الولايات المتحدة أن تبدأ اسرائيل فى تنفيذ الاتفاقية قبل أن توفى مصر بالتزامها وفقا لاتفاق فصل القوات الموقع فى يناير ١٩٧٤ بالسماح لجميع الشحنات الاسرائيلية بالمرور من والى الموانى الاسرائيلية عبر قناة السويس .

٦ ـ تتفق حكومة الولايات المتحدة مع اسرائيل على أن الاتفاقية القادمة مع مصر يجب أن تكون اتفاقية سلام نهائى .

٧ ـ فى حالة انتهاك مصر لأى من نصوص الاتفاقية ، فان حكومة الولايات المتحدة ستكون مستعدة للتشاور مع اسرائيل حول دلالة هذا الانتهاك وامكانية معالجته من قبل حكومة الولايات المتحدة .

٨ ـ ستصوت حكومة الولايات المتحدة ضد اى قرار لمجلس الامن ترى انه يؤثر تأثيرا عكسيا على الاتفاقية أو يغير فيها .

٩ ـ لن تشترك حكومة الولايات المتحدة فى اى جهود ـ بل وستحاول منع مثل تلك الجهود ـ ترمى الى بحث مقترحات تتفق هى واسرائيل على انها تتعارض مع المصالح الاسرائيلية .

١٠ ـ نظرا لالتزام الولايات المتحدة طويل الأمد ببقاء وامن اسرائيل ، ستنظر حكومة الولايات المتحدة بعين القلق العميق الى اى تهديدات لأمن اسرائيل وسيادتها من جانب أى قوة دولية . ومن اجل تحقيق هذا ستقوم حكومة الولايات المتحدة فى حالة حدوث مثل هذا التهديد بالتشاور مع حكومة اسرائيل حول الدعم الدبلوماسى أو غيره أو المساعدات التى تستطيع ان تمنحها لاسرائيل وفقا لممارساتها الدستورية .

١١ ـ تقوم حكومتا الولايات المتحدة واسرائيل فى أقرب وقت مستطاع ، وان امكن خلال شهرين من توقيع هذه الوثيقة ، بوضع خطة لعملية الامداد العسكرى لاسرائيل فى حالات الطوارىء .

١٢ ـ ترى حكومة الولايات المتحدة أن الالتزامات المصرية وفقا للاتفاقية المصرية الاسرائيلية وتنفيذها وصلاحيتها ومدتها لا تتوقف على اى عمل أو تطورات فيما بين الدول العربية الاخرى واسرائيل . وتنظر حكومة الولايات المتحدة الى الاتفاقية على انها قائمة بذاتها .

١٣ ـ تشارك حكومة الولايات المتحدة اسرائيل فى موقفها القاضى بأنه تحت الظروف السياسية القائمة ستوجه المفاوضات مع الاردن نحو تحقيق تسوية سلمية شاملة .

١٤ ـ وفقا لمبدأ حرية الملاحة فى اعالى البحار والمرور الحر بلا عائق فى المضايق التى تصل المياه الدولية وفوق هذه المضايق ، تعتبر حكومة الولايات المتحدة مضايق باب المندب وجبل طارق من الممرات المائية الدولية ، وستؤيد حكومة الولايات المتحدة حق اسرائيل فى المرور الحر بلا عائق خلال هذه المضايق . وكذلك تعترف حكومة الولايات المتحدة بحق اسرائيل فى الطيران بحرية فوق البحر الاحمر ومثل هذه المضايق وستقوم بالمساعدة الدبلوماسية لممارسة هذا الحق .

١٥ ـ فى حالة سحب قوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة أو غيرها من أجهزة الامم المتحدة بدون الاتفاق المسبق بين أطراف الاتفاقية المصرية الاسرائيلية والولايات المتحدة قبل أن تعقب هذه الاتفاقية اتفاقية أخرى ، ترى الولايات المتحدة أن الاتفاقية تبقى ملزمة فى جميع اجزائها .

١٦ ـ تتفق الولايات المتحدة واسرائيل على أن توقيع بروتوكول الاتفاقية المصرية الاسرائيلية ووضعها موضع التنفيذ الكامل لن يحدث قبل اقرار الكونجرس الامريكى لدور الولايات المتحدة المتعلق بالمهام الاستطلاعية والمراقبة الواردة فى الاتفاقية وملحقاتها . هذا وقد ابلغت الولايات المتحدة حكومة اسرائيل بأنها حصلت على موافقة حكومة مصر على السابق .

هنرى كيسنجر	ايجال الون
وزير الخارجية	نائب رئيس الوزراء
	ووزير الخارجية
عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	عن حكومة اسرائيل

اول سبتمبر ١٩٧٥

ترجمة غير رسمية عن النص الانجليزى
مذكرة الاتفاق بين الولايات المتحدة
واسرائيل حول مؤتمر جنيف

١ – يعاد عقد مؤتمر جنيف فى موعد يتم التنسيق بشأنه بين الولايات المتحدة واسرائيل

٢ – ستواصل الولايات المتحدة التمسك بسياستها الحالية فيما يتعلق بمنظمة تحرير فلسطين بحيث لا تعترف بها أو تتفاوض معها طالما لاتعترف منظمة تحرير فلسطين بحق اسرائيل فى الوجود ولا تقبل قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ . وستقوم الولايات المتحدة بالتشاور الكامل وستسعى الى تنسيق موقفها واستراتيجيتها فى مؤتمر جنيف للسلام حول هذا الموضوع مع حكومة اسرائيل . وكذلك ستقوم الولايات المتحدة بالتشاور الكامل وستسعى الى تنسيق موقفها واستراتيجيتها مع اسرائيل فيما يتعلق باشتراك اى دولة أخرى فى المؤتمر . ومن المفهوم ان اشتراك أى دولة أخرى او جماعة او منظمة فى مرحلة لاحقة من المؤتمر يجب أن يحظى على اتفاق جميع المشتركين الأصليين فى المؤتمر .

٣ – ستبذل الولايات المتحدة كل ما فى وسعها فى المؤتمر لأن تتم جميع المفاوضات الأساسية على مستوى ثنائى .

٤ – ستعارض الولايات المتحدة ، واذا دعت الضرورة ستصوت ضد أى مبادرة فى مجلس الأمن ترمى الى تغيير أسس عقد مؤتمر جنيف للسلام أو تغيير القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ بطريقة لاتتفق مع هدفها الأساسى .

٥ – ستعمل الولايات المتحدة على ضمان أن يكون دور المشرفين على المؤتمر متسقاً مع ما اتفق عليه فى مذكرة الاتفاق بين حكومتى الولايات المتحدة واسرائيل فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٣ .

٦ – ستنسق الولايات المتحدة واسرائيل جهودهما من اجل ضمان الا يسير المؤتمر بطريقة تتعارض مع أهداف هذه الوثيقة ومع الهدف المعلن من المؤتمر وهو أساسا دفع السلام المتفاوض عليه بين اسرائيل وجيرانها .

المحتويـــات

صفحة

مقدمة ———————— ٥

الباب الأول

من تأسيس جامعة الدول العربية حتى حرب ١٩٤٨ ———— ١١

الباب الثانى

من حرب ١٩٤٨ حتى قبل حرب ١٩٥٦ ———— ٢١

الباب الثالث

من حرب ١٩٥٦ حتى قبل حرب ١٩٦٧ ———— ٣٩

الباب الرابع

من صراع ١٩٦٧ حتى قبل صراع ١٩٧٣ ———— ٧٥

الباب الخامس

من معركة تحرير ١٩٧٣ حتى الإنسحاب الإسرائيلى من سيناء ١٩٨٢ ———— ٩٩

الباب السادس

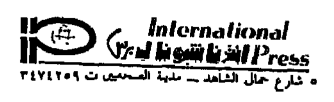
من الإنسحاب الإسرائيلي من سيناء – إبريل ١٩٨٢
حتى الإنتفاضة الفلسطينية : ديسمبر ١٩٨٧ ———— ١٢٥

الباب السابع

من الإنتفاضة (١٩٨٧ – ١٩٩٣) ———— ٢٢٦

الملاحق ٢٨٣


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية


International
انترناشيونال برس Press
٥ شارع جمال الشاهد ـ مدينة الصحفيين ت ٣٤٧٤٢٠٩



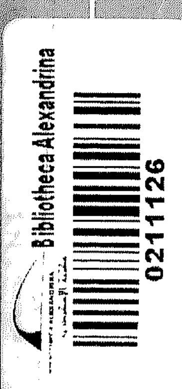
هذا الكتاب

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم ذكريات واقعية عن الصراع العربى الإسرائيلى من واقع ضمير دبلوماسى مصرى عربى، وخبراته السياسية، والقانونية، والعسكرية، والاقتصادية وذلك خلال مراحل صعبة ودقيقة، وعن رأيه فى السلام الشامل والعادل فى ظل التوازن الاستراتيجى العربى الاسرائيلى.

إنها ذكريات للسفير طه الفرنوانى، الذى كان مديرا لشئون فلسطين بالخارجية، والشئون العربية برئاسة الجمهورية، وتولى عدة مناصب دبلوماسية وقانونية وعلمية، وله مؤلفات عديدة سياسية وقانونية واقتصادية باللغتين العربية والأجنبية.

يرمى الكتاب إلي بعث الأمل والتفاؤل ورفض اليأس فى نفوس أجيال أمتنا العربية لمستقبل مشرق يؤسس على جهود وأعمال أبناء هذه الأمة ومواجهتهم للصعاب والتحديات خلال المرحلة القادمة من النظام الدولى الجديد. مقتدين بقياداتنا العربية المخلصة.

النا



دار المستقبل العربي